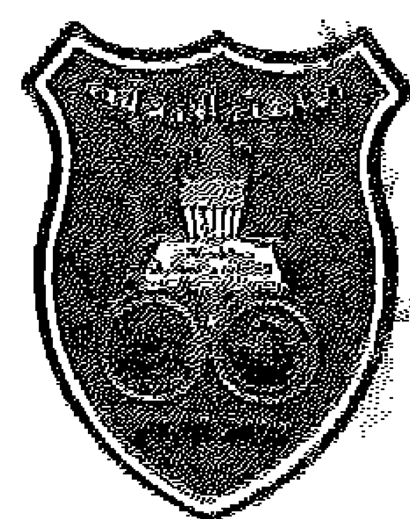
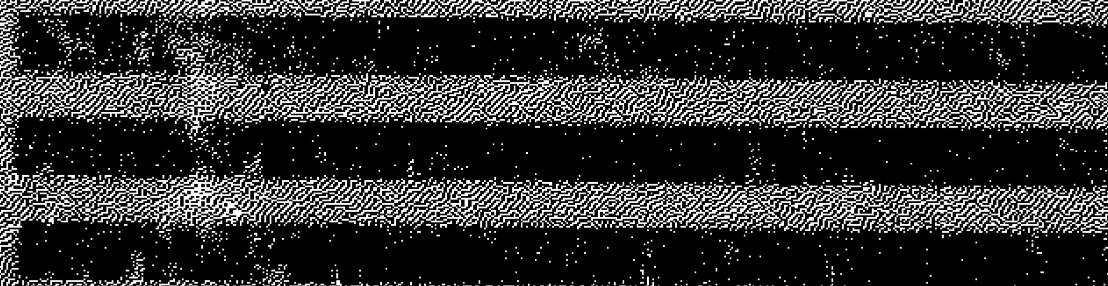


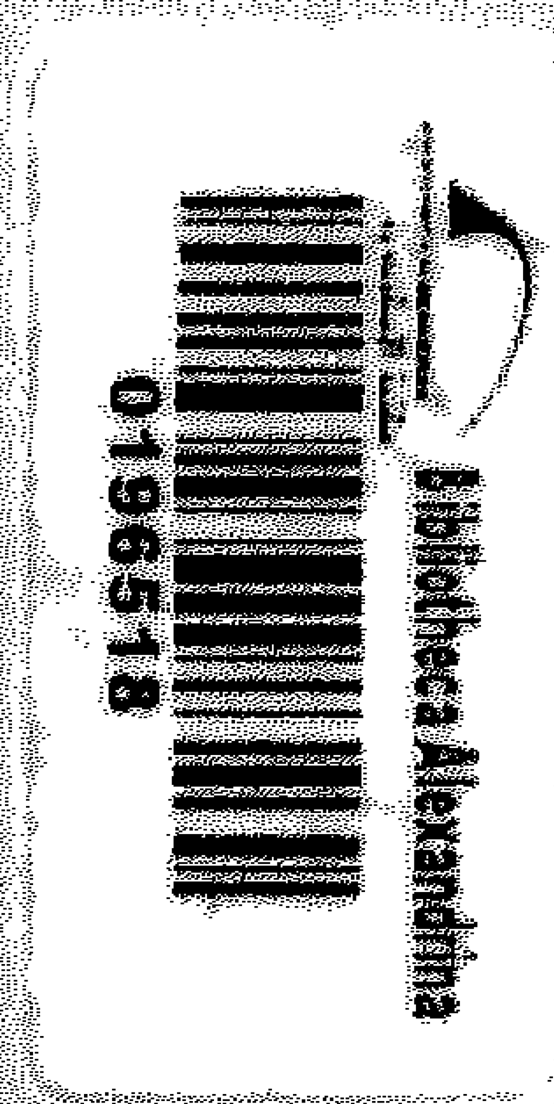
الجامعة الأردنية

منشورات عمادة البحث العلمي - ١/٩٨

مناهج المحدثين

د. ياسر الشمالي





اهداءات ١٩٩٨

المعهد الدبلوماسي الأردني

الأردن

مناهج المحدثين

الدكتور ياسر الشمالي

الجامعة الأردنية
عمان - الأردن

عمادة البحث العلمي
١٩٩٨

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنيّة (١٥١/٢/١٩٩٨)

رقم التصنيف : ٢٣٠

المؤلف ومن هو في حكمه : ياسر الشمالي

عنوان الكتاب : مناهج المحدثين .

الموضوع الرئيسي : ١ ـ الديانات

٢ ـ الحديث الشريف

رقم الايداع : (١٥١/٢/١٩٩٨)

بيانات النشر: عمان : الجامعة الأردنية

* ـ تم اعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

مطبعة الجامعة الأردنيـة

١٤١٨هـ / ١٩٩٨م

عمـان ـ الأردن

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله الذي جعل لكل أمة شرعة ومنهاجاً وبعد:

فهذه مباحث تتعلق بمناهج أشهر كتب الحديث وهي الكتب الستة وموطأ مالك، وضعتها لطلبة أصول الدين في كلية الشريعة، وقد توخيت فيها أن تكون ملائمة لمستوى الطلبة في هذه المرحلة وأن تكون نافعة لطلبة الدراسات العليا.

وقد أوليت منهج الشيخين: البخاري ومسلم، اهتماماً حيث تناولت ما يتعلق بالصحيحين بنوع من التعمق والبسط لما لهذين الكتابين من أهمية حيث انهما أول كتابين صنفا في الصحيح المجرد، ولتلقي الامة لهما بالقبول والعناية، اضافة الى أنهما قد تعرضا ويتعرضان لكثير من الشبهات بسبب الجهل بحقيقة منهج الشيخين وشرطهما ودقتهما او بسبب العداوة للاسلام والسنة النبوية.

وفهم مناهج المحدثين ومعرفة طريقتهم في التصنيف والانتقاء والتبويب ونحو ذلك يساعد طالب العلم في دراسة كتب الحديث ومعرفة مدى الجهد الذي بذله علماء هذه الامة لحفظ السنة وتمييز صحيحها من سقيمها، ومدى التزامهم بالدقة والموضوعية والتحري البالغ ويترسخ لدى طالب العلم أن سلفنا من المحدثين كان لديهم فكراً منهجياً في الانتقاء والتصنيف، وأنهم لم يكونوا يضعون الاحاديث في الكتب كيفما تيسر بل هناك ضوابط وقواعد التزموا بها .

وبدراسة هذه المادة يدرك طالب العلم ان هناك تفاوتاً لدى المحدثين سواء في مداركهم وسعة مروياتهم، او في اسلوبهم واتجاههم في التصنيف، او في التزامهم بالصحة ومدى تشددهم في ذلك.

وان دراسة هذه المادة يتطلب ان يكون الدارس قد استوعب مادة علوم الحديث لان هناك كثيراً من القضايا المطروقة تعتمد على الفهم المسبق من الطالب للقواعد والقوانين التي تختص باصول الحديث وروايته وقبوله ورده ونحو ذلك.

وقد كتبت مصنفات عدة حول مناهج المحدثين بعضها تناول اتجاها معينا مثل الاتجاه الفقهي لدى محدث او لدى المحدثين في عصر معين وبعضها تناول اتجاه

الصنعة الاسنادية عند البعض الاخر مثل صنعة الاسناد عند الامام مسلم او عند الامام البيهقي.

وبعضها تعرض الى الفكر المنهجي لدى المحدثين عموماً على وجه الاختصار، وبعضها تكلم عن تاريخ الحديث وعرضا موجزاً عن كتب الحديث.

وبعضها اقتصر على الصحيحين او على بعض كتب السنن الاخرى مثل جامع الترمذي وهذه المصنفات وغيرها لم أرها تصلح لان تكون مقررا جامعيا لمرحلة البكالوريوس، وليس فيها من المادة ما يشمل حاجة لطالب في هذه المرحلة اضافة الى طريقة العرض والترتيب.

وهذه الكتب المشار اليها تعتبر مراجع ومصادر مهمة وقد استفدت من كثير منها في هذا الكتاب ويبقى اصحابها لهم فضل السبق، وبعض هذه الكتب رائدة في موضوعها واخص بالذكر كتاب : مكانة الصحيحين للدكتور ابراهيم ملا خاطر، وكتاب : الامام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين للدكتور نور الدين العتر وقد استفدت كثيراً من هذين الكتابين.

ولا ننسى اننا جميعاً نعترف بالفضل لخاتمة الحفاظ الامام ابن حجر العسقلاني الذي اثرى المكتبة الحديثية بالمصنفات المهمة في علوم الحديث وشرح الاحاديث وتراجم الرجال والتخريج وغير ذلك وقد تعرض هذا الحافظ لمنهج البخاري في صحيحه في كتاب هدي الساري الذي جعله كالمقدمة لشرحه "فتح الباري"

كما تناول هذه الحافظ منهج الشيخين وغيرهما من اصحاب السنن والصحاح في سائر كتبه مثل تغليق التعليق والنكت على ابن الصلاح وشرح نخبة الفكر وكان له مباحث وتحقيقات مهمة لكثير من القضايا الشاملة استفدنا منها فجزاه الله خيرا واخوانه من العلماء جميعا ونسال الله تعالى ان يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم وان ينفع به طلبة العلم وان يغفر لنا الزلل والتقصير وهو حسبنا ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين.

قائمة الموضوعات

أساليب المحدثين في تدوين الحديث

أولاً: الكتابة في عهد النبوة

إن كتابة الأحاديث النبوية بدأت منذ عهد النبوة ، حيث أذن النبي - ﷺ - لبعض الصحابة بالكتابة مثل إذنه لعبد الله بن عمرو ، فقد أخرج البخاري عن همام بن منبه قال: سمعت أباهريرة يقول: (ما من أصحاب النبي - ﷺ - أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب)(١)٠

وصحيفة عبد الله بن عمرو التي كتبها في عهد النبوة تُسمَّى الصادقة ، وقد انتقلت هذه الصحيفة إلى حفيده شعيب ، ثم إلى عمرو ولد شعيب ٠ قال الخطيب : وهي أول ما كُتب(٢)، وقد أخرج الإمام أحمد محتوى هذه الصحيفة في مسنده ٠

ومما كُتِب في عهد النبوة : صحيفة علي بن أبي طالب ، فقد أخرج البخاري عن أبي جحيفة قال : قلت لعلي هل عندكم كتاب قال: لا إلا كتاب الله ، او فهم أعطيه رجل مسلم ، أو ما في هذه الصحيفة ، قال : قلت : وما في هذه الصحيفة ، قال: العقل وفكاك الأسير ، ولا يُقتل مسلم بكافر(٣)٠

وقد أمر النبي - ﷺ - بالكتابة لرجل يمني يدعى (أبو شاه) ، فقد روى البخاري أن النبي - صلى الله عل يه وسلم - خطب عام الفتح ٠٠٠ فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله فقال : ((اكتبوا لأبي فلان ٠٠٠)(٤)٠

وثبت أن النبي - ﷺ - كتب إلى الأمراء والعمال كتباً فيها أوامره ، ومن ذلك كتب الصدقات والديات والفرائض لعمرو بن حزم وغيره (٥) ٠

وقد وردت أحاديث في النهي عن الكتابة ، وقد حملها العلماء على أن ذلك كان في

---

(١) البخاري ، الجامع الصحيح ، كتاب العلم ، باب كتابة العلم جـ٣٦/١ طبعة استنبول

(٢) الخطيب البغدادي ، تقييد العلم ، تحقيق د٠ يوسف العش ، دمشق ص:٧٩.

(٣) صحيح البخاري ، الموضع السابق جـ٣٦/١.

(٤) المرجع السابق ، الموضع نفسه ١٠

(٥) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم، ٧١/١ ، الرامهرمزي ، المحدث الفاصل ، تحقيق الخط يب ، ط٣ ، ص ٣٦٣، وانظر : الخطيب ، السنة قبل التدوين ، دار الفكر ،ط٣، ص٣٠٥ ، أكرم العمري ، بحوث في تاريخ السنة ، ط٤، ص ٢٢٦ فما بعدها ٠

أول الأمر حتى لا تختلط الأحاديث بالقرآن ، وحتى يتفرغ الصحابة لحفظ القرآن ، فلمَّا زال الخوف جاء الإذن بالكتابة كما ثبت في الأحاديث السالفة ، وغيرها ٠

ثانياً : ما كُتِبَ في عهد الصحابة :

لم تنتشر الكتابة والتدوين في عهد الصحابة ، اعتماداً منهم على حفظهم وقربهم من عهد النبوة ، وخشية التباس القرآن بالسنة ، وقد كانت هناك كتابات متفرقة مثل كتابة زيد بن ثابت للفرائض ، وروى الخطيب البغدادي بإسناده عن بشير بن نهيك قال : كتبت عن أبي هريرة كتاباً فلما أردت أن أفارقه قلت : يا أبا هريرة إني كتبت عنك كتاباً فأرويه عنك ؟

قال : نعم اروه عني [١] ٠

وهناك صحيفة همام عن أبي هريرة ، وصحيفة جابر بن عبد الله وغير ذلك من الصحف التي كتبت في عهد الصحابة [٢] ، فقد أسند الرامهرمزي عن عبد الله بن عقيل قال: (كنت أذهب أنا وأبو جعفر ـ الباقر ـ إلى جابر بن عبد الله ومعنا ألواح صغار نكتب فيها الحديث [٣]٠

ثالثاً: الكتابة في عهد التابعين :

ازدادت الحاجة في عهد التابعين لكتابة الحديث ، بسبب اتساع الدولة الإسلامية ، والخشية من ضياع السنة ، وللحفاظ عليها من الافتراء والدس بسبب ما وقع من الفتن والبدع ورغبة القصاص في الترغيب والترهيب ، فازدادت الحاجة إلى الاهتمام بالإسناد وتدوين الحديث٠

وتذكر المراجع أن الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز ـ رحمه الله تعالى ـ هو أول من قام بتدوين رسمي للحديث من خلال أمره للمحدثين في زمانه بجمع الأحاديث والآثار ، فقد أخرج البخاري تعليقاً والرامهرمزي والخطيب وغيرهما عن عبد الله بن دينار قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى أهل المدينة: انظروا ما كان من حديث رسول الله ـ ﷺ فاكتبوه فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء[٤]٠

---

(١) الخطيب البغدادي ، تقييد العلم ، ١٠١ ٠

(٢) بحوث في تاريخ السنة /٢٢٨ مرجع سابق ٠

(٣) الرامهرمزي ، المحدث الفاصل /٣٧٠ ٠

(٤) صحيح البخاري ، كتاب العلم ، باب كيف يقبض العلم ٠٣٣/١

الرامهرمزي ، المحدث الفاصل /١٧٤ ٠

الخطيب ، تقييد العلم /١٠٦ ٠

وتذكر المراجع أن ابن شهاب الزهري (ت:١٢٤) هو أول من جمع حديث المدينة وقدمه إلى عمر بن عبد العزيز الذي بعث إلى كل أرض دفتراً من دفاتره ، وكانت هذه هي المحاولة الأولى لجمع الحديث وتدوينه، فمهد الطريق لمن بعده (١)٠

وأسند ابن عبد البر في التمهيد عن ابن وهب قال : سمعت م الكاً يقول : كان عمر بن عبد العزيز يكتب إلى الأمصار يعلمهم السنة والفقه ويكتب إلى المدينة يسألهم عما مضى وأن يعملوا بما عندهم ، ويكتب إلى أبي بكر بن عمرو بن حزم أن يجمع السنن ويكتب إليه بها ، فتوفي عمر، وقد كتب ابن حزم كتباً قبل أن يبعث بها إليه(٢)٠

وتذكر المراجع أن الكتابة كانت منتشرة في عهد التابعين الذين كانوا يأمرون تلاميذهم بالكتابة، وأن هذا كان اتجاهاً عاماً ، فكان الحسن وسعيد بن جبير والشعبي ، ومحمد بن عقيل ، وعطاء ومكحول وغيرهم يكتبون ويشجعون الكتابة (٣) إلا أن الكتابة في هذا العصر كانت عبارة عن صحف لم ترتب فيها الأحاديث على نسق معين ، وكانت تحوي أحاديث مرفوعة ، وأخباراً موقوفة على الصحابة وكانت في الغالب خاصة بأصحابها يحفظونها وينشرونها رواية ، وكانت متفرقة عند الرواة والعلماء ٠

أما تدوين الحديث في كتب جامعة مرتبة فقد بدأ حوالي منتصف القرن الثاني الهجري ، وذلك بعد وفاة الحسن وابن المسيب وغيرهما من كبار التابعين (٤)٠

أساليب المحدثين في التصنيف

وقد تنوعت أساليب المحدثين في طريقة تدوين الحديث فكان لهم طرق شتى ، لكل

---

(١) ابن عبد البر ، جامع بيان العلم وفضله ٧٦/١ ٠

د٠ أكرم العمري ، بحوث في تاريخ السنة /١٣٢ ٠

(٢) ابن عبد البر ، ال تمهيد ٠

الكتاني ، الرسالة المستطرفة /٤ ٠

قواعد التحديث ، القاسمي /٤٧ ٠

أكرم العمري ، بحوث في تاريخ السنة /٢٣١ ٠

(٣) محمد عجاج ، السنة قبل التدوين /٣٢٥ فما بعدها ٠

(٤) الكتاني ، الرسالة المستطرفة /٦-٧ ٠

نذير حمدان ، الموطآت /٢٧ ٠

طريقة ميزة معينة :

الطريقة الأولى :

جمع الأحاديث والآثار وخلطها بشي' من مسائل التفسير والفقه ، لكن الأحاديث هي الغالبة ٠ وأول من جمع الأحاديث والآثار على هذا النحو : عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج (ت:١٥٠هـ)[1]٠

وعلى هذا النسق والترتيب كان جامع معمر بن راشد الصنعاني (١٥٤هـ) شيخ عبد الرزاق ، وجامع سفيان الثوري (ت:١٦١هـ) ، وجامع عبد الله بن المبارك المروزي (ت:١٨١هـ) ٠

الطريقة الثانية :

تصنيف كتب فقهية مع الإحتجاج لها بالسنة والآثار بالسند المتصل ، فكان الفقه هو الغالب ، والأحاديث والآثار مخلوطة فيها للاستدلال والاحتجاج ، ومن هذه الكتب التي دونت على هذه الطريقة :

(١) كتاب السير للأوزاعي (ت:١١٥هـ) تناول فيه أحكام الجهاد والقتال ٠

(٢) كتاب الخراج لأبي يوسف القاضي تلميذ أبي حنيفة (ت:١٨٢هـ) ٠

(٣) كتاب الأم للشافعي (ت:٢٠٤هـ) وهو كتاب فقه شامل مع الاستدلال من السنة وآثار الصحابة والرد على المخالفين ومناقشتهم ٠ وله أيضاً "كتاب الحجة " ،وهو كتابه القديم صنفه قبل الأم ويكثر البيهقي - رحمه الله - من النقل عنه ٠

الطريقة الثالثة :

طريقة المصنفات ، وهي الكتب التي جمعت الأحاديث والأخبار الموقوفة على الصحابة وآثار التابعين ومن بعدهم وفتاواهم ٠ ويندر في هذه المصنفات أن يذكر المصنف آراءه الفقهية ومن هذه الكتب : مصنف عبد الرزاق الصنعاني (ت:٢١٠هـ) ، ومصنف أبو بكر بن أبي شيبة (ت:٢٣٥هـ) ، والفرق بين المصنفات وبين الجوامع التي ذكرت في الطريقة الأولى ، أن المصنفات ليس فيها مسائل فقه أو تفسير على نحو ما في الجوامع المذكورة ٠

---

(١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ١٥٣/١، الخطيب، تاريخ بغداد ٤٠٠/١٠.

الطريقة الرابعة :

طريقة الموطأت : والموطأ في اللغة : هو الممهد ، حيث يقصد صاحبه توطئته للناس ليعم النفع به ، وهو شامل للفقه والحديث معاً ٠ فتجد في بعض الأبواب المسائل الفقهية مع الاستدلال لها بالقرآن والسنة والآثار ، وفي بعض الأبواب : يقتصر على الأ حاديث والآثار لدلالتها الواضحة على المقصود ٠ وبعض الأبواب يقتصر فيها على المسائل الفقهية وشي' من الآثار، وتتميز هذه الموطأت بأن المصنف يذكر فيها آراءه وفتاواه في كل باب ، ومن أشهر الموطأت : موطأ الإمام مالك بن أنس ، (ت:١٧٩هـ) ، وكان في عصره موطأ لإبراهيم بن أبي يحيى (ت:١٨٤هـ) ، وموطأ لعبد العزيز الماجشون (ت:١٦٤هـ) وغير ذلك ، ولم يصلنا إلا موطأ مالك ٠

الطريقة الخامسة :

المسانيد : وهي الكتب التي دونت فيها الأحاديث مرتبة على أسماء الصحابة الذين رووا هذه الأحاديث ، فجمعت أحاديث كل صحابي على حده ، وفي العادة فإنهم يبدأون بأحاديث العشرة المبشرين بالجنة على الترتيب لفضلهم وسابقتهم وهم : أبو بكر الصديق ، عمر بن الخطاب، عثمان بن عفان ، علي بن أبي طالب ، طلحة بن عبيد الله ، الزبير بن العوام ، سعد بن أبي وقاص ، سعيد بن زيد ، أبو عبيدة عامر بن الجراح ، عبد الرحمن بن عوف – رضي الله عنهم أجمعين – ٠ثم يذكرون أحاديث بقية الصحابة حسب فضلهم وسابقتهم ، فيبدأون بأهل بدر ثم أهل أحد وهكذا ٠

ونجد أن مسند أبي يعلى الموصلي يخلو من مسند عثمان ومن مسند سعيد بن زيد ، ونجد أن مسند الحميدي يخلو من أحاديث طلحة بن عبيد الله أحد العشرة المبشرين ٠

ومن أهم المسانيد المشهورة :

(١) مسند أحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ) ٠

(٢) مسند أبي داود الطيالسي (ت:٢٠٤هـ) ٠

(٣) مسند الحميدي (ت:٢١٠هـ) ٠

(٤) مسند أبي يعلى الموصلي (ت:٣٠٧هـ) ٠

(٥) مسند البزار (ت:) ٠

(٦) مسند عبد بن حميد (ت:٢٤٩هـ) ٠

(٧) مسند اسحاق بن راهوية (ت:٢٣٨هـ) ٠

وهناك مسند ينسب للإمام أبي حنيفة ، لكون أحاديثه من روايته وإن لم تكن من تأليفه وإنما من جمع المحدثين بعده ، وكذلك المسند المنسوب للإمام الشافعي ، ليس هو من تصنيفه ، وإنما عبارة عن الأحاديث المرفوعة التي رواها في كتاب الأم ، جمعها أبو العباس الأصم من رواية الربيع عن الشافعي (١)٠

ويجدر التنبيه إلى أن أصحاب المسانيد ظاهر قصدهم جمع حديث كل صحابي على حده دون اشتراط صحة تلك الأحاديث ، فهدفهم جمع ما وصل إليهم من الأحاديث التي يعلمون أنها ليست موضوعة ، أما ما يعلم أنه موضوع فلا أحد من المحدثين يتعمد وضعه في كتابه ٠ وسوى ذلك من الصحيح والحسن والضعيف وشديد الضعف هو موضوع من يصنف على المسانيد أو الأبواب ممن لم يشترط الصحة ، والاحاديث الضعيفة جداً في كتب السنن نادرة وتكون مصحوبة عادة بما يدل على ذلك ، كما يفعل الترمذي وابو داود.

قال ابن حجر : " وبعض من صنف على المسانيد انتقى أحاديث كل صحابي فأخرج أصح ما وجد من حديثه ، كما روينا عن اسحاق بن راهويه أنه انتقى في مسنده أصح ما وجده من حديث كل صحابي إلا أن لا يجد ذلك المتن إلا من تلك الطريقة ، فإنه يخرجه ٠

ونحا بقي بن مخلد في مسنده نحو ذلك ، وكذلك صنع أبو بكر البزار قريباً من ذلك، وقد صرح ببعض ذلك في عدة مواضع من مسنده ، فيخرج الإسناد الذي فيه مقال ويذكر علته ، ويعتذر عند تخريجه بأنه لم يعرفه إلا من هذا الوجه ٠

وأما الإمام أحمد فقد صنف أبو موسى المديني جزءاً كبيراً ذكر فيه أدلة كثيرة تقتضي أن أحمد انتقى مسنده، وأنه كله صحيح عنده ، وأن ما أحرجه فيه عن الضعفاء إنما هو في المتابعات، وإن كان أبو موسى قد ينازع في بعض ذلك ، لكنه لا يشك منصف أن مسنده أنقى أحاديث وأتقن رجالاً من غيره، وهذا يدل على أنه انتخبه٠

ويؤيد هذا ما يحكيه ابنه عنه ، أنه كان يضرب على بعض الأحاديث التي يستنكرها ٠٠٠ أ هـ(٢)٠

---

(١) الكتاني ، الرسالة المستطرفة /١٣-١٤ ٠

(٢) ابن حجر العسقلاني ، النكت على ابن الصلاح ٤٤٧/١ ٠

أبو موسى المديني ، حصائص المسند /٩-١٢ ضمن الرسائل النادرة ، مكتبة الخانجي ط١ /١٣٤٧هـ.

الطريقة السادسة:

الكتب المصنفة على الأبواب : وهي الكتب التي اقتصرت على الأحاديث المرفوعة على الأبواب : فيقسم المصنف كتابه إلى كتب مثل كتاب الطهارة ، كتاب الصلاة ، كتاب الزكاة ، وهكذا ، وكل كتاب من هذه الكتب ينقسم إلى أبواب فمثلاً كتاب الطهارة يكون فيه الأبواب التالية : باب الاستنجاء ، باب الوضوء ، باب السواك ، باب الحيض ، باب الغسل ٠٠ وغير ذلك مما يتعلق بالطهارة ٠

إلا أن بعض المحدثين يفرد بعض أبواب الطهارة في كتب ، وذلك لاتساعها وأهميتها، ويراعي المحدث أن يشمل كل كتاب الأحاديث المرفوعة المتعلقة به ، ويذكر في كل باب الأحاديث الأكثر تعلقاً بذلك الباب ، وقد يكرر الحديث في أكثر من باب إذا احتاج إلى ذلك عندما يكون الحديث يشمل أكثر من معنى ، وبعض المحدثين يميل إلى التكرار ويكثر منه مثل البخاري الذي له غرض فقهي واضح في تدوين الحديث ، ولهذا نجده مزج تراجم الابواب كتابه ببعض الآثار ليس للاستدلال وإنما للاستئناس وتقوية ما يذهب إليه ٠

وبعضهم لا يميل إلى ذلك مثل الإمام مسلم في صحيحه ، ولهذا الأمر مزيد تفصيل سيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى. وتنقسم الكتب المصنفة على الأبواب إلى ما يلي :

(١) الجوامع : وهي الكتب التي راعى فيها المصنف أن تشمل كل أبواب الدين : الفقه، التوحيد ، التفسير ، الآداب ، المناقب ، الفتن ، القيامة ، المغازي ، وغير ذلك ٠

١- وأول من صنف على هذا النحو الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت:٢٥٦هـ) في كتابه الذي سماه : (الجامع الصحيح المسند المختصر ٠٠٠)

٢- ثم الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت:٢٦١هـ) ٠ في كتابه" الصحيح المسند"٠

٣- ثم جامع الترمذي : للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت:٢٧٩ هـ)٠

وقد اشتهر صحيحا البخاري ومسلم لجلالة مصنفيهما وتقدمهما في صنعة الحديث ، ولالتزامهما الإقتصار على الأحاديث الصحيحة ، فحاز هذان الكتابان القبول من علماء الأمة ونالا عناية وخدمة لم يسبق لها نظير ٠

ويلتحق بالجوامع :

- المستدركات عليها ، والكتب التي اشترطت صحة الحديث مثل مستدرك أبي عبد

الله الحاكم : وهو كتاب جمع فيه المصنف الأحاديث التي على شرط الشيخين أو أحدهما أو صحيحة فقط احتج الشيخان برجالها في نظره ، فالاصل في المستدرك ايراد الاحاديث لمن اخرج لهم البخاري ومسلم.

وشروط المستدرك أن لا تكون تلك الأحاديث قد خرجها الشيخان أو أحدهما من طريق ذلك الصحابي ·لكن الحاكم تساهل في حكمه على أحاديث المستدرك لأسباب عديدة سنتعرض لها فيما بعد إن شاء الله تعالى ·

ومن المستدركات : كتاب " المختارة" لضياء الدين المقدسي ، ، حيث التزم بذكر ما صح عنده مما ليس في الصحيحين ، ومن الكتب التي التزمت صحة الأحاديث دون تقيد بما ليس في الصحيحين : " صحيح ابن خزيمة " و " صحيح ابن حبان البستي"، ويعتبر صحيح ابن خزيمة أقوى إسناداً وأحسن حالاً من صحيح تلميذه ابن حبان ·

كما يعتبر صحيح ابن حبان أحسن حالاً من مستدرك تلميذه الحاكم النيسابوري ولهذا تفاصيل وبسط ليس هنا موضعها ·

. المستخرجات عليها : والمستخرج هو كتاب يروي فيه المصنف أحاديث كتاب مشهور بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب ، ويلتقي مع مصنف الكتاب في شيخه أو شيخ شيخه ، وشرط المستخرج أن لا يرتقي المصنف إلى الشيخ الأبعد حتى يفقد طريقاً توصله بالشيخ الأقرب ·

ومن المستخرجات :

(١) المستخرج على صحيح البخاري للإسماعيلي (ت:٣٧١هـ)·

(٢) المستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة (ت:٣١٦هـ)·

(٣) المستخرج على الصحيحين لأبي نعيم (ت: ٤٣٠ هـ) ·

ومستخرج أبي عوانة فيه أحاديث كثيرة مستقلة في أثناء الأبواب ، نبه هو على كثير منها ويوجد فيها الصحيح والحسن والضعيف ·

ولا بد في المستخرجات أن يكون رجال السند من صاحب المستخرج إلى نقطة الالتقاء بالمصنف ثقات في نظر صاحب المستخرج لانه يستخرج على الصحيحين ، أما من يستخرج على غير الصحيحين فلا يشترط ذلك، وهذا ما اكده ابن حجر وغيره ممن تكلم في شرط المستخرج ، ولهذا فإن من فوائد المستخر جات :

(١) الزيادة في قدر ألفاظ الأحاديث الصحيحة ·

(٢) تقوية أحاديث الصحيح بكثرة الطرق ٠

(٣) التصريح بتحديث المدلس الذي روى بالعنعنة في الصحيح ٠

(٤) بيان المدرج ٠

(٥) توضيح المبهم ٠

(٦) تمييز المهمل من أسماء الرواة ٠

(٧) التصريح بالسماع من الراوي المعاصر الذي يروي بالعنعنة في الصحيح وغير ذلك٠

(٨) علو الأسانيد[١]٠

وطريقة المستخرجات هي علم ورواية قامت عليها نهضة حديثية كبيرة ، حيث يحرص المتأخر على رواية أحاديث المتقدم من غير طريقه كما يصنع البيهقي عندما يروي أحاديث للبخاري أو مسلم من غير طريقهما ويلتقي معهما في طبقة شيوخهما أو شيوخ شيوخهما ثم يشير إلى إخراج البخاري أو مسلم لتلك الأحاديث ٠

. كتب السنن :

وهي الكتب التي يعتني أصحابها بتدوين أحاديث الفقه وعمل اليوم والليلة من السنن والآداب والأذكار ٠ ولهذا لا نجد في هذه الكتب أحاديث الإيمان أو التفسير أوالمناقب أو البعث والنشور ونحو ذلك مما لا علاقة له بالفقه وأحاديث الأحكام عموماً، ومن هذه الكتب :

(١) **السنن : للنسائي** : أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت:٣٠٣هـ) ٠

(٢) **السنن : لأبي داود السجستاني** ، سليمان بن الأشعث (ت:٢٧٥هـ) ٠

(٣) **السنن : لابن ماجه**،أبي عبد الله،محمد بن يزيد القزويني (ت:٢٧٣هـ) ٠

وتشكل هذه السنن بالإضافة إلى جامع البخاري وجامع مسلم وجامع الترمذي الكتب الستة الأصول ، وهي المرادة بقولهم : أخرجه الستة ، وقد حظيت هذه الكتب الستة بعناية العلماء شرحاً لمتونها ودراسة لرجالها وكشفاً لعللها وتحقيقاً لصحة أحاديثها واستنباطاً لفقهها٠

قال ابن الأثير الجزري[٢]: " وهي أهم كتب الحديث وأشهرها في أيدي الناس

---

(١) ابن حجر ، النكت ع لى ابن الصلاح ١/٣٢١-٣٢٢ ٠

الصنعاني ، توضيح الأفكار ١/٧١ - ٧٣ ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، ط١ /١٣٦٦ هـ٠

(٢) في مقدمته لـ " جامع الأصول " ١/٤٩ تحقيق عبد القادر الأرناؤوط٠

وبأحاديثها أخذ العلماء واستدل الفقهاء وأثبتوا الأحكام وشادوا مباني الإسلام ، ومصنفوها أشهر علماء الحديث وأكثرهم حفظاً وأعرفهم بمواضع الخطأ من الصواب وإليهم المنتهى وعندهم الموقف " ٠مع التنبيه إلى أن ابن الأثير اعتبر موطأ مالك سادس الكتب الستة بدل سنن ابن ماجة ٠

ويعتبر عبد الغني المقدسي هو أول من أضاف ابن ماجه إلى الكتب الستة وذلك لوجود وفرة من الأحاديث الزائدة فيه على الكتب الخمسة بخلاف موطأ مالك ٠

وإذا قيل : أخرجه الأربعة فالمراد السنن الثلاثة مع جامع الترمذي ، وإذا قيل أخرجه الخمسة، فالمراد الكتب الستة باستثناء ابن ماجه ، وسيأتي منهج أصحاب الكتب الستة على وجه التفصيل إن شاء الله ، ومن كتب السنن على الوجه المتقدم :

(٤) **سنن الدارمي** ٠

(٥) **سنن الشافعي** : وهي من رواية أبي جعفر الطحاوي عنه ٠

(٦) **سنن الدارقطني** ٠

(٧) **سنن البيهقي** ٠

الطريقة السابعة :

كتب الزوائد(١):

" وهي الكتب التي أفردت الأحاديث المسندة الزائدة في بعض الكتب على أحاديث كتب الأصول الستة ، أو بعضها "٠

ويدخل في منهج أصحاب هذه الزوائد أنهم يعتبرون زيادة الألفاظ المؤثرة في بعض الأحاديث من الزوائد ، وكذلك إذا اختلف الراوي من الصحابة فهو حديث آخر أيضاً ولو كان باللفظ نفسه ، وكذلك إذا كان مطولاً وهو في الكتب الستة مختصراً ٠

وتشمل الأحاديث الزائدة ، المرفوعات المسندة ، والمراسيل ، والموقوفات والمقطوعات ، ومعظم الكتب التي جمعت الزوائد اهتمت بجمع الزوائد على الكتب الستة الأصول مثل مجمع الزوائد للهيثمي ٠

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة ،/ص:١٢٧ ٠

بحوث في تاريخ السنة ، د٠ أكرم العمري ، /٢٤٨ ٠

زوائد تاريخ بغداد ، د٠ خلدون الأحدب ، ١/١٩-٢٠ ، مرجع سابق٠

إلا أن بعضها اهتم أصحابها بجمع زوائد كتاب معين على أحاديث الصحيحين ، مثل : "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان " للحافظ نور الدين الهيثمي ، حيث أفرد زوائد صحيح أبي حاتم ابن حبان البستي على صحيح البخاري وصحيح مسلم ٠

وسبب اقتصاره على الصحيحين ، لأن ابن حبان اشترط الصحة مثلهما ولأنه لا فائدة في عزو الحديث إلى " صحيح ابن حبان " مع كونه في شي' منهما(١)٠

وإذا كان الحديث عند البخاري معلقاً في صحيحه ، ووجد في كتاب آخر تجمع زوائده على الكتب الستة أو الصحيحين ، فإنه يعتبر من الزوائد ولا عبرة بوروده معلقاً عند البخاري لأنه ليس مسنداً ، وهذا ما فعله الهيثمي والبوصيري وغيرهما (٢)٠

وفائدة علم الزوائد تكمن في أن هناك مسانيد ومصنفات فيها أحاديث لا توجد في الكتب الستة الأصول لم يتداولها الفقهاء ولم تنل حظها من العناية بتحقيق صحتها أو شرح غريبها أو بيان مشكلها ٠ مثل كتب الطبراني والطحاوي والبيهقي والمسانيد والمصنفات عموماً الذين كان قصد أكثرهم جمع ما وجدوه لا تلخيصه وتهذيبه وتقريبه للعمل(٣) ٠

فأراد أصحاب الكتب الزوائد تقريب السنة النبوية وتيسيرها للمسلمين وللعلماء بخاصة ، لأن السنة هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام ، وهي الشارحة والمبينة لكتاب الله تعالى(٤)٠

ترتيب كتب الزوائد : رتبها أصحابها على أبواب الفقه بعد أن كانت في معظم أصولها مرتبة على حسب المسانيد٠ وقد اعتنى أصحابها بالكلام على مراتب أحاديثها مع تفاوت في ذلك بينهم، وأكثر من اعتنى بذلك الهيثمي في مجمع الزوائد والبوصيري في كتاب إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة٠ وفي مصباح الزجاجة بزوائد ابن ماجه٠

---

(١) انظر مقدمة موارد الظمآن /٢٨ ٠

زوائد تاريخ بغداد ٣٢/١ ٠

(٢) كشف الأستار ٦/١ ٠

(٣) الدهلوي ، حجة الله البالغة ١٣٤/١-١٣٥ ، دار المعرفة ، بيروت ٠

(٤) راجع مقدمات كشف الأستار ٥/١ ، المطالب العالية ، لابن حجر ، ٣/١-٤٠

أشهر المصنفات في فن الزوائد :

(١) غاية المقصد في زوائد المس نـد ٠

(٢) كشف الأستار عن زوائد البزار ٠

(٣) المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي ٠

(٤) البدر المنير في زوائد المعجم الكبير ٠

(٥) مجمع البحرين في زوائد المعجمين (الصغير والأوسط) ٠

وهذه كلها للحافظ الهيثمي (ت:٨٠٧هـ) رتبها على الأبواب ملتزماً بذكر أسانيدها ، ثم إنه رحمه الله جمع الكتب السالفة في كتاب واحد سمَّاه :

(٦) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد :

وهو موسوعة حديثية ، لكنه حذف الأسانيد ، وتكلم على مراتب الأحاديث وغالباً ما يتكلم على الأسانيد دون المتون ٠ وقد أضاف زوائد أحاديث العشرة المبشرين ، من مسند أبي يعلى الكبير بخلاف غيرهم(*) ٠

(٧) موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان ، للهيثمي أيضاً جمع فيه زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين ، وقد بلغت أحاديثه : (٢٦٤٧) حديثاً ، وهو مرتب على الأبواب ، مع التزام ذكر الأسانيد ٠

(٨) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة [١]، للإمام شهاب الدين البوصيري (ت:٨٤٠) ، جمع فيه زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة ، رتبه على الأبواب وذكر الأحاديث بأسانيدها وتكلم عليها ، ومن ميزاته أنه إذا أخرج الحديث الزائد من طريق صحابي معين وهو في الكتب الستة من طريق صحابي آخر نبَّه عليه ليُع لم أن الحديث ليس بفرد ، وكذلك يذكر طرق الحديث إن تعددت طرقه ، وإن كان للحديث إسناد واحد لكن مرة معنعناً ومرة فيه تصريح بالسماع نبَّه على ذلك ٠

(٩) مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه، للبوصيري أيضاً ذكر فيه زوائد الكتب الخمسة ، وتكلم على الأحاديث صحة وضعفاً،ونبَّه في مقدمته أن ما يسكت عليه ففيه نظر [٢]٠

(*) راجع مقدمة مسند ابي يعلى ، تحقيق ارشاد الحق الأثري ، دار القبلة ، جدة ط أولى ٠

(١) الكتاب ما زال مخطوطاً ، وهو يحقق الآن في الجامعة الإسلامية أتم الله انجازه ٠

(٢) انظر مقدمة الكتاب المذكور ، ١/٣-٤، وهو مطبوع بتحقيق الكشناوي ط أولى بيروت .

(١٠) فوائد المنتقي لزوائد البيهقي ، للبوصيري ، جمع فيه زوائد سنن البيهقي الكبرى على الكتب الستة ٠

(١١) المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢).
ذكر فيه زوائد ثمانية كتب على الكتب الستة ومسند أحمد ، والكتب الثمانية هي:

(١) مسند الطيالسي

(٢) مسند الحميدي ٠

(٣) مسند مسدد بن مسرهد ٠

(٤) مسند أبي بكر بن أبي شيبة ٠

(٥) مسند ابن أبي عمر العدني ٠

(٦) مسند أحمد بن منيع ٠

(٧) مسند عبد بن حميد ٠

(٨) مسند الحارث بن أبي أسامة ٠

وأضاف لذلك ما وجده من مسند اسحاق بن راهويه ، وما لم يذكره الهيثمي من أحاديث المسند الكبير لأبي يعلى ، لأن الهيثمي اعتمد على المسند الصغير لأبي يعلى ، وموضوع كتاب إتحاف المهرة ، والمطالب العالية واحد ، ويختلف كتاب المطالب كونه لا يذكر فيه ما أخرجه أحمد في مسنده ٠

(١٢) " زوائد شعب الإيمان للبيهقي" ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)٠

الطريقة الثامنة :

المعاجـم :

والمعجم هو الكتاب المصنف على حروف المعجم أ ب ت ث ٠٠٠٠ وقد يكون جمع الأحاديث على أسماء الصحابة مرتبين على حروف المعجم كما فعل الإمام أبو القاسم الطبراني في كتابه : **المعجم الكبير** الذي أراد به استقصاء أسماء الصحابة وما لكل واحد منهم من الطرق فلذلك نجده است وعب الرواة عن كل صحابي ، ثم ذكر طرق كل راو من الرواة عن الصحابة ، ولهذا نجد تكراراً للأحاديث في معجم الطبراني الكبير ، والتكرار إنما هو للمتون وليس لل طرق ، ولم يلتزم الطبراني حروف المعجم بالنسبة للرواة عن الصحابة ، وذكر الطبراني شيئاً من ترجمة الصحابي ومناقبه قبل ذكر مروياته ، وقد حققه الشيخ عبد المجيد السلفي ٠

المعجم الأوسط : وهو للطبراني أيضاً لكنه رتبه على أسماء شيوخه ، ويروي من طريق كل شيخ غرائب حديثه ، أي الأحاديث التي تفرد بها بعض الرواة عن بعض سواء في آخر السند أو وسطه أو أوله ، وهو أمر لا يستطيع معرفته وتمييزه سوى فرسان هذا الشأن كالطبراني ٠ وفي المعجم الأوسط أحاديث ليست في المعجم الكبير ، وكذلك توجد أحاديث في الكبير ليست في الأوسط ، ويبلغ أحاديث المعجم الأوسط ١٢٠٠٠ حديث تقريباً وقد حققه الدكتور محمود الطحان ٠

المعجم الصغير : للطبراني أيضاً : وقد رتبه على أسماء شيوخه أيضاً لكنه لم يذكر عن كل واحد سوى حديث واحد ، وقد قال في مقدمته : " هذا أول كتاب فوائد مشايخي الذين كتبت عنهم في الأمصار ، خرجت عن كل واحد منهم حديثاً واحداً وجعلت أسماءهم على حروف المعجم[١]٠

وقد سار على طريقة الطبراني في معجمه الصغير بعض المحدثين منهم : ابن جميع الصيداوي في كتابه : " معجم الشيوخ "[٢] وقد قال في مقدمته : " هذا ما اشتمل عليه ذكر شيوخي الذين لقيتهم في سائر الآفاق بمكة والعراق وفارس .... مرتب ذلك على حروف المعجم ، وابتدأنا بمن اسمه محمداً تبركاً بالنبي ﷺ ثم نتبعه باب الألف ، ونخرج عن كل واحد منهم حديثاً أو حكاية مستحسنة [٣]٠

ويطلق على الكتاب المرتب على الشيوخ " مشيخة " وهو أعم من المعجم المرتب على الشيوخ ، لأن بعض كتب المشيخة الهدف منها استقصاء الشيوخ وتراجمهم وفوائدهم ونحو ذلك ٠

الطريقة التاسـعة :

كتب الموضوعات الخاصة[٤]:

مثل كتب العقائد : ومن أشهرها :

(١) كتاب السنة للإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) ٠

(٢) كتاب السنة لابن أبي عاصم (ت:٢٨٧هـ) ٠

---

(١) المعجم الصغير ، تحقيق عبد الرحمن محمد ، دار الفكر ط ثانية ص/٧ ٠

(٢) دراسة وتحقيق عمر عبد السلام تدمري ، مؤسسة الرسالة ، ط أولى ٠

(٣) ص ٥٥-٥٦ ٠

(٤) الكتاني ، الرسالة المستطرفة /٥٩ ، ٦٠ ، ٧٨ ، ١٠٨ ٠

مقدمة زو ائد تاريخ بغداد /٢١ فما بعدها ٠

(٣) كتاب الإيمان لابن مندة ٠
(٤) كتاب الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٠٠٠ عبيد الله بن بطة العكبري (ت: ٣٨٧هـ) ٠
(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (ت:٤١٨هـ)
(٦) الشريعة لابي بكر الآجُرّي (ت: ٣٦٠هـ) ٠
(٧) الإعتقاد ٠
(٨) الأسماء والصفات ٠
(٩) البعث والنشور ٠ جميعها لأبي بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ) ٠

كتب علوم القرآن : ومن أشهرها :
(١) المصاحف لابن أبي داود السجستاني (ت:٣١٦هـ) ٠
(٢) أسباب النزول للواحدي (ت:٤٦٨) ٠
(٣) فضائل القرآن لأبي بكر الفريابي (ت:٣٠١هـ) ٠

كتب السيرة ودلائل النبوة : و من أشهرها :
(١) السيرة النبوية لابن اسحاق (ت:١٥١هـ) ٠
(٢) طبقات ابن سعد (ت:٢٣٠هـ) ٠
(٣) الشمائل للترمذي (ت: ٢٧٩هـ)٠
(٤) دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ) ٠
(٥) دلائل النبوة لأبي بكر البيهقي (ت: ٤٥٨هـ) ٠

كتب الفضائل : مثل :
(١) فضائل الصحابة للإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) ٠

كتب في موضوعات متفرقة : مثل :
(١)كتب ابن أبي الدنيا في الآداب والأخلاق (ت:٢٨١هـ)٠
(٢) كتاب الدعاء للطبراني (ت:٣٦٠هـ) ٠
(٣) كتاب الفتن والملاحم لنعيم بن حمَّاد المروزي (ت:٣٢٨هـ) ٠

الأجزاء الحديثية : وهي كتب تفرد لمسألة علمية واحدة ، مثل :جزء القراءة خلف الإمام للبخاري ، أو تفرد لجمع أحاديث راو معين مثل : جزء الحسن بن عرفة ، أو أحاديث صحابي واحد مثل مسند الفاروق لابن كثير ·

وهناك كتب شملت جملة وافرة من الأحاديث النبوية لكنها لم تفرد لذلك مثل كتب الضعفاء وكتب التواريخ مثل : تاريخ بغداد وتاريخ دمشق ، وكتب التفسير مثل تفسير الطبري ، وكتب الفقه مثل الأم للشافعي ، والمحلى لابن حزم · ومثل كتب علوم الحديث ، ككتاب المحدث الفاصل للرامهرمزي، ومعرفة علوم الحديث للحاكم ، وكتب الخطيب البغدادي ، ومثل كتب تعرف بالأمالي جمع إملاء ، وهي ما يدونه التلاميذ من مجالس شيوخهم رواية ودراية ، ومثل كتب المراسيل : منها المراسيل لأبي داود صاحب السنن وغير ذلك من التصانيف ذات الفوائد ، وقد ذكرت لك أهمها، والله ولي التوفيق.

الباب الاول
منهج الشيخين

الفصل الاول :
طريقة البخاري ومسلم في تصنيف الصحيحين:

المبحث الاول : طريقة البخاري وفيه مطالب

المطلب الاول : سبب تأليف البخاري للصحيح :

قال الامام البخاري (كنت عند إسحق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا:" لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن النبي - ﷺ - " فوقع ذلك في قلبي، فأخذت في جمع هذا الكتاب)(١)

وفي رواية : فقال يعني اسحق :(لو جمعتم كتابا مختصرا لصحيح سنة رسول الله - ﷺ -) وقد وافق هذا العزم رؤيا للبخاري شحذت همته وقوّت إرادته حيث نقل عنه انه قال:

(رأيت النبي - ﷺ - وكأنني واقف بين يديه، وبيدي مروحة اذب بها عنه، فسالت بعض المعبرين، فقال لي : انت تذب عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الجامع الصحيح)(٢)

والكتب السابقة على تصنيف البخاري مرتبة إما على مسانيد الصحابة، واما على الابواب لكنها شاملة على الصحيح والحسن والضعيف وتشمل المرفوع والموقوف والمقطوع ،دون تمييز اعتماداً على أنها مروية بالأسانيد، ومن اسند فقد احال وخرج من العهدة، لكن هذا لا يشفي الغليل فتحركت همة الامام البخاري لجمع الحديث الصحيح حيث قوّى عزمه اقتراح استاذه الحافظ الكبير إسحق بن راهويه(٣) ولا تعارض بين الروايتين في سبب تأليفه للصحيح، فهو قد سمع كلام استاذه اسحق ثم راى الرؤيا او العكس(٤)

المطلب الثاني : اعتماد البخاري على طريقة الانتقاء والاختصار.

لم يذكر الإمام البخاري في صحيحه كل ما صح عنده بل انتقى من محفوظاته ما يراه مناسباً وفيه كفاية ويسد عن غيره فينتقي للباب الواحد من أحاديث الصحابة ما

---

(١) شروط الائمة الخمسة للحازمي - تحقيق الكوثري/ ٦٥، تاريخ بغداد ٢ / ٨ هدى الساري/٥ مصورة عن طبعة بولاق ط ثانية.

(٢) هدى الساري - مقدمة فتح الباري - ص : ٥ ، تهذيب الاسماء واللغات للنووي جـ ١ / ٤٧.

(٣) هدى الساري ص : ٦

(٤) مكانة الصحيحين ، د. ملا خاطر ص: ٣٥ ط اولى

يصلح لذلك الباب، وكذلك اذا كان لذلك الحديث الذي رواه الصحابي مجموعة من الطرق يختار منها، او يذكر في كل باب طريقاً من تلك الطرق لفظها يناسب ذلك الباب.

وقد ثبت عن البخاري انه قال : (اخرجت هذا الكتاب من زهاء ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله).[1]

وقال ابراهيم بن معقل : (سمعت محمد بن اسماعيل يقول : ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحيح حتى لا يطول)[2]

وروى الإسماعيلي عنه قال : (لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحا وما تركت من الصحيح اكثر).

قال الإسماعيلي : لانه لو أخرج كل صحيح عنده لجمع في الباب الواحد حديث جماعة من الصحابة، ولذكر طريق كل واحد منهم - اذا صحت - فيصبح كتاباً كبيراً جدا[3]

قلت : ولهذا سمّى كتابه : (الجامع الصحيح المسند المختصر...)[4] فدلنا ذلك أنه لم يرد استقصاء كل ما صح عنده من الاحاديث المسندة ولهذا نص العلماء على انه قد فات البخاري - وكذا مسلم - احاديث صحيحة كثيرة لأنهما لم يلتزما اخراج كل ما صح عندهما على سبيل الاستيعاب، ولهذا لا يتوجه الاعتراض على الشيخين في ترك اخراج احاديث هي على شرطهما.

وقد نقل الحاكم - رحمه الله - في "المدخل"[5] عن الحافظ ابي على الماسرجسي : أنه أنكر على الشيخين اقتصارهما على ما يقرب من ألفي رجل وامرأة من الرواة الثقات الذين اخرجا لهم في الصحيح مع ان الرواة الثقات اضعاف ذلك، وذلك ادى بجماعة من المتبدعة والملاحدة إلى أن يشمتوا برواة الآثار الذين لم يخرج لهم في الصحيحين إذا روي عنهم.

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٩ سير اعلام النبلاء ١٢/٤٠٢ هدي الساري : ٥.

(٢) المراجع السابقة

(٣) هدى الساري ص ٥ ، شروط الخمسة للحازمي /٦٤

(٤) توضيح الافكار للصنعاني جـ ١ /٢٣١ نقلا عن الحافظ ابن حجر وانظر هدى الساري / ٦ فليس فيه كلمة " المختصر"

(٥) المدخل الى الصحيح - للحاكم النيسابوري - تحقيق د.ربيع المدخلي ص ١١١- ط اولى

أجاب الحاكم عن ذلك : بأن البخاري ومسلما شرط كل واحد منهما لنفسه في الصحيح شرطا احتاط فيه لدينه، وبالغاً في الاجتهاد فيما خرجاه، وأنه كان بامكانهما ان يزيدا من الاحاديث في الاصول لكنهما تركا كل ما لم يتعلق بالابواب التي بنيا كتابهما عليها - يعني اختصاراً و لأن غيرها يسد مسدها.

قال : " فاذا كان الحال على ما وصفنا بان للمتأمل من اهل الصنعة ان كتابيهما لا يشتملان على كل ما يصح من الحديث وانهما لم يحكما ان من لم يخرجاه في كتابيهما مجروح او غير صدوق" (١)

ولا غرابة حيث إن البخاري انتقى احاديث جامعه من مائة الف حديث صحيح، فقد روي الخليلي في الإرشاد بسنده عن محمد بن حمدويه قال : سمعت البخاري يقول : " احفظ مائة الف حديث صحيح واعرف مائتي الف حديث غير صحيح " (٢)

وقد ذكر الحازمي رواية ابراهيم بن معقل قال " سمعت ابا عبد الله البخاري يقول كنت عند اسحق بن راهويه فقال لنا بعض أصحابنا لو جمعتم كتابا مختصرا لسنن رسول الله - صلى ال له عليه وسلم - فوقع ذلك في قلبي فاخذت في جمع هذا الكتاب"

قال الحازمي : فقد ظهر بهذا أن قصد البخاري كان وضع مختصر في الحديث وانه لم يقصد الاستيعاب لا في الرجال ولا في الحديث وأن شرطه أن يخرج ما صح عنده(٣).

المطلب الثالث :كيفية التصنيف للصحيح :

روى الفربري ـ رحمه الله ـ قال : قال لي محمد بن اسماعيل البخاري : " ما وضعت في كتاب الصحيح حديثاً إلاّ اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين " (٤)

وصلاته للركعتين من باب الاستخارة والاستعانة بالله تعالى ليكون عمله مباركا خالصا اضافة الى اظهار الافتقار والعجز البشري ووضعه للحديث في كتابه بعد التمحيص والنظر والموازنة فيختار من الاحاديث ما صح على شرطه، ثم ينتقى مما صح

(١) المرجع السابق ص ١١٢.

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث - أبو يعلى الخليلي ، جـ ٩٦٢/٣ طـ اولى.

(٣) شروط الائمة الخمسة / ٦٥.

(٤) تاريخ بغداد ٩/٢ هدى الساري /٥ ، ٤٩٠.

ما يصلح لذلك الباب على وجه الاختصار دون ان يستوعب مخافة التطويل.

روى محمد بن ابي حاتم قال : سئل محمد بن اسماعيل عن خبر حديث، فقال : يا ابا فلان، تراني أدلّس ؟ تركت انا عشرة الاف حديث لرجل لي فيه نظر، وتركت مثله او اكثر منه لغيره لي فيه نظر "[1] وهذا يدل على تمحيصه ودقة اختياره وسعة اطلاعه.

روى عبد الرحمن بن رساين البخاري قال : سمعت محمد بن اسماعيل البخاري يقول : " صنفت كتابي الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة الف حديث، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله تعالى"[2] .

المطلب الرابع :مكان التصنيف

روي الخليلي في الإرشاد بسنده عن محمد بن الأزهر السجزي قال : كنت بالبصرة في مجلس سليمان بن حرب - والبخاري جالس لا يكتب - فقلت لبعضهم : ما لأبي عبد الله لا يكتب ؟! فقال : يرجع الى بخارى، فيكتب من حفظه " [3]

وروى الخطيب عن البخاري قال : " رب حديث سمعته بالبصرة كتبته بالشام، ورب حديث سمعته بالشام كتبته بمصر " [4]

هذه الروايات وامثالها تدلنا على أن البخاري كان يعتمد على حفظه في كتابة ما يسمعه من الاحاديث.

قال الحافظ ابن حجر : انه ابتدأ تصنيفه وترتيبه وابوابه في المسجد الحرام ثم كان يخرج الاحاديث بعد ذلك في بلده وغيرها ويدل عليه قوله : انه اقام ست عشرة سنة، فانه لم يجاور بمكة هذه المدة كلها.

والذي دفع الحافظ الى هذا ما ورد من روايات حول مكان تصنيفه للصحيح، فمن ذلك : ما رواه عمر البجيري قال :

" سمعت محمد بن اسماعيل يقول : صنفت كتابي الجامع في المسجد الحرام، وما ادخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته "[5].

---

(١) تاريخ بغداد ٢/٢٥

(٢) المرجع السابق ٢/١٤ ومقدمة النووي على مسلم جـ١ / ١٤ - هدي الساري / ٤٩٠.

(٣) الارشاد جـ٣ / ٩٦١ مرجع سابق

(٤) تاريخ بغداد ٢/١١، هدى الساري /٤٨٨

(٥) هدي الساري /٤٩٠.

ومن ذلك ما رواه ابو عبد الله محمد بن علي قال :

" سمعت البخاري يقول اقمت بالبصرة خمس سنين مع كتبي اصنف وأحج في كل سنة، وارجع من مكة الى البصرة.

قال البخاري : وانا ارجوا ان يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات "(١)

قال النووي رحمه الله : وقال اخرون - منهم ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي:" صنفه ببخارى، وقيل بمكة، وقيل بالبصرة، وكل هذا صحيح ومعناه انه كان يصنف فيه في كل بلدة من هذه البلدان فانه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة! .هـ.

قال الحافظ ابن حجر : وقد روى ابن عدي عن جماعة من المشايخ : ان البخاري حول تراجم جامعه بين قبر النبي - ﷺ - ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

قلت : -أي الحافظ ابن حجر - ولا ينافي هذا ايضا ما تقدم لانه يُحمل على أنه في الاول كتبه في المسودة وهنا حوّله من المسودة الى المبيضة (٢)

المطلب الخامس: عرض البخاري صحيحه على كبار الحفاظ والنقاد

قال ابو جعفر العقيلي - رحمه الله - ولما صنف البخاري كتابه الصحيح عرضه على علي بن المديني، واحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم، فاستحسنوه، وشهدوا له بالصحة إلاّ أربعة احاديث قال العقيلي : والقول فيها قول البخاري ، وهي صحيحه (٣).

ولا عجب في ذلك فان للبخاري سلفا في هذا المنهج الذي يدل على التواضع والتحري والتعاون في خدمة السنة وتنقيتها من كل دخيل فقد روى الخطيب البغدادي بسنده عن الوليد بن مسلم قال : سمعت الاوزاعي يقول : كنا نسمع الحديث ونعرضه على اصحابنا كما نعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منها أخذناه، وما انكروا منه تركناه"(٤).

وهذا الإمام مالك إمام دار الهجرة قام بعرض كتابه الموطأ على سبعين فقهياً من

---

(١) تهذيب الأسماء ٧٤/١ ٠

هدي الساري /٤٨٨ ٠

(٢) هدي الساري /٤٨٩ ٠

(٣) هدي الساري ٤٨٩، تهذيب التهذيب ٥٤٠/٩.

(٤) الكفاية في علم الرواية ط ثانية، ص (٦٠٥).

فقهاء المدينة ووافقوه عليه بعد أن مكث أربعين عاماً في تأليفه وانتقاء احاديثه (١).

وأسند الحاكم عن الاعمش قال : كان ابراهيم صيرفي الحديث، فكنت اذا سمعت الحديث من بعض اصحابنا اتيته فعرضته عليه. (٢)

وهذا المنهج لدى علمائنا يدل على مزيد التثبت والتحري في ر واية وتدوين السنة، وذلك بعد أن انتشرت البدع والاهواء وظهر الكذب والوضع في الحديث، ففتش العلماء عن الاسانيد ونقدوا الرواة ودرسوا احوالهم ثم لم يقتنعوا بذلك حتى عرضوا الاحاديث على اهل الخبرة والحفظ والممارسة للتأكد والتثبت.

المبحث الثاني

طريقة مسلم في تصنيف صحيحه.

سار الامام مسلم - رحمه الله على طريقة استاذه الامام البخاري من حيث اشتراط الصحة والانتقاء والمدة التي استغرقها في التصنيف.

نقل الخطيب والذهبي وغيرهما عن الامام مسلم قوله :" صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاث مائة الف حديث مسموعه "(٣)

وقال رحمه الله في صحيحه في كتاب الصلاة " ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا يعني في كتابه الصحيح - انما وضعت هنا ما اجمعوا عليه " (٤)

قال الامام النووي- رحمه الله : " مشكل فقد وضع فيه احاديث كثيرة مختلفاً في صحتها لكونها من حديث من ذكرنا (٥) ومن لم نذكره ممن اختلفوا في صحة حديثه "

قال الشيخ ابو عمرو بن الصلاح : وجوابه من وجهين : احدهما: ان مراده انه لم يضع فيه الا ما وجد عنده فيه شروط الصحيح المجمع عليه وان لم يظهر اجتماعها في بعض الاحاديث عند بعضهم، والثاني: انه اراد انه لم يضع فيه ما اختلفت الثقات فيه

(١) الإستذكار ، لابن عبد البر ، تحقيق قلعجي ط١ جـ١/١٦٨ ٠

(٢) معرفة علوم الحديث / ط ثانية ص / ١٦

(٣) تاريخ بغداد ١٣/١٠١ تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٩ : شروط الائمة الستة للمقدس / ١٦.

(٤) صحيح مسلم كتاب الصلاة، باب التشهد جـ١/٣٠٤ رقم ٦٣

(٥) يقصد امثال : ابو الزبير المكي اذا عنعن، وسهيل بن ابي صالح والعلاء بن عبد الرحمن وحماد بن سلمة وغيرهم ممن لم يحتج بهم البخاري مثلا فهؤلاء ليسوا موضع اجماع.

في نفس الحديث متناً او اسناداً ولم يرد ما كان اختلافهم انما هو في توثيق بعض رواته، وهذا هو الظاهر من كلامه فانه ذكر ذلك لما سئل عن حديث ابي هريرة : " فاذا قرأ فانصتوا "

هل هو حديث صحيح ؟ فقال : هو عندي صحيح، فقيل له : لِمَ لمْ تضعه هنا ؟ فاجاب بالكلام المذكور ١٠هـ (١)

قلت : والظاهر أنّ مراد الامام مسلم – رحمه الله بقوله : " وضعت هنا ما اجمعوا عليه" يعني شيوخه وذلك ان مسلماً عرض كتابه الصحيح عند الانتهاء منه على شيوخه من علماء العصر كابي زرعة وغيره حيث نقل الحافظ بن حجر عن مكي بن عبدالله قال : "سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على ابي زرعة الرازي، فكل ما اشار ان له علة تركته"(٢) قال الامام الدهلوي :" ولكن الشيخين لا يذكران الا حديثاً قد تناظر فيه مشايخهما واجمعوا على القول به والتصحيح له كما اشار مسلم حيث قال : لم اذكر هنا الا ما اجمعوا عليه"(٣)

وقد اوضح البلقيني – رحمه الله – ان المراد بقول مسلم " ما اجمعوا عليه ": اربعة: احمد بن حنبل ويحيى بن معين وعثمان بن ابي شيبة وسعيد بن منصور الخراساني (٤) وقد مكث الامام مسلم خمس عشرة سنة في تأليف صحيحه كما نقل عنه رفيقه في الرحلة : احمد بن سلمة(٥).

---

(١) مقدمة ابن الص لاح / ٢٦ ولم يذكر فيه سوى الوجه الاول تحقيق عبد الرحمن محمد – دار الفكر طبعة بدون، مقدمة النووي على مسلم جـ ١/ ١٦٠.

(٢) هدي الساري (٣٤٥)

(٣) حجة الله البالغة ٢٨٣/١

(٤) تدريب الراوي ١/ ٩٨.

(٥) تذكرة الحفاظ ٢/ ٥٨٩.

الفصل الثاني :
مكانة الصحيحين

المبحث الاول / تقدمهما على غيرهما

اتفق العلماء على ان صحيح البخاري وصحيح مسلم اصح كتب الحديث وانهما نالا من العناية والاهتمام والتلقي بالقبول ما لم ينله كتاب اخر حيث توفر فيهما خصلتان : الصحة والشهرة مما جعلهما في الطبقة الاولى اضافة لكونهما اول من صنف في الصحيح المجرد واول من نص على اشتراط الصحة في كتب الحديث مع ما كان يتميز به هذان الامامان من علم ودراية واسعة ومعرفة بالعلل والرجال وتقدم ظاهر في معرفة الصحيح على مشايخ عصرهما. واليك بعض النصوص في تقديم الصحيحين.

قال الامام ابن الصلاح " اول من صنف الصحيح البخاري ابو عبد الله محمد بن اسماعيل الجعفي مولاهم، وتلاه ابو الحسين : مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري من انفسهم، ومسلم مع انه اخذ عن البخاري واستفاذ منه يشاركه في اكثر شيوخه، وكتاباهما اصح الكتب بعد كتاب الله العزيز (١) وقال الامام النووي :" اول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري، ثم مسلم وهما اصح الكتب بعد القرآن، والبخاري اصحهما واكثرهما فوائد(٢) .

وقال الامام ابن تيمية: ان الذي اتفق عليه اهل العلم انه ليس بعد القرآن كتاب اصح من كتاب البخاري ومسلم "(٣)

وعلى هذا اتفقت كلمة العلماء واهل الصنعة الحديثية مثل ابن كثير والسخاوي والعراقي والسيوطي وابن حجر وغيرهم (٤) وقد اعترض على ما تقدم بان الامام الشافعي - رحمه الله - قد نقل عنه انه قال:" ما اعلم شيئا بعد كتاب الله اصح من موطا مالك " وقد اجيب عن ذلك بان الشافعي قال ذلك قبل وجود الكتابين(٥) حيث توفي الامام الشافعي سنة (٢٠٤) هـ والامام البخاري توفي سنة ٢٥٤ هـ.

كما اعترض الشيخ علاء الدين مغلطاي على قول ابن الصلاح: " اول من صنف في الصحيح البخاري" بان مالكاً اول من صنف في الصحيح، قال ملغطاي: وليس لقائل ان

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح / ٢٥ وبهامش التقييد والايضاح.

(٢) التدريب شرح التقريب (٨٨/١) وتهذيب الاسماء وللغات النووي ١, ٧٣.

(٣) مجموع الفتاوي جـ ٣٢١/٢٠.

(٤) الباعث الحثيث / ٢٩ فتح المغيث ٢٣/١ تدريب الراوي ٨٩/١.

(٥) تذكرة الحفاظ ال ٢٠٨ النكت على ابن الصلاح ٢٧٩/١.

توجيه النظر للعلامة طاهر الجزائري (٨٦/٨٥).

يقول لعله اراد الصحيح المجرد فلا يرد كتاب مالك، لان فيه البلاغ والموقوف والمنقطع والفقه لوجود ذلك في كتاب البخاري ١٠هـ.

اجاب الحافظ ابن حجر بقوله :" الذي اراده ابن الصلاح هو الصحيح المعهود عند علماء الحديث وما يوجد في الموطأ من مقاطيع ومراسيل مسموع لمالك وهو حجة عنده وعند من تبعه، والذي في البخاري من ذلك حذف البخاري اسانيده عمداً ليخرجها عن موضوع الكتاب، وانما يسوقها في تراجم الابواب تنبيهاً واستشهاداً وتفسيراً لبعض الايات.

والحاصل أن مالكاً اول من صنف في الصحيح باعتبار انتقائه وانتقاده للرجال فهو اصح ما صنف في عصره اما اول من صنف في الصحيح المعتبر عند الائمة فهو البخاري ثم مسلم ١٠هـ.(١)

قلت : وفي الجملة فالذي ذهب اليه جمهور المالكية(٢) من تقديم الموطأ على صحيح البخاري ومسلم انما سببه العصبية المذهبية والا فان الامر واضح من جهة اشتمال الموطأ على الموقوف والمراسيل والمقاطيع وغير ذلك في صلب الكتاب مما ساقه على وجه الاحتجاج وهو ثابت عنده لكن المفاضلة والترجيح للصحيح المعتبر.

ولهذا قال ابن حزم – رحمه الله – " وفيه نيف وسبعون حديثاً قد ترك مالك نفسه العمل بها وفيه احاديث ضعيفة وهاها الجمهور "(٣)

وقال العلامة أحمد شاكر رحمه الله :

" وان ما فيه من المراسيل والبلاغات وغيرها يعتبر فيها ما يعتبر في امثالها مما تحويه الكتب الاخرى، وانما لم يعد في الكتب الصحاح لكثرتها وكثرة الاراء الفقهية لمالك وغيره (٤)

ويتلخص سبب تقديم الصحيحين على غيرهما بما يلي :

١. اشتراطهما الصحة واحتوائها على ارقى الشروط واقواها

---

(١) النكت علي ابن الصلاح ج١/٢٧٩.

(٢) راجع عارضة الاحوذي شرح سنن الترمذي لابن العربي ج١/٥.

(٣) الحديث والمحدثون / محمد ابو زهو: ٢٤٩.

(٤) الباعث الحثيث / ٢٤ وانظر: الرسالة المستطرفة للكتاني ص : ٦.

ملحوظة: كانت الحاجة ماسة للتوسع في مسألة الموطأ لان الامر يتعلق بالمفاضلة بينه وبين صحيح البخاري وموضع ذكر ذلك هنا.

٢. جلالة البخاري ومسلم وعلو قدرهما في الدين والخلق والورع.
٣. تقدمهما في معرفة الصحيح والعلم بالعلل على مشايخ عصرهما
٤. سلوكهما طريقة الانتقاء.
٥. تلقي الامة لكتابيهما بالقبول والاتفاق على صحة احاديثهما
٦. كثرة الفوائد في كتابيهما.
٧. كونهما اول من صنف في الصحيح المجرد.
٨. عناية العلماء ا لبالغة بكتابيهما كما يظهر من كثرة الشروحات عليهما وكثرة المختصرات والمستخرجات والمستدركات عليها وكثرة الرواة لهما (١)

المبحث الثاني : تقدم البخاري على مسلم.

ذهب عامة العلماء الى ان صحيح البخاري مقدم على صحيح مسلم وذلك لما امتاز به كتابه من امور (٢)

١. ان البخاري – رحمه الله – اشد انتقاءاً وتحريا للرجال ويتشدد في ذلك قال رحمه الله:"تركت عشرة الاف حديث لرجل لي فيه نظر وتركت مثله او اكثر منه لغيره لي فيه نظر"(٣).

ويتضح ذلك من خلال معرفة ان الرجال المتكلم فيهم من الذين انفرد البخاري باخراج احاديثهم ثمانون رجلا من جملة ٤٣٥ بينما المتكلم فيهم من رجال مسلم الذين تفرد بإخراج احاديثهم ١٦٠ رجلا من جملة ستمائة وعشرون رجلا.

والذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيهم اكثرهم من شيوخه والعالم يكون ادرى بشيوخه من غيره حيث جالسهم وعرف احوالهم.

كما ان البخاري لا يحتج بالرجال الا من كان في الطبقة الاولى وهي التي تتصف بغاية الحفظ والاتقان وطول الملازمة للشيخ يخرج لهذه الطبقة في الاصول ويخرج لمن يليها في الحفظ والاتقان وطول الملازمة استشهاداً ومتابعة وتعليقا.

---

(١) تهذيب الاسماء واللغات للنووي جـ١/٧٣ – هدي الساري ٧. مكانة الصحيحين د. مالا خاطر ص ٧٥ – ٨٦.

(٢) مقدمة النووي علي مسلم ١/ ١٤٠ النكت علي ابن الصلاح ١/٢٨٦ – ٢٨٨.

شرح النخبة للحافظ ابن حجر ص١٣–١٤، هدي الساري /٩، تدريب الراوي ١/ ٩٢ مكانة الصحيحين ٨٧–٩٠.

(٣) تاريخ بغداد جـ٢/٢٥.

بينما مسلم رحمه الله يخرج عن هاتين الطبقتين في الاصول كما سيأتي توضيحة عند بيان شروط هؤلاء الائمة .

٢. اشترط البخاري حتى يكون الحديث متصلاً في حالة العنعنة ان يكون الراوي قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه ولو مرة واحدة بينما يكتفي مسلم بالمعاصرة مع امكانية اللقاء، وهذا المذهب وان كان كافياً في الحكم باتصال السند الا ان شرط البخاري ادق واحوط في الجملة ، ولهذا نجد البخاري – رحمه الله – يخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب اصلا ليبين سماع راو من شيخه لكونه اخرج له قبل ذلك معنعناً(١).

٣. ما انتقد على البخاري من الاحاديث – لشذوذ او علة – اقل عدداً مما انتقد على مسلم، وان كان هذا الانتقاد غير مسلم به في الجملة الا ان ما قل فيه الانتقاد ارجح مما كثر فيه.

٤. ما قاله الحافظ ابن حجر وغيره : ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم واعرف بصناعة الحديث وان مسلماً تلميذه وخريجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع آثاره حتى قال الدارقطني : لولا البخاري لما راح مسلم ولما جاء (٢).

قلت : ومما يؤيد ذلك ويؤكده ما اسنده الخليلي في الارشاد انه قرئ علي البخاري حديث ابي هريرة

(كفارة المجلس واللغو اذا قام العبد ان يقول : سبحانك اللهم وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك واتوب اليك).

فاستحسن مسلم هذا الحديث من رواية حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة حدثني سهيل بن ابي صالح عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ... الحديث.

فقال البخاري : الا انه معلول !! قال مسلم لا اله الا الله، وارتعد اخبرني به ؟ فألح مسلم على البخاري وقبّل رأسه وكاد ان يبكي فقال له البخاري : اكتب ان كان ولابد : حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا وهيب، حدثنا موسى بن عقبة عن عون بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ "كفارة المجلس ... " فقال له مسلم : لا يبغضك الا حاسد، واشهد ان ليس في الدنيا مثلك (٣) .

وروى الحاكم باسناده ان مسلما جاء محمد بن اسماعيل فقبل بين عينيه وقال دعني

---

(١) سياتي مزيد ايضاح وبيان لهذا الشرط في مبحث شرط البخاري ان شاء الله تعالى.

(٢) شرح النخبة /١٤ وانظر : النكت علي ابن الصلاح جـ١/٢٨٥.

(٣) الارشاد للخليلي جـ٣/ ٩٦٠-٩٦١ تاريخ بغداد ٢٩/٢ سير اعلام النبلاء ٤٣٦/١٢ هدي الساري / ٤٨٩.

حتى اقبل رجليك يا استاذ الاستاذين وسيد المحدثين وطبيب الحديث في علله... ثم ساق نحو السياق المتقدم (1).

قلت : وما تقدم يدلنا على اعتراف مسلم بتفوق البخاري وتقدمه عليه وعلى غيره في معرفة العلل وتمييز الصحيح من السقيم.

ووجه العله في المثال السابق انه لا يعرف لموسى بن عقبة رواية مسندة عن سهيل فحصل الخطأ من احد رواة السند واكتشف هذه العلة الامام البخاري بخبرته وسعة مروياته. حيث ان الصواب في هذا الحديث انه من رواية عبد الله بن عمرو وابن مسعود وليس من رواية ابي هريرة.

٥. ان الذين انفرد بهم البخاري ممن تكلم فيه لم يكن يكثر من تخريج احاديثهم، وليس لواحد منهم نسخة كبيرة اخرجها او اكثرها الا نسخة عكرمة عن ابن عباس - رضي الله عنهما - بخلاف مسلم فانه يخرج تلك النسخ التي رواها عمن تكلم فيه كابي الزبير عن جابر، وسهيل عن ابيه عن ابي هريرة ، وحمادبن سلمة عن ثابت عن انس، والعلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن ابي هريرة ونحوهم.(٢)

لكن بقي ان يقال ان ما اخرجه مسلم من هذه النسخ صح عنده، وكثير منها مثل نسخة العلاء لم يخرج منها الا ما توبع فيه.

٦. اكثر الذين تكلم فيهم ممن اخرج لهم البخاري اذا كانوا من المتقدمين فانه يخرج احاديثهم غالباً في الاستشهادات والمتابعات والتعليقات، بخلاف مسلم فانه يخرج لهم الكثير في الاصول والاحتجاج(٣).

قلت ولا يخفى ان ما اتفق عليه الشيخان خارج عن المفاضلة وانما المراد تقدم ما انفرد به البخاري على ما انفرد به مسلم. لما تقدم من اوجه الترجيح (٤) .

ولهذا الذي تقدم وغيره قال الامام النووي رحمه الله :

" اتفق العلماء رحمهم الله على ان اصح الكتب بعد القرآن العزيز الصحيحان البخاري ومسلم، وتلقتهما الامة بالقبول، وكتاب البخاري اصحهما واكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة وقد صح ان مسلماً كان ممن يستفيد من البخاري ويعترف بانه

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١١٣-١١٤ وانظر هدي الساري /٤٨٩ حيث نقل ذلك من طريق البيهقي.

(٢) النكت علي ابن الصلاح ٢٨٧/١.

(٣) المرجع السابق جـ٢٨٨/١.

(٤) راجع توضيح الافكار للصنعاني جـ٤٢/١-٤٤.

ليس له نظير في علم الحديث، وهذا الذي ذكرناه من ترجيح كتاب البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير واهل الاتقان والحذق والغوص على اسرار الحديث(١).

مذهب ابي علي النيسابوري وبعض المغاربة في تقديم صحيح مسلم:

قال الامام النووي :" وقال ابو علي النيسابوري الحافظ شيخ الحاكم ابي عبد الله بن البيع : كتاب مسلم اصح، ووافقه بعض شيوخ المغرب ١٠هـ(٢) .

قلت : المنقول عن ابي علي النيسابوري قوله : " ما تحت اديم السماء كتاب اصح من كتاب مسلم بن الحجاج" (٣) .

وبعض شيوخ المغرب منهم الامام ابن حز م الاندلسي-رحمه الله .

قال الامام ابن الصلاح في مقدمته : جواباً على تقديم ابي علي لصحيح مسلم : ما ملخصه -: " ان اراد لاقتصاره على المسند

المرفوع فهذا صحيح اما شروط الصحة فالبخاري مقدم فيما اسنده(٤)

وقد اوضح الحافظ ابن حجر هذا فقال :

" ما فضله بعض المغاربه ليس راجعا الى الاصحية بل هو لامور :

أ. ما ثبت عن ابن حزم انه يفضل كتاب مسلم على كتاب البخاري لانه ليس فيه بعد خطبته إلا الحديث السرد.

ب. ان البخاري كان يرى جواز الرواية بالمعنى وجواز تقطيع الحديث من غير تنصيص على اختصاره بخلاف مسلم.

والسبب في ذلك أمران :

احدهما ان البخاري صنف كتابه في طول رحلته فقد روينا عنه انه قال :" رب حديث سمعته بالشام فكتبته بمصر ورب حديث سمعته بالبصرة فكتبته بخراسان "

فكان لاجل هذا ربما كتب الحديث من حفظه فلا يسوق الفاظه برمتها بل يتصرف فيه ويسوقه بمعناه ،ومسلم صنف كتابه في بلده بحضور اصوله في حياة كثير من مشايخه، فكان يتحرز في الالفاظ ويتحرى في السياق.

---

(١) مقدمة النوري على شرح مسلم ١٤/١.

(٢) شرح النووي ١٤/١.

(٣) النكتب علي ابن الصلاح ٢٨٢/١.

(٤) المقدمة / ٢٦ وبهامشة التقييد والايضاح.

الثاني : ان البخاري استنبط فقه كتابه من احاديثه فاحتاج ان يقطع المتن الواحد اذا اشتمل على عدة احكام ليورد كل قطعة منه في الباب الذي يستدل به على ذلك الحكم الذي استنبط منه لانه لو ساقه في المواضع كلها برمته لطال الكتاب.

ومسلم لم يعتمد ذلك بل يسوق احاديث الباب كلها سرداً عاطفا بعضها على بعض في موضع واحد، ولو كان المتن مشتملاً على عدة احكام فانه يذكره في امس المواضع واكثرها

دخلا فيه ويسوق المتون تامة محررة فلهذا ترى كثيراً ممن صنف في الاحكام بحذف الاسانيد (من المغاربة) انم ا يعتمدون على كتاب مسلم في نقل المتون أ. هـ

ثم اخذ الحافظ في توجيه عبارة ابي على النيسابوري وتأويلها بما يفيد انه نفى الاصحية على كتاب مسلم ولا يلزم من ذلك ان كتاب مسلم اصح من كتاب البخاري.

ثم قال : " على اني رايت في كلام الحافظ ابي سعيد العلائي ما يدل على ان ابا على النيسابوري ما راى صحيح البخاري وفي ذلك بعد عندي ١٠هـ. (١)

قلت : وقد سبق العلائي الحافظ الذهبي حيث عقب على مقالة ابي علي النيسابوري قائلا:" ولعل ابا علي ما وصل اليه صحيح البخاري"(٢) وهذا لا يستبعد ولا يستغرب فله نظائر من ذلك ان الامام البيهقي - رحمه الله - وهو محدث كبير لم يقع له سنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه وغير ذلك.

قال الحافظ الذهبي :" لم يكن عنده سنن النسائي ولا جامع الترمذي ولا سنن ابن ماجه بل كان عنده الحاكم فاكثر عنه وعنده عوال ومسانيد وبورك له في علمه لحسن مقصده ... " (٣)

وهذا ابن حزم يعتبر الترمذي مجهولاً.

قال الذهبي في الميزان :" الحافظ العلم صاحب الجامع ثقة مجمع عليه ولا التفات الى قول ابي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الايصال: انه مجهول فانه ما عرفه ولا درى بوجود الجامع ولا العلل اللذين له (٤) ا. هـ.

وقد استغرب بعض اهل العلم أن يكون مثل البيهقي لم يقع له سنن الترمذي ،

---

(١) النكت جـ١/٢٨٤ - ٢٨٥ وانظر توضيح الافكار للصنعاني جـ١/٤٨.

(٢) تذكرة الحفاظ ٢/٥٨٩.

(٣) تذكرة الحفاظ ٣/١١٣٢.

(٤) ميزان الاعتدال جـ٣/٦٧٨.

والنسائي ، وأبن ماجه، ولا داعي للغرابة ، فإنه قد ثبت لنا بالاستقراء أنه لم يرو عنهم بالسند المتصل ، كما روى عن أبي داود صاحب السنن وغيره من أصحاب المصنفات في الحديث.

و ما وُجد على سبيل الندرة في كتب البيهقي عن الترمذي مثلاً ، إنما استفاده البيهقي من كتب الترمذي الأخرى غير الجامع، أو مما نقله عن غيره من العلماء الذين نقلوا عن الترمذي ، وقد أوضحت هذا في موضع اخر.

الفصل الثالث :

شروط الشيخين

وفيه مبحثان:
المبحث الاول: شروط البخاري وطريقته في الانتقاء
المبحث الثاني: شروط مسلم وطريقته في الانتقاء

المبحث الاول : شروط البخاري وطريقته في الانتقاء .

قال الامام ابو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: اعلم ان البخاري ومسلماً ومن ذكرنا بعدهم لم ينقل عن واحد منهم انه قال : شرطت ان اخرج في كتابي ما يكون على الشرط الفلاني وانما يعرف ذلك من سبر كتبهم فيعلم بذلك شرط كل رجل منهم ".(١)

قلت : يستثنى من ذلك اشتراط اللقاء عند البخاري والاكتفاء بالمعاصرة مع امكانية اللقاء عند مسلم كما سيأتي اضافة الى ان البخاري سمي كتابه : " الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه " (٢) .

فيستفاد من هذا العنوان انه اراد ان يكون كتابه جامعاً بمعنى انه يشمل جميع أبواب الدين وقوله : الصحيح يدل على قصده في عدم اخراج الا ما صح عنده من الحديث وقد افصح عن هذا بما ثبت عنه من قوله : " ما اخرجت في كتابي هذا الا حديثا صحيحا وتركت من الصحاح لحال الطول " (٣) .

وقوله المسند: دل بذلك على انه لا يخرج الا الاحاديث المسندة وهي التي اتصلت من غير انقطاع مرفوعة الى رسول الله ﷺ بنقل الثقة عن الثقة الى منتهى الحديث وبمعنى اخر ان مقصد كتابه لا يشمل الموقوفات والمقطوعات والمعلقات وما شابه ذلك فلا يعرج عليها في صلب كتابه وفيما ساقه محتجاً به وهو وان ذكر مثل هذه الامور في تراجم الابواب فهي للاستشهاد والاستئناس وليس للاحتجاج .

وقوله : المختصر : دل على ان قصده الاختصار وعدم الاطالة كما صرح في قوله :" وتركت من الصحاح لحال الطول " فلم يقصد رحمه الله الاستيعاب .

واستطيع ان اجمل مع شيء من البيان شرط البخاري في صحيحه ومنهجه في انتقاء الاحاديث من خلال نصوص البخاري وكلام الائمة الذين سبروا كتبه واستخلصوا

---

(١) شروط الائمة الخمسة / ١٣.

(٢) هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر العسقلاني ص :٦.

(٣) سبق توثيق هذا القول.

شروطه وهي كما يلي :

اولا : شروط الحديث الصحيح المتفق عليها عند العلماء وهي :

١. اتصال السند
٢- عدالة الرواة
٣- الضبط التام
٤- عدم الشذوذ
٥- عدم العلة القادحة

ثانيا : ثبوت اللقاء

وهذا الشرط له علاقة بمسألة اتصال السند، والمراد بذلك ان الامام البخاري لا يحكم للسند بالاتصال الا اذا كان الراوي الذي روى بصيغة العنعنة قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم - رحمه الله - بالمعاصرة مع امكانية اللقاء، وهذا الشرط يرجح كتاب البخاري لانه يجعله اشد اتصالا واقوى تحرياً .

وقد ذكر بعض العلماء - منهم ابن كثير (١) : ان اشتراط البخاري العلم باللقاء انما هو لما يخرجه في صحيحه لا للصحة في الجملة، لكن كلام البخاري في كتبه يدفع هذا القول من ذلك جزء القراءة خلف الامام(٢) " حيث أعل جملة من الأحاديث بعدم معرفة سماع الراوي من شيخه ، من ذلك :

قال البخاري : " وروى عمرو بن موسى بن سعد عن زيد بن ثابت قال : من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له "٠ ولا يُعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم من بعض ولا يصح مثله(٣).

وكذلك جرى على هذا في التاريخ الكبير ومن أمثلة ذلك : في ترجمة أحمد بن يزيد الحراني ، ساق حديثاً من طريق عثمان الطويل عن أنس بن مالك قال : " أهدي للنبي ﷺ طائراً ٠٠٠ " . ثم قال البخاري : ولا يعرف لعثمان سماع من أنس(٤).

---

(١) الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث /٤٣.

(٢) البخاري ، خير الكلام في القراءة خلف الإمام ط أولى ص ١٥-١٦ رقم ٤٥ ٠وانظر التنكيل للشيخ المعلمي اليماني جـ٧٩/١ ٠

(٣٣ البخاري ، التاريخ الكبير ٢/٢ ٠

(٤) النكت عل ابن الصلاح ٥٩٥/٢.

وتعليل البخاري ضعف الحديث لعدم معرفة السماع مع أن المعاصرة وإمكان اللقاء متوفر يدل على أنه يشترط ثبوت التصريح بالسماع ، أو ما يدل عليه ليحكم للسند بالإتصال ، والذي يستقرىء الكتب السالفة يتحقق من هذا المنهج الذي يسلكه البخاري ، ويجد أيضاً أنه عند كل ترجمة يحرص على اثبات سماع الراوي المعاصر لشيخه أو عدم سماعه ، ولا يكترث بمجرد الإدراك وهو المعاصرة ٠

وقال الحافظ ابن حجر :" بل هذا شرط في اصل الصحة عند البخاري فقد اكثر من تعليل الاحاديث في تاريخه بمجرد ذلك١٠هـ(١).

وقال ايضا : وقد اظهر البخاري هذا المذهب في التاريخ وجرى عليه في الصحيح وهو مما يرجح به كتابه، لانا وان سلمنا ما ذكره مسلم من الحكم بالاتصال، فلا يخفى ان شرط البخاري اوضح في الاتصال ١٠هـ .(٢)

ومما يدل على اشتراط البخاري واهتمامه بثبوت السماع واللقاء انه يخرج الحديث الذي لا تعلق له بالباب اصلاً ليبين سماع راو من شيخه لكونه اخرج له قبل ذلك معنعناً.

ومن امثلة ما جرى عليه الامام البخاري في الصحيح من اعتماد ثبوت السماع، ما جاء في أول كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة حيث قال :

حدثنا الحميدي، حدثنا سفيان، عن مسعر وغيره، عن قيس بن مسلم، عن طارق بن شهاب، قال: قال رجل من اليهود لعمر: يا أمير المؤمنين لو علينا نزلت هذه الاية " اليوم أكملت لكم دينكم ..." لا تخذنا ذلك اليوم عيدا، فقال عمر : اني لاعلم أي يوم نزلت هذه الاية، نزلت يوم عرفة في يوم الجمعة "

قال البخاري : سمع سفيان من مسعر، ومسعر قيسا، وقيس طارقا .

قال الحافظ ابن حجر تعليقا على ذلك : قوله سمع سفيان مسعرا .. هو كلام البخاري، يشير الى ان العنعنة المذكورة في هذا السند محمولة عنده على السماع لاطلاعه على سماع كل منهم من شيخه١٠هـ(٣)

مثال اخر :

وفي كتاب الفتن، باب ذكر الدجال قال : حدثنا على بن عبد الله، حدثنا محمد بن بشر، حدثنا مسعر، قال: حدثنا سعد بن ابراهيم، عن ابيه، عن ابي بكرة، عن النبي ﷺ

---

(١) النكت ٢٨٩/١ وانظر توضيح الافكار للصنعاني / ٤١.

(٢) فتح الباري طبعة دار الريان ، ١٣ /٢٥٩ ٠

(٣) المرجع السابق جـ١٣/٨٠ .

قال : (لا يدخل المدينة رعب المسيح لها يؤمئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان).

قال : وقال ابن اسحق، عن صالح بن ابراهيم، عن أبيه، قال : قدمت البصرة فقال لي ابو بكرة سمعت النبي ﷺ بهذا .

قال ابن حجر : اراد بهذا التعليق ثبوت لقاء ابراهيم بن عبدالرحمن بن عوف لابي بكرة، لان ابراهيم مدني، وقد تستنكر روايته عن ابي بكرة لانه نزل البصرة من عهد عمر الى ان مات ١٠هـ (١)

ومذهب مسلم كما ذكره في مقدمة صحيحه ان الاسناد المعنعن له حكم الاتصال إذا تعاصر الراوي وشيخه الذي روى عنه بصيغة "عن" وان لم يثبت اجتماعهما بل امكان اللقاء كاف وعدم ثبوت الاجتماع لا يعني انهما لم يجتمعا لان الظاهر انهما اجتمعا بسبب المعاصرة مع امكانية اللقاء كأن يكونا من بلد واحدة او ثبت ان الراوي قد رحل الى بلد الشيخ المروي عنه .

ثالثا : يخرج الامام البخاري عن الطبقة الاولى من الرواة اعتماداً وينتقي من احاديث الطبقة الثانية عند الحاجة وللمتابعات .

وقد اوضح الامام الحازمي وغيره هذا الامر وضربوا له مثالا فقالوا: اصحاب الزهري – وهو من المكثرين– على طبقات خمس

الاولى : طبقة جمعت بين الحفظ والاتقان من جهة وطول الصحبة والملازمة من جهة اخرى فهذه الطبقة غاية مقصد البخاري وعليها يعتمد ويستوعب احاديثها

الثانية : طبقة دون الاولى في الحفظ والاتقان ولم تلازم الزهري الا مدة يسيرة، لكنها في العدالة مثل الاولى فهذه الطبقة يعتمد عليها مسلم بالاضافة الى الطبقة الاولى استيعاباً .

اما البخاري فانه ينتقي من احاديث هذه الطبقة دون استيعاب ويعلق من احاديث هذه الطبقة.

الثالثة : طبقة فيها طول ملازمة للزهري الا انهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم على شرط ابي داود والنسائي بمعنى انهما يستوعبان احاديث هذه الطبقة اما مسلم رحمه الله فانه ينتقي منها ما صح عنده، واما البخاري فيعلق منها

الرابعة : طبقة من التلاميذ ليس لهم طول ملازمة ومع ذلك شاركوا الثالثة في انهم لم يسلموا من النقد والجرح وهم شرط الامام الترمذي وابن ماجه. وقد يخرج ابو داود عن مشاهير هذه الطبقة لاسباب تقتضيه .

الخامسة: طبقة من الضعفاء والمجاهيل والمتروكين يخرج اصحاب السنن احاديثهم في المتابعات والشواهد او اذا لم يجدوا في الباب غير احاديثهم كما يفعل ابو داود والترمذي وابن ماجة .

اما النسائي فان اشد تحريا وانتقاء منهم، اما الشيخان فانهما لا يلتفتان الى اهل هذه الطبقة والتي قبلها بتاتا .

فالزهري من المكثرين وله تلاميذ لا يحصون لكنهم على طبقات خمس حسب التفصيل المتقدم فالطبقة الاولى من تلاميذ الزهري مثل :

مالك، وسفيان، ويونس، وشعيب بن ابي حمزة

والطبقة الثانية مثل :

الاوزاعي، والليث، والنعمان بن راشد، وعبد الرحمن بن خالد

والطبقة الثالثة مثل :

سفيان بن حسين، جعفر بن برقان، زمعة بن صالح

والطبقة الرابعة مثل :

اسحق بن يحيى، معاوية بن يحيى الصدفي ، والمثنى بن الصباح واسحق بن ابي فروة وجماعة سواهم .

والطبقة الخامسة مثل :

الحكم الايلي، عبد القدوس بن حبيب الدمشقي، ومحمد بن سعيد المصلوب وغيرهم[1] .

وحماد بن سلمة من الرواة عن ثابت البناني وكان كثير الملازمة له حيث انه كان يحفظ صحيفته وبقي كذلك بعد اختلاطه وهو ممن لم يسلم من الجرح والنقد وهو على هذا من الطبقة الثالثة فاخرج له مسلم انتقاء فاقتصر على احاديثه عن ثابت وايوب ونحوهم من المشاهير الذين لازمهم حماد .

اما حديث حماد عن احاد البصريين فلم يخرج منها مسلم شيئاً لما فيها من الغرائب وذلك لقلة ممارسته لحديثهم .

واسماعيل بن ابي اويس من الرواة عن مالك وهو ممن لازمه لكن لم يسلم من النقد فهو من الطبقة الثالثة لذلك اخرج عنه البخاري انتقاءاً .

---

(١) شروط الائمة الخمسة للحازمي ٥٦-٥٨. وانظر : فتح المغيث للسخاوي ٤٦/١ ط اولى.

قال الحافظ رحمه الله في مقدمة الفتح : " وروينا في مناقب البخاري بسند صحيح" ان اسماعيل اخرج له اصوله واذن له ان ينتقي منها.." وهو مشعر بان ما اخرجه البخاري عنه هو من صحيح حديثه لانه كتب من اصوله ، وعلى هذا لا يحتج بشئ من حديثه غير مافي الصحيح من اجل ما قدح النسائي وغيره إلا ان شاركه فيه غيره فيعتبر به .

وينبغي أن نعرف أن رواة أهل الطبقة الثانية وهم الذين لم يلازموا شيخهم إلا مدة يسيرة لكنهم في العدالة مثل الأولى ، فهؤلاء ليسوا في مرتبة واحدة في حالة تفردهم عن شيخهم بحديث ، فالأوزاعي والليث مثلاً من الحفاظ الأئمة فمثل هؤلاء يُحتمل تفردهم وإن لم يُتابعوا على روايتهم بخلاف غيرهما من عامة الثقات من أهل هذه الطبقة ، فلا يُقبل منهم تفردهم إلا إذا توبعوا ٠

وقد أشار الإمام مسلم إلى هذا فقال : " حكم أهل العلم ، والذي نعرفه من مذهبهم في قبول ما ينفرد به المحدث من الحديث أن يكون قد شارك الثقات من أهل العلم والحفظ في بعض ما رووا ، وأمعن في ذلك على الموافقة لهم ، إذا وجد كذلك ثم زاد بعد ذلك شيئاً ليس عند أصحابه قبلت زيادته ٠

فأما من تراه يعمد لمثل الزهري في جلالته وكثرة أصحابه الحفاظ المتقنين لحديثه وحديث غيره ، أو لمثل هشام بن عروة ، وحديثهما عند أهل العلم مبسوط مشترك قد نقل أصحابهما عنهما حديثهما على الإتفاق منهم في أكثره ، فيروي عنهما أو عن أحدهما العدد من الحديث مما لا يعرفه أحد من أصحابهما ، وليس ممن قد شاركهم في الصحيح مما عندهم ، فغير جائز قبول حديث هذا الضرب من الناس والله أعلم٠أهـ(1)

وما تقدم هو بالنسبة للمكثرين من الرواة امثال الزهري ونافع وقتادة ونحوهم من المشايخ الذين تدور عليهم الاحاديث فهؤلاء ينظر البخاري ومسلم الى من روى عنهم ومقدار ما يتحلون به من الاتقان والملازمة حسب التفصيل السابق .

اما الرواة الثقات غير المكثرين فان الشيخين - البخاري ومسلم- يعتمدان على اتقانهم وضبطهم فان كان الراوي غير المكثر يحتمل التفرد لقوته واتقانه مثل يحيى بن سعيد الانصاري اخرجا له وان لم يحتمل التفرد ولم يقوَ الاعتماد عليه اخرجا له ما

---

(1) مقدمة صحيح مسلم (1/7) ٠

شاركه فيه غيره وهو الاكثر يعني ما توبع عليه(1).

الشرط الرابع : ان يكون الراوي مشهوراً بطلب الحديث والعناية به

وهذا شرط ذكره بعض العلماء لصحة الخبر عموما، وممن ذكر ذلك الحاكم والحازمي وغيرهما، وهو ما جرى عليه عمل كثير من السلف مثل مالك وابن عون وابي الزناد وغيرهم .

قال عبد الله بن عون :" لا يؤخذ العلم الا عمن شهد له بالطلب"(2)

وقال ابو الزناد : ادركت بالمدينة مائة كلهم مأمون ما يؤخذ عنهم الحديث، يقال : ليس من أهله"(3)

قال الحافظ : زاد الحاكم في علوم الحديث في شرط الصحيح ان يكون راويه مشهورا بالطلب، وهذه الشهرة قدر زائد على مطلق الشهرة التي تخرجه من الجهالة(4)

وقال الحازمي : في سياق ذكر شروط الخبر الصحيح : " ومنها ان يكون الشخص بعد ان ثبتت عدالته وجانب ما ينافي العدالة، نحو السفه وغيره، معروفا عند اهل العلم بطلب الحديث وصرف العناية اليه" (5)

قلت : ان اشتراط الشهرة بطلب الحديث لصحة الراوية فيه نوع تشدد وهو امر غير معتمد عند جماهير النقاد فمتى ثبتت العدالة صحت الرواية الا ان بعض الائمة جعل هذا الشرط خاصا بعمل صاحبي الصحيح البخاري ومسلم ومرد ذلك الى مزيد التحري والاحتياط البالغ الذي سلكه الشيخان في انتقاء الاحاديث اذ ان العناية بطلب الحديث له اثر في قوة الضبط .

وقد نقل السخاوي عن ابن الجوزي :" اشترط البخاري و مسلم الثقة والاشتهار "(6)

والمقصود بالشهرة بالطلب : كونه له مزيد اعتناء بالرواية لتركن النفس الى انه يضبط ما يروي، فاذا ثبت كونه ضابطا يعتمد على حفظه كان هذا كافياً عن الشهرة

---

(1) هدي الساري /388 ٠

(2) الكفاية للخطيب البغدادي /251 ، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم 28/1 ٠

(3) مقدمة صحيح مسلم /15 باب بيان أن الإسناد من الدين ٠

(4) النكت على ابن الصلاح 238/1.

(5) شروط الأئمة الخمسة /55 ٠

(6) فتح المغيث للسخاوي جـ46/1 ٠

بالطلب .

وقد قال الحافظ ابن حجر: " ان الظاهر من تصرف الشيخين اعتبار الشهرة الا اذا كثرت مخارج الحديث فيستغنيان عن اعتبارها كما يستغني بكثرة الطرق عن اعتبار الضبط التام[١]

قلت : وهذا يعني ان الشيخين لا يخرجان لمن لم يشتهر بطلب الحديث والعناية به، فما وجد من احاديث في الصحيحين لرواة ليس لهم الا احاديث نادرة فمحمول على انه مما صح عندهما لمتابعاته وشواهده .

شروط الامام مسلم

اولا : شروط الحديث الصحيح التي سبق ذكرها

ثانيا : يخرج عن الطبقة الاولى والثانية اعتماداً واحتجاجا، وينتقي من الثالثه

ثالثا : الشهرة بطلب العلم كما تقدم في شروط البخاري

رابعا : امكانية اللقاء

وقد سبق الاشارة اليه، والمقصود بذلك كما ذكر مسلم في مقدمة صحيحه: ان الاسناد المعنعن له حكم الاتصال اذا تعاصر الراوي المعنعن مع شيخه المعنعن عنه وان لم يثبت اجتماعهما، بل امكان اللقاء كاف[٢]

ويؤيد مذهب مسلم - رحمه الله - ان صيغة العنعنة ظاهرة في السماع في عرف المحدثين، فاذا كان امكان اللقاء مستبعداً كان يكونا من بلدين مختلفين ولم يعلم وجود رحلة لاحدهما الى الاخر، فهذا يترجح به عدم الاتصال ويعتبر من قبيل المرسل الخفي

قال الامام مسلم :" الا ان يكون هناك دلالة بينة على أن هذا الراوي لم يلق من روى عنه او لم يسمع منه شيئا، فاما والامر مبهم على الامكان الذي فسرنا فالرواية على السماع ابداً حتى تكون الدلالة التي بينا ١٠هـ[٣]

قلت : اذا كان الراوي وشيخه من بلد واحدة مثل مدني يروي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه- فان الظاهر الواضح ان يكون قد سمع منه وشهد خطبه في المسجد، ومثل ذلك رواية قيس بن سعد المكي عن عمرو بن دينار، قال الشيخ المعلمي اليماني : "

(١) النكت ٢٣٨/١.

(٢) مقدمة مسلم، باب صحة الاحتجاج بالحديث المعنعن ص ٢٩: -

(٣) المرجع السابق ص ٣٠:

وذلك اثبت بكثير من الحكم به لشامي روى عن يمني لمجرد انه وقع في رواية واحدة التصريح بالسماع "[1]

ومذهب البخاري ومسلم يخرج عنهما المدلس الذي لا تقبل روايته حتى يصرح بالسماع، وما وجد في الصحيحين معنعناً من احاديث من وصف بتدليس محمول على السماع، أي انهما اطلعا على تصريحه بالسماع، او انه توبع على ذلك .

ونحن اذا نظرنا الى مذهب مسلم بالاكتفاء بالمعاصرة مع امكانية اللقاء، ومذهب البخاري باشتراط اللقاء ولو مرة واحدة مع النظر الى كيفية انتقائهما وتحريهما البالغ واشتراطهما الملازمة للشيخ والشهرة بطلب العلم، والنظر الى كثرة الطرق والمتابعات والشواهد للحديث الواحد لوجدنا انهما لم يكتفيا عمليا بذلك في الجملة .

وقد اعتبر الامام مسلم – رحمه الله ان اشتراط ثبوت اللقاء ولو مرة واحدة قول مخترع لا يعرف عن احد من علماء السلف وبين ان الذي اشترط ذلك احتج بامكانية الارسال في رواية من لم يثبت سماعه ولقاؤه وان ذلك منقوض بان احتمال الارسال وارد فيمن ثبت سماعه ايضا، وضرب على ذلك مثالا، فقال :

«ان الحديث الوارد علينا باسناد هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة فبيقين نعلم ان هشاماً قد سمع من أبيه، وان اباه قد سمع من عائشة، كما نعلم ان عائشة قد سمعت من النبي ﷺ وقد يجوز اذا لم يقل هشام في رواية يرويها عن أبيه: سمعت او أخبرني، ان يكون بينه وبين أبيه في تلك الرواية انسان آخر اخبره بها عن ابيه ولم يسمعها هو من أبيه لما أحب ان يرويها مرسلاً ولا يسندها الى من سمعها منه، وكما يمكن ذلك في هشام عن أبيه فهو ايضا ممكن في أبيه عن عائشة، وكذلك كل اسناد ليس فيه ذكر سماع بعضهم من بعض"

ثم ذكر رحمه الله عدداً من الامثلة تؤيد ما ذهب اليه، من ذلك ان ايوب وابن المبارك ووكيعاً وغيرهم رووا عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

(كنت أطيب رسول الله ﷺ لحله ولحرمه بأطيب ما اجد).

فروى هذ الرواية بعينها الليث وداود العطار وابو اسامة وغيرهم عن هشام قال: اخبرني عثمان بن عروة عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ[2]

قلت : هذا المثال وغيره مما ساقه الامام مسلم لا يساعد في الدلالة على ما اراد

(١) التنكيل جـ١/٨٠ .

(٢) مقدمة مسلم : ٣٠-٣١.

لانه يفسر على ان هشاماً له في هذا الحديث شيخان، فيكون سمعه من عثمان بن عروة ثم سمعه من عروة فحدث بهذا مرة وبهذا مرة اخرى، اما ان لم يكن سمعه من عروة فهو تدليس والمدلس خارج عن موضع النزاع لان الفرض عدم التدليس وهو ان يروي عمن سمع ما لم يسمع .

وقد قال الشافعي -رحمه الله- : وقوله : حدثني فلان عن فلان سواء عندهم لا يحدث واحد منهم عمن لقى الا ما سمع منه، فمن عرفناه بهذا الطريق قبلنا منه حدثني فلان عن فلان اذا لم يكن مدلسا. ا٠هـ(١)

وظاهر هذا انه لا يقبل العنعنة الا عمن عرف منه انه لا يدلس ولا يحدث الا عمن لقيه بما سمع منه .

وقد فسره ابو بكر الصيرفي في شرح الرسالة باشتراط ثبوت السماع لقبول العنعنة .

وقال الخطيب : اهل العلم بالحديث على ان قول المحدث : "ثنا فلان عن فلان" صحيح معمول به اذا كان شيخه الذي ذكره يعرف انه قد ادرك الذي حدث عنه ولقيه وسمع منه ولم يكن هذا المحدث ممن يدلس(٢)

قال ابن رجب(٣) : وكثير من العلماء المتاخرين على ما قاله مسلم رحمه الله من ان امكان اللقي كاف في الاتصال من الثقة غير المدلس وهو ظاهر كلام ابن حبان وغيره ... واما جمهور المتقدمين فعلى ما قاله ابن المديني والبخاري، وهو القول الذي انكره مسلم على من قاله.. وما قاله ابن المديني والبخاري هو مقتضى كلام احمد وابي زرعة، وابي حاتم وغيرهم من اعيان الحفاظ: بل كلامهم يدل على اشتراط ثبوت السماع كما تقدم عن الشافعي رضي الله عنه فانهم قالوا في جماعة من الاعيان ثبتت لهم الرؤية لبعض الصحابة، وقالوا مع ذلك: لم يثبت لهم السماع منهم فرواياتهم عنهم مرسلة " ٠

قلت : إن استقراء كلام الإئمة النقاد الذين أشار لهم ابن رجب مثل كلام ابن المديني في العلل ، وابن أبي حاتم عن أبيه وعن أبي زرعة في كتاب المراسيل له ، وما ينقل عن الإمام أحمد كله يدل على أنهم يعلون الأحاديث ويحكمون بعدم الإتصال بمجرد كون الراوي لا يعرف له سماع من شيخه وإن كان أدركه ولهذا نجدهم يميزون بين الإدراك

(١) الرسالة /٢٧٨-٢٧٩ وانظر شرح العلل لابن رجب ٣٥٩/١.

(٢) الكفاية / ٢٩١ .

(٣) شرح العلل ٣٦٤/١.

وثبوت السماع ٠

وكل ذلك منهم يدل على تحريهم واحتياطهم في تصحيح الأحاديث ومدى الدقة والمنهجية الصارمة التي عامل بها النقاد ذلك الكم الهائل من المرويات ، ومدى الجهد الذي بذلوه لتنقية السنة ٠

وكما أسلفنا ، فإن مذهب مسلم الذي يكتفي بمجرد المعاصرة مع إمكان اللقاء للحكم بالإتصال، وجرى عليه أكثر المتأخرين ، هذا المذهب كاف لإثبات الإتصال في الظاهر مالم تدل قرينة على خلاف ذلك ، إذ أن العنعنة ممن ليس مدلساً الأصل فيها أن تكون محمولة على السماع لكنها ليست قاطعة في ذلك ٠

ولهذا قال ابن حجر : والحامل للبخاري على اشتراط ذلك تجويز اهل ذلك العصر للارسال فلو لم يكن مدلسا وحدث عن بعض من عاصره لم يدل ذلك على انه سمع منه، لانه وان كان غير مدلس فقد يحتمل ان يكون المرسل ارسل عنه لشيوع الارسال بينهم فاشترط أن يثبت انه لقيه وسمع منه ليحمل ما يرويه عنه بالعنعنه على السماع، لانه لو لم يحمل على السماع لكان مدلسا والفرض السلامة من التدليس فتبين رجحان مذهبه(١).

ثم اخذ الحافظ في نقض دعوى الامام مسلم ان هناك احاديث اتفق الائمة على صحتها ومع ذلك ما رويت الا معنعنة ولم يات في خبر قط ان بعض رواتها لقي شيخه.

من ذلك ان مسلما ذكر انه لا يوجد في رواية بعينها ان ابا عثمان النهدي لقي ابي بن كعب او سمع منه .

نقض ذلك الحافظ بان علي بن المديني ذكر في كتاب "العلل" ان ابا عثمان النهدي لقي عمر وابن مسعود وروى عن ابي بن كعب وقال في بعض حديثه حدثني ابي بن كعب

قال الحافظ: واعجب من ذلك انا وجدنا بطلان بعض ما نفاه في نفس صحيحه .

من ذلك ان مسلما نفى ثبوت لقاء النعمان بن عياش لابي سعيد الخدري وقد روى في صحيحه في كتاب المناقب من طريق ابي حازم عن سهل بن سعد رضي الله عنه قال :

" سمعت النبي ﷺ يقول " انا فرطكم على الحوض .. الحديث الى ان قال: ثم يحال بيني وبينهم ، قال ابو حازم فسمعني النعمان بن ابي عياش وانا احدث بهذا الحديث فقال : اهكذا سمعت سهلا يقول ؟ فقلت: نعم قال : فانا اشهد على ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لسمعته يقول: (انهم مني، فيقال : انك لا تدري ما عملوا بعدك، فاقول: سحقا

(١) النكت ٢/٥٩٦.

لمن بدل بعدي).

ثم ذكر الحافظ حديثين اخرين صرح فيهما النعمان بقوله حدثني ابو سعيد(1) ، ثم قال : فهذه الثلاثة الاحاديث التي اشار اليها قد ذكرها هو في كتابه مصرحا فيها بالسماع، فكيف لا يجوز ذلك في غيرها، وانما كان يتم له النقض والالزام لو راى في صحيح البخاري حديثاً معنعنا لم يثبت لقي راويه لشيخه فيه، فكان ذلك واردا عليه والا فتعليل البخاري لشرطه المذكور متجه والله أعلم(2)

طبقات الرواة عند الامام مسلم :

قسم الامام مسلم الرواة اجمالا الى ثلاثة اقسام باعتبار ضبطهم واتقانهم وعدالتهم، ونص انه يخرج احاديث القسم الاول، ويتبعه بالثاني عند الانتهاء من الاول اما الثالث فلا يعول عليه .

قال رحمه الله(3) انا نعمد الى جملة ما اسند من الاخبار عن رسول الله ﷺ فنقسمها على ثلاثة اقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار الا ان ياتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى... فاما القسم الاول: فانا نتوخى ان نقدم الاخبار التي هي اسلم من العيوب من غيرها وانقى، من ان يكون ناقلوها اهل استقامة في الحديث واتقان لما نقلوا، لم يوجد في روايتهم اختلاف شديد، ولا تخليط فاحش ... فاذا نحن تقصينا اخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها اخباراً يقع في اسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان كالصنف المقدم قبلهم على انهم وان كانوا فيما وصفنا دونهم، فان اسم الستر والصدق وتعاطي العلم يشملهم كعطاء بن السائب ويزيد بن ابي زياد وليث بن ابي سليم، واضرابهم من حُمّال الاثار ونُقّال الاخبار... فعلى نحو ما ذكرنا من الوجوه نؤلف ما سألت من الاخبار عن رسول الله ﷺ فأما ما كان منها عن قوم هم عند اهل الحديث متهمون او عند الاكثر منهم فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم كعبد الله بن مسور ابي جعفر المدائني، وعمرو بن خالد ... واشباههم ممن اتهم بوضع الاحاديث وتوليد الاخبار، وكذلك من الغالب على حديثه

---

(1) صحيح مسلم ، كتاب الجنة باب ٣ تراى اهل الغرف حديث ١٠ وباب ١ ان في الجنة شجرة يسير الراكب في ظلها حديث.

(2) النكت ٥٩٧/٢ - ٥٩٨ بتصرف قليل.

(3) مقدمة مسلم ص / ٤ تحقيق عبد الباقي

المنكر او الغلط امسكنا ايضا عن حديثهم.. فمن هذا الضرب من المحدثين عبد الله بن محرر ويحى بن أبي أنيسة ١٠هـ .

وقد حصل خلاف بين أهل الغلم حول وفاء الامام مسلم بما وعد عندما قال :" فاذا نحن تقصينا اخبار هذا الصنف من الناس اتبعناها اخبارا يقع في اسانيدها بعض من ليس بالموصوف بالحفظ والاتقان ."

فهل اخرج لاهل القسم الثاني ام لا ؟

ذكر الحاكم والبيهقي وتبعهم على ذلك اكثر اهل العلم ان مسلما لم يخرج الا لاهل القسم الاول وان المنية عاجلت مسلما قبل تصنيف كتاب يشمل رواه القسم الثاني .

قال الحاكم :" فاما مسلم فقد ذكر في خطبته اول الكتاب قصده فيما صنعه ونحا نحوه وانه عزم على تخريج الحديث على ثلاث طبقات من الرواة فلم يقدر له رحمه الله الا الفراغ من الطبقة الاولى منهم "[(١)].

وقال البيهقي :" لم يخرج مسلم الا احاديث القسم الاول فقط حيث اخترمته المنية " وروى البيهقي بسند صحيح الى ابراهيم بن محمد بن سفيان صاحب مسلم وراوية حديثه قال :" صنف مسلم ثلاثة كتب: احدها هذا الذي قرأه على الناس والثاني يدخل فيه عكرمة وابن اسحق وامثالهما، والثالث يدخل فيه الضعفاء "[(٢)] .

وقال القاضي عياض وتبعه النووى وغيره: " ان مسلما اخرج احاديث القسمين الاولين ولم يخرج شيئا من احاديث القسم الثالث"[(٣)] وقد بين الحافظ ابن حجر ان هذا الامر غير صحيح وان الامر اشتبه على القاضي عياض ومن تبعه بان الراوية عن اهل القسم الثاني موجودة في صحيحه لكن فرض المسألة هل احتج بهم كما احتج باهل القسم الاول ام لا ؟ .

قال : والحق : انه لم يخرج شيئا مما انفرد به الواحد منهم وانما احتج باهل القسم الاول سوءا تفردوا ام لا .

ويخرج من احاديث القسم الثاني ما يرفع به التفرد عن احاديث اهل القسم الاول، وكذلك اذا كان لحديث اهل القسم الثاني طرق كثيرة يعضد بعضها بعضا فانه قد يخرج ذلك .

---

(١) المدخل /١١٢.

(٢) شرح النووي١٠١٠٠٠٠٠ /٢٣ ، النكت جـ١/٤٣٤.

(٣) شرح النووى / ٢٣.

وهذا ظاهر بين في كتابه ولو كان يخرج جميع احاديث اهل القسم الثاني في الاصول بل وفي المتابعات لكان كتابه اضعاف ما هو عليه. الا تراه اخرج لعطاء بن السائب في المتابعات وهو من المكثرين ومع ذلك فما له عنده سوى مواضع يسيرة .

وكذا محمد بن اسحق وهو من بحور الحديث وليس له عنده في المتابعات الا ستة او سبعة. ولم يخرج لليث بن ابي سليم ولا ليزيد بن ابي زياد ولا لمجالد بن سعيد الا مقرونا وهذا بخلاف ابي داود فانه يخرج احاديث هؤلاء في الاصول محتجا بها(1)

كلام الحاكم النيسابوري في شرط الشيخين

قال الحاكم - رحمه الله في كتابه :" المدخل الى الاكليل "

" والصحيح من الحديث ينقسم على عشرة اقسام : خمسة منها متفق عليها وخمسة مختلف فيها: فالقسم الاول من المتفق عليها اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الاولى من الصحيح

ومثاله : الحديث الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن رسول الله ﷺ وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من اتباع التابعين المتقن المشهور وله رواه ثقات من الطبقة الرابعة ثم يكون شيخ البخاري ومسلم حافظا متقنا مشهوراً بالعدالة في روايته فهذه الدرجة الاولى من الصحيح(2)

ومقصد الحاكم من قوله القسم الاول من المتفق عليها: المتفق على صحتها كونها تحوي ارقى شروط الصحة وهو اختيار البخاري ومسلم ولا يعني بذلك مصطلح: "متفق عليه" والتي تعني اتفاق البخاري ومسلم على اخراج حديث معين .

فهم الحازمي لكلام الحاكم : ظن الحازمي رحمه الله تعالى - ان مراد الحاكم بكلامه السابق حد العزيز وهو ان يكون في كل طبقة من طبقات السند اثنان من الراوة عن اثنين وهلم جرا باستثناء الصحابي، وبمعنى اخر: فهم ان الشيخين لا يخرجان الحديث اذا انفرد به احد الرواة من التابعين فما فوقهم

قال الحازمي : " واما قول الحاكم في القسم الاول: ان اختيار البخاري ومسلم

---

(1) النكت على ابن الصلاح ١/٤٣٣-٤٣٤.

(2) المدخل الى الاكليل ص ٧-٨ ونقله الحازمي في شروط الائمة الخمسة ص ٣٠-٣١ تعليق الكوثري مكتبة عاطف - مصر وانظر النكت على ابن الصلاح لابن حجر جـ١/٢٣٩.

اخراج الحديث عن عدلين عن عدلين الى النبي ﷺ فهذا غير صحيح طردا وعكسا، بل لو عكس القضية وحكم كان اسلم له .

وقد صرّح بنحو ما قلت من هو أمكن منه في الحديث وهو ابو حاتم : محمد بن حبان البستي... ثم ساق بسنده الى ابن حبان انه قال: " واما الاخبار فانها كلها اخبار الاحاد لانه ليس يوجد عن النبي ﷺ خبر من رواية عدلين روى احدهما عن عدلين وكل واحد منهما عن عدلين حتى ينتهي ذلك الى رسول الله ﷺ فلما استحال هذا وبطل ثبت ان الاخبار كلها اخبار الاحاد، ومن اشترط ذلك فقد عمد الى ترك السنن كلها لعدم وجود السنن الا من رواية الاحاد ."

قال الحازمي : هذا آخر كلام ابن حبان، ومن سبر مطالع الاخبار عرف ان ما ذكره ابن حبان اقرب الى الصواب ا٠هـ .

قلت : قد يفهم من كلام ابن حبان انه لا يثبت وجود العزيز من اقسام الحديث ولهذا قال الحازمي ان ما ذكره هو اقرب الى الصواب ولم يقل : هو الصواب.

لكن لابد من فهم كلام ابن حبان انه اراد الاكثر الاعم من الحديث هو افراد اما في اصل السند او اثنائه والعزيز نادر .

ثم ان ابن حبان اراد الرد على من يشترط التعدد لصحة الحديث ولم يقصد الرد على الحاكم لانه شيخه .

قال الحازمي[1] وانا اذكر من كل نوع احاديث تدل على نقيض ما ادعاه – يعني الحاكم – فمن ذلك :

١. حديث مرداس الاسلمي (يذهب الصالحون الاول فالاول ...) الحديث[2] تفرد به البخاري من طريق قيس بن ابي حازم عن مرداس به وليس لمرداس في كتاب البخاري سوى هذا الحديث .

وقد ذكر الحاكم في القسم الثاني مرداس بن مالك الاسلمي وعده فيمن لم يخرج عنه في الصحاح شيء وهذا الحديث يرد عليه قوله ويبين خطأه .

٢. ومنها حديث حزن بن ابي وهب المخزومي خرج عنه البخاري حديثين احدهما: "قال جاء سيل في الجاهلية فكسا ما بين الجبلين"[3] والثاني :" ان النبي ﷺ قال له

---

(١) شروط الائمة الخمسة ص ٤١ (بتصرف قليل).

(٢) اخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الرقاق باب ٩ ذهاب الصالحين جـ ١٧٤/٧.

(٣) صحيح البخاري، كتاب مناقب الانصار، باب ٢٦ ايام الجاهلية جـ ٢٣٤/٤.

ما اسمك..(1) وقد انفرد بهما عنه ابنه المسيب، وعن المسيب ابنه سعيد بن المسيب .

ثم ساق الحازمي رحمه الله ستة امثلة اخرى لاحاديث معدودة في غرائب صحيح البخاري تفرد بها تابعي واحد عن ذلك الصحابي .

وممن تفرد مسلم باخراج حديثه على النحو المذكور -:

١. عدي بن عميرة الكندي: اخرج له مسلم حديثاً واحدا وهو : " من استعملناه على عمل فكتمنا مخيطاً فما فوقه كان غلولا "..(2) الحديث ولم يرو عنه غير قيس بن ابي حازم .

٢. ومنهم قطبة بن مالك: اخرج عنه مسلم حديثا واحدا قال :
(صليت وصلى بنا رسول الله ﷺ فقرأ ﴿ق ، والقران المجيد﴾(3)

ولم يرو عنه غير زياد بن علاقة، وقد زعم الحاكم ان قطبة هذا لم يخرج حديثه في الكتابين لما توهمه .

ثم ذكر الحازمي مثالين اخرين لاحاديث معدودة في غرائب صحيح مسلم تفرد بها تابعي واحد عن ذلك الصحابي ساق كل ذلك لنقض دعوى الحاكم ان الشيخين لا يخرجان الحديث اذا انفرد به احد الراوة حسب ما فهمه الحازمي .

قلت : وهذا الذي فهمه الحازمي من كلام الحاكم لم يوافقه عليه المحققون من العلماء مثل ابن حجر والسخاوي والسيوطي وغيرهم .

قال ابن حجر تعقيبا على كلام الحازمي:(4) " والظاهر ان الحاكم لم يرد ذلك وانما اراد : كل راو في الكتابين من الصحابة فمن بعدهم يشترط ان يكون له راويان في الجملة، لا انه يشترط ان يتفقا في رواية ذلك الحديث بعينه عنه .. ثم قال، وكم في الصحيحين من حديث لم يروه الا صحابي واحد وكم فيهما من حديث لم يروه الا تابعي واحد. وقد صرح مسلم في صحيحه ببعض ذلك ١٠هـ .

قلت : قال مسلم في صحيحه عقب حديث للزهري :(5) " قال ابو الحسين مسلم : هذا الحرف (يعني قوله : تعالى أقامرك فليتصدق) لا يرويه احد غير الزهري ، قال :

---

(1) صحيح البخاري ، كتاب الادب، باب ١٠٧ اسم الحزن جـ١١٧/٧.

(2) صحيح مسلم جـ١٤٦٥/٣ كتاب الامارة رقم ٣٠.

(3) صحيح مسلم جـ٣٣٦/١ كتاب الصلاة رقم ١٦٥.

(4) النكت جـ٢٤٠/١-٢٤١.

(5) صحيح مسلم ، كتاب الايمان والنذور، باب من حلف بالات والعزي رقم ١٦٤٧ جـ١٦٢٨/٣.

وللزهري نحو من تسعين حرفا يرويه عن النبي ﷺ لا يشاركه فيه احد باسانيد جياد ١٠هـ.

وقال الحافظ ايضا في موضع اخر بعد ان نقل اقسام الصحيح التي نص عليها الحاكم في كتاب المدخل الى الاكليل والتي نقلها ابن الاثير في مقدمة جامع الاصول .

قال : اما القسم الاول الذي ادعى انه شرط الشيخين فمنقوض بانهما لم يشترطا ذلك ولا يقتضيه تصرفهما وهو ظاهر بين لمن نظر في كتابيهما واما زعمه بانه ليس في الصحيحين شيء من رواية صحابي ليس له الا راو واحد فمردود بان البخاري اخرج حديث مرداس الاسلمي رضي الله عنه وليس له راو الا قيس بن ابي حازم في امثلة كثيرة ،واما قوله : بانه ليس في الصحيحين من رواية تابعي ليس له الا راو واحد فمردود ايضا فقد خرج البخاري حديث الزهري عن عمر بن محمد بن جبير بن مطعم ولم يرو عنه غير الزهري في امثلة قليلة لذلك .

قلت : ومقتضى كلام ابن حجر رحمه الله ان مراد الحاكم ان يكون التابعي الراوي عن الصحابي مشهوراً خارجا عن حد الجهالة بان يكون له راويان في الجملة وليس المراد ان يكون للحديث راويان من التابعين عن ذلك الصحابي، وكل تابعي روى عنه اثنان وهلم جرا لان هذا هو حد العزيز وليس هو مراد الحاكم ولهذا رد ابن حجر دعوى الحاكم بما ذكره من امثلة في الصحيح .

وكلام الحافظ يفهم منه ان دعوى الحاكم منتقضة بجملتها، لكن قال في هدى الساري : والشرط الذي ذكره الحاكم وان كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين اخرجا لهم فانه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث اصل من رواية من ليس له الا راو واحد قط ١٠هـ[1]

قلت : وهذا يعني ان الامثلة التي ساقها ابن حجر في كتاب النكت ونقض بها دعوى الحاكم بحق من بعد الصحابة هي امثلة نادرة وليست من الاصول في الابواب، فبقي كلام الحاكم على عمومه وانه اراد الاحاديث الاصول وليس المتابعات او الشواهد .

---

(١) هدي الساري /٧ ونقله السخاوي في فتح المغيث ٤٧/١ وانظر مكانة الصحيحين /٦٣.

رجوع الحاكم عن اشتراط ان يكون للصحابي راويان

نقل السخاوي عن الحاكم التصريح باستثناء الصحابة ان يكون لهم راويان ولعله رجع عن كلامه السابق بحق الصحابة فقال : " الصحابي المعروف اذا لم نجد له راويا غير تابعي واحد معروف احتججنا به وصححنا حديثه اذ هو صحيح على شرطهما جميعاً فان البخاري قد احتج بحديث قيس بن ابي حازم عن كل من مرداس الاسلمي وعدي بن عميرة وليس لهما راو غيره وكذلك احتج مسلم باحاديث ابي مالك الاشجعي عن ابيه، واحاديث مجزأة بن زاهر الاسلمي عن ابيه ١٠هـ .

قال السخاوي : وحينئذ فكلام الحاكم قد استقام وزال بما تممت به عنه الملام"[1]، ثم وجدت كلام الحاكم السابق بحروفه في المستدرك في كتاب الايمان .

ما نسب للبيهقي من موافقة الحاكم

نسب السخاوي[2] للبيهقي انه وافق شيخه الحاكم في دعواه من ان شرط صاحبي الصحيح ان يكون للصحابي راويان فصاعداً ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان وهكذا .

وهي نسبة صحيحة فقد قال الامام البيهقي في كتابه " السنن الكبرى[3]عند ايراده لحديث بهز بن حكيم عن ابيه عن جده :

ومن كتمها فانا اخذوها وشطر ماله...) قال: فاما البخاري ومسلم فانهما لم يخرجاه جريا على عادتهما في ان الصحابي او التابعي اذا لم يكن له الا راو واحد لم يخرجا حديثه في الصحيحين .

قلت : وكلام البيهقي يؤيد ان ما فهمه الحازمي من كلام الحاكم غير صحيح فظاهر من كلام البيهقي وهو تلميذ الحاكم ان المراد خروج الصحابي او التابعي عن حد الجهالة بان يكون له راويان في الجملة لا في كل حديث ان يرويه عن الصحابي تابعيان وعن كل تابعي اثنان وهكذا وهو شرط العزيز ولهذا فان الشيخ زاهد الكوثري قد حمّل كلام البيهقي ما لم يحتمله ونسبه الى انه يقول ان شرط صاحبي الصحيح ان يكون

---

(١) فتح المغيث ٤٧/١، المستدرك /ج٢٣/١.

(٢) المرجع السابق ٤٦/١-٤٧.

(٣) السنن الكبرى ١٠٥/٤.

الحديث عزيزا كما فهم الحازمي من كلام الحاكم[1] وهو امر في غاية البعد ان يعتقده الحاكم او البيهقي اذ الواقع يخالف ذلك وهما - اعني الحاكم والبيهقي - اجل من ان يكونا على هذه الدرجة من الفهم وقلة الاستقراء بل قد ثبت انكار البيهقي لاشتراط العدد في صحة الحديث فقد نقل العراقي عن البيهقي في رسالته الى ابي محمد الجويني رحمهما الله - ما نصه :

«رايت في الفصول التي املاها الشيخ حرسه الله تعالى حكاية عن بعض اصحاب الحديث انه يشترط في قبول الاخبار ان يروي عدلان عن عدلين حتى يتصل مثنى مثنى برسول الله ﷺ - ولم يذكر قائله ... الخ .

قال العراقي تعقيبا :" وكأنّ البيهقي رآه في كلام ابي محمد الجويني فنبهه على انه لا يعرف عن اهل الحديث ١٠هـ [2].

قلت : يفهم من كلام البيهقي انكار ان يكون احد من اهل الحديث اشترط العدد في صحة الرواية وهذا يدلنا ان البيهقي فهم من كلام الحاكم ما فهمه العلماء المحققون - باستثناء الحازمي وابن طاهر - ان الحاكم لم يقصد اشتراط العدد لصحة الحديث بل بين ان شرط صاحبي الصحيح شهرة الصحابي بان يكون له راويان في الجملة وكذا التابعي وكذا من بعده .

وللحاكم في معرفة علوم الحديث ما يبين قصده وينفى كل ظن قال: " وصفة الحديث الصحيح ان يرويه عن رسول الله ﷺ صحابي زائل عنه اسم الجهالة"، وهو ان يروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله اهل الحديث ... الخ[3] فقوله : " زائل عن اسم الجهالة يوضح مقصده لان اسم الجهالة عن الصحابي او التابعي يزول برواية اثنين عنه في الجملة وليس في حديث واحد بعينه باتفاق اهل الحديث .

ويظهر ايضا من كلام البيهقي انه لم يطلع على رجوع الحاكم عن اشتراط ان يكون للصحابي راويان كما نقله السخاوي والله الموفق للصواب .

(١) راجع حاشية شروط الائمة الخمسة تحقيق الشيخ زاهد الكوثري /٤٠-٤١.

(٢) التقييد والايضاح طبعة دار الفكر طبعة بدون ص /١٢١.

(٣) معرفة علوم الحديث / ٦٢ النوع التاسع عشر .

متى يكون الحديث على شرط الشيخين او على شرط احدهما

من المتعارف عليه عند علماء الحديث ان ما اخرجه البخاري او مسلم اقوى واعلى مرتبة من حديث لم يخرجه احدهما لكنه على شرط احدهما فمثلا: حديث اخرجه البخاري اعلى مرتبة من حديث لم يخرجه لكن اسناده توفر فيه شرط البخاري والسبب في ذلك ان البخاري رحمه الله متقدم على غيره في الصنعة الحديثية وسعة الرواية والخبرة في الرجال ومعرفة العلل وغير ذلك مما يتعلق بعلم الحديث فما يحكم هو بصحته ليس كما يحكم غيره بصحته في الجملة وقد سبق ما نقلناه عن الدارقطني من قوله :

«لولا البخاري لما راح مسلم ولما جاء" وبينا ايضا كيف التزم البخاري طريقة الانتقاء بخصوص احاديث رجال الطبقة الثانية من الراواه عن المكثرين فقد يكون الرجل من رجال البخاري لكنه لم يستوعب احاديثه بل انتقى منها ما تاكد من صحته وتوبع عليه وسلم من العلل .

ولهذا لا يكون الحديث اذا كان في اسناده رجل من الطبقة الثانية لا يكون على شرط البخاري بالضرورة وقس على ذلك .

ويتلخص معنى قولهم : على شرط الشيخين

ان يكون رجال السند من رجالهما اضافة الى مراعاة الكيفية التي التزاماها في الرواية عنهم مع السلامة من الشذوذ والعلل .

والحكم بان هذا الحديث او ذاك على شرط الشيخين او شرط احدهما هو مسالة اجتهادية ظنية ترجع الى خبرة من يحكم بذلك ومدى تعمقه في الصنعة الحديثية. وقد اوضح الحافظ ابن حجر - رحمه الله ان ما قيل فيه على شرط الشيخين ينقسم الى قسمين(١)

١- الاول : ان يكون اسناد الحديث الذي يخرجه(٢) محتجا برواته في الصحيحين او احدها على صورة الاجتماع سالما من العلل .

واحترزنا بقولنا "على صورة الاجتماع" عما احتجا برواته على صورة الانفراد،

(١) النكت على ابن الصلاح ٣١٤/١ - ٣١٦.

(٢) يعني الحاكم او غيره ممن يحكم على الاسانيد.

كسفيان بن حسين[1] عن الزهري، فإنهما احتجا بكل منهما على الانفراد، ولم يحتجا برواية سفيان بن حسين عن الزهري لان سماعه من الزهري ضعيف دون بقية مشايخه.

فإذا وجد حديث من روايته عن الزهري لا يقال على شرط الشيخين لانهما احتجا بكل منهما، بل لا يكون على شرطهما إلا إذا احتجا بكل منهما على صورة الاجتماع، وكذا إذا كان الاسناد قد احتج كل منهما برجل منه ولم يحتج بآخر منه، كالحديث الذي يروى من طريق شعبة مثلا عن سماك بن حرب[2] عن عكرمة عن ابن عباس-رضي الله عنهما .

فإن مسلماً احتج بحديث سماك إذا كان من رواية الثقات عنه، ولم يحتج بعكرمة ، واحتج البخاري بعكرمة دون سماك ، فلا يكون الاسناد والحالة هذه على شرطهما حتى يجتمع فيه صورة الاجتماع، وقد صرح بذلك الامام ابو الفتح القشيري وغيره .

واحترزت بقولي ان يكون سالما من العلل: عمّا إذا احتجا بجميع رواته على صورة الاجتماع إلا أن فيهم من وصف بالتدليس او اختلط في آخر عمره، فإنا نعلم في الجملة أن الشيخين لم يخرجا من رواية المدلسين بالعنعنة إلا ما تحققا أنه مسموع لهم من جهة أخرى، وكذا لم يخرجا من حديث المختلطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط .

فإذا كان كذلك لم يجز الحكم للحديث الذي فيه مدلس قد عنعنه، او شيخ سمع ممن اختلط بعد اختلاطه- بأنه على شرطهما وإن كانا قد اخرجا ذلك الاسناد بعينه .

إلا إذا صرح المدلس من جهة اخرى بالسماع وصح ان الراوي سمع من شيخه قبل اختلاطه، فهذا القسم يوصف بكونه على شرطهما او على شرط احدهما .

ولا يوجد في المستدرك حديث بهذه الشروط لم يخرجا له نظيرا او اصلا إلا القليل كما قدمناه.

نعم وفيه جملة مستكثرة بهذه الشروط لكنها مما اخرجها الشيخان او احدهما-استدركها الحاكم واهماً في ذلك ظانا انهما لم يخرجاها .

---

(١) سفيان بن حسين الواسطي، ثقه في غير الزهري باتفاقهم من السابعة خت م ٤ تقريب التهذيب / ٤٤م تحقيق عوامة ط اولى .

(٢) سماك- بكسراوله وتخفيف الميم - ابن حرب الذهلي الكوفي ابو المغيرة صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما يلقن، من الرابعة ت : ١٢٣هـ تقريب التهذيب/٢٥٥.

٢ - القسم الثاني :

أن يكون اسناد الحديث قد اخرجا لجميع رواته لا على سبيل الاحتجاج بل في الشواهد والمتابعات والتعاليق او مقرونا بغيره .

ويلتحق بذلك ما إذا اخرجا لرجل وتجنبا ما تفرد به او ما خالف فيه، كما أخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة رضي الله عنه مالم يتفرد به. فلا يحسن ان يقال: إن باقي النسخة على شرط مسلم، لانه ما خرج بعضها إلا بعد ان تبين ان ذلك مما لم ينفرد به .

فما كان بهذه المثابة لا يلتحق افراده بشرطهما ا.هـ .

قلت : - يتلخص من كلام الحافظ- وهو كلام نفيس محرر- مايلي: لابدّ في الحديث الذي يحكم بأنه على شرط الشيخين او احدهما :

١. ان يكون رجال اسناده محتجا بهم وهذا احتراز عن رجال ذكروا في اسانيد ليس على وجه الاحتجاج وانما للمتابعة والشواهد. او مقرونين مع غيرهم .

٢. لا بد من صورة الاجتماع وهي الكيفية التي احتجا بها بالرجال وقد ضرب الحافظ مثالا وهو سفيان بن حسين عن الزهري فإذا استقرأنا صحيح البخاري او مسلم لا نجد بتاتا اسنادا فيه سفيان بن حسين عن الزهري، مع ان كلا الرجلين من رجال الشخين لكنهما احتجا بهما ليس بهذه الصورة وإنما على الانفراد بمعنى اننا نجد اسنادا فيه سفيان بن حسين عن غير الزهري من رجال البخاري او مسلم لكن عن الزهري نفسه فلا نجد .

٣. لا يقال على شرط الشيخين إذ كان في السند رجال احتج بهم البخاري وحده ورجال احتج بهم مسلم وحده لانه بهذه الصورة لا يكون السند على شرط الشيخين ولا على شرط احدهما .

٤. إذا كان رجال السند من رجال الشيخين لكن يوجد في رجاله من وصف بتدليس او اختلاط في آخر عمره . فلا يقال على شرط الشيخين إلا إذا صرح المدلس بالسماع وكذلك بالنسبة للمختلط لا يصح حديثه إلا إذا كان الراوي عنه ممن سمع منه قبل اختلاطه. ويحكم ايضا انه على شرط الشيخين او احدهما إذا كان هنالك متابعات او شواهد لذلك الحديث الذي في سنده مدلس او مختلط ويكون هذا من باب الانتقاء الذي سلكه الشيخان بالنسبة لأحاديث المدلسين او المختلطين ونحوهم.

٥. لا يعتبر الحديث الذي احتج بإسناده البخاري او مسلم او كلاهما على صورة

الاجتماع لا يعتبر على شرطهما إذا كان في الحديث شذوذ بمعنى مخالفة احد رجال السند الثقات لمن هو اوثق منه او اكثر عدداً ،ولهذا تجد احاديث كثيرة اعرض عنها الشيخان مع انهما احتجا بالاسانيد نفسها لما وجداه من شذوذ سواء كان في السند او المتن

٦. لا يعتبر الحديث على شرط الشيخين او احدهما إذا كان هناك عله في السند او المتن وإن كانا احتجا بالاسناد نفسه لان انتفاء العلة هو شرط في الصحة والعلل إنما تكون في احاديث الثقات وإنما يتنبه لها العلماء المختصون الذين جمعوا الطرق وعرفوا مخارج الحديث وسبروا احوال الرجال .

وقد تكون العلة رفع حديث موقوف او وصل حديث مرسل او إدراج في سند او متن او خطأ معين من احد رواه الحديث ونحو ذلك .

٧. لا يعتبر الحديث على شرط الشيخين او احدهما إذا كان في السند رجل اخرج له الشيخان او احدهما لكنهما تجنبا ما تفرد به او ما خالف فيه كما اخرج مسلم من نسخة العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة مالم يتفرد به .

وهذا يعني ان العلاء بن عبد الرحمن من رجال مسلم لكنه لم يستوعب كل مروياته انما انتقى منها مالم يتفرد به أي ماله متابعات او شواهد ، لهذا لا يقال لكل حديث من طريق العلاء بن عبدالرحمن عن ابيه عن ابي هريرة إنها على شرط مسلم كما تقدم ذكره .

ولهذا الذي تقدم فإن العلماء المحققين لا يحكمون بصحة الحديث لمجرد ان رجال اسناده محتج بهم في احد الصحيحين وقد صرح ابن الصلاح بهذا في مقدمة شرح مسلم فقال :

" من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه : بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ بل ذلك يتوقف على النظر في انه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه(١)

وقد صحح الحافظ الدمياطي حديثا في فضل شرب ماء زمزم وقال : هذا على رسم الصحيح لان سويداً احتج به مسلم وعبد الرحمن بن أبي الموالي احتج به البخاري .

وقد تعقبه الحافظ ابن حجر بأنه لا يلزم من كون الاسناد محتجاً برواته في الصحيح أن يكون الحديث الذي يروى به صحيحاً لما يطرأ عليه من العلل وأنه لا بد من

(١) النكت ١/ ٢٧٥ .

النظر في انه كيف روى عنه وعلى أي وجه روى عنه كما قال ابن الصلاح ثم قال : وذلك موجود هنا ، فإن سويد بن سعيد انما احتج به مسلم فيما توبع عليه لا فيما تفرد به، وقد اشتد انكار أبي زرعة علي مسلم في تخريجه لحديثه فاعتذر إليه من ذلك بما ذكرناه من انه لم يخرج ما تفرد به. ا هـ (١).

وللسخاوي كلام مفيد لتوضيح المراد بقول الحاكم : على شرط الشيخين " قال: فعند النووي وابن دقيق العيد والذهبي تبعا لابن الصلاح: هو ان يكون رجال ذلك الاسناد المحكوم عليه بأعيانهم في كتابيهما، وتصرف الحاكم يقويه، فإنه إذا كان عنده الحديث قد اخرجا معاً او احدهما لرواته قال صحيح على شرطهما او احدهما، وإذا كان بعض رواته لم يخرجا له، قال: صحح الاسناد حسب، ويتأيد بأنه حكم على حديث من طريق ابي عثمان بأنه صحيح الاسناد ثم قال: ابو عثمان هذا ليس هو النهدي، ولو كان النهدي لحكمت بالحديث على شرطهما"، وإن خالف الحاكم ذلك فيحمل على السهو والنسيان ككثير من احواله.... ولكن ينبغي ملاحظة الراوي مع شيخه ، فقد يكون من شرط الصحيح في بعض شيوخه دون بعض، وعدم النظر في هذا من جملة الاسباب المقتضية لوهم الحاكم ا. هـ .(٢)

إن للشيخين شروطا في الرواية عمن تكلم فيه بعض النقاد منها انهم لا يروون عنه إلا ما توبع عليه وظهرت شواهده وعلم ان له اصلاً لذا لا يروون عنه ما انفرد به او خالف فيه الثقات .

ولهذا فقد وهم الحاكم رحمه الله في جملة من الاحاديث اعتبرها على شرط الشيخين او احدهما مع ان فيها العلة السابقة فليس كل حديث احتج الشيخان برواته يكون صحيحا لأنه لابد من مراعاة الكيفية، ومنهج الانتقاء الذي سلكه الشيخان والسلامة من العلل .

وممن خرج لهم الشيخان مع كلام الناس فيهم جعفر بن سليمان الضبعي، والحارث بن عبيدة ويونس بن ابي إسحق السبيعي وسويد بن سعيد وغيرهم(٣)

---

(١) المرجع السابق ٥٧٢/١ .

(٢) فتح المغيث ٤٨/١ – ٤٩ .

(٣) قواعد التحديث للقاسمي / ١٩٨.

مبحث : عدم اخراج الشيخين لحديث راوٍ لا يعني انه ضعيف وعدم اخراجه لحديث لا يعني ضعفه .

من ألفاظ الامام البيهقي رحمه الله في الجرح والتعديل بحق بعض الرواة انه يقول فيهم :"لم يحتج به صاحبا الصحيح" او "تركه البخاري " ونحو ذلك. نجد مثل هذه الالفاظ في كتابه معرفة السنن والاثار" وكتاب السنن الكبرى وغيرها من كتبه. ويفهم من السياق والقرائن في بعض المواضع انه يريد توهين الراوي مطلقا لكون الشيخين لم يخرجا له .

مثل: (١) قال في معرفة السنن في الاثر رقم (١٦١)[١] :

" ويعيش بن الوليد فيه نظر صاحبا الصحيح لم يحتجا به "

قلت : ويعيش هذا وثقه جماعة منهم النسائي ، ولم يتكلم فيه احد وقال الحافظ[٢]: ثقة

مثال (٢) برقم (٦١٩) قال : ورواه ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر عن قيس بن طلق إلا أن صاحبي الصحيح لم يحتجا بشئ من روايتهما .

قلت : وهما ثقتان ولم ينفردا بالحديث عن قيس، فهذا يدل على انه يريد توهينهما لعدم الاحتجاج بهما في الصحيحين .

ويستخدم البيهقي امثال تلك العبارة بحق الراوي إذا انفرد بحديث او خالف الثقات فمثل هذا عنده لا يتحمل تفرده وإن كان ثقة واستخدامه لهذا العبارة في مثل هذه الحالات موافق لمنهج الشيخين ان الراوي المقل من الحديث إذا كا ن ثقة لكنه ليس من المشهورين بالضبط والرواية لا يخرج له ما انفرد به كما سبق توضيحه .

ومن الامثلة على ذلك :

١. برقم (٦٣٢) قال : وهذا حديث ينفرد به عبد خير الهمداني عن علي، وعبد خير لم يحتج به صاحبا الصحيح .

٢. برقم (٨٠٤) قال : وداود بن عبد الله ينفرد به ولم يحتج به صاحبا الصحيح .

قلت : وداود هذا وثقه احمد وابن معين والنسائي ولم يطعن فيه احد بحجة : وقال الحافظ : ثقة[٣]

---

(١) رسالة دكتوراه – بتحقيقنا بالاشتراك – لم تطبع.

(٢) التهذيب ٤٠٦/١١ التقريب /٦١٠ تحقيق عوامة ط اولى.

(٣) التهذيب ١٩١/٣ التقريب /١٩٩ .

٣. وبرقم (١١٨٤) قال : إلا ان الافريقي لم يحتج به صاحبا الصحيح .

قلت : والحديث من ذلك الوجه انفرد به الافريقي .

فالبيهقي كما تقدم يستخدم هذا المصطلح في حالتين وافقناه على الحالة الثانية لأن من حقه ان يتشدد كما تشدد الشيخان في الاعراض عن احاديث الثقات غير المشهورين إذا انفردوا برواية حديث ما وليس لهم متابع او شاهد ،لكننا لا نوافقه في استخدام هذا المصطلح بحق الراوي لكون الشيخين لم يخرجا له حتى وإن توبع، واعتباره لذلك ضعيفاً ،لأن عدم إخراج الشيخين لحديث راو لايدل بالضرورة على ضعف ذلك الرواي، وصاحبا الصحيح لم يقصدا استيعاب كل ما صح، ثم إنهما قد يعدلان عن حديث راوٍ لا لضعفٍ فيه بل لأن الطريق إليه ضعيفة او فيها علة أخر

وقد قال الذهبي – رحمه الله- في الميزان في ترجمة اشعث بن عبد الملك : ماذكره احد في الضعفاء، نعم ما اخرجا له في الصحيحين، فكان ماذا ؟[(١)]

والبخاري نفسه قد صحح احاديث كثيرة ولم يذكرها في صحيحه ذكر جملة منها الامام الترمذي في كتابه "العلل الكبير" ومثال ذلك :

١. قال الترمذي : قال محمد : وحديث عبدالله بن عمرو في مس الذكر هو عندي صحيح[(٢)].

٢. قال الترمذي : قال محمد : حديث عمار عن النبي ﷺ " اقصروا الخطب" هو حديث صحيح.[(٣)]

٣. عن النعمان بن بشير ان النبي ﷺكان يقرأ في العيدين الجمعة سبح اسم ربك الاعلى ، وهل اتاك حديث الغاشية ...[(٤)]

قال الترمذي : سألت محمداً عن هذا الحديث فقال هو حديث صحيح .

فهذا الامثلة وغيرها تبين لنا انه ليس كل حديث لم يخرجه البخاري ضعيف عنده، وقد سبق ان نقلنا قول البخاري " احفظ مائة الف حديث صحيح "...

والبيهقي نفسه يقر بأن هناك احاديث صحيحة لم يخرجها الشيخان. فقد قال في فصل اختلاف الحديث من كتابه : معرفة السنن والاثار: ومما يجب معرفته على من نظر

---

(١) الميزان ج١/٢٦٧.

(٣) علل الترمذي الكبير، تحقيق حمزة ديب، مكتبة الاقصى- عمان طبعة اولى ج ١/١٦١.

(٣) المرجع السابق ج ١/٢٧٤.

(٤) اخرجه مسلم في الجمعة باب ما يقرأ في صلاة الجمعة ٢/ ٥٩٨.

في هذا الباب ان يعرف ان ابا عبدالله : محمد بن اسماعيل البخاري، وابا الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، رحمهما الله ، قد صنف كل واحد منهما كتابا يجمع احاديث صحاح، وقد بقيت احاديث صحاح لم يخرجاها لنزولها عند كل واحد منهما عن الدرجة التي رسماها في كتابيهما من الصحة!. هـ .

قلت : لكن ليس كلها ينزل عن شرطهما بل هناك جملة وافرة تركاها استغناء بغيرها او اختصارا كما قال البخاري :" ما ادخلت في كتابي الجامع إلا ما صح وتركت من الصحاح لحال الطول ".(١)

وفي المثال الثالث الذي سقته آنفاً وهو حديث النعمان بن بشير في القراءة في العيدين ويوم الجمعةانفرد باخراجه مسلم دون البخاري ولو بحثنا عن السبب لوجدنا ان حبيب بن سالم احد رواه السند ليس من رجال البخاري فهو لم يخرج له في صحيحه كما يستفاد من ترجمته في التهذيب والتقريب، وكتاب رجال البخاري للكلاباذي ومع ذلك فإن البخاري خارج الصحيح نص على صحة هذا الحديث مما يدل على ان حبيب بن سالم لم يعرض عنه البخاري لضعفه وإنما لكونه استغنى بأحاديث غيره فلم يحتج لحديثه .

وقد قال الامام ابن القيم : في بحث كون المطلّق ثلاثا كان على عهد رسول الله ﷺ وابي بكر وصدرا من خلافة عمر يحسب له واحدة وتقرير حديث مسلم في ذلك .

قال ما نصه : " رد الحديث فيه ضرب من التعنت، ورواته كلهم ائمة حفاظ ."

ثم قال : والحديث من اصح الاحاديث وترك رواية البخاري لا يوهنه، وله حكم امثاله من الاحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لئلا يطول كتابه، فإنه سمّاه : الجامع المختصر الصحيح"(٢) .

قلت : فكل ما تقدم يدل ان ترك البخاري لإخراج حديث ما لا يعني انه ضعيف بالضرورة، وهذا بخلاف ما إذا وردت بخلاف ما إذا وردت في مسألة معينة جملة من الروايات واختار البخاري رواية منها واقتصر عليها فهذا منه رحمه الله إشارة الى نقد غيرها، مثل ما روى مسلم - رحمه الله - في بعض طرق حديث صلاة الكسوف ان النبي ﷺ صلاها بثلاث ركوعات واربع في كل ركعة .

---

(١) سبق توثيقه.

(٢) إغاثة اللهفان /١٦٥.

قواعد التحديث للقاسمي / ١٩٧ ط اولى ١٩٧٩م

قال الامام تقي الدين بن تيمية :

«والصواب انه لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا، وكذلك الشافعي واحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه وغيرها، والبخاري سلم من مثل هذا، فإنه إذا وقع في بعض الروايات غلط ذكرالروايات المحفوظة التي تبين غلط الغالط فإنه كان أعرف بالحديث وعلله وأفقه في معانيه من مسلم ونحوه[1].

(١) الفتاوي، تفسير سورة (قل هو الله احد) ج ١٧/ ٢٣٦.

الفصل الرابع
الاحاديث المنتقدة على الشيخين"

إن أخْذ فكرة واضحة عن الاحاديث المنتقده على الشيخين تساعد على فهم منهج الشيخين، فإن المنتقد إذا طعن في حديث في الصحيح كأنه يقول إن صاحب الصحيح لم يلتزم بشرطه وهذا الطعن إن كان مندفعاً علمنا التزام صاحب الصحيح بشرطه وَوَهَم المنتقِد وإن كان المنتقد مصيباً – وهو قليل نادر –علمنا اين كان الخلل واين كان عدم الالتزام بشرط الصحة .

فهناك احاديث يسيرة رواها الشيخان او احدهما انتقدها بعض الحفاظ مثل الدارقطني وابي مسعود الدمشقي وغيرهما وهذه الانتقادات هي في نظر المنتقد وهي وإن كانت مندفعة في الجملة إلا انها لكونها صادرة عن علماء معتبرين يعتد بقولهم فإن هذا يجعل هذه الاحاديث في مرتبه اقل من الاحاديث السالمة من الانتقاد ويمنع ايضاً ان تكون تلك الاحاديث داخلة في ما تلقته الامة بالقبول يستثنى من ذلك الاحاديث المنتقَدة وثبت ان المنتقِد واهم في نقده .

قال الحافظ ابن الصلاح – رحمه الله – : في معرض ذكره لمراتب الحديث الصحيح– " واعلاها الاول وهو الذي يقول فيه اهل الحديث كثيرا : صحيح متفق عليه يطلقون ذلك ويعنون به اتفاق البخاري ومسلم لا اتفاق الامة عليه لكن اتفاق الامة عليه لازم من ذلك وحاصل معه لاتفاق الامة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول .

وهذا القسم جميعه مقطوع بصحته والعلم اليقيني النظري واقع به خلافا لقول من نفى ذلك محتجا بأنه لا يفيد في اصله إلا الظن وإنما تلقته الامة بالقبول لانه يجب عليهم العمل بالظن والظن قد يخطئ وكنت اميل إلى هذا واحسبه قويا ثم بان لي ان المذهب الذي اخترناه اولا هو الصحيح لان ظن من هو معصوم من الخطأ لا يخطئ والامة في إجماعها معصومة من الخطأ، ولهذا كان الاجماع المبني على الاجتهاد حجة مقطوعا بها واكثر إجماعات العلماء كذلك ، وهذه نكتة نفيسة نافعه، ومن فوائدها القول بأن ما انفرد به البخاري او مسلم مندرج في قبيل ما يقطع بصحته لتلقي الامة كل واحد من كتابيهما بالقبول على الوجه الذي فصلناه من حالهما فيما سبق سوى احرف يسيرة تكلم عليها بعض اهل النقد من الحفاظ كالدارقطني وغيره وهي معروفة عند اهل هذا الشأن .(١)"

فهذا ابن الصلاح– رحمه الله– يستثني احاديث يسيرة منتقده معروفة وقد ذكر العراقي في شرحه لمقدمة ابن الصلاح ان تلك الاحاديث ليست يسيرة بل هي مواضع

(١) المقدمة / ٤١ – ١٤٢)

كثيرة وانه قد جمعها في تصنيف مع الجواب عنها[1]"

لكن افاد الحافظ ابن حجر - رحمه الله - ان التصنيف المذكور لم يُقدَّر له ان يرى النور فلم ينتشر وضاع بعضه .

قال ابن حجر :

" اعتراض الشيخ على ابن الصلاح استثناء المواضع اليسيرة بأنها ليست يسيرة بل كثيرة وبكونه قد جمعها واجاب عنها لا يمنع استثناءها.

اما كونها ليست يسيرة فهذا امر نسبي، نعم هي بالنسبة إلى مالا مطعن فيه من الكتابين يسيره جداً .

وأما كونها يمكن الاجابة عنها فلا يمنع ذلك استثناءها لأن من تعقبها من جملة من ينسب إليه الأجماع على التلقي فالمواضع المذكورة متخلفة عنده عن التلقي فيتعين استثناءها)[2] .

قلت : كذا قال الحافظ وينبغي هنا التفصيل، لأن المواضع المنتقدة يكون النقد موجها فيها للحديث او السند، فإن كان النقد موجها للسند وهو غريب فإنه يستثنى من التلقي بالقبول لكن إن كان للحديث عدة اسانيد او شواهد اخرى داخل الصحيح او خارجه وسلمت من النقد فمثل هذا الحديث يكون داخلا فيما تلقى بالقبول مثل بقية الاحاديث الاخرى التي لم تنتقد .

وفي موضع آخر بيّن الحافظ ان استثناء ابن الصلاح للإحرف اليسيرة التي انتقدها الدارقطني وغيره هو احتراز حسن[3] .

عدد الاحاديث المنتقدة على الشيخين :

بلغت حسب ما اورده واوضحه الحافظ ابن حجر : مائتي حديث وعشرة احاديث اختص البخاري بثمانية وسبعون حديثا واختص مسلم بمائةحديث، ومعظم الطعن في هذه الاحاديث منصب على الرواة والاسانيد كما صرح النووي وابن حجر وغيرهما[4]

ويفهم ذلك من استقراء الانتقادات التي ساقها الحافظ في مقدمة الفتح. لكن

(١) التقييد والايضاح / ٤٢

(٢) النكت على ابن الصلاح ١/ ١٣٨٠)

(٣) هدي الساري / ٣٤٤.

(٤) انظر مقدمة شرح مسلم النووي ١/ ٢٧ .

جملة من هذه الانتقادات لو سلمت لترتب عليها الطعن في المتن، خاصة الانتقادات التي تتعلق بالانقطاع او ترجيح الارسال او الادراج، ونحو ذلك.

وقد بين الامام النووي ان هناك احاديث في الصحيحين نزلت عن درجة ما التزماه وأخلاّ فيها بشرطهما استدركها بعض الحفاظ وقد اجيب عن ذلك او اكثره(١) .

وصوب الحافظ ابن حجر كلام النووي على اعتبار ان بعض تلك الاحاديث المنتقده الجواب عنها غير منتهض(٢) . وقد ذكر الحافظ رداً اجمالياً للرد على الانتقادات الموجهة للشيخين فقال :

" وعدّه ما اجتمع لنا من ذلك مما في كتاب البخاري وإن شاركه مسلم في بعضه: مائة وعشرة احاديث، منها ما وافقه مسلم على تخريجه وهو اثنان وثلاثون حديثا، ومنها ما انفرد بتخريجه وهو ثمانية وسبعون حديثا، والجواب عنه على سبيل الإجمال ان نقول :

لا ريب في تقديم البخاري ثم مسلم على اهل عصرهما ومن بعده من ائمة هذا الفن في معرفة الصحيح والمعلل، فإنهم لا يختلفون في ان علي بن المديني كان اعلم اقرانه بعلل الحديث وعنه اخذ البخاري ذلك حتى كان يقول : " ما استصغرت نفسي عند احد إلا عند علي ابن المديني" ومع ذلك فكان علي بن المديني إذا بلغه ذلك عن البخاري يقول :" دعوا قوله فإنه ما رأى مثل نفسه "

وكان محمد بن يحي الذهلي اعلم اهل عصره بعلل حديث الزهري وقد استفاد منه ذلك الشيخان جميعاً، وروى الفربري عن البخاري قال: "ما ادخلت في الصحيح حديثا إلا بعد ان استخرت الله تعالى وتيقنت صحته"، وقال مكي بن عبدالله، سمعت مسلم بن الحجاج يقول : عرضت كتابي هذا على أبي زرعة الرازي، فكل ما اشار ان له عله تركته، فإذا عرف وتقرر انهما لا يخرجان من الحديث إلا مالا علة له اوله علة إلا انها غير مؤثرة عندهما، فبتقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون قوله معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب في تقديمهما في ذلك على غيرهما، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة ا. هـ .(٣)

قلت : واضح من كلام الحافظ انه استدل بتقدم الشيخين في معرفة الصحيح وعلو مرتبتهما في معرفة العلل، وكونهما اشترطا الصحة ويعتمدان منهج الانتقاء واستبعاد ما

---

(١) شرح النووي على مسلم ٢٧/١ .

(٢) هدي الساري ٣٤٤/٢ .

(٣) المرجع السابق : ٣٤٥ انظر تدريب الراوي للسيوطي ١/ ١٣٥.

له علة .

استدل بذلك على ان أي نقد هو معارض بتصحيحهما، فلو كان ذلك النقد مؤثرا لما اخرجاه او احدهما ثم بين -رحمه الله- اقسام ما انتقده الائمة على الصحيح وانه قد حققها وحررها ولا يظهر منها ما يؤثر في اصل موضوع الصحيح إلا النادر .

والاقسام التي حررها الحافظ هي ما يلي على وجه التلخيص :

القسم الاول: ان يكون الحديث له طريقان،الثانية منهما فيها زيادة راوٍ .

فهنا إما ان يخرج صاحب الصحيح الطريق التي فيها زيادة راوٍ وهنا لا يضر ان الطريق الاولى ليس فيها هذه الزيادة، وغاية ما في الامر ان الراوي في الطريق الناقصة لم يسمعه من شيخه فالطريق منقطعة والمنقطع من قسم الضعيف، لا يؤثر في الصحيح .

وإن اخرج صاحب الصحيح الطريق الناقصة وعلله الناقد بالطريق المزيدة ، فالاعتراض هنا يندفع لأن الشيخين في مثل هذه الحالة لا يخرجان الطريق الناقصة إلا إذا صرح الراوي بالسماع إن كان مدلسا، او ادركه إدراكا بينا إن لم يكن مدلساً .

وإن لم يوجد ذلك وكان الانقطاع فيه ظاهراً فمحصل الجواب انهما إنما اخرجا مثل ذلك في باب ما لهُ متابع وعاضد او ماحفته قرينة في الجملة تقويه ويكون التصحيح وقع من حيث المجموع .

ومثال على ذلك: ما اخرجه البخاري في كتاب الحج من حديث ابي مروان عن هشام بن عروة عن ابيه عن ام سلمة ان النبي ﷺ قال لها :

(إذا صليت الصبح فطوفي على بعيرك والناس يصلون ... الحديث).

قال الدارقطني: "هذا منقطع، وقد وصله حفص بن غياث عن هشام عن ابيه عن زينب عن ام سلمة، ووصله مالك عن ابي الاسود عن عروة كذلك في الموطأ ا.هـ .(١)

قلت : البخاري رحمه الله ساق في ذلك الباب(٢) : الطريقين معاً، طريق مالك عن ابي الاسود عن عروة عن زينب عن ام سلمة ثم ساق رواية ابي مروان عن هشام بن عروة عن ابيه عن ام سلمة والقصد من ذلك حكاية الخلاف فيه على عروة كعادته في مثل هذه الحالات عند ما يروي الحديث متصلاً ومنقطعاً مع ان سماع عروة من ام سلمة ليس بمستبعد كما قال الحافظ، وهنا يلاحظ ان انتقاد الدارقطني كان للسند وليس للمتن إذ هو ثابت .

---

(١) هدي الساري / ٣٥٦.

(٢) وهو باب من صلى ركعتي الطواف خارجاً من المسجد، طبعة استطنبول، جـ ١٦٥/٢.

القسم الثاني :

ما تختلف فيه الرواة بتغيير رجال بعض الاسناد .

والتعليل بذلك غير قادح فمجرد الاختلاف في مثل هذه الحالة لا يعني الاضطرب إذ قد يكون الحديث محفوظاً عند ذلك الراوي بالوجهين فأخرجهما المصنف، وإن كان أحد الاسنادين ارجح من الاخر أخرج صاحب الصحيح الوجه الراجح، وقد يخرج الوجهين للاشارة للاختلاف .

فمن امثلة ما أخرجه البخاري على الوجهين لكونهما محفوظين :

ما اخرجه البخاري في كتاب الخمس والجزية من حديث اسرائيل عن الاعمش ومنصور جميعا عن ابراهيم عن علقمة عن عبد الله قال :

(كنا مع النبي ﷺ في غار فنزلت والمرسلات ... الحديث)

قال الدارقطني : لم يتابع اسرائيل عن الاعمش على علقمه .

قال الحافظ: وقد حكى البخاري الخلاف فيه وهو تعليل لا يضر

قلت : يعني انه اخرج الوجهين لكونهما محفوظين .

ومن امثلة ذكر البخاري للطريق الراجحة والطريق المرجوحة للإشارة إليها وانها لا تضر في الراجحة :

ما اخرجة البخاري في كتاب الجنائز من حديث الليث عن الزهري عن عبد الرحمن بن كعب عن جابر (ان النبي ﷺ كان يجمع بين قتلى احد ويقدم اقرأهم...)

قال الدارقطني : " وقد رواه ابن المبارك عن الاوزاعي عن الزهري مرسلاً عن جابر ورواه معمر عن الزهري عن ابن ابي صغيرة عن جابر .

ورواه سليمان بن كثير عن الزهري حدثني من سمع جابرا وهو حديث مضطرب أ.هـ

قال الحافظ(١) : اطلق الدارقطني القول في هذا الحديث بأنه مضطرب مع امكان نفي الاضطراب عنه ، بأن يفسر المبهم الذي في رواية سليمان بالمسمى الذي في رواية الليث وتحمل رواية معمر على أن الزهري سمعه من شيخين، واما رواية الاوزاعي المرسلة فقصر فيها بحذف الواسطة ... وقد ساق البخاري ذكر الخلاف فيه .

وقول البخاري : ورواه سليمان بن كثيرعن الزهري عمن سمع جابرا اراد بذلك اثبات الواسطة بين الزهري وبين جابر في الجملة وتأكيد رواية الليث بذلك ولم يرها علة توجب اضطراباً أ . هـ .

---

(١) هدى الساري / ٣٥٤.

القسم الثالث :

ما تفرد فيه بعض الرواه بزيادة وهو ما يسمى بزيادة الثقة ويكون من لم يزدها احفظ او اكثر عدداً .

فهذه الزياده مقبولة إذا كانت غير منافية وتكون كالحديث المستقل إلا إذا اتضح بالدلائل القوية ان تلك الزيادة مدرجة في المتن من كلام بعض الرواة فما كان من هذا القسم فهو مؤثر .

ومن امثلة ذلك : ما أخرجه البخاري في صحيحه كتاب : العتق

ومسلم في صحيحه: من حديث قتادة عن النضر بن انس عن بشير بن نهيك عن ابي هريرة مرفوعاً : "من اعتق شقيصاً من عبد ... فخلاصه عليه في ماله إن كان له مال، وإلا قوم عليه فاستسعي به غير مشقوق عليه ."

قال الدارقطني : وقد روى هذا الحديث شعبة وهشام وهما اثبت الناس في قتادة فلم يذكرا في الحديث الاستسعاء ، ووافقهما همام وفصل الاستسعاء من الحديث فجعله من رأي قتادة لا من رواية ابي هريرة .

وقال ابو مسعود الدمشقي: حديث همام عندي حسن وعندي انه لم يقع للشيخين ولو وقع لهما لحكما بقوله .

قال الدارقطني : وتابع هماماً كل من معاذ بن هشام عن ابيه عن قتادة ، وابو عامر عن هشام، وهذا اولى بالصواب[1].

قلت : كلام الحافظ ابن حجر فيه تلميح إلى صحة انتقاد الدارقطني وأبي مسعود. ولهذا اورد هذا الحديث في كتابه: المنهج بترتيب المدرج

لكن البخاري رحمه الله عقب على الحديث بأن جريراً وسعيد بن أبي عروبة الراويان عن قتادة حديث الاستسعاء قد توبعا تابعهما كل من حجاج بن حجاج وابان وموسى بن خلف عن قتاده به .

ثم قال: "اختصره شعبة" مشيرا إلى ان رواية شعبة التي ليس فيها ذكر الاستسعاء لا تطعن بمن زاد ذلك لأنها مختصرة وزيادة الثقة مقبولة، والله اعلم بالصواب .

القسم الرابع :

ما تفرد به بعض الرواة الذين تكلم فيهم وقد سبق بيان ان الشيخين لا يخرجان لمن كان هذه حاله إلا ما توبع فيه وثبت لهما انه حفظه .

---

(١) هدي الساري : ٣٥٩ .

قال الحافظ : وليس في الصحيح من هذا القبيل غير حديثين وتبين ان كلا منهما قد توبع .

احدهما ما اخرجه البخاري في كتاب الجهاد من حديث أُبي بن عباس ابن سهل بن سعد عن أبيه عن جده قال :

(كان للنبي ﷺ فرس يقال له اللحيف)

قال الدارقطني : وأُبي هذا ضعيف .

قال الحافظ ابن حجر : له عند البخاري حديث واحد في ذكر خيل النبي ﷺ وقد تابعه عليه اخوه عبد المهيمن بن العباس .

الحديث الثاني : ما أخرجه البخاري في كتاب الجهاد ايضا من حديث اسماعيل بن ابي اويس عن مالك عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر استعمل مولى له يدعى هنيا على الخَمس(١) ... الحديث قال الدارقطني : واسماعيل ضعيف .

قال الحافظ: وأظن ان الدارقطني إنما ذكر هذا الموضع من حديث اسماعيل خاصة وأعرض عن الكثير من حديثه عند البخاري لكون غيره شاركه في تلك الاحاديث وتفرد بهذا، فإن كان كذلك فلم يتفرد به بل تابعه عليه معن بن عيسى فرواه عن مالك كرواية اسماعيل سواء ا.هـ (٢).

القسم الخامس :

ما حكم فيه بالوهم على بعض رجاله .

قال الحافظ : فمنه ما يؤثر ذلك الوهم قدحا ومنه مالا يؤثر ووعد بتفصيل ذلك عند كلامه على الاحاديث المنتقده(٣).

ومن ذلك : ما أخرجه البخاري في كتاب الذبائح من حديث مسدد عن ابي الاحوص عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رافع عن ابيه عن جده رافع بن خديج قال :قلت : للنبي ﷺ إنا نلقي العدو غداً وليس معنا مدي أفنذبح بالقصب... الحديث .

قال الحافظ عبد الغني بن سعيد: واخطأ ابو الاحوص في هذا حيث قال: عن ابيه عن جده .

---

(١) كذا في هدي الساري وفي الصحيح للبخاري " على الحمى.

(٢) هدي الساري / ٣٦٢.

(٣) هدي الساري /٣٤٦.

قال ابو علي الغساني : ولم يقل احد عن ابيه غير ابي الأحوص ورواه شعبة والثوري وزائدة وغيرهم عن سعيد بن مسروق فلم يقولوا : عن ابيه .

قال الحافظ : قد اخرج البخاري الوجهين ولا بعد في أن يكون عباية سمعه من جده مع أبيه فذكر اباه فيه والذي يجري على قواعد النقاد ان حديث ابي الاحوص من المزيد في متصل الاسانيد والله اعلم(١) .

قلت: هذا من الامثلة التي حكم فيها بالوهم على بعض الرواة وهو هنا ابو الاحوص الذي زاد كلمة : "عن ابيه" وهي مزيدة كما رجح الحافظ والسند متصل بدونها فهذه من الاوهام غير القادحة .

أما المثال على الوهم القادح- وهو نادر -

فهو ما اخرجه البخاري في كتاب الطلاق من حديث ابراهيم بن موسى حدثنا هشام هو ابن يوسف عن ابن جريج قال: قال عطاء عن ابن عباس :" كان المشركون على منزلتين من النبي ﷺ... الحديث .

قال ابو مسعود الدمشقي : ثبت هذا الحديث من تفسير ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس، وابن جريج لم يسمع التفسير من عطاء الخراساني .

قال علي بن المديني سألت يحيى القطان عن حديث ابن جريج عن عطاء الخرساني فقال : ضعيف ، فقلت ليحيى : انه يقول اخبرنا ، قال : لا شئ كله ضعيف انما هو كتاب دفعه إليه. قال الحافظ ابن حجر : ففيه نوع اتصال ولذلك استجاز ابن جريج ان يقول فيه اخبرنا(٢) لكن البخاري ما اخرجه إلا على انه من رواية عطاء بن ابي رباح ، واما الخراساني فليس من شرطه... ثم قال بعد كلام : وهذا عندي من المواضع العقيمة عن الجواب السديد ولابد للجواد من كبوة والله المستعان .

قلت: يقصد الحافظ ان هذا الحديث من الاحرف اليسيره المنتقَدة والصواب فيها مع المنتقِد. لكن جائزن أن يكون البخاري أخرجه لوجود متابعات او شواهد له ، فيكون تصحيحه له باعتبار صحة المتن(٣).

---

(١) هدي الساري / ٣٧٥

(٢) قلت: والمناولة والاجازة بشروطها المعتبرة من طرق التحمل المقبولة.

(٣) وهذا ما ثبت لنا ، فحديث ابن عباس السالف الذكر والذي ساقه البخاري في باب نكاح من اسلم من المشركات وعدتهن، فيه : "فإن هاجر زوجها قبل ان تنكح ردت اليه"، وهذا يشهد له حديث اخر روي عن ابن عباس من وجه اخر من طريق داود بن الحسين عنه، وفيه :" ان النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على زوجها ابي العاص بالنكاح الاول" اخرجه ابو داود والترمذي والحاكم وصححه ، قال الترمذي ليس باسناده بأس ، وصححه احمد والدار قطني ، وقال ابن كثير : هو جيد قوي (نيل الاوطار للشوكاني ج٦، ٣٠٤-٣٠٥، كتاب النكاح، باب الزوجين الكافرين يسلم احدهما قبل الأخر .

القسم السادس :

ما اختلف فيه بتغيير بعض الفاظ المتن فهذا أكثره لا يترتب عليه قدح لأمكان الجمع في المختلف من ذلك او الترجيح .

ومن امثلة ذلك ما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة ومسلم في الجمعة ، من حديث شعبة عن عمرو بن دينار عن جابر عن النبي ﷺ (اذا جاء احدكم والامام يخطب فليصل ركعتين).

قال الدراقطني : وقد رواه ابن جريج وابن عيينة وحماد بن زيد وايوب وورقاء وحبيب بن يحيى كلهم عن عمرو ان رجلا دخل المسجد فقال له صليت ...الحديث .

قال الحافظ : اراد الدارقطني ان شعبة خالف هؤلاء الجماعة في سياق المتن واختصره، وهم انما اوردوه على حكاية قصة الداخل وامر النبيﷺ له بصلاه ركعتبن والنبيﷺ يخطب، وهي قصة محتملة للخصوص، وسياق شعبة يقتضي العموم في حق كل داخل، فهي مع اختصارها ازيد من روايتهم، وليست بشاذة فقد تابعه على ذلك روح بن القاسم عن عمرو بن دينار به، اخرجه الدارقطني في السنن، فهذا يدل على ان عمرو بن دينار حدث به على الوجهين والله اعلم . ا.هـ[1].

وإليك مثالاً آخر من الاحاديث المنتقدة على البخاري .

وكيف بين الحافظ ان الصواب مع البخاري وان الواهم هو من انتقده :

اخرج البخاري في كتاب التفسير – تفسير سورة النور .

عن مسروق عن ام رومان – رضي الله عنها – وهي ام عائشة– طرفاً من حديث الإفك

قال الخطيب : وهو وهم، لم يسمع مسروق من ام رومان – رضي الله عنها – ، لأنها توفيت في عهد النبي ﷺ وكان لمسروق حين توفيت ست سنين، قال: وخفيت هذه العلة على البخاري، واظن مسلماً فطن لهذه العلّة فلم يخرجه له، ولو صح هذا لكان مسروق صحابياً لا مانع له من السماع من النبي ﷺ والظاهر انه مرسل، قال : ورأيته في تفسير سورة يوسف من الصحيح عن مسروق قال : سألت ام رومان فذكره، قال: وهو من رواية حصين عن شقيق عن مسروق، وحصين اختلط فلعله حدث به بعد اختلاطه.

وقد رأيته من رواية اخرى عنه عن شقيق عن مسروق قال : سئلت ام رومان، فلعل قوله في رواية البخاري، "سألت" تصحيف من "سُئلت ".

وقال ابن عبدالبر : رواية مسروق عن ام رومان مرسلة. وتبعه القاضي عياض، وتبعهما جماعة من المتأخرين المقلدين للخطيب وغيره .

---

(1) هدي الساري/ ٣٥٣.

قال الحافظ: وعندي ان الذي وقع في الصحيح هو الصواب والراجح وذلك ان مستند هؤلاء في انقطاع هذا الحديث إنما هو ما روي عن علي بن زيد بن جدعان وهو ضعيف ان ام رومان ماتت سنة ست، وان النبيﷺ حضر دفنها، وقد نبه البخاري في التاريخ الاوسط والصغير على انها رواية ضعيفة، فقال في فصل من مات في خلافة عثمان ، قال علي بن زيد عن القاسم، ماتت ام رومان في زمن النبيﷺ سنة ست، وفيه نظر وحديث مسروق اسند، أي اصح اسناداً .

قال الحافظ: وهو كما قال: وقد جزم ابراهيم الحربي الحافظ بأن مسروقاً إنما سمع من ام رومان في خلافة عمر .

وقال ابو نعيم الاصبهاني عاشت ام رومان بعد النبي ﷺ دهراً .

وقال الحافظ : ومما يدل على ضعف رواية علي بن زيد بن جدعان ما ثبت في الصحيح من رواية ابي عثمان النهدي عن عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق رضي الله عنه ان اصحاب الصفة كانو ناسا فقراء فذكر الحديث في قصة اضياف ابي بكر وفيه : فقال عبد الرحمن إنما هو انا وامي وامرأتي وخادم بيتنا ... الحديث .

وام عبد الرحمن هي ام رومان لأنه شقيق عائشة، وعبدالرحمن إنما أسلم بعد سنة ست ... فبان ضعف ما قال علي بن زيد في تقييده وفاة ام رومان مع ما اشتهر من سوء حفظه في غير ذلك فكيف تُعلُّ به الرويات الصحيحة المعتمده والله اعلم.

قلت : يستفاد مما تقدم ان ما وجه من نقد الى الصحيح يكون سببه في كثير من الاحيان وهم الناقد وعدم تحريره للمسألة فهذا الخطيب وغيره مثل ابن عبدالبر والقاضي عياض حكموا على رواية البخاري ان فيها انقطاعا بين مسروق وام رومان معتمدين على ما قال علي بن زيد بن جدعان – وهو ضعيف سيء الحفظ– ان ام رومان توفيت سنة ست، وخلصوا من ذلك ان مسروقاً لم يدركها ورأينا كيف اثبت الحافظ صحة رواية البخاري لتصريح مسروق بسؤال ام رومان مما يدل انها بقيت وعاشت بعد وفاه النبيﷺ ويقوي ذلك ما ثبت عن ابراهيم الحربي وأبي نعيم الاصبهاني انها عاشت بعد النبيﷺ دهراً .

فهذا المثال يرشدك إلى غيره وينبهك إلى علو كعب البخاري وشفوف نظره وتقدمه على غيره في معرفة الصحيح والعلل .

قال الحافظ رحمه الله بعد ان ساق الاحاديث المنتقده وتكلم عليها بالانصاف: هذا جميع ما تعقبه الحفاظ النقاد العارفون بعلل الاسانيد المطلعون على خفايا الطرق

وليست كلها من افراد البخاري بل شاركه مسلم في كثير منها كما تراه واضحا .. وعدة ذلك اثنان وثلاثون حديثاً فأفراده منها ثمانية وسبعون فقط، وليست كلها قادحة بل اكثرها الجواب عنه ظاهر، والقدح فيه مندفع وبعضها الجواب عنه محتمل، واليسير منه في الجواب عنه تعسف[1] ... فإذا تأمل المنصف ما حررته من ذلك عظم مقدار هذا المصنف في نفسه وجلَّ تصنيفه في عينه، وعذر الائمة من اهل العلم في تلقيه بالقبول والتسليم وتقديمهم له على كل مصنف في الحديث والقديم، وليسا سواء من يدفع بالصدر فلا يأمن دعوى العصبية، ومن يدفع بيد الانصاف على القواعد المرضية والضوابط المرعية أ. هـ[2].

قلت : وما تقدم يفيدنا صحة الاعتماد على هذين الكتابين دون تردد ، وان مجرد العزو اليهما هو حكم بصحة الحديث.

رجال الشيخين المتكلم فيهم

فمن المعلوم ان الشيخين يذكران في الباب الواحد جملة من الاحاديث في الغالب، وهذه الاحاديث يذكرانها إما احتجاجاً واعتماداً وهو ما يسمى بالاصول، ورجال هذه الاحاديث هم من اهل الطبقة الاولى عند البخاري والاولى والثانية عند مسلم، وهذا يعنى تعديل وتوثيق رجال واسانيد هذه الاحاديث وصحة ضبطهم .

اما إذا اخرجا لرجل في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا لا يعني ان الرجل من رجال الصحيح، لأنه بهذه المثابة لم يخرجا له احتجاجاً انما انتقيا من حديثه ما توبع عليه او ما له شواهد وهولاء يتفاوت حالهم في الضبط والاتقان والملازمة للشيخ فلا يستوعب الشيخان حديثهم إنما يميزون صحيح حديثهم من سقيمه بجمع طرق الحديث وشواهده .

وإن تلقي الامة للكتابين بالقبول مقتضى لعدالة من اخرجا له على وجه الاحتجاج .

فإذا طعن احد في احد رجال الشيخين المخرج لهم احتجاجاً فإن ذلك الطعن يقابله

---

(١) قلت : وهذا اليسير هو بضعة احاديث لاتزيد على حديثين او ثلاثة ، والجواب عنها أيضاً قد يكون ناهضاً عند الدراسة والتامل ، لأن قصد ابن حجر أن الجواب عنها فيه تعسف على أنها على شرط البخاري ، وهذا لا يمنع انها صحيحة وقوية على شرط غيره، او حتى على شرط البخاري لما لها من متابعات وشواهد.

(٢) هدي الساري / ٣٨٠ .

تعديل وتوثيق صاحب الصحيح فلا يقبل هذا الطعن إلا مفسر السبب .

ومعلوم ان الاسباب المؤدية للجرح كثيرة ومسالك النقاد متفاوتة ومختلفة ، وبعض هذه المسالك غير مرضيه إذ قد يكون فيها تشدد بالغ او تساهل مفرط او يكون دافعها الاختلاف في العقيدة، وقد يصدر النقد من شخص يبالغ في الورع فيعيب على جماعة دخلوا في امر الدنيا فينقدهم ويجرحهم بسبب ذلك، وهذا لا يعتد به مع الصدق والضبط .

وقد يجرح رجل والحمل فيه على غيره، او قد يكون السبب التحامل بين الاقران إلى غير ذلك من الاسباب التي يتفطن لها النقاد المحققون .

وقد كان الشيخ ابو الحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح "هذا جاز القنطرة " يعني بذلك انه لا يلتفت إلى ما قيل فيه(١) .

قال الحافظ بن حجر: فلا يقبل الطعن في احد منهم إلا بقادح واضح لأن اسباب الجرح مختلفة ، ومدارها على خمسة اشياء :

البدعة ، او المخالفة، أو الغلط ،او جهالة الحال او دعوى الانقطاع في السند بأن يدعى في الراوي انه كان يدلس او يرسل .

فأما جهالة الحال: فمندفعة عن جميع من اخرج لهم في الصحيح لأن شرط الصحيح ان يكون راويه معروفا بالعدالة فمن زعم ان احدا منهم مجهول فكأنه نازع المصنف في دعواه انه معروف، ولاشك ان المدعي لمعرفته مقدم على من يدعي عدم معرفته لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك لا تجد في رجال الصحيح احد ممن يسوغ اطلاق اسم الجهالة عليه اصلاً .

قلت : وقد قال الحافظ في موضع آخر : أن البخاري ومسلماً اعتمدا جملة من الرواة لم يرو عنهم غير راو واحد ، وجملة لا يعرف فيهم جرح ولا تعديل ، وهذا الإعتماد منهما إنما هو لما ظهر لهما من حالهم في الضبط بعد سبر حديثهم ، ولذلك نازع من نازع في وصف من أخرج لهم في الصحيح بالجهالة(١) .

وأما الغلط: فتارة يكثر من الراوي وتارة يقل فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ينظر فيما اخرج له ، إن وجد مرويا عنده او عند غيره من رواية غير هذا الموصوف بالغلط علم ان المعتمد اصل الحديث لاخصوص هذه الطريق، وإن لم يوجد إلا من طريقه فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من

---

(١) هدي الساري ٢٨١ .

ذلك شيء .

وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال : سيء الحفظ، او له اوهام ، اوله مناكير، وغير ذلك من العبارات فالحكم كالحكم في الذي قبله إلا ان الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف - البخاري- من الرواية عن اولئك .

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة، فإذا روى الضابط والصدوق شيئاً فرواه من هو احفظ منه او اكثر عدداً بخلاف ما روى بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ وقد تشتد المخالفة او يضعف الحفظ فيحكم على ما يخالف فيه بكونه منكراً وهذا ليس في الصحيح منه إلا نزر يسير قد بين في الفصل الذي قبله بحمد الله تعالى .

وأما دعوى الانقطاع: فمدفوعة عمن اخرج لهم البخاري لما علم من شرطه ، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس او ارسال ان تسبر احاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض - وكذلك إن وجد لهم متابعة او شاهد - وإلا فلا ا. هـ .

قلت : من عرف بتدليس او ارسال فإن البخاري ومسلماً - رحمهما الله ينتقون من احاديثهم ما صرحوا فيه بالسماع سواء داخل الصحيح او خارجه، وكذلك إن لم يجدوا لهم تصريحاً بسماع يخرجوا لهم ما توبعوا فيه لتنتفي شبهة التدليس .

وبعض المدلسين لهم شيوخ لا يدلسون عنهم فحديثهم عنهم متصل كما صرح بذلك اهل هذا الشأن(١).

وكون احاديث المدلسين في الصحيحن الواقعة بالعنعنة محمولة على ثبوت السماع من جهة اخرى كما صرح ابن الصلاح والنووي وغيرهما توقف فيها بعض النقاد مثل الامام صدر الدين ابن المرحل الذي قال : انها دعوى لا دليل عليهاولا سيما انا قد وجدنا كثيرا من الحفاظ يعللون احاديث وقعت في الصحيحين او احدهما بتدليس رواتها(٢).

وكذلك ابن دقيق العيد الذي اعتبر ان ادعاء ان تلك الاحاديث عرف صحة السماع فيها إحالة على جهالة واثبات امر بمجرد الاحتمال(٣).

---

(١) شرح العلل لابن رجب ، فتح المغيث للسخاوي ١٧٦/١.

(٢) النكت ٦٣٥/٢.

(٣) توضيح الافكار للصنعاني ٣٥٥/١.

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ المزي ان اعتبار حديث المدلس محمول على السماع إنما هو تحسين للظن بالشيخين وإلا ففي الصحيحين أحاديث من رواية المدلسين ما توجد من غير تلك الطريق التي في الصحيح[1].

قلت: لم يعقب الحافظ ابن حجر على هذه الاقوال بما يشفي الغليل إلا انه ذكر ان ما كان من تدليس في المتابعات يكون حصل التسامح في تخريجها كغيرها .

والذي نقوله إن تقدم الشيخين في معرفة الصحيح، واشتراطهما الصحة، ثم تلقي الامة لكتابيهما بالقبول - باستثناء الاحرف اليسيره - تقتضي ان ما كان من الاسانيد في كتابيهما مرويا من طريق مدلس بصيغة العنعنة - محمولا على السماع سواء داخل الصحيح او خارجه، او انه اعتضد بما يجبر ذلك الانقطاع المحتمل ذلك ان منهج الشيخين مبني على الانتقاء كما تقدم والله تعالى اعلم .

وأما البدعة : فالموصوف بها إما ان تكون بدعته مكفرة باتفاق كمن يؤمن بالحلول والاتحاد ورجوع علي الى الدنيا قبل يوم القيامة كما هو حال غلاة الروافض فمثل هؤلاء ليس في الصحيح من حديثهم شيئاً .

وأما ان تكون البدعة مفسقة كبدع الخوارج والروافض وغيرهم ممن يخالف اصول اهل السنة خلافا ظاهراً. فقد اختلف اهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفاً بالعدالة وسالماً من اسباب الجرح المعتبر .

والذي عليه اهل التحقيق التفصيل بين الداعية إلى بدعته فيرد حديثه او غير داعية فيقبل .

وهذا المذهب هو الاعدل وصارت إليه طوائف من الائمة، وادعى ابن حبان اجماع اهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر كما قال العراقي وابن حجر واستدل العراقي بأن مالكاً ردّ رواية المبتدعة مطلقاً[2].

وقد زاد بعضهم تفصيلاً فأضاف شرطاً اخر لقبول رواية المبتدع وهوان لا يروي ما يقوي بدعته ويحسنها سواء كان داعية او لم يكن وهو ما استقر عليه العمل .

وقد اوضح ابن قتيبه، رحمه الله ، هذه القضية فقال موضحا سبب رواية اهل الحديث عن بعض المبتدعة .

---

(١) النكت ٢/٦٣٦ .

(٢) هدي الساري/ ٣٨٢، التقييد والايضاح للعراقي / ١٥٠.

قال :" فان هؤلاء الذين كتبوا عنهم اهل علم واهل صدق في الرواية ومن كان بهذه المنزلة فلا بأس بالكتابة عنه والعمل بروايته الا فيما اعتقده من الهوى فانه لا يكتب عنه ولا يعمل به، كما ان الثقة العدل تقبل شهادته على غيره ولا تقبل شهادته لنفسه ولا لابنه ولا لابيه ولا فيما جر اليه نفعا او دفع عنه ضررا، وانما منع من قبول قول الصادق فيما وافق نحلته وشاكل هواه لان نفسه تريه ان الحق فيما اعتقده وان القربة الى الله عز وجل في تثبيته بكل وجه ولا يؤمن مع ذلك التحريف والزيادة والنقصان(١).

وهناك شبهة وهو ان الشيخين قد اخرجا لبعض دعاة الخوارج مثل عمران بن حطان وبعض دعاة المرجئة مثل عبد الحميد الحماني اجاب العراقي على ذلك بان ابا داود قال : ليس في اهل الاهواء اصح حديثا من الخوارج " ومسلم انما اخرج لعبد الحميد الحماني في المقدمة فقط(٢).

قلت : لان مذهب الخوارج تكفير مرتكب الكبيرة والكذب على رسولﷺ من الكبائر، فهم ابعد الناس من الكذب .

المصنفات في الرد على الانتقادات الموجهة للصحيحين

توجد جملة من المؤلفات صنفها بعض الحفاظ ارادوا بها الدفاع عن الاحاديث التي تكلم فيها مما خرجه الشيخان او احدهما لبيان صحة هذه الاحاديث .

ووجود النقد والرد على هذا النقد من الظواهر الايجابية في حياة الامة الاسلامية وهي تثري النقاش والحوار والمناظرة العلمية والفكرية، وتؤدي الى ابراز الحقيقة، وتفعيل الاجتهاد والنظر، ونبذ التقليد الاعمى، هذا اذا كان النقد والرد عليه بيد الانصاف والموضوعية .

وقبل ان نذكر الكتب المصنفة في الدفاع عن احاديث الشيخين نذكر الكتب المؤلفة في نقدهما او احدهما وهي ما يلي :

١- الالزامات والتتبع للامام الحافظ ابي الحسن : على بن عمر الدراقطني تتبع ما في الصحيحين من الاحاديث المعللة في نظره فزادت على المائتين

٢- اطراف الصحيحين لابي مسعود الدمشقي

---

(١) تاويل مختلف الحديث /٥٩ دار الكتاب العربي ، طبعة بدون.

(٢) التقييد والايضاح للعراقي / ١٥٠ قواعد التحديث للقاسمي /١٩٤ واخرج البخاري لعبد الحميد الحماني في موضع واحد في فضائل القران مما توبع عليه.

٣- تصنيف لطيف لابي الفضل بن عمار في الاحاديث المنتقدة على الشيخين
٤- تقييد المهمل لابي على الغساني الجياني في جزء العلل من الكتاب المذكور(١).
٥- جزء لابن حزم الاندلسي

برواية ابي عبد الله محمد بن ابي نصر الحميدي الحافظ.(ت:٤٨٨هـ) نشر بتحقيق العلامة: ابي عبد الرحمن بن عقيل(٢).

قال ابن حزم فيه :

«ما وجدنا للبخاري ومسلم - رحمهما الله- في كتابيهما شيئا لا يحتمل مخرجا الا حديثين، لكل واحد منهما حديث تم عليه في تخريجه الوهم مع اتقانهما وصحة معرفتهما فاما الذي في كتاب مسلم .

فذكر حديث عكرمه عن سماك عن ابن عباس قال :

(كان المسلمون لا ينظرون الى ابي سفيان ولا يقاعدونه ...الحديث)(٣).

واما الذي في كتاب البخاري فهو من حديث شريك بن عبدالله قال سمعت انس بن مالك يقول /: ليلة اسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة ... فذكر حديث الاسراء(٤).

ادعى ابن حزم -رحمه الله- ان في كلا الحديثين اوهاما .

---

(١) شرح النووي على مسلم ٢٧/١ النكت على ابن الصلاح ١٣٨١/١.

(٢) ضمن :" عالم الكتب - المجلد الاول - العدد الرابع ص (٥٩٢ - ٥٩٥) نقلا عن مكانة الصحيحين للدكتور ملا خاطر ص /٣٨٨.

(٣)صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، فضائل ابي سفيان رقم ٢٥٠١ جـ ١٩٤٥/٤.

(٤) صحيح البخاري ، كتاب التوحيد، باب ما جاء في قوله تعالى : وكلم الله موسى تكليما .

الكتب المصنفة في الرد على الانتقادات الموجهة لأحاديث الشيخين

توجد كتب مستقله تبنى اصحابها بيان ضعف وتهافت تلك الانتقادات، فمن الكتب المستقلة.

تصنيف للحافظ زين الدين العراقي (ت ٨٠٦) حيث قال رحمه الله في كتاب التقييد والايضاح:

" إن ما استثناه - يعني ابن الصلاح- من المواضع قد اجاب عنها العلماء ومع ذلك ليست يسيرة بل هي كثيرة جمعتها مع الجواب عنها في تصنيف[١].

ولكن هذا الكتاب كان مسوده ضاع منها كرسان من بدايتها فأهملت بسبب ذلك ولم تبيض ولم تنتشر[٢].

٢- تصنيف للحافظ ولي الدين ابو زرعة : احمد بن عبدالرحيم العراقي المتوفي سنة ٨٦٢هـ. صنفه للرد على كتاب يتعلق بخصوص ما ضعف من احاديث صحيح مسلم ، ذكره السيوطي[٣].

٣- تصنيف للحافظ ابي الفضل: ابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢) حيث افرد جزءاً كبيراً من كتاب هدي الساري" الذي جعله مقدمة لشرحه الكبير لصحيح البخاري .

وقد ذكر اقسام الانتقادات الموجهة للشيخين ثم الرد عليها من جهة الاجمال ثم من جهة التفصيل فيما يخص البخاري حيث ذكر تلك الاحاديث وعدتها مائة وعشرة احاديث وتكلم عليها حديثاً حديثاً .

٤- اجزاء حديثية لبعض الحفاظ تناولوا فيها بعض تلك الاحاديث المنتقده .

مثل الجزء الذي صنفه ابن كثير ودافع فيه عن حديث مسلم الذي انتقده ابن حزم والذي فيه قصة طلب ابي سفيان من النبي ﷺ ان يتزوج ابنته ام حبيبة -رضي الله عنها-.

وجزء الفه الحافظ ابن طاهر في الجواب عن حديث شريك عن انس في الاسراء[٤].

هذا بالاضافة إلى ما أورده الحفاظ والعلماء في مصنفاتهم وشروحهم في توجيه تلك الاحاديث ورد تلك الانتقادات.

---

(١) التقييد والايضاح/ ٤١ .

(٢) النكت على ابن الصلاح /٣٨٠ توضيح الافكار للصنعاني ١/ ١٣١ .

(٣) تدريب الراوي ١٣٥/١ مكانة الصحيحين / ٣٣١١ .

(٤) البداية والنهاية ١٤٥/٤ توضيح الافكار ١٢٩/١ .

مكانة الصحيحن د. ملا خاطر ص ٣١٣.

الانتقادات المعاصرة لإحاديث الشيخين

لم تقتصر الانتقادات في هذا العصر على احاديث الصحيحين بل شملت كل حديث لا يوافق عقل المنتقد .

ولهذا كانت اكثر الانتقادات موجهة إلى متون الاحاديث بغض النظر عن صحة السند وقوته .

ولهذا لا تجد ضابطاً لهذه الطعون حيث ان استشكال الاحاديث مسألة نسبية سببها تفاوت العقول في مداركها ولو ترك الامر لعقول الناس لأصبحت الامور فوضى ولأصبحت السنة النبوية في مهب الريح حيث تجد شخصاً يثبت حديثاً لأنه يوافق عقله وهواه وذاك يرده . وكل واحد يدعي ان عقله هو العقل السليم وان ذهنه هو الذهن المتوقد البصير وتجد ان من ينتقد هذه الاحاديث يرى انها تعارض المعقول حسب فهمه او تنافي ظاهره القرآن في نظره او تتناقض مع أحاديث أخرى وفق اجتهاده .

ثم إن في اتخاذ هذا المسلك اتهام لعلمائنا من الصحابة والتابعين وهلم جراً من رواة الحديث وكذلك لعلمائنا من شراح الحديث ونقاده الذين رووا هذه الاحاديث وصححوها فهل هؤلاء لم تكن لهم عقول حتى يأتي في هذا العصر من يستدرك عليهم .

ام أن هناك اسباباً أخرى وراء هذا المسلك غير المنضبط .

نستطيع القول أن اسباب هذا المسلك ما يلي :

١. الجهل بعلوم الحديث ومناهج النقاد في بيان الصحيح من السقيم إضافة إلى الجهل بالشروط الشديدة التي وضعها العلماء لانتقاء الاحاديث وتصحيحها وعدم الاطلاع الكافي على كلام علمائنا وشرحهم لهذه الاحاديث وتوجيهها بما يرفع اللبس او سوء الفهم ومن تتبع كتب تواريخ الرجال وكتب العلل وكتب الموضوعات وجد كثيرا من الاحاديث يطلق عليها الائمة : حديث منكر، باطل موضوع، ونحو ذلك ، وكثير ما يقولون في الراوي: يحدث بالمناكير، منكر الحديث.. ونحو ذلك ، ومن انعم النظر وجد اكثر ذلك من جهة المعنى ، ولما كان الائمة قد راعوا في توثيق الرواة النظر في احاديثهم والطعن فيمن جاء بمنكر، صار الغالب ان لا يوجد حديث منكر إلا وفي سنده مجروح، او خلل ، فلذلك صاروا إذا استنكروا الحديث نظروا في سنده فوجدوا ما يبين وهنه فيذكرونه ، وكثيراً ما يستغنون بذلك عن التصريح بحال المتن، انظر موضوعات ابن الجوزي وتدبر ، تجده إنما يعمد إلى المتون التي يرى فيها ما ينكره، ولكنه قلما يصرح بذلك بل يكتفي غالباً بالطعن في السند ، وكذلك كتب العل

تجد غالب ذلك مما ينكر متنه،ولكن الائمة يستغنون عن بيان ذلك بقولهم "منكر" او الكلام في الراوي ، او التنبيه على خلل في السند كانقطاع او تدليس او مخالفة او كقولهم: يروى هذا موقوفاً وهو اصح ونحو ذلك(١).

٢. عدم وجود منهجية منضبطه لكثير ممن يتعرضون لنقد الاحاديث فبينما يردون احاديث في الصحيحن تجدهم يحتجون بأحاديث ضعيفة بل موضوعة احياناً وليس ذلك إلا لأن تلك لم توافق نظرتهم للامور وهذه وافقت فأصبح الميزان والمقياس هو نظرتهم للأمور وقناعتهم وليست الادلة لهذا تجد كثيراً من هؤلاء مرة يفتي وفق الحديث ومره وفق المذهب الحنفي ومره وفق المذهب الظاهري ومره وفق مذهب الجمهور، ومرة يخرج عن كل هذه الامور ويفتي وفق ما يراه فلا منهج ولا ضابط .

٣. ضغط الواقع، فكثير ممن يسلك هذا المسلك يدفعه لنقد بعض الاحاديث وردها انه يريد ان يظهر الاسلام بمظهر التمشي مع روح العصر وعدم وجود ما ينافي العلم الحديث، او ما ينافي متطلبات الحرية والديمقراطية .

فمن الامثلة تجد ان رائد المدرسة العقلية من المسلمين في هذا العصر يفسر الملائكة الوارد ذكرهم في القران وكتب الصحيح تفسيرا ينفي حقيقتهم فأول الملائكة، واوّل الجن ولم يجد مانعاً من ان تكون هي الجراثيم والميكروبات .

كل ذلك ليبين ان الاسلام لم يرد فيه ما يخالف العلم المادي القائم على التجربة والمحسوسات.

فهل مثل هذه التأويلات تساعد على اقناع الناس بالاسلام ام انها انهزامية فكرية ووقوع في المصيدة .

هل تخلت اوروبا عن كفرها وطغيانها بسبب هذه التأويلات ام انها على حالها لاتزال تزداد ضراوه في حرب الاسلام واهله .

٤. التأثر بمنهج المعتزلة الذين اعطوا العقل دورا فوق حدوده وجعلوه مقدما على النص .

فمعلوم ان بعض الفرق الاسلامية تأثرت بمنهج المعتزلة فحاولت التوفيق بين دلائل العقل ودلائل النص فإن لم تستطع قدّمت العقل، وهكذا نتج لدينا فرق كثيرة كل منها يدعي انه المصيب وأن عقله هو العقل الصحيح السليم .

---

(١) الانوار الكاشفة – المعلمي اليماني ص ٢٥٦ –٢٥٧.

وقد تصدى عدد من العلماء لأتباع هذه المدرسة وبينوا تهافت مسلكهم .

ومن الكتب التي نقدت هذه المدرسة

١. الصراع بين الفكرة الاسلامية والفكرة الغربية للشيخ ابي الحسن الندوي .

٢. (الفكر الاسلامي المعاصر - غازي التوبة .

٣. مفهوم تجديد الدين - بسطامي محمد سعيد .

٤. المدرسة العقلية في التفسير - فهد الرومي .

٥. الاتجاهات الوطنية في الادب المعاصر .

٦. الاسلام والحضارة الغربية - كلاهما للعلامة محمد محمد حسين .

٧. حوار هادئ مع الغزالي - سلمان العودة .

٨. (الانوار الكاشفة لما في كتاب " اضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة- العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني .

هذا من الكتب الحديثة اما قديما فقد تصدى علماؤنا امثال ابن قتيبة والطحاوي والقاضي عياض والنووي وابن حجر وغيرهم تصدوا للطاعنين في السنة وكشفوا زيف ادعاءاتهم وبينوا جهلهم وعنادهم .

فهذا ابن قتيبة المتوفي سنة (٢٧٦ هـ) يذكر في كتابه تأويل مختلف الحديث ما يدعيه اصحاب البدع من ان اهل الحديث يروون احاديث تخالف الكتاب او حجة العقل والنظر(١).

فذكر رحمه الله جملة من طعونهم في الاحاديث بعضها في الصحيحين مثل حديث:" نحن احق بالشك من ابراهيم " ... (٢).

ومثل حديث :" ان موسى عليه السلام لطم عين ملك الموت فأعوره" ...(٣).

الى غير ذلك من الاحاديث التي ساقها ثم بين معناها وصحتها وتهافت الطعون الموجهة اليها.

ولا عجب ان نجد بعض الامثلة التي ذكرها ابن قتيبة يكررها بعض المنتسبين الى اهل العلم ويدعي انها لا تصح عقلا بزعمه

(١) تأويل مختلف الحديث /٥٩ مرجع سابق .

(٢) المرجع السابق /٦٥ والحديث اخرجه البخاري ، في الانبياء ، باب ١١ جـ٤/١١٩ ومسلم في الايمان، باب ٦٩ حديث رقم ١٥١.

(٣) تأويل مختلف الحديث /١٨٦.

مثال على الاحاديث الصحيحة المنتقدة .

حديث موسى وملك الموت

اخرج الامام مسلم بسنده عن عبد الرزاق، اخبرنا معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن ابي هريرة قا ل :

(ارسل ملك الموت الى موسى عليه السلام، فلما جاءه صكه ففقا عينه، فرجع الى ربه فقال: ارسلتني الى عبد لا يريد الموت قال : فرد الله اليه عينه ... الحديث).

ثم ساقه الامام مسلم من وجه اخر : حدثنا عبد الرزاق حدثنا معمر عن همام بن منبه قال : هذا ما حدثنا ابو هريرة عن رسول الله ﷺ :

(جاء ملك الموت الى موسى عليه السلام ، فقال له اجب ربك، قال : فلطم موسى عليه السلام عين ملك الموت ففقأها قال فرجع الملك الى الله تعالى فقال : انك ارسلتني الى عبد لا يريد الموت وقد فقأ عيني، قال : فرد الله اليه عينه..) الحديث.

هذا الحديث الصحيح تعرض للطعن منذ القديم فقد قال ابن قتيبة: (قالوا : حديث يكذبه النظر قالوا : رويتم عن حماد بن سلمة عن عمار بن ابي عمار عن ابي هريرة عن النبيﷺ ان موسى عليه السلام لطم عين ملك الموت فاعوره، فان كان يجوز على ملك الموت العور جاز عليه العمى، ولعل عيسى بن مريم عليه السلام قد لطم الاخرى فأعماه ١٠هـ[1]).

وقال الامام النووي رحمه الله : قال المازري :

" وقد انكر بعض الملاحدة هذا الحديث وانكر تصوره، قالوا : كيف يجوز على موسى فقء عين ملك الموت ؟

جواب ابن قتيبة :

قال : قد جعل الله سبحانه للملائكة من الاستطاعة ان تتمثل في صور مختلفة، واتى رسول الله ﷺ جبريل عليه السلام في صورة دحية الكلبي، وفي صورة اعرابي ورآه مرة قد سد بجناحيه ما بين الافقين وكذلك جعل للجن ان تتمثل وتتخيل في صور مختلفة كما جعل للملائكة، قال الله عز وجل :

﴿فارسلنا اليها روحنا فتمثل لها بشرا سويا﴾

وليس ما تنتقل اليه من هذه الامثلة على الحقائق انما هي تمثيل وتخييل لتلحقها الابصار ولما تمثل ملك الموت لموسى عليه السلام، وهذا ملك الله، وهذا نبي الله لطمه

---

(١) تأويل مختلف الحديث /١٨٦.

موسى لطمة اذهبت العين التي هي تخييل وتمثيل وليست حقيقة، وعاد ملك الموت عليه السلام الى حقيقة خلقته الروحانية كما كان لم ينتقص منه شي ١٠هـ(١).

قلت : يضاف الى ذلك انه قد ثبت ان بعض الانبياء جاءهم الملائكة متمثلين بصورة بشر فظنوهم من بني آدم كما في قصتهم مع ابراهيم ومع لوط عليها السلام فمن عرف هذا لم ينكر ان ملك الموت تمثل لموسى فلم يعرفه موسى وظنه بشرا .

جواب اخر نقله الامام النووي عن الامام ابي بكر بن خزيمة وغيره من المتقدمين واختاره المازري والقاضي عياض قالوا :

ليس في الحديث تصريح بانه تعمد فقأ عينه فهو لم يعلم انه ملك من عند الله وظن انه رجل قصده يريد نفسه فدافعه عنها فأدت المدافعة الى فقء عينه لا انه قصدها بالفقأ وتؤيده رواية صكّه١٠هـ(٢).

وما المانع ان تقتضي حكمة الله عز وجل ان يمثل ملك الموت بصورة رجل ويأمره الله ان يدخل على موسى بغتة ويقول له مثلا :

ساقبض روحك وينظر ماذا يصنع ؟

لتظهر رغبة موسى في الحياة وكراهيته للموت فيكون في قص ذلك عبرة لمن بعده.

فعلى هذا فان موسى لما راى رجلا لا يعرفه دخل بغتة وقال ما قال حمله حب الحياة على الاستعجال بدفعه ولولا شدة حب الحياة .. والحدة التي كانت في موسى لتانى وقال : من انت وما شانك ونحو ذلك ... فأما قوله في القصة " فرد الله عينه" فحاصله ان الله تعالى اعاد تمثيل الملك في ذلك الجسد المادي سليما حتى اذا رآه موسى قد عاد سليما مع قرب الوقت عرف لاول وهلة خطأه اول مرة (٣).

وما تقدم فيه اجابة على الاستشكال الذي اثاره الشيخ محمد الغزالي عندما تكلم على هذا الحديث وقال :

" هل الملائكة تعرض لهم العاهات التي تعرض للبشر من عمى او عور، ذلك بعيد."

وقد نقل الغزالي قول المازري :" قد انكر بعض الملاحدة هذا الحديث وانكر تصوره ثم ذكر بعض الاجوبة المتقدمة وقال : " هذا الدفاع كله خفيف الوزن وهو دفاع تافه لا يساغ ومن وصم منكر الحديث بالالحاد فهو يستطيل في اعراض المسلمين والعلة في

---

(١) شرح النووي على مسلم ١٢٩/١٥.

(٢) شرح النووي على مسلم ١٢٩/١٥.

(٣) الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني - كتاب الانوار الكاشفة ص ٢١٤-٢١٥ بتصرف قليل.

المتن يبصرها المحققون وتخفى على اصحاب الفكر السطحي(1).

قلت : لا يجوز وصف علمائنا وسلفنا الصالح بانهم اصحاب فكر سطحي وانهم غير محققين، واذا لم يكن امثال هؤلاء هم المحققون فمن يكون محققا ؟ واقوال علمائنا يجب احترامها حتى لو لم نقبل بعضها فالتأدب معهم واجب .

ثم هل البخاري ومسلم واحمد وابن خزيمة والمازري وعياض والنووي وابن قتيبة وغيرهم اصحاب فكر سطحي ؟ هذا امر جلل نربأ بالشيخ الغزالي وامثاله ممن ينهجون نهجه ان يقعوا فيه وقد نسي الشيخ الغزالي وغيره ان موسى عليه السلام رجل فيه حده وقصته مع القبطي معروفة مشهورة فمجرد ان استغاثه الذي هو من شيعته على الذي هو من عدوه وكزه موسى فقضى عليه ونسي الشيخ ان موسى عليه السلام "عندما رجع من ميقات ربه ومعه الالواح فيها هدى للناس، لما راى قومه وعبادتهم للعجل ألقى الالواح وتكسرت " فلما سكت عن موسى الغضب اخذ الالواح"

وفي الحديث الصحيح (2).

عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ (ليس الخبر كالمعاينة ان الله تعالى اخبر موسى بما صنع قومه في العجل، فلم يلق الالواح، فلما عاين ما صنعوا القى الالواح فانكسرت).

فالذي يحصل منه مثل هذا وغيره لا يستبعد منه ان يلطم شخصا يدخل عليه ولا يعلم من هو " وحين يقول قائل انني لا استطيع ان اومن بهذا الحديث ولا اقبله نقول له : قد امن به وقبله من هو خير منك واغزر منك علما واوسع منك عقلا واعلى منك شانا وما قاله المازري، وابن خزيمه : (ان الملاحدة لا يؤمنون بهذا الحديث) فليس مقصودهم ان من لم يؤمن بهذا الحديث فهو ملحد، انما مقصودهم حكاية الواقع الذي يعيشونه في عصرهم ان الملاحدة يتمسكون بهذا الحديث وامثاله للطعن بالسنة كلها وهذا موجود ولا يعني ان من لم يقل بهذا الحديث فهو ملحد(3).

---

(1) السنة بين اهل الفقه واهل الحديث ص ٢٠٦-٢٠٨.

(2) اخرجه احمد في المسند ٢٧١/١ واللفظ له والطبراني في الاوسط جـ٤٦/١، رقم ٢٥ تحقيق د.الطحان والحاكم في المستدرك جـ٣٢١/٢ وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي وهو حديث صحيح صححه السيوطي والشيخ ناصر في صحيح الجامع (٥٢٧٤) وفي مشكاة المصابيح ٧٣٨.

(3) سلمان العودة، حوار هادىء مع الغزالي ص ٩٦.

الفصل السادس

الاتجاه الفقهي عند الامام البخاري

يعتبر الامام البخاري رائد النزعة الفقهية والاستنباط عند المصنفين من المحدثين وذلك من خلال منهجه في تصنيف كتابه الجامع الصحيح حيث ابرز في هذا الكتاب، وببراعة واضحة لم يسبق لمثلها - ابرز اراءه الفقهية وفهمه لمعاني النصوص وذلك من خلال تقسيمه للكتاب الى كتب وابواب جامعة شملت كل ابواب الدين وقد اثر الاتجاه الفقهي عند البخاري في ترتيب كتابه وترتيب الاحاديث داخل الكتب والابواب ولذا كان هذا سببا في بروز اربع ظواهر في كتابه وهي :

١- تراجم الابواب

٢- التعليق

٣- التكرار

٤- الاختصار وتقطيع الحديث الواحد

اولا: منهجه في تراجم الابواب(١)

اشتهر عند العلماء ان فقه الامام البخاري في تراجمه وذلك لما امتاز به من دقة في وضع العناوين وما اودعه فيها من فقه وعلم وبما اشتملت عليه من دقة في الاستنباط وكثره الفوائد والمقصود بالتراجم عناوين الابواب .

وتتقسم تراجم البخاري الى قسمين :

الاول : التراجم الظاهرة

وهي التي تكون واضحة ومطابقة لما يورد البخاري اثناء الباب من احاديث وفائدتها الاعلام بما ورد في ذلك الباب فتكون الاحاديث التي ساقها ادلة على العنوان الذي ترجم به للباب وقد تكون الترجمة بلفظ الحديث الذي ساقه او بعضه او بمعناه او بصيغة خبرية عامة او خاصة او بصيغة استفهام او بآية قرآنية او بحديث ليس على شرطه، او ان ياتي في الترجمة باثار عن الصحابة فمن بعدهم، او بمذهب ذهب اليه بعض العلماء فيقول باب من قال كذا، او يترجم بعبارة شرطية محذوفة الجواب .

---

(١) استفدت في هذا المبحث من كتاب هدي الساري مقدمة فتح الباري لابن حجر وكتاب الامام الترمذي للدكتور نور الدين عتر والرجوع مباشرة الى صحيح البخاري.

١- فمن الامثلة على الترجمة بلفظ الحديث :

قوله في كتاب الاذان : (باب بين كل اذانين صلاة لمن شاء)

ثم ساق بسنده الى عبد الله بن مغفل قال : قال النبي صلى الله عليه وسلم " بين كل اذانين صلاة، بين كل اذانين صلاة، ثم قال في الثالثة: لمن شاء(١).

٢- ومن الامثلة على الترجمة ببعض لفظ الحديث

قول البخاري في كتاب الجنائز : باب ليس منا من ضرب الخدود ثم ساق بسنده عن مسروق عن عبد الله - رضي الله عنه - عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :" ليس منا من ضرب الخدود وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية (٢).

٣- من الامثلة على الترجمة بمعنى الحديث قوله في كتاب الجنائز : باب الكفن بغير قميص.

ثم ساق بسنده عن عروة عن عائشة-رضي الله عنها- قالت : " كفن النبي ﷺ في ثلاثة اثواب سحول كرسف ليس فيها قميص ولا عمامه (٣).

ومثال اخر : قال في كتاب الزكاة : باب التحريض على الصدقة والشفاعة فيها ثم ساق باسناده حديث ابن عباس وفيه :

«ثم مال على النساء ومعه بلال فوعظهن وامرهن ان يتصدقن "..

وساق ايضا باسناده حديث ابي موسى قال :

(كان النبي ﷺ اذا جاءه السائل او طلبت اليه حاجة قال:" اشفعوا تؤجروا)

وساق حديث اسماء (لا توكِي فيوكَى عليكِ(٤) وفائدة جعل لفظ الحديث او بعضه - او معناه - ترجمة، اعلام ان المصنف قائل بذلك الحديث ذاهب اليه وقد نص عليه الحافظ ابن حجر في شرحه للبخاري في كتاب الصلاة، باب في كم تصلي المراة من ثياب حيث قال : ان اختياره يؤخذ في العادة من الاثار التي يودعها في الترجمة(٥) .

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الاذان باب ١٦ جـ١/١٥٤.

(٢) المرجع السابق، كتاب الجنائز باب ٣٩ جـ٢/٨٣.

(٣) كتاب الجنائز، باب ٣٤ جـ٢/٧٧.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الزكاة ، باب ٢١ جـ٢/١١٨.

(٥) فتح الباري جـ١/٣٨٣ مرجع سابق وانظر : الامام الترمذي للدكتور نور الدين عتر ص ٢٧٩-٢٨٠.

الترجمة بصيغة خبرية عامة :

ومن امثلة ذلك قول البخاري : (باب الاستحاضة)

ثم اخرج فيه حديث عائشة :" انها قالت : قالت فاطمة بنت ابي حبيش لرسول الله ﷺ يا رسول الله اني لا اطهر افأدع الصلاة ؟ فقال ﷺ انما ذلك عرق وليس بالحيضة فاذا اقبلت الحيضة فاتركي الصلاة فاذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي(١)

فبين البخاري ان المراد بالباب ان المستحاضة تترك الصلاة وقت حيضها وما زاد عن ذلك فانها تغتسل وتصلي كما هو نص الحديث الذي يفرق بين حكم الحيض وحكم الاستحاضة .

فالترجمة عامة لانها تدل على الاستحاضة عموما، والحديث خاصٌ لانه يتعلق بحكم الصلاة وقت الاستحاضة .

٥ - الترجمة بصيغة خبرية خاصة :

فيذكر البخاري في الترجمة الحكم الذي يدل عليه الحديث صراحة ومن امثلة ذلك قول البخاري في كتاب الجنائز: باب يبدأ بميامن الميت .

ثم ساق حديث ام عطية-رضي الله عنها- قالت : قال رسول الله ﷺ في غسل ابنته: (ابدأن بميامنها ومواضع الوضوء منها(٢)

ومثال اخر قوله في كتاب الزكاة باب اثم مانع الزكاة .... ثم ساق حديث ابي هريرة الطويل وفيه :" قال النبي ﷺ :

(تاتي الابل على صاحبها على خير ما كانت اذا لم يعط فيها حقها تطأه بأخفافها...) الحديث (٣)

٦- الترجمة بصيغة استفهام :

وذلك ان تكون الترجمة مصدرة بكلمة استفهام مثل اين وهل وما شابه ذلك، وقد تكون مسألة الباب موضع خلاف بين اهل العلم تحتاج للبحث والترجيح ويكون اختيار البخاري هو ما ساقه من الحديث لان دلالته ظاهرة في الجواب على سؤال الترجمة .

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب الاستحاضة ٧٩/١.

(٢) صحيح البخاري كتاب الجنائز، باب ١٠ ، يبدأ بميامن الميت ٧٣/٢.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الزكاة، باب رقم ٣ ج٢/١١٠.

مثال ذلك قوله في كتاب الحج: باب المعتمر اذا طاف طواف العمرة ثم خرج هل يجزئه من طواف الوداع ؟

ثم ساق حديث عائشة قالت :

(خرجنا مُهلّين بالحج ... وذكرت الحديث الى قولها : فدعا عبد الرحمن فقال اخرج باختك الحرم فتهل بعمرة ثم افرغا من طوافكما انتظركما ههنا فأتينا في جوف الليل فقال: فرغتما قلت : نعم فنادى بالرحيل في اصحابه...)

فسياقه لهذا الحديث تحت تلك الترجمة يدل على اختياره ان طواف العمرة يجزيء عن طواف الوداع وقد ذهب بعض العلماء الى انه لا يجزيء .

لكن الحافظ ابن حجر يقول : ان البخاري يستخدم صيغة الاستفهام في الترجمة حيث لا يتجه له الجزم باحد الاحتمالين وربما كان احد المحتملين اظهر وغرضه ان يبقى للنظر مجالا ا. هـ .

قلت : ينطبق كلام الحافظ على التراجم الاستفهامية التي يسوق فيها البخاري جملة من الاحاديث تختلف دلالاتها ويكون للنظر فيها مجال للترجيح او التوفيق بينها

ومن امثلة ما هو موضع اتفاق

قول البخاري في كتاب الجنائز : باب هل تكفن المراة في ازار الرجل ؟ وساق فيه حديث ام عطية قالت :

(توفيت بنت النبي ﷺ فقال لنا اغسلنها ثلاثا او خمسا او اكثر من ذلك ان رايتن فاذا فرغتن فآذني فآذناه فنزع من حقوة إزاره وقال: اشعرنها اياه)(١)

نقل ابن بطال اتفاق العلماء على جواز تكفين المرأة بازار الرجل لكن البخاري اشار بقوله "هل" الى احتمال اختصاص ذلك بالنبي ﷺلان المعنى الموجود فيه من البركة ونحوها قد لا يكون في غيره، ولا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم وقد كان اطيب من ريح المسك(٢)

٧ - الترجمة بآية قرآنية :

فيجعل الاية عنوانا للباب او جزءا من عنوان الباب ويهدف البخاري من هذا المسلك الى بيان معنى الاية او الاستدلال بها لمسألة فيتقوى حكم المسألة باحاديث الباب اضافة

(١) صحيح البخاري جـ٢/٧٣ باب ١٢ من كتاب الجنائز .

(٢) فتح الباري ٣/٨٥ وانظر : الامام الترمذي ... للدكتور نور الدين عتر /٢٧٨.

الى دلالة الاية .

مثال ذلك :

قول البخاري في اول كتاب الجمعة :

باب فرض الجمعة لقول الله تعالى :(اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذرو البيع...)

ثم ساق حديث ابي هريرة وفيه :

«هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له»...[1]

مثال اخر قول البخاري في الجنائز :

باب ما جاء في عذاب القبر وقوله تعالى : **(اذا الظالمون في غمرات الموت والملائكة باسطوا ايديهم اخرجوا انفسكم اليوم تجزون عذاب الهون**[2]

الهُون : هو الهوان، والهَون الرفق

وقوله جل ذكره :

﴿سنعذبهم مرتين ثم يردون الى عذاب عظيم﴾[3]

وقوله تعالى **﴿وحاق بآل فرعون سوء العذاب النار يُعرضون عليها غدوا وعشيا ويوم تقوم الساعة ادخلوا ال فرعون اشد العذاب﴾**[4]

ثم ساق جملة من الاحاديث التي تدل على عذاب القبر ابتدأها بحديث البراء بن عازب :" عن النبي ﷺ قال :

(اذا أُقعد المؤمن في قبره أُتى ثم شهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله فذلك قوله:"يثبت الله الذين امنوا بالقول الثابت)[5]

فقد اراد الامام البخاري رحمه الله ان يبين من خلال هذه الترجمة ان عذاب القبر ثابت بالقران من خلال الايات التي ساقها في الترجمة وهو بذلك يرد على من يقول ان عذاب القبر لم يثبت الا بالسنة .

---

(١) صحيح البخاري ٢١١/١ كتاب الجمعة باب ١.

(٢) سورة الانعام /٩٣.

(٣) سورة التوبة / ١.

(٤) سورة غافر /٤٥.

(٥) صحيح البخاري، كتاب الجنائز باب ٨٧ جـ٢/١٠١.

٨ - الترجمة بحديث ليس على شرطه :

فيذكر في الترجمة حديثاً مرفوعاً لكنه ليس على شرط البخاري وانما تشهد له احاديث اخرى بمعناه يوردها تحت الترجمة ومن الامثلة المشهورة قول البخاري في كتاب الاحكام :

«باب الامراء من قريش " وهو لفظ حديث صحيح يروى عن علي لكنه ليس على شرط البخاري فجعله ترجمة تقوية له، واشعاراً برايه في الحكم، ثم ساق في الباب حديث :

(ان هذا الامر في قريش لا يعاديهم احد الا كبّه الله في النار)

وحديث : **(لا يزال هذا الامر في قريش ما بقي منهم اثنان)**

وربما اكتفى البخاري احيانا بلفظ الترجمة التي هي لفظ حديث لم يصح على شرطه واورد معها اثرا او اية فكانه يقول : لم يصح في الباب شيء على شرطي[١] .

٩ - الترجمة بحديث سبق تخريجه :

والسبب في ذلك ان من عادة الامام البخاري ان لا يكرر حديثا دون فائدة جديدة في السند او المتن فاذا ضاق عليه الامر فانه يعلق الحديث المكرر او يجعله في ترجمة باب.

ومن امثلة ذلك قول البخاري في كتاب الوضوء باب السواك ، وقال ابن عباس : بت عند النبي ﷺ فاستن[٢]

فهذا الحديث طرف من حديث ابن عباس رواه البخاري في كتاب التفسير[٣] ولفظه :

(بت في بيت ميمونه، فتحدث النبي ﷺ مع اهله ساعة ثم رقد ... فذكر الحديث، وفيه: " ثم قام فتوضأ واستن).

فاكتفى البخاري رحمه الله بهذا الحديث المختصر معلقا دفعاً للتكرار واورد في الباب حديثين آخرين الثاني منهما هو حديث حذيفة **(كان النبي ﷺ اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك).**

---

(١) هدي الساري /١٢.

(٢) صحيح البخاري باب ٧٣ من كتاب الوضوء جـ١/٦٦.

(٣) باب ان في خلق السموات والارض ... باب ١٧ من سورة ال عمران وانظر تغليق التعليق لابن حجر تحقيق د.القزقي ط اولي جـ٢/١٤٨.

١٠ - الترجمة باثار عن الصحابة او غيرهم :

وفائدة ذكر ذلك في التراجم الاشارة الى اعتماده وترجيحه ما يذكره من هذه الاحاديث والاثار.

فمن ذلك قوله في كتاب مواقيت الصلاة

باب وقت المغرب وقال عطاء: (يجمع المريض بين المغرب والعشاء)، ثم ساق جملة من الاحاديث تدل على وقت المغرب(١)

ولم يذكر في الباب ما يدل على جمع المريض بين المغرب والعشاء او ان وقت المغرب يمتد الى العشاء وهو ما يستفاد من اثر عطاء لان وقت المغرب لو كان منفصلا عن وقت العشاء لم يجز الجمع بينهما كما في الصبح والظهر فاكتفى بالاثر المذكور الذي يدل على اختياره وذكره في الترجمة لانه ليس حديثا مسندا فاخرجه عن موضوع الكتاب .

١١ - الترجمة بما ذهب اليه بعض العلماء في المسائل الخلافية

ويذكر في الباب ما يدل على هذا المذهب وينبه على ثبوته واختياره له فيقول في الترجمة : باب من قال كذا او نحو هذا .

مثال ذلك قوله في كتاب الصلاة باب من قال لا يقطع الصلاة شيء، ثم ساق باسناده حديث عائشة انه ذكر عندها ما يقطع الصلاة: الكلب والحمار والمراة، فقالت : (شبهتمونا بالحمر والكلاب، والله لقد رايت النبي ﷺ يصلي واني على السرير بينه وبين القبلة مضطجعة فتبدو لي الحاجة فاكره ان اجلس فاوذي النبي ﷺ فانسل من عند رجليه(٢)

فالبخاري رحمه الله اشار الى اختياره انه لا يقطع الصلاة شيء وهو مذهب عائشة وبعض الفقهاء وقد ذهب البعض الى انه يقطع الصلاة الكلب والحمار والمراة وبعضهم قال يقطعها الكلب الاسود فقط وبعضهم فسر القطع بقطع الخشوع فالمسألة خلافية فاراد البخاري ان ينبه على ذلك وذكر الراجح عنده .

ونلحظ انه ترجم للباب بجملة رويت مرفوعة لكن باسناد ضعيف وثبتت عن بعض

---

(١) صحيح البخاري كتاب مواقيت الصلاة باب ١٨ وقت المغرب جـ١/ ١٤٠ وانظر فتح الباري ٢/ ٣٣ المطبعة البهية طـ٢.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة ، باب١٠٥، جـ١/ ١٣٠.

الصحابة موقوفة ما يؤكد ترجيحه واختياره لمن ذهب الى ذلك[1]

١٢- الترجمة بعبارة شرطية محذوفة الجواب اختصارا .

ويعلم الجواب من خلال سياق احاديث الباب مثل قول البخاري في كتاب مواقيت الصلاة : باب من ادرك من الفجر ركعة .

ثم ساق حديث ابي هريرة مرفوعا:" من ادرك من الصبح ركعة قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح، ومن ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر[2]

القسم الثاني : التراجم الخفية (الاستنباطية)

هذا نوع من التراجم موجود في صحيح البخاري تكون فيه مطابقة العنوان للاحاديث التي ساقها تحته غير ظاهرة وانما تحتاج الى اعمال الفكر ليتوصل الى موضع الشاهد منها ووجه دلالته على الترجمة وحول هذا القسم يقول الحافظ ابن حجر :

قد يأتي من ذلك ما يكون في لفظ الترجمة احتمالا لاكثر من معنى واحد فيعيّن احد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بان يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة هنا بيان لتأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلاً: المراد بهذا الحديث العام الخصوص، او بهذا الحديث الخاص العموم اشعارا بالقياس لوجود العلة الجامعة، او ان ذلك الخاص المراد به ما هو اعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الاعلى او الادنى وياتي في المطلق والمقيد نظير ما ذكرنا في الخاص والعام، وكذا في شرح المشكل، وتفسير الغامض، وتاويل الظاهر، وتفصيل المجمل... واكثر ما يفعل البخاري ذلك اذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به ويستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض شحن الاذهان في اظهار مضمره واستخراج خبيئه، وكثيرا ما يفعل ذلك أي هذا الاخير حيث يذكر الحديث المفسر لذلك في موضع اخر متقدما او متاخرا فكانه

---

(١) راجع فتح الباري جـ٢/٤٦٦ باب من قال لا يقطع الصلاة شيء.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب مواقيت الصلاة باب ٢٨ جـ١/١٤٤.

يحيل عليه ويومي بالرمز والاشارة اليه(١)

قلت : وللافادة نذكر نماذج من الابواب التي سلك فيها البخاري مسلك التراجم الخفية لعدم وجود حديث ظاهر يطابق الترجمة مما صح على شرطه، أو لكون الحديث الظاهر تقدم في موضع أخر .

(١) ترجمة تتضمن حكما زائداً على حديث الباب

كقول الامام البخاري في كتاب الصلاة : باب الشعر في المسجد ثم ساق حديث ابي هريرة : انه سمع النبي ﷺ يقول : " يا حسان اجب عن رسول الله ﷺ اللهم ايده بروح القدس (٢)

فهذا الحديث وهو من طريق ابي سلمة عن ابي هريرة ليس فيه تصريح بذكر المسجد لكنه جاء مصرحا به في موضع اخر وهو كتاب بدء الخلق لكن من طريق سعيد بن المسيب عن ابي هريرة به نحوه ولفظه :" عن سعيد بن المسيب قال : مر عمر في المسجد وحسان ينشد فقال : كنت انشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى ابي هريرة فقال : انشدك بالله اسمعت رسول الله ﷺ يقول : اجب عني اللهم أيّده بروح القدس . قال : نعم "

قال ابن بطّال : ليس في حديث الباب ان حسان انشد شعرا في المسجد بحضره النبي ﷺ لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على ان قوله ﷺ لحسان : (اجب عني)، كان في المسجد وانه انشد فيه .

وقال المازري : انما اختصر البخاري القصة لاشتهارها ولكونه ذكرها في موضع اخر .وقد ذكر البعض ان وجه المطابقة بين الترجمة والحديث هنا ان الشعر المشتمل على الحق حق واذا كان حقا جاز في المسجد كسائر الكلام قال الحافظ ابن حجر : والاول اليق بتصرف البخاري(٣)

---

(١) هدي الساري /١١.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة باب ٦٨ جـ١/١١٦.

(٣) فتح الباري، كتاب الصلاة باب ٦٨ الشعر في المسجد جـ١/٤٣٥.

(٢) مطابقة الترجمة لاحاديث الباب بطريق الاستنتاج

ومثاله قول البخاري في كتاب الصلاة : باب اهل العلم والفضل احق بالامامة وساق حديث عائشة في مرض النبي ﷺ وفيه قول عائشة بشان ابي بكر "انه رجل رقيق اذا قام مقامك لم يستطع ان يصلي بالناس قال : مروا ابا بكر فليصل بالناس ...»[١]

هذا الحديث استنتج منه البخاري احقية اهل العلم والفضل بالامامة مع وجود من هم اقوى صوتا وجسدا واكثر تمالكا فدل هذا ان المعتبر التقدم في العلم والفضل

(٣) مطابقة الترجمة لاحاديث الباب بالعموم والخصوص

بان تكون الترجمة خاصة والحديث عاما او الترجمة عامة والحديث خاصا لكن يكون البخاري فهم العموم او الخصوص من النص بقرائن وادلة اخرى .

مثال ذلك قول البخاري في كتاب الطهارة باب ابوال الابل والدواب والغنم ومرابضها، وصلى ابو موسى في دار البريد والسرقين، والبرية الى جنبه فقال : ههنا وثم سواء .

ثم ساق حديث انس قال :" قدم اناس من عكل او عرينه فاجتووا المدينة فامرهم النبي ﷺ بلقاح وان يشربوا من ابوالها والبانها.." الحديث .

ثم ساق حديثا اخر لانس مرفوعا " وقال : (**كان النبي ﷺ يصلي قبل ان يبني المسجد في مرابض الغنم**)[٢]

قلت : اولا استنتج البخاري طهارة بول الابل من قوله في الحديث " وان يشربوا من ابوالها ... " واستنتج طهارة روث الغنم من قوله :" (يصلي قبل ان يبني المسجد في مرابض الغنم)

ثم عمم البخاري سائر ابوال وارواث الدواب قياسا ولان الاصل الطهارة ولم يرد ما يدل على نجاسة ذلك .

واحتجاجه باثر ابي موسى يدل على هذا ويبين انه يختار ذلك كما تقدم في منهجه اذا ذكر اثرا في الترجمة .

ويؤيد الذي تقدم وانه مذهب البخاري وانه لا يرى إلا نجاسة بول الادمي انه قال في كتاب الطهارة ايضا (باب ما جاء في غسل البول وقال النبي ﷺ لصاحب القبر :"

---

(١) كتاب الطهارة، باب ٦٦ جـ١/٦٣-٦٤.

(٢) صحيح البخاري باب ٥٦ ما جاء في غسل البول جـ١/٦١.

كان لا يستتر من بوله ولم يذكر سوى بول الناس(١)

وهذا يوضح لنا ان البخاري يرى ان الحديث الاخر : " تنزهوا من البول فان عامة عذاب القبر منه " اما ليس صحيحا على شرطه او انه مخصوص بالحديث السابق الذي فيه كلمة من بوله "

وما ذهب اليه البخاري في هذه المسألة هو مذهب الشعبي وابن عُليّة وداود وذهب الجمهور الى طهارة بول ما يؤكل لحمه فقط وذهب الشافعي والحنفية الى نجاسة الابوال والارواث كلها(٢)

(٤) ما يكون حكم الترجمة مفهوما من الحديث بطريق خفي وفهم دقيق :

كما فهم البخاري ان الاعمال من الايمان من قول عائشة : " وكان احب الدين اليه ما داوم عليه صاحبه "

فقد ترجم البخاري في كتاب الايمان فقال : باب : احب الدين الى الله ادومه ثم ساق كلام عائشة رضي الله عنها .

وقوله: احب الدين الى الله : يعني احب الاعمال الى الله وهذا يقتضي ان هناك تفاضلا في الاعمال وان الاعمال من الايمان (٣)

وبشكل عام فان الامام البخاري له نظر ثاقب وفهم دقيق يستفاد من خلال تراجمه للابواب واكثر ما تكون التراجم الاستنباطية في حالة ما لم يجد حديثا على شرطه ظاهر المعنى فيما يريد البخاري فيلجا الى الاستنباط مما صح على شرطه وله شواهد صحت عند غيره او صحت عن الصحابة والتابعين وغيرهم قد يشير اليها في تراجم الابواب كما تقدم .

الابواب الخالية من العناوين في صحيح البخاري

وهي الابواب التي يكتفي فيها البخاري بكلمة "باب" دون ان يذكر عنوانا ويسميها البعض التراجم المرسلة، فهذه الابواب لم توضع لها عناوين لانها لا تخرج عن امرين :

(١) صحيح البخاري باب ٥٦ ما جاء في غسل البول جـ١/٦١.

(٢) راجع فتح الباري ١/٢٦٦-٢٦٩.

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الايمان باب ٣٢ جـ١/١٦.

الامام الترمذي... الدكتور العتر ص ٢٩١ .

١- اما ان تكون بمنزلة الفصل من الباب الذي قبله .

ومثال ذلك قوله البخاري في اخر كتاب التيمم باب التيمم ضربة، ثم ساق حديثا في اخره: "انما يكفيك هكذا ومسح وجهه وكفيه واحدة"

ثم قال : باب، وساق حديث عمران بن حصين ان رسول الله ﷺ راى رجلا معتزلاً لم يصل في القوم فقال يا فلان ما منعك ان تصلي في القوم، فقال يا رسول الله اصابتني جنابة ولا ماء، قال : عليك بالصعيد فانه يكفيك"

فنلحظ ان الامام البخاري ساق الحديث في باب مرسل بلا عنوان، لكن لما كان موضوع الباب السابق :" باب التيمم ضربة" وكان الحديث الذي في الباب التالي مضمونه التيمم بالصعيد دون تحديد هل هو ضربة او ضربتين .

كان هذا الحديث كالفصل من الباب السابق لان المصنف اخذه من عدم التقييد لان المرة الواحدة اقل ما يحصل به الامتثال ووجوبها متيقن كما اوضحه الحافظ ابن حجر - رحمه الله-(١).

بمعنى اخر كان الحديث الذي ساقه في الباب المرسل شاهد للحديث في الباب الذي قبله وانما منعه ان يجعلهما في باب واحد ان الحديث الاخر ليس صريحا في ان التيمم ضربة واحدة انمايفهم ذلك استنباطا فاستحق ان يفرد له باب ولم يعنون الباب لانه مرتبط بالباب السابق .

٢ - واما ان يكون الباب الخالي من العنوان ذا صلة بالموضوع السابق دون ان يكون له صلة خاصة بالباب السابق .

ومثال ذلك قول البخاري في كتاب الصلاة :"باب ."

هكذا بدون ذكر لعنوان الباب ثم ساق باسناده عن انس :" ان رجلين من اصحاب النبي ﷺ خرجا من عند النبي ﷺ في ليلة مظلمة ومعهما مثل المصباحين يضيئان بين ايديهما فلما افترقا صار مع كل واحد منهما واحد حتى اتى اهله(٢)

الباب السابق لهذا الباب هو : باب ادخال البعير في المسجد للعلة وساق فيه البخاري حديثا عن ام سلمة قالت : شكوت الى رسول الله ﷺ اني اشتكي قال : طوفي من وراء الناس وانت راكبة...)

---

(١) فتح الباري ، ٣٦٣/١ اخر كتاب التيمم.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الصلاة باب ٧٩ حدثنا محمد بن المثنى جـ١١٩/١.

فكما ترى لا يوجد مناسبة او صلة بين البابين فلا يعتبر الباب الذي تركه البخاري بلاعنوان كالفصل من الباب السابق وانما نلحظ ان الابواب السابقة هي بخصوص المساجد عموما وهذا الحديث فيه فضيلة الذهاب للمسجد في الظملة ولهذا قال الحافظ : كذا هو في الاصل بلا ترجمة وكانه بيض له فاستمر كذلك واما وجه تعلقه بابواب المساجد فمن جهة ان الرجلين تاخرا مع النبي ﷺ في المسجد في تلك الليلة المظلمة لانتظار صلاة العشاء معه فعلى هذا كان يليق ان يترجم له :" فضل المشي الى المساجد في الليلة المظلمة ويلمح بحديث (بشر المشائين في الظلم الى المساجد بالنور التام يوم القيامة، أ.هـ[١]

سبب تعمق البخاري في التراجم وتفننه فيها :

يحدثنا عن ذلك الاستاذ نور الدين عتر فيقول :

(والسبب في هذا الاختلاف بين تراجم الكتابين - يعني كتاب البخاري وكتاب الترمذي - يرجع لامرين هامين :

احدهما : ان البخاري جعل الفقه في التراجم، فياتي بما يريد من ابحاث الفقه وادلته في الترجمة ثم يخرج الاحاديث التي تدل عليها وتستنبط منها تلك الفوائد التي ترجم بها .

قال شاه ولي الله الدهلوي : واراد ايضا ان يفرغ جهده في الاستنباط من حديث رسول الله ﷺ ويستنبط من كل حديث مسائل كثيرة جداً، وهذا امر لم يسبقه اليه غيره، غير انه استحسن ان يفرق الاحاديث في الابواب ويودع في الابواب سر الاستنباط ١٠هـ

الامر الثاني : ان البخاري ضيق شرط الكتاب وتشدد فيه فقلت مادته، بينما توسع الترمذي في شرطه فساعده ذلك على الاستدلال بما يريد من الحديث . ولذلك اثره الكبير في كثرة الاستنباط والايغال في العمق والدقة لدى الامام البخاري)[٢]

ثانيا : التعليق :

أولا : تعريف التعليق : ما حذف من مبتدأ إسناده واحد فاكثر على التوالي ولو إلى آخر الإسناد .

(١) فتح الباري ٤٤٢/١.

(٢) الامام الترمذي والموازنة بينه وبين الصحيحين د.نور الدين عتر /٩٦ م.

قال العلماء : وهو مأخوذ من تعليق الجدار وتعليق الطلاق ونحوه مما يشترك الجميع فيه من قطع الاتصال(١)

والمعلق على ثلاثة صور وهي :

١- أن يحذف جميع السند ويقول المصنف مثلا : قال رسول الله ﷺ.

٢- أن يحذف السند باستثناء الصحابي أو الصحابي والتابعي .

٣- أن يحذف المصنف شيخه فقط ويضيفه الى من فوقه .

قال الحافظ ابن حجر : فان كان من فوقه شيخا لذلك المصنف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا اولا، والصحيح في هذا التفصيل فان عرف بالنص او الاستقراء ان فاعل ذلك مدلس قضى به والا فتعليق. أ.هـ(٢).

حكم الحديث المعلق : يذكر العلماء الحديث المعلق في قسم الحديث المردود للجهل بحال المحذوف فان قال المصنف : جميع من احذفه ثقات، جاءت مسالة التعديل على الابهام، والجمهور لا يقبل ذلك حتى يسمى من ابهمه اذ قد يكون ثقة عنده ضعيف عند غيره .

وقد استثنى العلماء المعلقات في الصحيحين لالتزام صاحبيهما الصحة فيما يوردانه من احاديث على تفصيل سياتي توضيحه .

المعلق في الصحيحين :

يوجد في صحيح البخاري من التعاليق الف وثلاثمائة وواحد واربعون حديثا معلقا اكثرها خرجها في مواضع اخرى من صحيحه، والتي لم يخرجها في صحيحه بلغ عددها مائة وستون حديثا .

وللحافظ ابن حجر كتاب جليل بالاسانيد سماه تغليق التعليق، اورد فيه جميع معلقات البخاري ووصلها وبين درجتها اما صحيح مسلم فيوجد فيه اثنا عشر حديثا معلقا رواها بالاتصال ثم يعقب ذلك بقوله:" ورواه فلان" على سبيل المتابعة، فهي اذن معلقات موصولة من جهات صحيحة(٣)

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص ٩٣ مع التقييد والايضاح .

مقدمة / تغليق التعليق لابن حجر مرجع سابق جـ٢/٢٨٣.

(٢) شرح نخبة الفكر ص ٢٣ طبعة المدينة المنورة - المكتبة الامدادية.

(٣) شرح النووي على مسلم ١/١٦-١٨ مقدمة تغليق التعليق جـ٢/٢٨٦.

السبب في سلوك الامام البخاري طريقة التعليق واكثاره منها

بين العلماء ان السبب هو ان الامام البخاري اراد بذلك الاستدلال لمسائل كتابه لان له غرض فقهي واضح من تصنيف كتابه، وقد نوع البخاري في هذه المعلقات فجاءت على نوعين:

الاول : ما يوجد في موضع اخر من صحيحه موصولا، وسبب تعليق هذا النوع مع انه سبق ان وصله هو ان منهج البخاري اذا احتاج الى الحديث في باب انه لا يكرر ذكر المتن والسند دون فائدة سواء في السند بان يكون من طريق اخرى او في المتن بزيادة لفظ ونحو ذلك فاذا ضاق عليه مخرج الحديث حيث لا يكون له الا طريق واحدة فيورده تارة موصولا وتارة معلقاً .

فالتعليق هو نوع من الاختصار حيث حذف السند او بعضه خشية التطويل وهروبا من التكرار دون فائدة في السند(١)

النوع الثاني من المعلقات :

وهو الاحاديث التي لا توجد في الصحيح الا معلقة وهذه الاحاديث علقها ليكون كتابه جامعا لاكثر الاحاديث التي يحتج بها، ومن هذه الاحاديث ماهو على شرطه ومنه ما هو على شرط غيره، وقد يكون حسنا صالحا للحجة وقد يكون ضعيفا من جهة انقطاع يسير في اسناده .

فذكره معلقا ليس على جهة التحديث به وانما ليخرجه عن موضوع الكتاب وهو الاحاديث الصحيحة المسندة، لذا لم يسقها مساق الاصل حتى لا يؤخذ عليه تخريجها اضافة الى ان المعلقات انما هي في التراجم او في المتابعات والشواهد التي يتسامح بها(٢)

حكم المعلقات التي لا توجد في الصحيح الا معلقة

هذا النوع من المعلقات له صورتان

١- الصورة الاولى : ان يورده بصيغة الجزم الى من علقة عنه مثل :" قال رسول الله ﷺ كذا ... " " قال ابن عمر كذا .... " " قال طاوس كذا .... " فهذه الصيغة

---

(١) هدي الساري ١٣-١٤

(٢) هدي الساري /١٤ فتح المغيث للسخاوي ١/٥٤-٥٥.

يستفاد منها الصحة الى من علق عنه، لانه لا يستجيز ان يجزم عنه بذلك الا وقد صح عنده عنه، ولايراده لذلك في كتابه الصحيح، اضافة الى انه قد علم هذا بالاستقراء .

فاذا جزم به عن النبي ﷺ اوعن الصحابي، فهو صحيح، اما اذا كان الذي علق الحديث عنه دون الصحابة فيتوقف التصحيح على صحة مابعده .

وما يورده البخاري بصورة الجزم منه ما يلتحق بشرطه ومنه ما لا يلتحق بشرطه لكنه صحيح .

أ- ما يلتحق بشرطه : فالسبب في كونه لم يوصل اسناده :

١ - اما لكونه اخرج ما يقوم مقامه فاستغنى عن ايراد هذا مستوفى السياق، ولم يهمله بل نبه عليه فاورده بصيغة التعليق طلبا للاختصار .

٢ - واما لكونه لم يحصل عنده مسموعا، او سمعه وشك في سماعه له من شيخه او سمعه عن شيخه مذاكرة، فما راى ان يسوقه مساق الاصل، وغالب هذا فيما اورده عن مشايخه. فمن ذلك انه قال في كتاب الوكالة[١] : وقال عثمان بن الهيثم ابو عمرو حدثنا عوف، عن محمد بن سيرين، عن ابي هريرة قال : وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، فاتاني ات فجعل يحثو من الطعام .. الحديث واورد البخاري هذا الحديث في مواضع اخرى منها في فضائل القران[٢] وفي بدء الخلق[٣] ولم يقل في موضع منها : حدثنا عثمان فالظاهر انه لم يسمعه منه[٤]

ب- ما لم يلتحق بشرطه[٥]، فمنه

١- ما يكون صحيحا على شرط غيره فمثاله قوله في الحيض :" وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل احيانه [٦]

وهو حديث صحيح على شرط مسلم وقد اخرجه في صحيحه[٧]

---

(١) كتاب الوكالة، باب رقم ١٠ اذا وكل رجلا فترك الوكيل شيئا .. جـ٣/١٣.

(٢) باب رقم ١٠ باب فضل سورة البقرة جـ٦/١٠٤.

(٣) باب صفة ابليس وجنوده رقم ١١ من كتاب بدء الخلق جـ٤/٩٢.

(٤) تغليق التعليق لابن حجر ٢٩٥/٣، جـ٢/ص٧، ومقدمة التغليق جـ١/٢٨٧ وفتح المغيث للسخاوي جـ١/٥٤.

(٥) انظر : هدي الساري /١٧ فتح المغيث للسخاوي ١/٥٤-٥٥ تغليق التعليق جـ٢/١٧١ ومقدمة التعليق للقزقي جـ١/٢٩٣ .

(٦) صحيح البخاري، كتاب الحيض جـ١/٧٩ باب رقم ٧.

(٧) صحيح مسلم جـ١/٢٨٢ كتاب الحيض، باب ذكر الله تعالى في حال الجنابة رقم ٣٧٣.

٢ - ما يكون حسنا صالحا للحجة مثال : قول البخاري في الغسل باب من اغتسل عريانا.. وقال بهز بن حكيم، عن ابيه ، عن جده، عن النبي ﷺ " : الله احق ان يستحي منه من الناس "

وهذا جزء من حديث اخرجه الامام احمد وابو داود والترمذي والنسائي و ابن ماجة والحاكم في المستدرك وصححه .

قال الحافظ : وهو حديث حسن مشهور عن بهز(١)

٣- ما يكون ضعيفا بسبب انقطاع في اسناده لكنه منجبر بأمر اخر .

مثاله : قول البخاري في كتاب الزكاه : باب العرض في الزكاة: وقال طاوس : قال معاذ رضى الله عنه لاهل اليمن :" ائتوني بعرض ثياب خميص او لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة اهون عليكم وخير لاصحاب النبي ﷺ بالمدينه .

«فاسناد الحديث صحيح الى طاوس الا ان طاوسا لم يسمع من معاذ فهو منقطع الا ان ايراده له في معرض الاحتجاج به يقتضي قوته عنده وكأنه عضده عنده الاحاديث التي ذكرها في الباب(٢).

وما تقدم هو ما يرويه البخاري تعليقا جازماً به عن غير شيوخه اما اذا استخدم هذه الصيغة في الرواية عن شيوخه مثل ان يقول : قال، ذكر، زاد اونحو ذلك هل هو تعليق او تدليس ؟

ذكر ابن الصلاح ان حكم قال في هذه الحال حكم "عن" وان ذلك محمول على الاتصال(٣).

قال الحافظ : والمختار الذي لا محيد عنه ان حكمه مثل غيره من التعاليق فانه وان قلنا يفيد الصحة لجزمه به فقد يحتمل انه لم يسمعه من شيخه الذي علقه عنه، بدليل انه علق عدة احاديث عن شيوخه الذين سمع منهم ثم اسندها في موضع اخر من كتابه بواسطة بينه وبين من علق عنه، وقد رأيته علق في تاريخه عن بعض شيوخه شيئا، وصرح بانه لم يسمعه منه، فقال في ترجمة معاوية : قال ابراهيم بن موسى فيما حدثوني عنه عن هشام بن يوسف، فذكر خبرا(٤).

(١) هدي الساري /١٥ وانظر تغليق التعليق جـ١٥٩/٢ حيث ساق الحافظ اسانيد الحديث وخرجه.

(٢) هدي الساري /١٥ تغليق التعليق ١٣/٣ فتح الباري ٢٤٢/٣ كتاب الزكاة، باب العرض في الزكاة.

(٣) مقدمة ابن الصلاح/٨٨ مع التقييد والايضاح للعراقي.

(٤) تغليق التعليق جـ٢/٨-٩ ، فتح المغيث للسخاوي ٥٦/١.

ثم بين الحافظ رحمه الله انه لا يلزم من هذا الفعل الاصطلاحي ان يوصف البخاري بالتدليس، لان البخاري اذا علق حديثا ولو عن شيخه فان له اسبابا تحمله على ذلك(١) حتى لا يسوقها مساق اصل الكتاب فسواء عنده علقها عن شيخه او عن شيخ شيخه، اضافة الى ان لفظة "قال" لا تعني السماع الا اذا عرف من عادة المحدث انه لا يطلقها الا فيما سمع وعلى هذا اذا قال البخاري قال فلان وذكر شيخا له لا يعني بالضرورة انه سمع منه، بل يحتمل هذا ويحتمل انه سمع عنه بواسطة فاذا ثبت انه سمع عنه بواسطة لا يعتبر ذلك تدليسا لان البخاري يسلك منهج التعليق للغايات السابق ذكرها مثل الهروب من التكرار، او انه لم يرق الى شرطه .

واذا قال البخاري : قال"لنا" او " قال لي" او "زادنا" او "زادني" او "ذكر لنا" او " ذكر لي" فهو متصل صريح في الاتصال، وقد ذكر بعض العلماء ان ذلك مما تحمله البخاري بطريقة العرض والمناولة وقال ابن منده: هي اجازة وقال بعض الائمة ان ذلك مما حمله عن شيخه في المذاكرة .

وقد بين الحافظ ابن حجر : ان ذلك ان صح فحكمه الاتصال على راي الجمهور لكن كل ذلك تحكم وانما قصد البخاري من هذه الصيغة انه لا ياتي بها الا في المتابعات والشواهد، او في الاحاديث الموقوفة واستدل الحافظ على ذلك بانه في كثير من المواضع التي يقول فيها البخاري وقال لنا ساقها البخاري في تصانيفه بلفظ حدثنا وكذا بالعكس فلو كان مثل ذلك عنده اجازه او مناولة او مكاتبه لم يستجز اطلاق "حدثنا" فيه من غير بيان(٢).

قلت ومن امثلة ذلك قول البخاري في كتاب الاذان باب ١٥٧ باب مكث الامام في صلاة بعد السلام :

وقال لنا ادم : حدثنا شعبة عن ايوب عن نافع، قال :" كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة»(٣).

قال الحافظ : اما حديث ادم فانه موصول كما قررنا وانما لم يصرح فيه

---

(١) سبق ذكرها .

(٢) مقدمة ابن الصلاح /٩٣ مع التقييد والايضاح للعراقي

تغليق التعليق جـ٢/١٠ مرجع سابق.

(٣) صحيح البخاري جـ١/٢٠٦.

بالتحديث لانه موقوف[1].

وقال في الفتح : وانما عبر بقوله : "قال لنا" لكونه موقوفا مغايرة بينه وبين الموصول، هذا الذي عرفته بالاستقراء من صنيعه ٠أهـ[2].

ب- الصورة الثانية : صيغة التمريض .

ومن امثلتها : يُذكر، يُروى ، ونحو ذلك مما لم يُسمّ فاعله

- حكم هذه الصيغة : لا تفيد الصحة عن المضاف اليه، لان مثل هذه العبارات تستعمل في الحديث الضعيف، لكن ايراده لهذه المعلقات في اثناء الصحيح مشعر بصحة اصلها اشعارا يؤنس به ويركن اليه كما قال ابن الصلاح [3].

- المعلقات بصيغة التمريض قسمان

١- القسم الاول ما اورده في موضع اخر من صحيحه فهذا صحيح وهو على شرطه لكنه قليل، وسبب تعليقه بصيغة التمريض لكونه رواه بالمعنى او اختصره[4].

مثاله : قوله في كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة:(ويذكر عن ابي موسى :" كنا نتناوب النبي ﷺ عند صلاة العشاء فاعتم بها"

قال الحافظ : هذه التعاليق كلهامسندة عنده في الجامع وانما حذف اسانيدها طلبا للتخفيف، فاما حديث ابي موسى فقد اسنده بعد هذا بباب واحد ولفظه فيه :

(فكان يتناوب رسول الله ، ﷺ، عند صلاة العشاء كل ليلة، نفر منهم.)

قال الحافظ وانما علقه بصيغة التمريض لايراده بالمعنى[5]

وقال في الفتح : وكانه لم يجزم به لانه اختصر لفظه نبه على ذلك شيخنا الحافظ ابو الفضل يعني العراقي واجاب به من اعترض على ابن الصلاح حيث فرق بين الصيغتين، وحاصل الجواب : ان صيغة الجزم تدل على القوة وصيغة التمريض لا تدل، ثم بين مناسبة العدول في حديث ابي موسى عن الجزم مع صحته الى التمريض بان البخاري قد يفعل ذلك لمعنى غير التضعيف وهو ما ذكره من ايراد الحديث بالمعنى وكذا

---

(١) تغليق التعليق جـ٢/٢٣٥.

(٢) فتح الباري ٢/٢٦٧.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص :٣٤ مع التقييد والايضاح للعراقي.

(٤) تغليق التعليق جـ٢/٢٠٨-٢٥٩

وانظر مقدمة التعليق جـ١/٢٩٦.

(٥) التعليق ٢/٢٥٨-٢٥٩.

الاقتصار على بعضه لوجود الاختلاف في جوازه وان كان المصنف يرى الجواز ١٠هـ(١).

القسم الثاني من صيغة التمريض : ما لم يورده في موضع اخر

١- منه ما هو صحيح على شرط غيره

٢- ومنه ما هوحسن

٣- ومنه ما هو ضعيف الا ان العمل على موافقته

٤- ومنه ما هو ضعيف لا جابر له(٢).

مثال الاول :

ما قال في كتاب الاذان : ويذكر عن النبي ﷺ " ائتموا بي وليأتم بكم من بعدكم " وهذا حديث اخرجه مسلم في صحيحه(٣) من رواية ابي نضرة عن ابي سعيد .

قال الحافظ : وانما علقه ابو عبد الله بصيغة التمريض لانه لم يحتج بابي نضرة ويحتمل ان يكون لانه اختصره للخلاف في جواز ذلك(٤).

وكذلك يعلق البخاري ماهو صحيح بصيغة التمريض لكونه ضم اليه ما لم يصح فاتى بصيغة تستعمل فيهما .

فمن ذلك قوله في كتاب الطلاق : وقال ابن عباس جعل الله الطلاق بعد النكاح، ويروى في ذلك عن علي وسعيد بن المسيب وعروة.. وذكر نحوا من ثلاثة وعشرين تابعيا فهذه الاثار منها ما هو صحيح ومنها ما هو ضعيف كما اوضح ذلك ابن حجر في التغليق(٥).

ومثال الثاني – وهو الحسن – قول الامام البخاري – رحمه الله – في كتاب البيوع، باب ، ويذكر عن عثمان – رضي الله عنه ، ان النبي ﷺ قال له " اذا بعت فكل وذا ابتعت فاكتل"

---

(١) التقييد والايضاح للعراقي بهامش مقدمة ابن الصلاح ص :٣٦.

فتح الباري ٣٦/٢ كتاب مواقيت الصلاة، باب ذكر العشاء والعتمة

(٢) هدي الساري /٣١٥.

(٣) صحيح مسلم ، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف رقم ١٣٠ جـ٣٢٥/١.

(٤) تغليق التعليق جـ٣٠٠/٢ لكن كلام الحافظ في الفتح جـ١٦٢/٢ يخالف هذا وقد تعقبه العيني في عمدة القاريء جـ٤٣٧/٤ وانظر هامش التعليق ٣٠٠/٢.

(٥) تغليق التعليق جـ٤٤٠/٤- ٤٥١ وانظر مقدمة التغليق ٢٩٩/١ حيث اشار الدكتور القزقي الى هذا المثال .

هذا الحديث حسن بمجموع طرقه وقد اوضحها الحافظ فذكر ان الدارقطني اخرجه في سننه وفيه منقذ مولى ابن سراقة : مجهول الحال .

واخرجه ابن ماجه من وجه اخر وفيه ابن لهيعة وهو مختلف فيه واخرجه البيهقي في سننه وفيه اسحق بن ابي فروة وهو ضعيف واخرجه ابن ابي شيبة من طريق الحكم عن عثمان وهو منقطع .

قال الحافظ في التغليق : وبمجموع هذه الطرق يعرف ان للحديث اصلا[١] وقال في هدي الساري : فالحديث حسن لما عضده من ذلك[٢].

ومثال الثالث : وهو الضعيف الذي عضده العمل

قول البخاري في كتاب الوصايا ويذكر ان النبي -صلى الله عليه وسلم- "قضى بالدين قبل الوصية [٣].

الحديث اخرجه الترمذي[٤] واحمد في مسنده[٥] واسناده ضعيف .

حيث ان مدار طرقه على الحارث الاعور وهو ضعيف قال الحافظ في الفتح: وكان البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه والا فلم تجر عادته ان يورد الضعيف في مقام الاحتجاج وقد اورد في الباب ما يعضده ايضا ١٠هـ[٦]

ومثال الرابع : وهو الضعيف الذي لا عاضد له

وهو في الكتاب قليل جدا وحيث يقع ذلك فيه يتعقبه المصنف بالتضعيف بخلاف ما قبله .

فمن امثلته: قوله في كتاب الصلاة

ويذكر عن ابي هريرة رفعه"لايتطوع الامام في مكانه"ولم يصح[٧] .

(١) التغليق جـ٤ /٢٤٠.

(٢) هدي الساري /١٦.

(٣) صحيح البخاري، كتاب الوصايا، باب ٩ تاويل قول الله تعالى :" من بعد وصية يوصى بها او دين جـ٣/ص ١٨٩ وانظر تغليق التعليق جـ٣/٤١٩ .

(٤) في سننه، كتاب الوصايا باب ٦ ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية جـ٤/٣٧٨ رقم ٢١٢٢ تحقيق احمد شاكر واخرون وقال : والعمل على هذا عند عامة اهل العلم انه يبدأ بالدين قبل الوصية.

(٥) المسند ٧٩/١.

(٦) فتح الباري جـ/٥/٢٩٠.

(٧) صحيح البخاري ، كتاب الاذان، باب ١٥٧ مكث الامام في مصلاه بعد السلام جـ١/٢٠٦.

قال الحافظ : وهو حديث اخرجه ابو داود من طريق ليث بن ابي سليم عن الحجاج بن عبيد، عن ابراهيم بن اسماعيل عن ابي هريرة .

وليث بن ابي سليم ضعيف، وشيخ شيخه لا يعرف، وقد اختلف عليه فيه أ.هـ[1] .

قلت : هذا الحديث المعلق بصيغة التمريض لم يسقه الامام البخاري لا للاحتجاج ولا للاستئناس وانما ساقه ليبين ضعفه لئلا يغتر به احد لذا صرح بعدم صحته .

والترجمة هي : باب مكث الامام في مصلاه بعد السلام .

وقصد بذلك مشروعية التطوع للامام في مكانه حيث استدل على ذلك بما علقه عن نافع قال : كان ابن عمر يصلي في مكانه الذي صلى فيه الفريضة، وفعله القاسم .

ثم قال البخاري : ويذكر عن ابي هريرة رفعه : لا يتطوع الامام في مكانه ولم يصح فانت تلحظ انه ساقه ليبين عدم صلاحيته لمعارضة ما ثبت عن ابن عمر وغيره موقوفا

الموقوفات التي في الصحيح

يجزم البخاري بما صح منها، ولا يجزم بما كان في اسناده ضعف او انقطاع الا حيث يكون منجبرا .

كما لا يجزم بما يذكر مختصرا او بالمعنى كما سبق في المرفوعات وسبب ايراد الموقوفات من فتاوي الصحابة والتابعين وتفسيرهم للايات هو للاستئناس والتقوية لما يختاره من المذاهب في المسائل التي فيها الخلاف بين العلماء وهذه الموقوفات مذكورة بالعرض والتبع مثل المعلقات لان المقصود من هذا التصنيف بالذات هو الاحاديث الصحيحة المسندة وهي التي ترجم لها[2].

٣- التكرار في صحيح البخاري

يعتبر الامام البخاري رحمه الله ممن يذكر الحديث الواحد في اكثر من موضع وهو ما يسمى بالتكرار وغرض البخاري من ذلك هو فقهي لانه وزع الاحاديث على الابواب، واستنبط من كل حديث فوائد واحكام ظاهرة وخفية، فاحتاج البخاري لتكرار الحديث في الابواب بحسب مناسبة الحديث .

---

(١) هدي الساري /١٦ فتح الباري ٢٦٧/٢ تغليق التعليق ٣٣٦/٢.

(٢) هدي الساري /١٦ تغليق التعليق ٢٥٨/٢.

(وقد عوض البخاري في تكراره للاحاديث ما فاته من صنعة الاسناد التي عني بها مسلم ثم الترمذي، فانه قد اتى بها في تكراره للحديث بطرقه والفاظه)[1].

والذي يتمعن يدرك ان التكرار المذكور هو في الظاهر اما في الحقيقة فلا تكرار لانه اذا اعاد الحديث لا يعيده بسنده ومتنه تماما بل ياتي في كل مرة بفائدة اما في السند او في المتن .

وقد نقل الحافظ ابن حجر عن الحافظ ابي الفضل محمد بن طاهر المقدسي انه قال في كتاب له سماه جواب المتعنت: اعلم ان البخاري – رحمه الله – كان يذكر الحديث في كتابه في مواضع ويستدل به في كل باب باسناد اخر، ويستخرج منه بحسن استنباطه وغزارة فقهه معنى يقتضيه الباب الذي اخرجه فيه، وقلما يورد حديثا في موضعين باسناد واحد ولفظ واحد، وانما يورده من طريق اخرى لمعان نذكرها والله اعلم بمراده منها :

١- فمنها انه يخرج الحديث عن صحابي ثم يورده عن صحابي اخر والمقصود منه ان يخرج الحديث عن حد الغرابة، وكذلك يفعل في اهل الطبقة الثانية والثالثة وهلم جرا الى مشايخه[2] فيعتقد من يرى ذلك من غير اهل الصنعة انه تكرار وليس كذلك لاشتماله على فائدة زائدة .

٢- ومنها انه صحح احاديث على هذه القاعدة[3] يشتمل كل حديث منها على معان متغايرة، فيورده في كل باب من طريق غير الطريقة الاولى

٣- ومنها : احاديث يرويها بعض الرواة تامة ويرويها بعضهم مختصرة فيوردها كما جاءت ليزيل الشبهة عن ناقليها .

٤- ومنها : ان الرواة ربما اختلفت عباراتهم فحدث راو بحديث فيه كلمة تحتمل معنى، وحدث به اخر فعبر عن تلك الكلمة بعينها بعبارة اخرى تحتمل معنى اخر فيورده بطرقه اذا صحت على شرطه ويفرد لكل لفظة بابا مفردا

---

(١) نور الدين عتر، الامام الترمذي .... ص ٩١.

(٢) يريد بالطبقة الثانية طبقة التابعين والثالثة تابع التابعين وهكذا والبخاري يفعل هذا اذا توفرت له الطرق التي تسمح بمثل هذا الصنيع وان لم تتوفر فانه اما ان يعلق الحديث المكرر او يختصره في الاعم الاغلب.

(٣) يريد القاعدة السابق ذكرها وهي اخراج الحديث عن حد الغرابة بروايته من طرق شتى في كل طبقة وبعض هذه الطرق في الفاظ متونها زيادات يستنبط منها فوائد ومعان جديدة فالتكرار هو لاصل الحديث.

٥- ومنها احاديث تعارض فيها الوصل والارسال ورجح عنده الوصل فاعتمده واورد الارسال منبها على انه لا تاثير له عنده في الوصل .

٦- ومنها احاديث تعارض فيها الوقف والرفع والحكم فيها كذلك .

٧- ومنها : احاديث زاد فيها بعض الرواة رجلا في الاسناد ونقصه بعضهم فيوردها على الوجهين حيث يصح عنده ان الراوي سمعه من شيخ حدث به عن اخر ثم لقي الاخر فحدثه به فكان يرويه على الوجهين .

٨- ومنها : انه ربما اورد حديثا عنعنه راويه فيورده من طريق اخرى مصرحا فيها بالسماع على ما عرف من طريقته في اشتراط ثبوت اللقاء في المعنعن ١٠هـ(١).

فالبخاري رحمه الله يتعمد اعادة الحديث الواحد في اكثر من موضع بحسب الحاجة ومناسبته للباب حيث ان الحديث المعاد يصلح لاكثر من باب لكنه لا يعيده باسناده ومتنه بل ياتي في كل مرة بفائدة اما في السند او في المتن .

وقد وقع للبخاري احاديث معادة بسندها ومتنها عن غير قصد وهو قليل جدا نبه عليه الحافظ ابن حجر(٢).

وقد بلغت هذه الاحاديث المعادة وخالف فيها البخاري القاعدة فكررها بالاسناد نفسه والمتن نفسه، بلغت ثلاثة وعشرين حديثا احصاها ابن حجر ومن بعده القسطلاني واستدرك الدكتور العتر عليهما حديثا(٣).

مثال لحديث مكرر في صحيح البخاري

حديث انس رضي الله عنه : ان رسول الله ﷺ - قال : (اخذ الراية زيد فاصيب ثم اخذها جعفر فاصيب ثم اخذها عبد الله بن رواحة فاصيب وان عيني رسول الله ﷺ لتذرفان ثم اخذها خالد بن الوليد من غير امرة ففتح له)

١- هذا الحديث اخرجه البخاري بهذا اللفظ في كتاب الجنائز، باب الرجل ينعي الى اهل الميت بنفسه(٤) حدثنا ابو معمر، حدثنا عبد الوارث حدثنا ايوب عن حميد بن هلال، عن انس بن مالك- رضي الله عنه مرفوعا .

---

(١) هدي الساري /١٢-١٣.

(٢) المرجع السابق /١٣.

(٣) الامام الترمذي ... ص ٩٢.

(٤) صحيح البخاري جـ٢/ ٧١ كتاب الجنائز باب.

٢- وساقه في الجهاد في باب تمني الشهادة[1] حدثنا يوسف بن يعقوب الصفار، حدثنا اسماعيل بن علية، عن ايوب به بزيادة في آخره : (.. وقال ما يسرنا انهم عندنا، قال ايوب : او قال : ما يسرهم انهم عندنا، وعيناه تذرفان)

٣- وساقه في الجهاد ايضا في باب : من تأمّر في الحرب من غير امره[2]حدثنا يعقوب بن ابراهيم حدثنا ابن علية عن ايوب عن حميد بن هلال عن انس بن مالك – رضي الله عنه – قال خطب رسول الله ﷺ فقال : اخذ الراية زيد فاصيب، ثم اخذها جعفر فاصيب، ثم اخذها عبد الله بن رواحة فاصيب، ثم اخذها خالد بن الوليد عن غير إمرة ففتح عليه، وما يسرني او قال : ما يسرهم انهم عندنا، وقال :وان عينيه لتذرفان "

٤- وساقه في المناقب في باب علامات النبوة في الاسلام[3] حدثنا سليمان بن حرب، حدثنا حماد بن زيد عن ايوب عن حميد بن هلال عن انس بن مالك- رضي الله عنه: ان النبي ﷺ (نعي جعفرا وزيدا قبل ان يجيء خبرهم وعيناه تذرفان).

٥- وساقه في كتاب فضائل اصحاب النبي ﷺ باب مناقب خال[4]حدثنا احمد بن واقد، حدثنا حماد بن زيد، عن ايوب عن حميد بن هلال، عن انس – رضي الله عنه: ان النبي ﷺ نعي زيدا وجعفرا وابن رواحة للناس قبل ان ياتيهم خبرهم فقال : اخذ الراية زيد فاصيب ثم اخذ جعفر فاصيب، ثم اخذ ابن رواحة فاصيب، وعيناه تذرفان حتى اخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم"

٦- وساقه في المغازي باب غزوة مؤته من ارض الشام[5]

حدثنا احمد بن واقد، حدثنا حماد بن زيد، عن ايوب عن حميد بن هلال عن انس رضي الله عنه : ان النبي ﷺ نعى زيداً وجعفر وابن رواحة للناس قبل ان ياتيهم خبرهم، فقال اخذ الراية زيد فاصيب ، ثم اخذ جعفر فاصيب، ثم اخذ ابن رواحة فاصيب وعيناه تذرفان، حتى اخذ الراية سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم"

---

(١) المرجع السابق جـ٣/٢٠٣ كتاب الجهاد باب ٧ .

(٢) المرجع السابق جـ٤/٣٤ كتاب الجهاد باب ١٨٣.

(٣) صحيح البخاري – كتاب المناقب باب ٢٥ جـ٤/١٦٨.

(٤) المرجع السابق، كتاب فضائل اصحاب النبي باب ٢٥ جـ٤/٢١٨.

(٥) المرجع السابق كتاب المغازي باب ٤٦ جـ ٥/٨٧.

وفي فتح الباري في هذا الموضع يدل كلام ابن حجر ان اللفظ هنا: حتى اخذها وهو موافق للموضع السابق من الطريق نفسها (1).

فهذا حديث واحد اعاده في ستة مواضع للحاجة اليه في تلك الابواب، فنلحظ كيف انه في كل موضع ساقه فيه جاء بطريق مختلفة فالموضع الاول من طريق عبد الوارث عن ايوب وليس فيه من الزيادة كالذي في المواضع الاخرى لعدم الحاجة الى تلك الزيادة هنا لان المقصد بيان جواز النعي الى اهل الميت بنفسه بخلاف فعل اهل الجاهلية الذين كانوا يرسلون من يعلن بخبر موت الميت على الابواب وفي الاسواق(2).

وفي الموضع الثاني ساقه من طريق ابن عُليّه عن ايوب به وفيه من الزيادة ما يدل على تمني الشهادة وهي قوله فيه : " ما يسرهم انهم عندنا" يعني لما يرون من كرامة الشهيد .

وفي الموضع الثالث : ساقه من وجه اخر عن ابن عليه عن ايوب به ليستدل به على ما ترجم له وهو " من تأمّر في الحرب من غير إمرةٍ " لقوله في الحديث:" ثم اخذها خالد بن الوليد عن غير امرةٍ ".

وفي الموضع الرابع ساقه من طريق حماد عن ايوب به مختصرا مع زيادة لا توجد في النصوص السابقة وقد انفرد حماد عن ايوب بزيادة " قبل ان يجيء خبرهم " وهي من اعلام النبوة حيث عرف النبي بموتهم قبل ان يخبره احد بل هو وحي يوحي .

وفي الموضع الخامس ساقه من وجه اخر عن حماد وعن ايوب به وفيه من الزيادة ما ليس في اللفظ السابق .

وهذه الزيادة وهي قوله : اخذ الراية زيد ... الى قوله حتى اخذها سيف من سيوف الله حتى فتح الله عليهم "

هي موضع الشاهد لما ترجم له وهو مناقب خالد بن الوليد رضي الله عنه .

واللفظ في الموضع الرابع جاء مختصرا وقد يكون ذلك من سليمان بن حرب الراوي عن حماد، فرواه البخاري كما سمعه وقد يكون من البخاري حذف جزءا من الحديث اختصارا واقتصر على موضع الشاهد وهو علامات النبوة .

وفي الموضع السادس : نلحظ ان هناك تكرارا في السند والمتن حيث ساقه مثل سياقته في الموضع الخامس سندا ومتنا لكن اعاده في السادس لحاجته اليه للدلالة

(1) فتح الباري ، المطبعة البهية جـ٧/٤١٣.

(2) فتح الباري ٣/٩١ كتاب الجنائز ، باب الرجل ينعى .

على غزوة مؤتة وما حصل فيها من استشهاد الامراء ثم الفتح على يد خالد رضي الله عنه.

ولعل هذا الموضع من المواضع النادرة التي حصل فيها التكرار دون وجود فائدة في السند او المتن زيادة على ما سبق ومن عادة البخاري في مثل هذه الحالات ان يعلق الحديث والله تعالى اعلم .

اختصار البخاري الحديث وتقطيعه له[1].

هذه المسالة مرتبطة بمسالة التكرار للاغراض الفقهية عندما يشتمل الحديث على اكثر من معنى واكثر من فائدة والحديث الذي يريد البخاري اعادته لمناسبته لاحد الابواب له حالات :

١- فان كان المتن قصيرا او مرتبطا ببعضه وقد اشتمل على حكمين فصاعدا فانه يعيده بحسب ذلك مراعيا مع ذلك عدم اخلائه من فائدة حديثية، وهي ايراده له عن شيخ سوى الشيخ الذي اخرجه عنه قبل ذلك .

فيستفاد من ذلك تكثير الطرق واخراج الحديث عن حد الغرابة

٢- واذا ضاق المخرج على البخاري فلم يجد له طريقا اخرى عند اعادته فانه اما ان يعلقه او يختصره او يقتصر على طرفه وهو موضع الشاهد الذي يحتاج اليه في ذلك الباب .

٣- وان كان المتن مشتملا على جمل متعددة لا تعلق لاحداها بالاخرى فانه يخرج كل جملة منها في باب مستقل فراراً من التطويل وربما نشط فساقه بتمامه .

واما اقتصاره على بعض المتن ثم لا يذكر الباقي في موضع اخر فانه لا يقع له ذلك في الغالب الا حيث يكون المحذوف موقوفا على الصحابي وفيه شيء قد يحكم برفعه، فيقتصر على الجملة التي يحكم لها بالرفع ويحذف الباقي لانه لا تعلق له بموضوع كتابه .

مثال ذلك :

حديث هزيل بن شرحبيل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

" ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون "[2] هكذا اورده وهو

---

(١) هدي الساري /١٣ بتصرف

(٢) صحيح البخاري في الفرائض ، باب ٢٠ ميراث السائبة جـ٧/٩.

مختصر من حديث موقوف اوله : (جاء رجل الى عبد الله بن مسعود فقال : اني اعتقت عبدا لي سائبة فمات وترك لي مالا، ولم يدع وارثا، فقال عبد الله : ان اهل الاسلام لا يسيبون، وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون ،فأنت ولي نعمته فلك ميراثه ... الخ .

قال الحافظ : فقد اقتصر البخاري على ما يعطي حكم الرفع من هذا الحديث الموقوف وهو قوله:" إن أهلَ الاسلام لا يسيبون .." لانه يستدعى بعمومه النقل عن صاحب الشرع لذلك الحكم، واختصر الباقي لانه ليس من موضوع كتابه ٢٠١هـ (١).

وما تقدم في هذا الفصل هو ايضاح لاثر الاتجاه الفقهي في بروز بعض الظواهر في صحيح البخاري، ولا نجد للصنعة الاسنادية اثر بارز في تصنيف البخاري وذلك لانه وزع الفوائد الاسنادية على الابواب بخلاف غيره مثل الامام مسلم الذي اهتم بصنعة الاسناد كما سياتي توضيحه .

الصنعة الاسنادية عند الامام مسلم - رحمه الله -

اهتم المحدثون بفن الاسانيد بما يخدم الحديث من حيث الرواية والدراية ويدخل في ذلك اهتمامهم بمتابعات الحديث وشواهده وزيادات الثقات وما بينهم من اختلافات، وكذلك بيان علل الحديث في السند او المتن ونحو ذلك مما له علاقة برواية الحديث .

والذين صنّفوا في الحديث تتفاوت اهتماماتهم بصناعة الاسناد ويرجع ذلك الى تفاوت مداركهم، واختلاف مقاصدهم فالبخاري مثلا راينا كيف انه اتبع الطريقة الفقهية فغلبت على منهجه، فتوزعت الفوائد الاسنادية في ثنايا كتابه ولم تجتمع في مكان واحد .

واذا تمعنا في كتب الحديث عامة نرى انها لا تخلو من ذكر متابعات الحديث من خلال ما يسمى بالعطف على الشيوخ او التحويل او ذكر المتابعة كاملة دون تحويل، وكذا بيان اختلاف الرواة زيادة ونقصا ونحو هذا مما يتعلق بفن الاسناد .

الا ان الامام مسلم في كتابه - "المسند الصحيح " الذي صنفه من ثلاثمائة الف حديث مسموعة(٢) اولى فن الاسناد وصناعته جل اهتمامه وعنايته ففاق الاولين ولم يدركه الاخرون فكان له فضل السبق والاختصاص بالتفوق في فن الاسناد .

(١) هدي الساري /١٣ والسائبة هو العبد الذي يعتق على ان لاولاء لاحد عليه فلا يكون لمعتقه عليه ولاء.

(٢) تاريخ بغداد ١٠١/١٣ ومقدمة النووي على مسلم ص /١٥.

والذي جعله يبرز في هذا المنحى هو ميله لصناعة الاسناد وسعة مروياته، وجنوحه الى عدم التكرار مما ادى الى جمع طرق الحديث الواحد في موضع واحد، وقد بين رحمه الله انه لا يكرر الا لفائدة فقال :(فنقسمها على ثلاثة اقسام وثلاث طبقات من الناس على غير تكرار الا ان ياتي موضع لا يستغنى فيه عن ترداد حديث فيه زيادة معنى لان المعنى الزائد في الحديث المحتاج اليه يقوم مقام حديث تام(١)

والظاهر انه يقصد تكرار الحديث في الموضع الواحد .

وتتمثل صناعة الاسناد عند مسلم بحسن ترتيبه وجمعه للطرق بالفاظها وبيان الفروق بينها، وما فيها من علة ثم حسن تلخيصه للمتون والاشارة اليها في الموضع الواحد .

اضافة الى اعتنائه بالتنبيه على الروايات المصرحة بسماع المدلسين ونحو ذلك، مما لا نجد له نظيرا في الدقائق وصنعة الاسناد ولهذا فضله بعض المغاربة على صحيح البخاري لما فيه من حسن السياقة، ولعنايته بتحرير الالفاظ، وتجنب تقطيع الاحاديث وتكرارها وهذا مما يسهل الرجوع اليه .

ولهذا قال الامام النووي رحمه الله : (وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه اسهل متناولا من حيث انه جعل لكل حديث موضعا واحدا يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، واورد فيه اسانيده المتعددة والفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ويحصل له الثقة بجميع ما اورده مسلم من طرقه بخلاف البخاري فانه يذكر تلك الوجوه المختلفة في ابواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق الى الفهم انه اولى به وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه(٢).

طريقة الامام مسلم في رواية الاحاديث الدالة على الباب

اولا : تقسيمه احاديث الباب الى اصول ثم متابعات وشواهد

والحديث الاصل عند مسلم : ان يحتج للباب بحديث نظيف الاسناد رجاله ثقات على شرطه ويكون اعتماده في الباب على هذا الحديث وقد يسوق اكثر من حديث للاحتجاج كاصل .

(١) صحيح مسلم ص٤-٥ من المقدمة تحقيق عبد الباقي .

(٢) مقدمة شرح النووي على مسلم /١٥.

ثم يتبع ذلك باسناد اخر او اسانيد فيها رجال قد يكون فيهم بعض الضعف على وجه التاكيد والتقوية بالمتابعة .

ثم يتبع ذلك بحديث او احاديث عن صحابة اخرين وتكون هذه الاحاديث شواهد للحديث الاصل الذي ساقه اولا وتكون الشواهد موافقة في المعنى للحديث الاصل وقد يكون فيها زيادة في اللفظ او زيادة في المعنى لكن اصل الحديث يشهد لحديث الباب ولهذا يقال : هذا الحديث اخرجه مسلم في الاصول او في المتابعات او الشواهد.

ويقال ايضا : هذا الراوي احتج به مسلم ويعنون بذلك انه اخرج له في الاصول معتمدا عليه واذا قيل اخرج له مسلم في المتابعات او الشواهد فالمقصد ان مسلم لم يخرج له في الاصول ولم يعتمد عليه انما اخرج له في المتابعات والشواهد فقط .

ولهذا قال الامام النووي - رحمه الله :

«من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بانه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في انه كيف روى عنه أ.هـ[1] وقد سبق تفصيل هذه القضية في مسالة شرط الشيخين .

ثانيا : العطف والتحويل في صحيح مسلم وصحيح البخاري

قبل تفصيل هذه الناحية من فن الاسناد عند مسلم والبخاري نقدم لها ببيان معنى التحويل عند العلماء ومدى اهتمام اشهر المحدثين بذلك .

التحويل عند العلماء

يستخدم المحدثون في مصنفاتهم حرف "ح" اثناء سياق الاسانيد على تفاوت في مقدار استعماله وهذا يعود الى الخبرة بطرق الحديث والاهتمام بالمتابعات .

واذا كان للحديث اسنادان او اكثر كتبوا عند الانتقال من اسناد الى اسناد "ح" وهي حاء مهملة مفردة، ويقول القارىء اذا انتهى اليها "ح" ويستمر في قراءة ما بعدها .

والهدف العام للتحويل هو اختصار الاسانيد التي تلتقى عند نقطة معينة غالبا ما تكون في السند وقد تكون في جزء من المتن .

والحديث الواحد يكون له عدة اسانيد هي عبارة عن متابعات لكن لما كان مدار هذه المتابعات على راو واحد تختلف الطرق قبله وتتفق بعده كان هذا الراوي هو موضع

---

(١) مقدمة النووي لشرح مسلم ص ٢٦.

حرف "ح ." "

والذي عليه جمهور العلماء ان حرف "ح" يرمز الى التحول لتحول المصنف والقاريء من اسناد الى اسناد .

قال الامام النووي : وقيل انها من حال بين الشيئين اذا حجز لكونها حالت بين الاسنادين وانه لا يلفظ عند الانتهاء اليها بشيء وليست من الرواية، وقيل انها رمز الى قوله : الحديث، وان اهل المغرب كلهم يقولون اذا وصلوا اليها الحديث .

وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها "صح" فيشعر بانها رمز "صح" وحسنت ههنا كتابة "صح" لئلا يتوهم انه سقط متن السند الاول.أ.هـ (١)

ونلحظ من خلال استقراء مصنفات الحديث ان الامام مسلم رحمه الله اكثر من غيره اهتماما لاستخدام حرف التحويل ويرجع ذلك لاهتمامه بالصنعة الاسنادية وجمع طرق الحديث والفاظه في المكان الوحد .

والامام البخاري يستخدم احيانا حرف التحويل "ح" لكنه لا يكثر من ذلك فاستخدامه لهذا الحرف قليل مقارنة مع الامام مسلم مع ان مسلما تلميذه وعليه تخرج .

والسبب في ذلك يعود الى ان الامام البخاري - رحمه الله - يكثر من تكرار الحديث الواحد في عدة مواضع من الصحيح لغايات الفوائد الفقهية، حيث يذكر في كل موطن اسناداً مغايراً وفائدة جديدة، ولو جمع البخاري روايات الحديث الواحد في موضع واحد لاخل بمقصود كتابه لذا فهو قد فرق الفوائد الاسنادية والفقهية في عدة مواطن بينما مسلم جمعها في موطن واحد فاحتاج الى كثرة استعمال التحويل بذكر الحرف "ح" عند انتقاله من سند الى اخر للحديث الواحد اضافة الى ان الامام البخاري شرطه اضيق من مسلم لذا يعرض البخاري عن كثير من الاسانيد لعدم توفر شرطه فيها ومسلم شرطه اوسع ويتساهل في ايراد الاسانيد في المتابعات والشواهد التي يكثر فيها من التحويل بخلاف البخاري .

وقد بلغت التحويلات في صحيح مسلم (١٧٨٤) وعدد الاحاديث التي ورد بها التحويل (١٢٣٦) بنسبة ٢٠٪ من احاديث الكتاب(٢)

اما صحيح البخاري فقد بلغ عدد التحويلات فيه (١٥١) بنسبة ٢٪ من عدد

---

(١) مقدمة النووي لشرح صحيح مسلم /٣٨ وانظر فتح المغيث للسخاوي٢/٢١٧-٢١٨ .

(٢) حسب احصاء احدى الباحثات في قسم الدراسات العليا الشرعية بالجامعة الأردنية.

احاديث الصحيح(١).

اما بقية كتب السنة، فكان هناك تفاوت في الاهتمام باستخدام التحويل، وفي استقراء قمت به لكتاب الطهارة في الكتب الستة وصحيح ابن خزيمة تبين الاتي :

اسم الكتاب	عدد الاحاديث	عدد التحويلات	النسبة المئوية تقريبا
صحيح البخاري	١٦٤	٣	٪٢
صحيح مسلم	١٥٣	٣٢	٪٢٠
سند ابي داود	٣٩٠	٢٠	٪٥
سنن النسائي	٤٤٧	١٨	٪٤
سنن الترمذي	١٤٨	٥	٪٣
سنن ابن ماجة	٤٠٠	٢٧	٪٧
صحيح ابن خزيمة	٣٠٠	١٢	٪٤

فنلحظ ان مسلما في المقدمة في كثرة التحويل بالنسبة لعدد الاحاديث في كتاب الطهارة يليه ابن ماجة ثم ابو داود ثم النسائي وابن خزيمة، ثم الترمذي واخيرا البخاري.

وعند البحث والنظر نجد ان موضع حرف التحويل "ح" ينتقل تبعا للجزء من السند او المتن الذي ينتهي عنده الاختلاف وبالتالي تدور عليه الطرق، فالحاء على هذا تؤخر حتى يبدأ الاتفاق ولو ادى ذلك الى وضعها بعد ذكر النبي ﷺ او بعد ذكر جزء من المتن.

وبعد البحث والاستقراء تبين ان عامة المحدثين لا يراعون مكان وضع حرف "ح" قبل نقطة الالتقاء او بعدها ، وعادة يضعونها بعدها .

وانفرد مسلم فكان من منهجه انه إذا اتحدت صيغة الرواية فإنه يضع حرف الحاء قبل نقطة الالتقاء. واذا اختلفت صيغة الرواية كأن يكون في السند الاول حدثنا زيد، وفي السند الثاني اخبرنا زيد فهنا من عادة مسلم ان يضع حرف "ح" بعد نقطة الالتقاء وهو زيد .

مثال ذلك من صحيح البخاري .

(١) حسب احصاء للدكتور امين القضاة في بحث له عن التحويل صحيح البخاري منشور في مجلة دراسات الجامعة الاردنية وقد استفدت من بحثه في هذا الفصل

ما اخرجه في كتاب التهجد ، باب فضل قيام الليل(١) حدثنا عبد الله بن محمد، قال حدثنا هشام قال اخبرنا معمر ح .

وحدثني محمود، قال حدثنا عبد الرزاق، قال اخبرنا معمر، عن الزهري عن سالم عن ابيه قال كان الرجل في حياة النبي ﷺ اذا راى رؤيا قصها.. الحديث .

نلحظ ان البخاري وضع حرف "ح" بعد معمر وهو نقطة الالتقاء ولم يراع كون هشام وعبد الرزاق اتحدا في صيغة الرواية .

وهذا المثال لو كان عند مسلم لقدم حرف "ح" فيصبح المثال كالتالي :

حدثنا عبد الله بن محمد قال حدثنا هشام ح .

وحدثني محمود قال حدثنا عبد الرزاق قالا اخبرنا معمر عن الزهري... الخ .

نماذج على طريقة مسلم في استخدام حرف التحويل

سبق ان ذكرنا ان موضع الحرف "ح" يتبع نقطة الالتقاء وهو الزاوي الذي تدور عليه اسانيد الحديث الواحد التي هي عبارة عن متابعات، ونقطة الالتقاء هذه قد تكون نهاية السند وقد تكون جزءا من المتن كما سيتضح من الامثلة التي سوف نسوقها من صحيح مسلم والتي نبين بها تفنن مسلم في صنعة الاسناد .

(١) أ- الحاء في اثناء السند (اتباع التابعين) بعد نقطة الالتقاء

قال الامام مسلم : حدثنا عبد الله بن مسلمة وقتيبة بن سعيد، قالا : حدثنا مالك ح.

وحدثنا يحيى بن يحيى قال : قرأت على مالك، عن عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقي، عن ابي قتادة ان رسول الله ﷺ - قال : " اذا دخل احدكم المسجد فليركع ركعتين "(٢)

ب- الحاء في اثناء السند قبل نقطة الالتقاء .

قال الامام مسلم : حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز- يعني الدراوردي -ح

وحدثني اسحق بن موسى الانصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك جميعا عن العلاء بن

---

(١) صحيح البخاري، كتاب التهجد باب ٢ جـ٢/٤٢.

(٢) صحيح مسلم ، كتاب صلاة المسافرين، باب استحباب تحية المسجد رقم ٦٩.

عبد الرحمن، عن ابيه، عن ابي هريرة : ان رسول الله ﷺ خرج الى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وانا ان شاء الله بكم لاحقون ...)[1].

وقوله في هذا المثال : جميعا عن العلاء يعني بذلك عبد العزيز الدراوردي ومالك كلاهما قال: عن العلاء فاتحدت صيغة الرواية لذلك جعل حرف الحاء قبل نقطة الالتقاء وهي هنا العلاء لان كلا الاسنادين يلتقيان عنده فهو مدار الحديث وما قبله مختلف وما بعده متفق .

(٢) أ- الحاء في اثناء السند (التابعين) قبل نقطة الالتقاء .

حدثنا اسحق بن ابراهيم، اخبرنا جرير، عن منصور ح .

وحدثنا ابن نمير، حدثنا ابي وابو معاوية، عن الاعمش كلاهما عن ابي وائل عن حذيفة قال: " كان رسول الله ﷺ اذا قام من الليل بمثله، ولم يقولوا ليتهجد "

واشار هنا بكلمة مثله الى رواية ساقها قبل هذا السند من طريق حصين عن ابي وائل عن حذيفة ولفظها : " كان رسول الله ﷺ اذا قام من الليل يشوص فاه بالسواك " [2].

ب- الحاء في اثناء السند (التابعين) بعد نقطة الالتقاء .

حدثنا احمد بن عبد الله ، حدثنا زهير، حدثنا سماك ح .

وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - قال اخبرنا ابو خيثمة عن سماك بن حرب قال : قلت لجابر بن سمرة : اكنت تجالس رسول الله ﷺ؟ قال : نعم كثيرا ... [3] .

(٣) الصحابي

أ- الحاء بعد نقطة الالتقاء

حدثنا خلف بن هشام، حدثنا حماد بن زيد، عن ابي جمرة، قال : سمعت ابن عباس ح.

وحدثنا يحيى بن يحيى - واللفظ له - اخبرنا عباد بن عباد، عن ابي جمرة، عن ابن عباس قال : (قدم وفد عبد القيس على رسول الله ﷺ فقالوا [4]

(١) صحيح مسلم ، كتاب الطهارة باب استحباب اطالة الغرة رقم ٣٩ جـ١/٢١٨.

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الطهارة، باب السواك جـ١/٢٣٠ رقم ٤٢.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب فضل الجلوس في مصلاة جـ١/٤٦٣ رقم ٢٨٦.

(٤) صحيح مسلم، كتاب الايمان جـ١/٤٦ رقم ٢٣.

ب- الحاء قبل نقطة الالتقاء

وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة وعمرو الناقد وزهير بن حرب قالوا: حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري عن ابي سلمة ح .

وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، اخبرنا معمر، عن الزهري عن ابن المسيب، كلاهما عن ابي هريرة عن النبي ﷺ - بمثله(١)

(٤) بعد ذكر النبي ﷺ:

حدثنا قتيبة بن سعيد، عن مالك بن انس، عن العلاء بن عبد الرحمن انه سمع ابا السائب مولى هشام بن زهرة، يقول : سمعت ابا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ ح .

وحدثني محمد بن رافع، حدثنا عبد الرزاق، اخبرنا ابن جريج، اخبرني العلاء بن عبد الرحمن ان ابا السائب- مولى بني عبد الله بن هشام بن زهرة، اخبره انه سمع ابا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ) من صلى صلاة فلم يقرأ فيها بام القران ....) بمثل حديث سفيان (٢).

في هذا المثال نلحظ ان نقطة الالتقاء هو العلاء بن عبد الرحمن لان السندين يدوران عليه لكن مسلما لم يضع حرف الحاء عنده لأن صيغة الرواية في السند الاول : انه سمع ابا السائب وفي السند الثاني: ان ابا السائب .

وهكذا اخر الامام مسلم حرف "ح" الى ان انتهى الاختلاف في السند فجعل الحرف "ح" بعد ذكر النبي ﷺ.

ولعلك تسال هل يوجد مثال وضع فيه مسلم حرف ح قبل ذكر النبي ﷺ على طريقة كلاهما عن النبي ﷺ الجواب : لا يوجد مثل هذا لامر بسيط وهو ان نظام التحويل انما يكون في الحديث الواحد عن الصحابي الواحد .

فلا يتأتى ان يروي مثلا حديثا عن جابر وحديثا عن ابن عمر ثم يقول كلاهما عن النبي ﷺ لانه اذا اختلف الصحابي الراوي للحديث فهو حديث اخر ويسمى شاهدا

---

(١)

(٢) صحيح مسلم كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة جـ١/٢٩٧ رقم ٣٩-٤٠.

(٥) وضع حرف "ح" بعد جزء من المتن .

حدثني ابو الطاهر ، اخبرنا ابن وهب عن ابن جريج ان ابا الزبير اخبره عن جابر بن عبد الله ان رسول الله ﷺ قال : " ان بعت من اخيرك ثمرا " ح

وحدثنا محمد بن عباد، حدثنا ابو ضمرة عن ابن جريج عن ابي الزبير انه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله ﷺ:

(لو بعت من اخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك ان تاخذ منه شيئا، بم تاخذ مال اخيك بغير حق).

فأنت تلحظ ان الامام مسلم وضع حرف "ح" عند الموضع الذي انتهى فيه الخلاف وهو الجزء الاول من المتن وهذا يدل على الدقة والتحري حتى في الكلمة والحرف لاحتمال ان يكون هناك فرق في المعنى فالقاعدة في التحويل ان توضع الحاء بعد انتهاء الاختلاف سواء في السند او في المتن .

وهنالك مواضع في صحيح مسلم قد يظن انها خرجت عن هذا المنهج لانه كان يفترض ان تاتي حرف الحاء قبل نقطة الالتقاء فجاءت بعدها[١]

وجواب هذا الاشكال ما يلي

اولا : في حالة ما اذا ساق الامام مسلم حديثا باسنادين واستخدم التحويل واثبت ان لفظ الحديث لصاحب السند الثاني فانه يتحاشي المشي على منهجه السابق فيضع حرف "ح" بعد نقطة الالتقاء حتى لا يضطر لاستخدام كلمة : جميعا او كلاهما وهي ليست من لفظ صاحب السند الثاني

مثال ذلك

قال : حدثنا قتيبة، حدثنا ليث، عن ابن عجلان ح .

وحدثنا ابو بكر بن ابي شيبة، واللفظ له – قال : حدثنا ابو خالد الاحمر، عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن ابيه قال : (كان رسول الله ﷺ اذا قعد يدعو وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ...) الحديث[٢].

فلم يقل في هذا المثال : جميعا عن ابن عجلان لانه ذكر ان اللفظ لابن ابي شيبة

---

(١) وقع هذا الاستشكال للباحثة فداء شنيغات في بحث لها عن التحويل عند الامام مسلم وهو بحث مخطوط.

(٢) كتاب المساجد باب صفة الجلوس في الصلاة ... جـ٤٠٨/١ رقم ١١٢.

فساقه كما هو دون تصرف وجعل الحاء بعد نقطة الالتقاء .

وانظر : رقم (١٧٣)، (٣٤٠)، (٥٧٩)، (٥٨٣)، (٧١٢)، من صحيح مسلم .

ثانيا : في حالة ما اذا كانت حرف الحاء ليست من مسلم وانما من احد رجال السند فانه يؤخر حرف الحاء الى ما بعد نقطة الالتقاء، وذلك لان السندين رواية واحدة وليس من تصرف مسلم فتكون الحاء ليست من مسلم .

او انها وضعها مسلم حاجزا بين السندين ولذا لا يستطيع ان يتصرف هنا بقوله كلاهما او جميعا فكان لابد من وضع حرف "ح" بعد نقطة الالتقاء سواء من مسلم او من الذي روى عنه مسلم .

مثال ذلك :

قال الامام مسلم :

وحدثنا زهير بن حرب، حدثنا يحيى بن سعيد، عن هشام بن عروة، اخبرني وهب بن كيسان، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن ابن عباس ح

وحدثني الزهري، عن علي بن عبد الله بن عباس، عن ابن عباس ح .

وحدثني محمد بن علي عن ابيه، عن ابن عباس، ان النبي ﷺ

(اكل عرقا - او لحما - ثم صلى ولم يتوضأ ولم يمس ماء).

نلحظ في هذا الحديث ان الامام مسلم اخر حرف ح الى ما بعد نقطة الالتقاء وهو ابن عباس، وحسب منهج مسلم اذا اتحدت صيغة الرواية فانه يقدم حرف "ح" عل نقطة الالتقاء ، لكنه هنا لم يفعل ذلك لان القائل وحدثني الزهري .. الخ ليس مسلما انما هو يحيى بن سعيد، لذا فهذه الاسانيد ليست من جمع مسلم وترتيبه فلا يحسن والحالة هذه ان يقول جميعا عن ان ابن عباس كما هي عادته .

وانظر للمزيد الاحاديث التالية في مسلم وهي على نمط المثال السابق رقم ٢٣٤، ٣٣٥، ٣٥٤:

وقد وجدت بعض مواضع جاءت فيها الحاء بعد الصحابي مثل رقم ٦٩٨ او جاءت بعد ذكر النبي ﷺ (١٥٧) وحقها حسب منهج مسلم ان تكون قبل ذلك ولعل تفسيرها ان مسلما سهى في هذه المواضع القليلة النادرة عن الالتزام بمنهجه او لم ينشط خاصة ان الحاء في هذه المواضع جاءت في نهاية السند والله اعلم .

ومن عادة الامام مسلم اذا استخدم التحويل فان اللفظ الذي يذكره هو للسند الاول اما اذا اختار لفظ السند الثاني فانه ينص على ذلك ويقول : واللفظ له وينبه على

الفروق

مثال : حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا ليث ح .

وحدثنا محمد بن رمح، اخبرنا الليث، عن ابي الزبير، عن سعيد بن جبير وعن طاوس، عن ابن عباس انه قال : (كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القران فكان يقول ....) الحديث .

وفي رواية ابن رمح : كما يعلمنا القران[1].

نلحظ ان اللفظ لقتيبة فقدمه، وبين رواية الاخر ومنهج مسلم في هذا بخلاف منهج البخاري، فان البخاري اذا ساق الحديث من عدة طرق فان اللفظ يكون للاخير كما افاده ابن حجر بعد استقراء[2] وهو ما تاكدنا منه .

الفوائد الاسنادية المستفادة من اسلوب التحويل .

ذكرنا سابقا ان الهدف العام هو الاختصار عند جمع الاسانيد في موضع واحد، فالمصنف بدل ان يذكر كل سند مع متنه فانه في حالة توافق الاسانيد في لفظ المتن اوجزء منه فان المصنف هنا يجمع الاسانيد ويستعمل التحويل بعد النظر في نقطة الالتقاء في السند

وهناك امور اخرى تستفاد عدا الاختصار منها :

١- الجمع بين علو السند وقوة الاسناد النازل وساذكر هنا مثالين، مثالاً من البخاري ومثالاً من مسلم .

مثال من صحيح البخاري :

حدثنا ابو الوليد قال حدثنا شعبة ح .

وحدثني بشر، حدثني محمد، عن شعبة، عن سليمان عن ابراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، قال : لما نزلت : (الذين امنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم..) الحديث[3]

محمد في السند الثاني هو ابن جعفر المعروف بغندر، وهو اثبت الناس في شعبة ولهذا اخرج الامام البخاري روايته مع نزولها بالرغم من انه اخرج الحديث عاليا من طريق شيخه ابي الوليد .

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب التشهد جـ/٢ ٣٠٢ رقم (٦٠).

(٢) فتح الباري، جـ١/٤٣٦ الطبعة السلفية، ترقيم عبد الباقي.

(٣) صحيح البخاري ، كتاب الايمان ، باب ظلم دون ظلم جـ/٢ .

فجمع البخاري هنا بين علو السند وهو من مقاصد المحدثين، وبين قوة الاسناد النازل. ونلحظ ان البخاري ساق لفظ محمد بن جعفر على عادته بايراد لفظ السند الثاني .

ولفظ محمد بن جعفر :" اينا لم يظلم نفسه " اما لفظ ابي الوليد فهو:(اينا لم يلبس ايمانه بظلم) وقد ساقه المصنف في تفسير سورة لقمان .

والامام البخاري لا يقدم الاسناد العالي دائما بل قد يؤخر العالي ويقدم النازل[1] ويكون المؤخر هو صاحب اللفظ .

مثال من صحيح مسلم :حدثنا قتيبة بن سعيد، حدثنا عبد العزيز - يعني الدراوردي - ح .

وحدثني اسحق بن موسى الانصاري، حدثنا معن، حدثنا مالك، جميعا عن العلاء بن عبد الرحمن عن ابيه عن ابي هريرة :

(ان رسول الله ﷺ خرج الى المقبرة فقال : السلام عليكم دار قوم مؤمنين)

الاسناد الاول في الحديث عال، الا ان فيه عبد العزيز الدراوردي: صدوق يخطيء، والاسناد الثاني نازل الا ان رجاله ثقات اثبات .

ويحصل احيانا ان يقتصر الامام مسلم على الاسناد العالي الذي فيه رجل متكلم فيه لان اصل الحديث معروف من رواية الثقات .

فقد نقل الامام والنووي عن مسلم قوله :

(انما ادخلت من حديث اسباط بن نصر وقطن ما قدرواه الثقات عن شيوخهم الا انه ربما وقع الى عنهم بارتفاع ويكون عندي من رواية من هو اوثق منهم بنزول فأقتصر على ذلك واصل الحديث معروف من رواية الثقات)[2].

٢- بيان صيغة الاداء

مثال من صحيح البخاري :

حدثنا محمد بن سعيد الخزاعي، حدثنا عبدالاعلى، عن حميد، قال: سالت انسا ح.

---

(١) انظر مثلاً: حديث جندب مرفوعا، (من سمع سمع الله به ...) كتاب الرقاق، باب الرياء والسمعة (٣٦) جـ١٨٩/٧.

(٢) شرح النووي ٢٥/١.

حدثنا عمرو بن زرارة، حدثنا زياد، قال حدثني حميد الطويل عن انس ﷺ قال : غاب عمي انس بن النضر عن قتال بدر....الحديث(١)

حميد ثقة مدلس، في الاسناد الاول صرح بالتحديث، وفي الاسناد الثاني قال عن انس فهو في هذا الموضع اراد ان يسوق لفظ زياد عن حميد واتى باسناد عبد الاعلى عن حميد ليثبت قوة السند باتصاله. وقد ساقه بلفظ اخر في المغازي من طريق محمد بن طلحة حدثنا حميد به(٢).

وينبه هنا الى ان البخاري لم يسق لفظ حديث عبد الاعلى عن حميد في موضع اخر من الصحيح والظاهر انه لعدم حاجته اليه

مثال من صحيح مسلم

وحدثنا محمد بن منهال، حدثنا يزيد بن زريع، حدثنا سعيد وهشام عن قتادة عن انس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ ح .

وحدثني ابو غسان ومحمد بن المثنى قالا : حدثنا معاذ - هو ابن هشام قال: حدثني ابي عن قتادة، حدثنا انس بن مالك ان النبي ﷺ(٣)

قتادة معروف بالتدليس، وهو في السند الاول لم يصرح بالسماع او التحديث بينما في السند الثاني قال : حدثنا انس، فساقه الامام مسلم ليثبت اتصال السند وصحته، واللفظ الذي يسوقه هو السند الاول كما سبق .

٣- التحويل لغاية المتابعة والتقوية

من اهداف التحويل تقوية الحديث باثبات صحة السند المذكور وان الراوي قد حفظ الحديث بمتابعة الثقات له

مثال من صحيح البخاري :

حدثنا ابو اليمان، اخبرنا شعيب، عن الزهري ح .

وحدثنا اسماعيل، قال حدثني اخي، عن سليمان عن محمد بن ابي عتيق عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة- رضي الله عنها اخبرته :(ان رسول الله ﷺ كان يدعو

---

(١) صحيح البخاري كتاب الجهاد، باب ١٢ قول الله تعالى " من المؤمنين رجال ... " جـ٣/٢٠٥.

(٢) كتاب المغازي باب ١٧ عزوة احد جـ٥/٣١.

(٣) صحيح مسلم كتاب الايمان ح ٢٣.

في الصلاة [١].

محمد بن ابي عتيق الراوي عن الزهري وثقه ابن حبان، وقال فيه الذهلي : وهو حسن الحديث عن الزهري كثير الرواية مقارب الحديث وقال الحافظ ابن حجر : حديثه عند البخاري مقرون [٢]

وقال في التقريب : مقبول

فمثل هذا الرجل لا يخرج له البخاري اذا انفرد بل ينتقي من احاديثه ما تابعه عليه غيره كهذا المثال فهو هنا ساق لفظ ابن ابي عتيق عن الزهري لانه مختصر ويناسب الباب المترجم به وقد يكون البخاري اختصره حتى لا يكرر المتن.

اما رواية شعيب عن الزهري فقد ساقها البخاري في كتاب الاذان في باب الدعاء قبل السلام[٣].

وبهذا نتبين السبب وهو ان البخاري لا يحبذ تكرار اسناد بمتنه دون فائدة، فاحتاج الى سياق رواية ابن ابي عتيق حتى لا يكرر سند ابي اليمان عن شعيب .

وانظر ايضا اخر كتاب العتق من صحيح البخاري باب ياجوج وماجوج[٤] حيث قرن ابن ابي عتيق مع شعيب ايضا وبالاسلوب نفسه وللغاية نفسها .

مثال من صحيح مسلم .

حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا يحيى بن سعيد القطان، عن يحيى بن سعيد الانصاري ح .

وحدثنا يحيى بن يحيى وقتيبة، جميعا عن الدراوردي، قال يحيى بن يحيى اخبرنا عبد العزيز بن محمد المدني عن يحيى بن سعيد انه سمع انس بن مالك يذكر ان اعرابيا قام الى ناحية في المسجد فبال فيها ... الحديث[٥] .

نلحظ ان مسلما ذكر الدراوردي: وهو عبد العزيز بن محمد المدني متابعا ليحيى بن سعيد القطان حيث ان الدراوردي متكلم في حفظه ونلحظ ايضا ان مسلما اختار رواية يحيى بن يحيى عن عبد العزيز الدراوردي، كما يدل عليه قوله : قال يحيى بن يحيى ...

(١) صحيح البخاري، كتاب الاستقراض، باب من استعاذ من الدين جـ٣/٨٤-٨٥.

(٢) تهذيب التهذيب ٩/٢٧٧.

(٣) باب رقم ١٤٩ جـ١/٢٠٣.

(٤) باب رقم ٢٨ جـ٨/١٠٤.

(٥) صحيح مسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل البول ... جـ١/٢٣٦ رقم ٩٩.

الخ

ولهذا لم يراع منهجه المعروف بتاخير حرف "ح" الى ما قبل نقطة الالتقاء وهي يحيى بن سعيد الانصاري، وذلك لانه ساق لفظ الرواية الثانية .

العطف على الشيوخ

هذه المسألة تابعة لمسألة التحويل بل هي جزء منها وتفسير ذلك ان المصنف يكون عنده اسنادان للحديث الواحد ويختلف الاسنادان في شيخ المصنف في كل منهما ويتفقان في بقية الرجال فيقوم المصنف بجمع الاسنادين من خلال العطف بين الشيخين المختلفين، وهو تحويل في المعنى .

والشيخان المعطوفان قد يتفقان في اللفظ وقد يكون بينهما فرق طفيف، وقد يكون الفارق كثيراً فيختار المصنف لفظ احد الشيخين وينص على صاحب اللفظ .

وهذه امثلة على ما تقدم من صحيح مسلم .

١- الاتفاق في اللفظ :

حدثني ابو الطاهر وهارون بن سعيد قالا : اخبرنا ابن وهب عن ابي صخر ان عمر بن اسحق مولى زائدة حدثه عن أبيه عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ كان يقول :

(الصلوات الخمس والجمعة الى الجمعة ورمضان الى رمضان مكفرات ما بينهن اذا اجتنبت الكبائر)(١)

السياق السابق يدل ان شيخي مسلم اتفقا في سياق السند وسياق المتن وكلاهما روى عن ابن وهب بصيغة : اخبرنا ابن وهب ... الخ

٢- ان يكون الفارق طفيفا فينبه عليه .

وحدثنا محمد بن عبد الله بن نمير واسحق ابن ابراهيم (-قال اسحق اخبرنا، وقال ابن نمير-: حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي عن سماك بن حرب، عن موسى بن طلحة عن ابيه قال : كنا نصلي والدواب تمر بين ايدينا، فذكرنا ذلك لرسول الله ﷺ فقال:

(مثل مؤخرة الرحل تكون بين يدي احدكم ثم لا يضره ما مر بين يديه)

وقال ابن نمير :" فلا يضره من مر بين يديه(٢)

---

(١) صحيح مسلم كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس ... جـ١/٢٠٩ رقم ١٤.

(٢) صحيح مسلم كتاب المساجد.

فانت ترى ان الامام مسلم نبه الى فارق طفيف بين لفظ ابن نمير ولفظ اسحق بن ابراهيم، وهذا يدلنا على دقة الامام مسلم وتحريه وخرصه على بيان الاختلاف سواء في السند او المتن اداء للامانة

٣- ان ينص المصنف على صاحب اللفظ لكثرة الاختلاف بين سياقي شيخيه لكن المعنى واحد :

حدثنا يحيى بن ايوب وقتيبة بن سعيد - واللفظ ليحيى، قالا: حدثنا اسماعيل بن جعفر، قال اخبرني ابو سهل نافع بن مالك، عن ابيه،

عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال :

(آية المنافق ثلاث : اذا حدث كذب واذا وعد اخلف واذا اؤتمن خان)[1] .

ففي هذا المثال اكتفى مسلم بسياق لفظ احد الشيخين المعطوفين لان المعنى واحد .

والامام مسلم اذا عطف بين الشيوخ يشترط أن يكون تلقيه منهم باسلوب واحد وكيفية واحدة من صيغ الرواية والتلقي مثل الاخبار والتحديث ، وهل حدثه شيخه على انفراد ام مع مجموعة، مثال ذلك :-

حدثنا هارون بن معروف ح وحدثني هارون بن سعيد الآيلي وابو الطاهر قالوا : حدثنا ابن وهب، اخبرني عمرو بن الحارث .. الخ[2] فالامام مسلم في هذا المثال لم يعطف شيخه هارون بن معروف على الشيخين الاخرين وذلك لانه حدثه ومعه جماعة من التلاميذ فقال: حدثنا، واما الاخران فحدثه كل واحد منها على انفراد فقال : حدثني هارون وابو الطاهر .

العطف على الشيوخ عند البخاري

نادراً ما يستخدم البخاري اسلوب العطف على الشيوخ، لما سبق أن بينا انه يوزع الطرق على الابواب وقد وجدت موضعا ساق فيه البخاري حديثا عن شيخين لم يستعمل فيه اسلوب العطف على الشيوخ وإنما استخدم اسلوب التحويل فقد قال في كتاب المغازي :

حدثنا ابن ابي الاسود، حدثنا معتمر .

---

(١) صحيح مسلم كتاب الايمان، باب ٢٥ بيان خصال المنافق جـ١/٧٨ رقم ١٠٦.

(٢) المرجع السابق كتاب الطهارة، باب في وضوء النبي ﷺ جـ١/٢١١ رقم ١٩.

وحدثني خليفة، حدثنا معتمر، قال : سمعت ابي، عن انس رضي الله عنه قال: كان الرجل يجعل للنبي ﷺ النخلات حتى افتتح قريضة والنضير .....»(١)

فلعلك تقول انه لم يعطف لان صيغة التلقي مختلفة اقول لك ليس هذا هو السبب فهناك مثال اخر يوضح ان البخاري لا يستعمل العطف مع امكانه وهو قوله في كتاب المغازي ايضا :

حدثنا ابو نعيم، حدثنا سفيان ح

وحدثنا قبيصة قال : حدثنا سفيان عن يحيى بن ابي اسحق عن انس رضي الله عنه قال : اقمنا مع النبي ﷺ عشرا نقصر الصلاة "...(٢)

فهذا الموضع لم يستعمل فيه البخاري اسلوب العطف على الشيوخ مع امكانه لانه على طريقة مسلم وغيره بالامكان ان يقول : حدثنا ابو نعيم وقبيصة قالا: حدثنا سفيان عن يحيى .. الخ .

وعلى العموم فالامام مسلم متفوق في هذا الشان وغيره مما يتعلق بصنعة الاسناد

ثالثا : تعداد الاسانيد وذكر المتن عقب السند الاول

وذلك بان يروي المصنف حديثا بسنده ومتنه فاذا انتهى منه، اعقبه باسناد اخر او اسانيد فيها تحويل ثم يقول مثله في حالة اتفاق اللفظ او يقول نحوه في حالة اتفاق المعنى .

والسبب في عدم ذكر المتن عقب السند الثاني هو الاختصار وتكون الاسانيد عبارة عن متابعات للتقوية، وكذلك لغايات اخرى مثل بيان سماع مدلس وما شابه ذلك من الفوائد الاسنادية وهذا الجانب يكثر فيه مسلم - رحمه الله - ويتفنن فيه، وهو عند البخاري قليل جدا لما سبق ذكره ان البخاري يوزع الطرق والالفاظ على الابواب ولا يجمعها في مكان واحد كما يصنع مسلم .

واليك مثالا من البخاري ومثالا من مسلم

مثال من صحيح البخاري : قال في كتاب الاذان

باب التكبير اذا قام من السجود :

(حدثنا موسى بن اسماعيل قال : اخبرنا همام، عن قتادة عن عكرمة قال : صليت

(١) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مرجع النبي ﷺ من الاحزاب جـ٥/٥٠.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب مقام النبي ﷺ بمكة زمن الفتح جـ٥/٩٥.

خلف شيخ بمكة فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس انه احمق، فقال : ثكلتك امك سنة ابي القاسم ﷺ وقال موسى : حدثنا ابان قال : حدثنا قتادة قال حدثنا عكرمة)(١)

قوله : قال حدثنا عكرمة يعني مثله ولم يصرح بها البخاري لكنه هو المقصود .

قال الحافظ ابن حجر : وحديث موسى عن ابان معطوف على حديثه عن همام وانما اعتمد البخاري حديث همام، واستشهد له بحديث ابان لبيان سماع قتادة عن عكرمة ولاجل ذلك لم يجمعهما عن موسى أ.هـ(٢)

مثال من صحيح مسلم :

قال في كتاب الطهارة، باب السواك :

حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة، حدثنا هشيم، عن حصين، عن ابي وائل عن حذيفة قال :(كان رسول الله ﷺ اذا قام ليتهجد يشوص فاه بالسواك)

حدثنا اسحق بن ابراهيم، اخبرنا جرير عن منصور ح

وحدثنا ابن نمير، حدثنا ابي وابو معاوية عن الاعمش كلاهما عن ابي وائل عن حذيفة، قال: كان رسول الله ﷺ اذا قام من الليل بمثله ولم يقولوا : ليتهجد(٣)

مثال اخر من مسلم

قال في الطهارة في باب المسح على الناصية وعلى العمامة :

حدثنا امية بن بسطام ومحمد بن عبد الاعلى ، قالا : حدثنا المعتمر عن ابيه قال : حدثني بكر بن عبد الله ، عن ابن المغيرة، عن ابيه، أن النبي ﷺ :

(مسح على الخفين، ومقدم راسه وعلى عمامته).

وحدثنا محمد بن عبد الاعلى، حدثنا المعتمر، عن ابيه عن بكر، عن الحسن، عن ابن المغيرة، عن ابيه، عن النبي ﷺ - بمثله، فالامام مسلم ساق السند الثاني متابعة للسند الاول ولاثبات صحة الاسنادين، حيث انه بعد ذلك ساق ما يؤكد سماع بكر من ابن المغيرة لهذا الحديث(٤)

---

(١)صحيح البخاري ، كتاب الاذان باب ١١٦ جـ١/١٩١.

(٢) تغليق التعليق جـ٢/٣٢٥ مرجع سابق .

(٣) صحيح مسلم كتاب الطهارة باب ١٥ جـ١/٢٢٠ رقم ٤٦.

(٤) المرجع السابق باب ٢٣ المسح على الناصية والعمامة جـ١/٢٣١ رقم ٨٢.

رابعا : افراد كل اسناد مع متنه في الرواية

يحصل ان يكون الحديث الواحد عن الصحابي الواحد له عدة اسانيد وكل اسناد له لفظ مغاير للفظ الاسناد الاخر اما بزيادة او اختلاف بين الرواة فيه وفي هذه الحالة درج المصنفون لايضاح هذه الزيادة او ذاك الاختلاف على ايراد كل اسناد مع متنه ويعامل المحدثون المتن المشتمل على زيادة او اختلاف عن المتون الاخرى على انه حديث اخر وان كان الصحابي واحداً .

وقد ذكرنا سابقا ان الامام البخاري رحمه الله في حالة وجود فروق في اللفظ او زيادة ذات معنى فانه يضع ذلك الحديث في الموضع المناسب له لان عادته ان لا يجمع الطرق والالفاظ في باب واحد وانما يوزعها على الابواب مراعيا المقاصد الفقهية .

اما مسلم رحمه الله فانه يستعمل هذه الطريقه من فن الاسناد لان هدفه جمع الطرق وبيان زيادات المتون واختلافها في الباب الواحد. وقد فاق غيره في ذلك ولذلك سنورد من الامثلة ما يدل على هذا المسلك من صحيح مسلم رحمه الله .

المثال الاول :

حدثنا هارون بن سعيد الايلي، حدثنا ابن وهب، اخبرني يونس ومالك، عن ابن شهاب، حدثني سعيد بن المسيب، ان ابا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ .

(قاتل الله اليهود اتخذوا قبور انبيائهم مساجد)

وحدثني قتيبه بن سعيد، حدثنا الفزاري، عن عبيد الله بن الاصم حدثنا يزيد بن الاصم، عن ابي هريرة، ان رسول الله ﷺ قال :

(لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور انبيائهم مساجد)[1]

نلحظ من السياق ان هناك اختلافا في السندين، الاول من طريق سعيد بن المسيب عن ابي هريرة، والثاني بن طريق الاصم عن ابي هريرة وهناك اختلاف في المتن الاول بلفظ قاتل، والثاني بلفظ لعن، اضافة الى ان الثاني فيه زيادة النصارى .

فحسن هنا ان يفرد الامام ومسلم لكل متن اسناده ولا يستخدم اسلوب التحويل .

(ومسلم يسير على خطته التي بينها في المقدمة من تقديمه احاديث الثقات المتقنين ثم من دونهم، واذا كان في بعض الروايات علة فانه يؤخرها ويشير الى ما فيها وكثيرا

(١) صحيح مسلم، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور جـ١/٣٧٧ رقم ٢٠-٢١.

ما يحذف موضع العلة من الحديث ويختصره)[1]

وحذف موضع العلة يراد به ان بعض طرق الحديث ياتي في الفاظها اوهام من ادراج او تقديم وتاخير او نقص او زيادة وما شابه ذلك مما يعرف بجمع الطرق والموازنة بينها فيعرف المحدث خطأ الراوي .

فمن ذلك :

اخرج الامام مسلم حديث انس في الاسراء من طريق حماد بن سلمه حدثنا ثابت البناني عن انس بن مالك فساق الحديث بطوله ثم قال : حدثنا هارون بن سعيد الايلي، حدثنا ابن وهب، قال : اخبرني سليمان - وهو ابن بلال، حدثني شريك بن عبد الله بن ابي نمر، قال: سمعت انس بن مالك يحدثنا عن ليلة اسري برسول الله ﷺ من مسجد الكعبة، انه جاءه ثلاثة نفر قبل ان يوحي اليه وهو نائم في المسجد الحرام، وساق الحديث بقصته نحو حديث ثابت البناني، وقدم فيه شيئا واخر، وزاد ونقص[2].

هذا الحديث من طريق شريك عن انس لم يذكر مسلم لفظه وذلك لما اشار اليه من وجود تقديم وتاخير وزيادة ونقص في لفظه مقارنة بما رواه الثقات الاخرون وكانت هذه علة اقتضت من مسلم ان يحذفها ويكتفي بالاشارة اليها واكتفى مسلم برواية اللفظ الذي يراه صوابا وقدمه .

ومثال اخر :حديث ابي اسحق عن الاسود عن عائشة قالت :(كان رسول الله ﷺ ينام وهو جنب ولا يمس ماء)

هذا الحديث اخرجه الطيالسي واحمد وابو داود وابن ماجة وغيرهم من طرق عن ابي اسحق بهذا اللفظ لكن اخرجه مسلم : دون كلمة : (ولا يمس ماء) .

قال الحافظ : " واخرج الحديث مسلم دون قوله " ولم يمس ماء " وكانه حذفها عمدا لانه أعلّها في كتاب التمييز[3]

وهذا بخلاف صنع الامام الترمذي الذي يقدم الحديث الذي فيه علة ثم يبين الصواب كما سياتي تفصيله في موضعه .

---

(١) الامام الترمذي، نور الدين عتر ص /٨٥.

(٢) صحيح مسلم ، كتاب الايمان، باب الاسراء برسول الله ﷺ جـ١/١٤٨ رقم ٢٦٢.

(٣) التلخيص الحبير ١/١٤٠.

الامام البخاري والاشارة الى اسانيد الحديث

سبق ان ذكرنا ان البخاري - رحمه الله - نادراً ما يتعرض لتعداد الاسانيد او استعمال اسلوب التحويل والعطف على الشيوخ في الباب الواحد، لكنه يكثر من الاشارة الى طرق الحديث الاخرى لبيان المتابعات او ذكر الخلاف على وجه الاختصار .

فمن هذه المتابعات المشار اليها ما يكون مسندا في موضع اخر من الصحيح، مثال ذلك :

قوله في باب ما يقول عند الخلاء، من كتاب الطهارة[1]

حدثنا ادم، ثنا شعبة، عن عبد العزيز بن صهيب، سمعت انسا يقول :

(كان النبي ﷺ اذا دخل الخلاء، قال :اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث)

تابعة ابن عرعرة عن شعبة

وقال غندر عن شعبة : اذا اتى الخلاء

وقال سعيد بن زيد ثنا عبد العزيز : اذا اراد ان يدخل ١٠هـ .

وقد بيّن الحافظ ابن حجر : ان متابعة ابن عرعرة اسندها البخاري في الدعوات، ورواية غندر اخرجها البزار ،ورواية سعيد بن زيد اخرجها البخاري في الادب المفرد[2] .

فالبخاري اشار الى المتابعة الموافقة لنص الحديث، ثم اشار الى المتابعات الاخرى التي فيها خلاف في اللفظ بصيغة التعليق الجازم الذي يدل على صحة الرواية ولم يسق البخاري هذه المتابعات باسانيدها مع انها على شرطه اختصارا .

ومن هذه المتابعات المشار اليها ما ليس مسندا في موضع اخر من الصحيح، مثال ذلك :

قول في كتاب الصلاة، باب جهر الماموم بالتامين :

حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن سمي مولى ابي بكر عن ابي صالح عن ابي هريرة ان رسول الله ﷺ قال :

(اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا : امين، فانه من وافق قوله قول الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه)

تابعه محمد بن عمرو، عن ابي سلمة، عن ابي هريرة عن النبي ﷺ ، ونعيم المجمر،

---

(١) صحيح البخاري الطهارة، باب ٩ ما يقول عند الخلاء جـ١/٤٥.

(٢) تغليق التعليق ٢/٩٩ مرجع سابق.

عن ابي هريرة رضي الله عنه(١) .

هاتان المتابعتان لا توجدان في صحيح البخاري في موضع اخر وقد وصلهما الحافظ ابن حجر باسانيده ، فقد اوضح ان رواية محمد بن عمرو اخرجها : ابن خزيمة في صحيحه، وابو العباس السراج، كلاهما عن اسماعيل بن جعفر عن محمد بن عمرو به .

واخرجه البيهقي في السنن الكبرى من طريق النضر بن شميل والدارمي في سننه من طريق يزيد بن هارون كلاهما عن محمد بن عمرو عن ابي سلمه به .

اما حديث نعيم المجمر عن ابي هريرة :

فقد اوضح انه موصول، حيث اخرجه ابن خزيمة والنسائي وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك، والدارقطني وغيرهم كلهم من طريق الليث عن خالد بن يزيد عن ابن ابي هلال عن نعيم المجمر، قال: صليت وراء ابي هريرة ... فذكر الحديث موقوفا وفي اخره (والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة برسول الله ﷺ)(٢)

مبحث في احتياط مسلم وتحريه في فن الاسناد

سلك الامام مسلم في صحيحه طرقا بالغة في الاحتياط والاتقان والورع سبق ان ذكرنا شيئا منها ، ومما لم نذكره :

١- اعتناؤه بالتميز بين حدثنا واخبرنا، وتقييده ذلك على مشايخه وفي روايته، وكان من مذهبه - رحمه الله - الفرق بينهما وان حدثنا لا يجوز اطلاقه الا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة واخبرنا لما قرىء على الشيخ .

وهو مذهب الشافعي وجمهور اهل العلم من المشارقة وهو مذهب اكثر اصحاب الحديث، وذهب جماعة الى عدم الفرق بينهما وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين ومذهب معظم الحجازين والكوفين(٣).

ومثال ذلك من صحيح مسلم ما ذكره في كتاب الطهارة :

حدثنا قتيبة بن سعيد، وعثمان بن محمد بن ابي شيبة، واسحق بن ابراهيم

---

(١) صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب ١١٣ جهر المأموم بالتامين جـ١/ ١٩٠.

(٢) تغليق التعليق جـ٢/ ٣٢٠-٣٢٣.

(٣) مقدمة شرح النووي ١/ ٢١-٢٢.

الحنظلي، (واللفظ لقتيبة) قال اسحق : اخبرنا وقال الاخران: حدثنا جرير عن هشام بن عروة عن أبيه ... الحديث[1]

(٢) بيان المهمل من الرواة على وجه التحري والدقة

فقد يقع في السند اسم غير منسوب، فياتي المصنف وينسبه موضحا، اسم ابيه او غير ذلك مما يزيل اللبس اذا اشترك جماعة بهذا الاسم .

والبخاري-رحمه الله – ليس من منهجه الاهتمام ببيان المهمل من الرواة بينما اهتم بذلك الامام مسلم وغيره من المحدثين، لكن مسلما فاقهم في ذلك واكثر منه .

وتوجد مواضع قليلة في البخاري بين فيها نسبة المهمل لاشكاله مثال ذلك قول البخاري في كتاب الجمعة، باب ما يقرأ في صلاة الفجر يوم الجمعة :

حدثنا ابو نعيم ، قال حدثنا سفيان، عن سعد بن ابراهيم، عن عبد الرحمن -هو ابن هرمز الاعرج-عن ابي هريرة رضي الله عنه قال :

(كان النبي ﷺ يقرأ في الفجر يوم الجمعة الم تنزيل وهل اتى على الانسان)[2]

فقد اوضح البخاري بقوله : هو ابن هرمز الاعرج – نسبة عبد الرحمن واخرجه من حيز اللبس والاشكال لكن هذا نادر عند البخاري ولا يعتبر منهجا له .

اما مسلم – رحمه الله – فانه يكثر من ذلك ونختار مثالا على صنيعه: قال في كتاب الايمان، باب بيان ان الدين من النصيحة :

وحدثني امية بن بسطام، حدثنا يزيد- يعني ابن زريع – حدثنا روح – وهو ابن القاسم – حدثنا سهيل عن عطاء بن يزيد ... الخ[3]

ففي هذا المثال لو قال : حدثنا روح لم يعرف من هو لكثرة من يسمى بذلك ، وكذلك يزيد لو لم يقل يعني ابن زريع- لم نعرف من هو لكثرة من يسمى بذلك (ولا يعرف ذلك الا الخواص والعارفون بهذه الصنعة وبمراتب الرجال فاوضحوه لغيرهم وخففوا عنهم مؤنة النظر والتفتيش[4]

وما تقدم هو خطوط عريضة وامور واضحة في المنهج نكتفي بها وهناك امور اخرى لم نتعرض لها اكتفاء بما تقدم وبعضها اشرنا اليها اثناء شرح المنهج السابق .

---

(١) صحيح مسلم كتاب الطهارة، باب ٣ فضل الوضوء والصلاة عقبه جـ١/٢٠٥ رقم ٥.

(٢) صحيح البخاري ، كتاب الجمعة باب ١٠ جـ١/٢١٤.

(٣) صحيح مسلم، كتاب الايمان باب ٢٣ جـ١/٧٥ رقم ٩٦.

(٤) مقدمة النووي جـ ١ / ٣٩.

الباب الثاني
منهج الامام الترمذي

منهج الامام الترمذي

يعتبر كتاب الامام الترمذي من كتب السنن الاربعة الاصول التي تاتي مرتبتها بعد مرتبة الصحيحين رواية واهتماما .

ويشكل الصحيحان مع السنن الاربعة : الكتب الستة التي هي اصول الاسلام التي لم يشذ عنها من الاحاديث الجامعة واحاديث الاحكام الا القليل

والسنن الاربعة : هي سنن ابي داود، وسنن الترمذي وسنن النسائي وسنن ابن ماجه وهي الكتب التي اعتمدها الحافظ عبد الغني المقدسي في كتابه : الكمال في اسماء الرجال والذي ترجم فيه لرجال الكتب الستة، وقبل ذلك كان يعد موطأ مالك احد الكتب الستة بدلا من سنن ابن ماجه .

وانما ادخل المقدسي سنن ابن ماجه لكثرة زوائده على بقية الكتب الستة بخلاف موطأ مالك .

وسوف استعرض في هذا الفصل منهج الامام الترمذي في سننه(1)

اسم الكتاب : اشتهر بسنن الترمذي، لكن الاشهر والاكثر استعمالا تسميته بجامع الترمذي وبعضهم اطلق عليه صحيح الترمذي وهذا فيه تساهل .

موضوع الكتاب : اشتمل جامع الترمذي على ثمانية انواع من فنون الحديث وهي : السير، الاداب، التفسير، العقائد، الفتن، الاحكام الاشراط، المناقب .

فسمي الكتاب جامعا لوجود هذه الابواب فيه كما ان فيه كتابا لا يوجد في الكتب الستة الاخرى وهو كتاب الامثال .

وقد اشتمل جامع الترمذي على صناعة الحديث وصناعة الفقه فقد جمع بين اغراض الصحيحين وموضوعيهما اجمالا وبين الامام الترمذي اصول مقصاده المتصلة بما التزمه في كتابه في فصل نفيس في اخر الكتاب وهو "كتاب العلل " وهو كالمقدمة للكتاب، تكلم فيه عن حال احاديث الكتاب اجمالا فذكر ان جميع احاديثه قد عمل بها العلماء او بعضهم خللا حديثين .

وذكر فيه اسانيده بالمذاهب الفقهية واقوال العلماء وقواعد هامة في علم الرجال

---

(1) ملخصا مهذبا من الكتاب القيم : الامام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحن للاستاذ الدكتور نور الدين عتر ولن ناتي بجديد في هذا الفصل باستثناء حقنا ان ندلي بدلونا في ابداء الراي في بعض القضايا في منهج الترمذي . وكذلك المجيء بامثلة لم تذكر في الكتاب المذكور.

واقسام الرواة وفسر بعض اصطلاحاته وهي الحسن، والغريب وسكت على سائر اصطلاحاته وسياتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى .

وقد حاز جامع الترمذي قبولا لدى العلماء كافة بعد ان حاز على رضى علماء عصره قال ابن الاثير : كتابه الصحيح احسن الكتب واكثرها فائدة واقلها تكرارا وفيه ما ليس في غيره من ذكر المذاهب ووجوه الاستدلال وتبيين انواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب وفيه جرح وتعديل وفي اخره كتاب العلل قد جمع فيه فوائد حسنة لا يخفي قدرها على من وقف عليها(١)

الفصل الاول

شرط الترمذي:

بنى الامام الترمذي اختيار احاديث كتابه على عمل العلماء بها في الجملة فكل حديث استدل به مستدل او احتج به عالم فهو من شرطه وهو شرط واسع لكن الترمذي لا يحتج باحاديث الراوي الواهي او المغفل او الكذاب،وقد سبق في بيان شرط الشيخين ان الترمذي يخرج لرجال الطبقة الرابعة فمن فوقهم،ورجال الطبقة الرابعة:قوم لم تكثر ممارستهم لحديث شيوخهم ولم يسلموا من النقد والجرح .

فهو يستوعب احاديث رجال هذه الطبقة مع بيان حال تلك الاحاديث ويستوعب رجال الطبقة الثالثة والثانية والاولى عند الاحتياج اليهم. وقد اختلف اهل العلم ايهما يقدم من حيث الصحة سنن ابي داود ام جامع الترمذي ؟

فبعضهم كالحازمي والذهبي قدم ابا داود لانه لم يخرج عن رجال الطبقة الرابعة وهم المتكلم فيهم ولم يلازموا شيوخهم الا قليلا الا عند الحاجة ومن مشاهير رجال هذه الطبقة بخلاف الترمذي فانه يخرج لرجال هذه الطبقة الا انه يبين ضعفه وينبه عليه وكتابه مشتمل على هذا الفن(٢)

وقد رجح الدكتور نور الدين العتر ما قاله صاحب كشف الظنون ان الترمذي ثالث الكتب الستة(٣) والذي نراه ان النسائي هو ثالث الكتب الستة كما سيأتي في موضعه عند الكلام على منهج النسائي.

---

(١) جامع الاصول جـ١/١١٤.

(٢) شروط الائمة الخمسة /٤٤٧.

تدريب الراوي /٩٩، الامام الترمذي /٦٠-٦٥

(٣) كشف الظنون، ٩٥٥/١ نقلا عن الامام الترمذي .. د. العتر /٦٦.

الفصل الثاني :

صناعة الاسناد في جامع الترمذي

اهتم الترمذي بفن الاسناد فحوى كتابه جميع مناهج الرواية فعدد طرق الحديث الواحد وبين اختلاف الرواة واتفاقهم

١- فاستعمل طريقة جمع الاسانيد في سياق واحد باسلوبيه العطف على الشيوخ، والتحويل.

٢- ولجأ الى تعداد الاسانيد وذكر المتن عقب الاسناد الاول .

٣- ولجأ الى افراد كل اسناد مع متنه بالرواية.

وهذه الطرق الثلاث سبق شرحها مع التمثيل من صحيح مسلم فقد شارك الترمذي مسلما في هذه الطرق لكن مسلما تفوق في ذلك واكثر الا ان هناك فارقا بين الترمذي ومسلم في الطريقة الثالثة وهي ان الترمذي يبني كتابه على بيان العلل، فاذا كان احد الطريقين فيه ضعف او علة فانه يقدمه غالبا ويبين ما فيه ثم يعقب بالاسناد القوي الذي هو الاصل في الباب

واما مسلم فانه يقدم الرواية الصحيحة واذا كان هناك رواية فيها علة فانه يؤخرها ويشير الى ما فيها وكثيرا ما يحذف موضع العلة من الحديث ويختصره وقد سبق توضيح ذلك في منهج مسلم .

ومن الامثلة على تقديم الترمذي للحديث المرجوح ثم يذكر الراجح قول الترمذي في باب ما جاء في الامام ينهض في الركعتين ناسيا :

حدثنا احمد بن منيع، حدثنا هشيم، اخبرنا ابن ابي ليلى، عن الشعبي قال :

(صلى بنا المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فسبح به القوم وسبح بهم، فلما صلى بقية صلاته سلم، ثم سجد سجدتي السهو وهو جالس ، ثم حدثهم ان رسول الله ﷺ فعل بهم مثل الذي فعل)

ثم قال الترمذي : وقد تكلم بعض اهل العلم في ابن ابي ليلى من قبل حفظه، قال احمد : لا يحتج بحديث ابن ابي ليلى، وقال محمد بن اسماعيل: ابن ابي ليلى هو صدوق، ولا اروي عنه لانه لا يدري صحيح حديثه من سقيمه، وكل من كان من مثل هذا فلا اروي عنه شيئا .

ثم اختتم الترمذي برواية الحديث من وجه سليم صحيح فقال : حدثنا عبد الله بن

عبد الرحمن، اخبرنا يزيد بن هارون، عن المسعودي عن زياد بن علاقة قال :

(صلى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس، فسبح به من خلفه، فاشار اليهم ان قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم، وسجد سجدتي السهو، وسلم، وقال : هكذا صنع رسول الله ﷺ)

قال ابو عيسى : هذا حديث حسن صحيح(1)

فبدا الترمذي بالطريق الضعيف واعله بذكر كلام الحفاظ في ابن ابي ليلى ثم اخرجه من طريق صحيحة لأن قصده ذكر العلل مع بيانها(2).

٤- الطريقة الرابعة - الاشارة الى اسانيد الحديث

سلك الترمذي طريقين في الاشارة الى اسانيد الحديث

أ - يخرج الحديث بسنده، ثم يعلق الطريق الاخرى فيذكر موضع الاستشهاد من الاسانيد الاخرى من متابعة او غير ذلك مصرحاً باسم المتابع .

مثال :

حدثنا احمد بن منيع والحسن بن الصباح البزار واحمد بن محمد بن موسى -المعنى واحد- قالوا: حدثنا اسحق بن يوسف الازرق، عن سفيان الثوري، عن علقمة بن مرثد، عن سليمان بن بريدة، عن أبيه قال : اتى النبي ﷺ رجل فساله عن مواقيت الصلاة.. فذكر الحديث، ثم قال:

وقد رواه شعبه عن علقمة بن مرثد ايضا . أ.هـ(3)

اشار الترمذي الى متابعة شعبة لسفيان الثوري، وهذه الطريق اخرجها مسلم في صحيحه(4) لذا فقد اشار اليها لشهرتها وكونها معلومة لدى العلماء

ب - وتارة يخرج الحديث باسناده، ويشير الى وروده من طرق اخرى بقوله : وقد روي من غير وجه نحوه ، هكذا على الابهام دون تصريح باسم الراوي المتابع .

---

(1) جامع الترمذي جـ٢/١٩٨ رقم ٣٦٤ ترقيم احمد شاكر ونقل الدكتور العتر في كتابه، هذا حديث صحيح فلعل كلمة "حسن" سقطت سهوا .

(2) راجع شرح العلل لابن رجب ٤١١/١ تحقيق العتر ط اولى.

(3) جامع الترمذي جـ٢٨٧/١ رقم ١٥٢ ترقيم احمد شاكر .

(4) صحيح مسلم ١٧١/١.

مثال ذلك :

حدثنا قتيبة، حدثنا حماد بن زيد عن ايوب عن ابي قلابة عن ابي المهلب عن عمران بن حصين ان رجلا من الانصار اعتق ستة اعبد له عند موته... فذكر الحديث ثم قال:

وقد روي من غير وجه عن عمران بن حصين(١)

فاكتفى الترمذي بالاشارة الى وجود طرق اخرى عن عمران غير الطريق التي ساقها وهذه الطريقة فريدة عند الترمذي وقد اكثر منها .

(١) جامع الترمذي ، باب فيمن يعتق مماليكه عند موته ... من كتاب الاحكام جـ٣/٦٤٥ رقم ١٣٦٤.

مبحث

طرق الترمذي في رواية الاحاديث الدالة على الباب

نوع الامام الترمذي سياق الاحاديث في كل باب من ابواب كتابه الى مسلكين .

أ- المسلك الاول : رواية طائفة من الاحاديث باسانيدها بان يروي الحديث في الباب بسنده ثم يتبعه بحديث اخر بسنده او اكثر .

وهو اذا سلك هذا المسلك فانه اما ان :

١ - يخرج في الباب حديثين صحيحين او اكثر

٢ - وقد يصدر الباب بحديث صحيح اصل في الباب ثم يروي حديثا فيه ضعف، وفائدة تخريجه تقوية الصحيح لتعدد مخرجه مما يفيد في الترجيح، كما ان الوجه الضعيف يرقى عن الضعف وينجبر .

٣- وكثيرا ما يعكس الامام الترمذي، فيقدم الحديث الضعيف ثم يتبعه بحديث او اكثر من رتبة الصحيح ومقصده من ذلك بيان علة الحديث المقدم ولتكون الاحاديث الصحيحة شاهدا لمعنى الاول .

٤- ربما يخرج حديثا ضعيفا ثم يتبعه بضعيف مثله ايضا

مثال ذلك :

ما ذكره في باب زكاة البقر

اخرج فيه اولا حديث عبد الله بن مسعود - من رواية عبد الله بن خصيف عن ابي عبيدة عن عبد الله عن النبيﷺ - قال :

(في ثلاثين من البقر تبيع او تبيعة، وفي اربعين مسنّة)

ثم ضعفه الترمذي لانه من رواية ابي عبيدة عن ابيه عبد الله وهي منقطعة لانه لم يسمع من ابيه شيئا .

ثم اخرج حديث سفيان عن الاعمش عن ابي وائل عن مسروق عن معاذ بن جبل قال: (بعثني النبي ﷺ الى اليمن فامرني ان آخذ من كل ثلاثين بقرة تبيعا او تبيعة، ومن كل اربعين مسنة)

ثم قال الترمذي هذا حديث حسن(١)

---

(١) جامع الترمذي، كتاب الزكاة ، باب زكاة البقر جـ٣/١٩-٢٠ رقم ٦٢٢-٦٢٣.

وهذا الحديث منقطع لان مسروقا لم يسمع من معاذ بن جبل، فهو ضعيف مثل الذي قبله، لكن الروايتين تتقويان ببعضهما فيرتقي الحديث الى الحسن لغيره، فلذلك حكم الترمذي بانه حديث حسن(١)

الطريقة الثانية – اشارة الترمذي الى احاديث الباب

وهي مما امتاز به كتاب الترمذي عن سائر كتب السنة فانه يقتصر في كثير من الابواب على حديث او حديثين اختصارا ثم يشير الى الاحاديث المروية في الباب بذكر اسماء الصحابة الذين رووا من الاحاديث ما يتعلق بذلك الباب وبذلك يستوعب الترمذي الاحاديث دون ان يسردها كلها.

ومقصد الترمذي بقوله وفي الباب عن فلان وفلان ان هذه الاحاديث يصلح ذكرها في هذا الباب وهي شواهد للحديث المذكور وقد يكون تعلقها بالحديث المذكور تعلقا يسيرا .

وقوله ايضا وفي الباب عن فلان وفلان، لا يعني ان الاحاديث المشار اليها في رتبة الحديث المذكور، بل قد يكون بعضها ضعيفا .

مثال على طريقة الترمذي .

اخرج الترمذي في كتاب الطهارة حديث ابي هريرة، عن النبي ﷺ:

(اذا استيقظ احدكم من الليل فلا يدخل يده في الاناء حتى يفرغ عليها مرتين او ثلاثا، فانه لا يدري اين باتت يده)

وفي الباب عن ابن عمر، وجابر، وعائشة قال ابو عيسى : وهذا حديث حسن صحيح(٢)

ومن الجدير بالذكر انه قد يذكر حديثا عن صحابي ثم يشير ان في الباب حديثا عن ذلك الصحابي المذكور ... والمقصد انه حديث اخر في الموضوع نفسه يشهد لهذا الحديث .

---

(١) الامام الترمذي .. د.العتر ص ١٠٤-١٠٥.

(٢) جامع الترمذي ، كتاب الطهارة باب ١٩ جـ١/٣٦ رقم ٢٤.

مسالك الترمذي في الاشارة الى الاحاديث

١- في كثير من الاحيان يخرج الحديث الصحيح المشهور للاستدلال به على حكم مسالة الباب، ثم يشير الى ما ورد في المسألة من احاديث بقوله : وفي الباب عن فلان وفلان .

٢- يخرج حديثا صحيحا لكنه غير مشهور، ويترك ذكر الحديث المشهور اعتماداً على شهرته، ثم يقول وفي الباب عن فلان وفلان ويعد جماعة فيهم ذلك الصحابي الراوي للحديث المشهور. وقد يفعل ذلك لانه اخرج الحديث المشهور من قبل فلم يخرجه تجنبا للتكرار .

٣- قد يخرج في الباب حديثا ضعيفاً، ويشير الى الصحيح بقوله وفي الباب عن فلان وفلان .

كما في باب (ما يقول عند دخول المسجد)

اخرج حديث فاطمة بنت الحسين عن جدتها فاطمة الكبرى رضي الله عنها قالت : **(كان رسول الله ﷺ - اذا دخل المسجد صلى على محمد وسلم وقال : رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك، واذا خرج صلى على محمد وسلم، وقال : رب اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب فضلك).**

قال ابو عيسى : حديث فاطمة حديث حسن، وليس اسناده بمتصل وفاطمة بنت الحسين لم تدرك فاطمة الكبرى، انما عاشت فاطمة بعد النبي ﷺ - اشهرا .

فالترمذي هنا حسن الحديث لشواهده التي اشار اليها وقد اورد الترمذي حديث فاطمة وفيه انقطاع ليبين ذلك وينبه عليه وليستشهد بحديث ابي اسيد وغيره بالاشارة الى ذلك[١]

مقاصد الامام الترمذي وغيره من المحدثين من تعداد الاسانيد والاحاديث في الباب الواحد

لاهل الحديث غايات علمية من تعداد الاسانيد والحديث في الباب الواحد لانه بذلك تظهر الفوائد الاسنادية. وذلك انه بالنظر في الطرق والاحاديث الواردة في المسألة الواحدة نعرف ان الحديث قد تفرد به بعض الرواة او تعددت رواته، وفي حال

(١) هامش سنن الترمذي تحقيق احمد شاكر وانظر : الامام الترمذي .. د. العتر ص ١١٤.

التعدد نعلم انهم قد اتفقوا او اختلفوا، ثم الاختلاف اما بالزيادة والنقصان او التباين فتحصل معرفة الاحوال التالية :

١- التفرد بالحديث
٢- تعدد الرواة مع الاتفاق
٣- الاختلاف بالزيادة والنقصان
٤- الاختلاف بالتباين

وقد سلك الترمذي طريق الوضوح حيث يعبر عن مقصوده في معظم الاحيان بالعبارة الظاهرة، واما مسلم فتركها لدرس القاريء وتمعنه، والبخاري احال القارىء على تتبع الابواب ومظان الحديث[1]

تفصيل الاحوال السابقة :

أولاً : معرفة تفرد الراوي : من خلال جمع الطرق نستدل ان الحديث غريب متنا واسنادا وهو الحديث الذي رواه صحابي واحد، وتفرد به تابعي واحد عن ذلك الصحابي .

مثل حديث (انما الاعمال بالنيات وانما لكل امريء ما نوى ...) لم يصح الا من رواية يحيى الانصاري، عن محمد بن ابراهيم التيمي، عن علقمة الليثي، عن عمر بن الخطاب وقد رواه البخاري في سبعة مواضع من سبعة طرق عن يحيى بن سعيد به وكذلك رواه مسلم من طرق كثيرة عن يحيى (٢)

فتتبع هذه الاسانيد يرشد الى انه لم يصح عندهما الا من هذا الطريق والحديث المذكور اخرجه الترمذي في الجهاد وقال فيه : هذا حديث حسن صحيح، وقد روى مالك بن انس وسفيان الثوري وغير واحد من الائمة هذا عن يحيى بن سعيد، ولا نعرفه الا من حديث يحيى بن سعيد الانصاري أ.هـ .

ومن انواع التفرد ان يتفرد الراوي بالحديث اسناداً لامتنا بمعنى ان الحديث رواه جماعة من الصحابة، ثم ياتي راو فيسنده عن صحابي اخر لم يشتهر الحديث عنه مثل

---

(٢) الامام الترمذي .. د. العتر ص /١١٨.

(٣) البخاري في اول الصحيح ومسلم جـ٢/١٥١٥ كتاب الامارة باب رقم ٤٥ (انما الاعمال بالنية) حديث رقم (١٩٠٧).

حديث .

(المؤمن ياكل في معي واحد)

فهذا المتن معروف مشهور من رواية ابي هريرة وابن عمر عن النبي ﷺ لكن رواه ابو كريب عن ابي اسامة عن بريد بن عبد الله بن ابي بردة عن جده ابي موسى عن النبي ﷺ .

فهذا الاسناد غريب لانه لا متابع له اما المتن فمعروف مشهور ثابت من حديث ابي هريرة وابن عمر .

لهذا يقال عن مثل هذا الحديث من طريق ابي كريب بسنده عن ابي موسى : غريب اسناداً لامتنا.

وهو ما يعبر عنه الترمذي بقوله :حسن صحيح غريب من هذا الوجه كما سيأتي توضيحه فيما بعد

ثانياً: معرفة تعدد رواه الحديث واتفاقهم وهو ما يفيد في تقوية الحديث سواء كان الاتفاق في اللفظ او في المعنى والتعدد هنا ينتج عنه اربعة انواع من علوم الحديث وهي:

أ – المتابعات : والمتابعة : رواية اخرى للحديث مع الاتفاق في الصحابي فان اتحد الشيخ فهي متابعة تامة، وان اختلف الشيخ فهي متابعة قاصرة، والمتابعة قد تكون باللفظ وقد تكون بالمعنى .

ب– الشاهد : رواية اخرى للحديث ولو بالمعنى مع الاختلاف في الصحابي ، وهذا مذهب جماهير اهل العلم انه اذا اختلف الصحابي الرواي للحديث فانه يعد حديثا اخر ويسمى شاهداً

جـ– الصحيح لغيره : وهو الحديث الحسن لذاته اذا جاء من وجه اخر مثله او اقوى منه.

فالحسن لذاته خف ضبط راويه فلما جاء من طريق اخرى تقوى وارتقى للصحيح لغيره .

وذلك كثير في جامع الترمذي ان يصحح الحديث لتعدد طرقه وكذلك الشيخان قد يخرجان حديثا ويصححانه لمتابعاته القوية .

د– الحسن لغيره : وهو الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه بشرط ان لا يكون الضعف لفسق في الراوي او اتهامه بالكذب او كونه فاحش الغلط مغفلا .

فتعدد الطرق يجبر الوهن في الطريق الضعيفة ويرقيها الى رتبة الحسن اما تعدد الطرق مع الصحة فانه يفيد طمأنينة اكثر مما لو كانت الصحة مع التفرد .

ثالثاً: واما اختلاف الرواة بالزيادة والنقصان في الحديث فان كانت من الضعفاء فلا يعتد بها، اما زيادة الثقة فانها ذات اهمية وهي اما ان تكون في السند او في المتن .

زيادة الثقة في السند : تكون برفع الموقوف او وصل المرسل او المنقطع، والذي عليه المحققون ومنهم الترمذي والخطيب البغدادي ترجيح الوصل على الارسال اذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه .

قال الخطيب : وهذا القول هو الصحيح عندنا، لان ارسال الراوي للحديث ليس بجرح لمن وصله ولا تكذيب له ، ولعله ايضا مسند عند الذين رووه مرسلا او عند بعضهم، الا انهم ارسلوه لغرض او نسيان، والناسي لا يقضي على الذاكر (١)

واما جمهور المحدثين فقدموا الارسال والوقف واعتبروه علة من قبيل تقديم الجرح على التعديل عند التعارض .

والراجح هو القول الاول لان الجرح قدم على التعديل عندما تعارضا لما في الجرح من زيادة العلم، وفي مسألتنا فان زيادة العلم هي عند من رفع ووصل والارسال نقص في الحفظ (٢)

وطريقة الامام الترمذي في الترجيح ان يروي الحديث على الوجهين بالارسال والوصل، او الوقف والرفع ويبين الراجح من ذلك ويصرح بالحكم وقد يعتمد الترمذي وغيره من المحدثين على القرائن في ترجيح زيادة الثقة في السند او تضعيفها ولذلك تجد امثلة رجح فيها الترمذي الارسال على الوصل مثال ذلك: حديث ساقه الترمذي في كتاب الاحكام : من طريق عبد الوهاب الثقفي عن جعفر بن محمد عن ابيه عن جابر ان النبي ﷺ (قضي باليمين مع الشاهد).

ثم ساقه من طريق اسماعيل بن جعفر حدثنا جعفر بن محمد بن ابيه ان النبي ﷺ (قضى باليمين مع الشاهد الواحد)

هكذا مرسلا ثم قال : وهذا اصح ، وهكذا روى سفيان الثوري عن جعفر بن محمد عن ابيه عن النبي ﷺ - مرسلا(٣)

(١) الكفاية في علم الرواية :٥٨١ ط ثانية ، دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

(٢) مقدمة ابن الصلاح /١١٤ وبهامشه التقييد والايضاح للعراقي، فتح المغيث للسخاوي جـ٢١٣/١ .

(٣) جامع الترمذي، كتاب الاحكام، باب ١٣ ما جاء في اليمين مع الشاهد جـ٦٢٨/٣ رقم ١٣٤٤ تحقيق عبد الباقي.

فالترمذي رحمه الله رجح الارسال هنا لان اسماعيل بن جعفر احفظ واوثق من عبد الوهاب الثقفي ، فالاول ثقة ثبت (١)، وعبد الوهاب الثقفي: ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين(٢)

اضافة الى متابعة الثوري لاسماعيل بن جعفر في روايته مرسلا .

واما الشيخان فانهما يخرجان ما صح وصله ورفعه، وقد يخرجان في بعض الاحيان الحديث على الوجهين، فيخرجان مثلا المتصل الصحيح اولا ثم يذكران المرسل في المتابعات والشواهد اشارة للخلاف في الحديث وانه لا يضر في صحته بل يكون المرسل هنا مقوياً للمتصل. والاحتجاج انما هو بالمتصل المرفوع(٣)

زيادة الثقة في المتن :

وهي ان ياتي احد رواه الحديث بزيادة كلمة او جملة في متن الحديث لا يذكرها غيره ومذهب الترمذي وجمهور العلماء قبولها اذا كانت من ثقة يعتمد على حفظه وبعضهم ردها مطلقا، وفصل الامام ابن الصلاح القول فيها فقسم الزيادة الى ثلاثة اقسام

الاول : ان تخالف الزيادة ما رواه سائر الثقات، فهذا حكمه الرد كما في الحديث الشاذ الذي يرويه ثقة مخالفا الثقات .

الثاني : ان لا يكون فيها منافاة او مخالفة اصلا لما رواه الثقات فهذه تقبل باتفاق العلماء كما حكى الخطيب البغدادي .

الثالث : ما يقع بين هاتين المرتبتين مثل زيادة لفظة في حديث لم يذكرها سائر من روى ذلك الحديث(٤)

وقد مثل ابن الصلاح لزيادة الثقة

ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر : (ان رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر من رمضان صاعا من تمر او صاعا من شعير على كل حر او عبد ذكر او انثى من

---

(١) تقريب التهذيب، ١٠٦ تحقيق عوامة اولى .

(٢) المرجع السابق ص ٣٦٨.

(٣) هدي الساري /١٣ الامام الترمذي ... د.العتر /١٢٩.

(٤) مقدمة ابن الصلاح / ١١٢ وبهامشه التقييد والايضاح للعراقي.

المسلمين[1]

فذكر ابو عيسى الترمذي ان مالكا تفرد من بين الثقات بزيادة قوله: من المسلمين، وروى عبيد الله بن عمر وايوب وغيرهما هذا الحديث عن نافع عن ابن عمر دون هذه الزيادة .

فالترمذي رحمه الله رواه اولا من رواية ايوب عن نافع وليس فيه الزيادة ثم اخرج حديث مالك عن نافع بزيادة "من المسلمين[2]

ومن امثلة ذلك ايضا حديث (جعلت لنا الارض مسجدا وجعلت ترتبها لنا طهورا[3]

فهذه الزيادة تفرد بها ابو مالك الاشجعي، وسائر الروايات لفظها:" وجعلت لنا الارض مسجدا وطهورا .." فهذا وما اشبهه يشبه القسم الاول من حيث ان ما رواه الجماعة عام : وما رواه المنفرد بالزيادة مخصوص - بالتراب - وفي ذلك مغايرة في الصفة ونوع من المخالفة يختلف بها الحكم .

ويشبه ايضا القسم الثاني من حيث انه لا منافاة بينهما أ .هـ[4]

واما البخاري ومسلم فانهما لا يصرحان بشيء وانما يكتفيان باخراج الوجهين، البخاري يفرق ذلك على الابواب، واما مسلم فاخرج اولا طريق مالك عن نافع بالزيادة ثم رواه من ثلاثة اوجه عن نافع وهي رواية : عبيد الله وايوب والليث على خلاف ما قال مالك، ثم اخرج الحديث من رواية الضحاك عن نافع بزيادة من المسلمين .

فتصديره بحديث الزيادة، وجعل الاحاديث الاخرى متابعة له، وختمها بمتابعة الزيادة تنبيه منه على ترجيحها وان زيادة الثقة مقبولة والا لما جعله اصل الباب[5]

واما الاصوليون فانهم اشترطوا لقبول الزيادة شرطا اخر وهو تعدد المجلس، فاذا اتحد المجلس مع كثرة الرواة الذين لا يغفلون عن مثل تلك الزيادة لم تقبل .

اما الحنفية فانهم جعلوا الزيادة التي فيها وصف يقتضي تغييراً للحكم من قبيل الزيادة المعارضة، وبسبب هذا الخلاف في هذا الاصل ترتب اختلافات في امور فقهية

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الزكاة، باب زكاة الفطر جـ١/٦٧٧ رقم (٩٨٤).

(٢) جامع الترمذي كتاب الزكاة، باب ما جاء في صدقة الفطر جـ٣/٥٩ رقم ٦٧٥.

(٣) صحيح مسلم، كتاب المساجد، جـ١/٣٧١ رقم ٥٢٢ وساق في الباب نفسه رواية جابر:(وجعلت لي الارض طيبة طهورا ومسجدا) ورواية ابي هريرة :" وجعلت لي الارض طهورا ومسجدا.

(٤) مقدمة ابن الصلاح /١١٣-١١٤ مرجع سابق.

(٥) الامام الترمذي ... د.العتر ١٣٢.

فرعية .

فمثلا اوجب الحنفية زكاة الفطر على كل فرد في البيت ولو كان غير مسلم عملا بعموم:

(فرض رسول الله صدقة الفطر من رمضان على كل حر او عبد ذكر او انثى)

اما الجمهور : فقد خصوا ايجابها على المسلمين عملا بزيادة : "من المسلمين ."

وكذلك في مسالة التيمم جوز الحنفية التيمم بكل ما كان من جنس الارض لانهم رأوا زيادة لفظ :" وتربتها" معارضا غير مكافئ لطرق الحديث وروایاته المطلقة من هذا القيد.

اما الجمهور فقد خصّوه بما كان من التراب عملا بالزيادة .

والسبب في الاختلاف ان الزيادة على النص عند الحنفية نسخ او تخصيص وهم لاينسخون ولا يخصصون الا بالدليل المساوي، وكذلك تقييد المطلق اما الجمهور فيجوز عندهم تخصيص العام بالدليل الظني كما انهم يحملون المطلق على المقيد(1)

رابعاً : الإختلاف بالتباين :

معرفة اختلاف الرواة تفيدنا معرفة الشاذ : وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه ، ومعرفة المنكر : وهو مخالفة الضعيف لرواية الثقة ، ومعرفة المضطرب وهو الإختلاف بين الرواة في السند أو المتن أو كلاهما معاً مع التساوي في قوة الطرق ٠

والإمام الترمذي طريقته أن يبين الإختلاف ويصرح بالراجح والمرجوح فيخرج الرواية المحفوظة والتي تقابلها وهي الشاذة التي فيها مخالفة ويبين أنها غير محفوظة ، ويذكر السبب في ذلك ووجه المخالفة ٠

وكذلك الحال بالنسبة للمنكر والمعروف ، فإن الترمذي يخرج الوجهين ، مثال ذلك ما رواه الترمذي من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال : " اغتسل النبي صلى الله عليه وسلم لدخول مكة ٠٠ " (2)

بيَّن الترمذي بعد رواية هذا الحديث أنه ضعيف فقال: " هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى نافع عن ابن عمر أنه كان يغتسل لدخول مكة ٠٠٠ وعبد الرحمن بن

---

(1) الامام الترمذي .. د.العتر ص ١٣٢-١٣٣ مرجع سابق حيث احال على شرح التحرير لابن الهمام والعضد على مختصر ابن الحاجب.

(2) سنن الترمذي ، كتاب الحج ، باب ما جاء في الإغتسال لدخول مكة.

زيد بن أسلم : ضعيف في الحديث ، ضعفه أحمد بن حنبل وعلي بن المديني وغيرهما ، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديثه أ٠هـ

فكما نلحظ فإن الترمذي إنما ذكر الحديث المنكر وهي الرواية المرفوعة لينبه عليها ويبين علتها ويذكر ما هو الصواب ٠ ونلحظ أنه عبَّر بكلمة " غير محفوظ " للحديث المنكر ، حيث إن المتقدمين مثل الترمذي وغيره لم تكن في أيامهم قد استقرت المصطلحات ، فكانوا يتوسعون في استخدام مثل هذه العبارات ٠

أما المضطرب : وهو الحديث الذي يروى على أوجه مختلفة متساوية في قوة السند ، ولا مرجح لأحدها على الآخر مع تعذر الجمع فإن الترمذي رحمه الله يذكر الطرق المختلفة مثل الأحاديث التي تروى مرة موقوفة ومرة مرسلة ومرة مرفوعة إضافة إلى اختلاف الأسانيد أحياناً ، مثل حديث زيد بن أرقم في باب (ما يقول إذا دخل الخلاء)(١)

فراوي هذا الحديث عن زيد هو قتادة وقد اختلف عليه كثيراً ، فبعضهم رواه عن قتادة عن زيد موقوفاً ٠ وبعضهم عن قتادة عن النضر بن أنس عن زيد ، وبعضهم عن قتادة عن النضر عن أبيه مرفوعاً ، والرواة عن قتادة كلهم ثقات في درجة واحدة من الحفظ فلا مرجح ، والإضطراب يُشعر بعدم ضبط الراوي للحديث ، وقد بين الترمذي ذلك بصريح العبارة ٠

(١) جامع الترمذي ، كتاب الطهارة ، باب ما يقول إذا دخل الخلاء جـ١٠

الفصل الثالث

انواع الحديث واصطلاحاتها في الجامع

انواع الحديث في الجامع :

الحسن عند الترمذي

اصح شيء في الباب

الحديث الغريب

صحيح غريب

حسن غريب

حسن صحيح

حسن صحيح غريب

مبحث :

انواع الحديث في جامع الترمذي

حوى جامع الترمذي انواعاً كثيرة من الحديث من الصحيح والضعيف لكنه ميزها وتكلم عليها وقربها للناس

واحاديث الجامع اجمالا تنقسم الى اربعة اقسام :

١- الصحيح المتفق عليه وهو ما اخرجه الشيخان

٢- قسم على شرط ابي داود والنسائي

٣- قسم اخرجه للضدية في موضع الخلاف، بمعنى انه ياتي في المسالة بدليل المذهب الراجح ثم يخرج دليل المذهب المخالف

٤- قسم اخرجه لانه عمل به بعض الفقهاء وليس في الباب غيره

وبهذا التقسيم يتضح ان شرطه واسع جدا لكنه تدارك ذلك بكلامه على الاسانيد والرواة واعطاء كل حديث حكما وهذا من خصائص كتابه فقد بين في كتابه : الصحيح، والحسن، والضعيف، والغريب والمرسل، والمنقطع، والمضطرب، والمعلل، والشاذ، والمحفوظ والمنكر، والمعروف، والمدلس، والمرسل الخفي والموقوف والمقطوع .

ومن حيث القبول والرد فالاحاديث في الجامع ثلاثة اقسام الصحيح، والحسن، والضعيف، وهو اول من قسم الاحاديث في كتاب مصنف الى هذا التقسيم .

وهذه القسمة، استفادها الترمذي من شيوخه البخاري وابن المديني وغيرهما[1]

قال الحافظ ابن رجب :

اعلم ان الترمذي قسم في كتابه هذا الحديث الى صحيح وحسن وغريب[2]

وقد يجمع هذه الاوصاف الثلاثة في حديث واحد، وقد يجمع منها وصفين في الحديث، وقد يفرد احدها في بعض الاحاديث، وقد نسب طائفة من العلماء الترمذي الى التفرد بهذا التقسيم، ولا شك انه هو الذي اشتهرت عنه هذه القسمه وقد سبقه البخاري الى ذلك[3]

---

(١) الامام الترمذي... د. العتر ١٤٥-١٤٦.

(٢) الغريب عند الترمذي هو الضعيف، اما الغرابة بمعنى التفرد فيعبر عنها الترمذي بقوله : صحيح غريب، او حسن غريب او ما اشبه ذلك كما سياتي تفصيله.

(٣) شرح العلل جـ١/٣٤٢.

اصطلاحات أنواع الحديث في الجامع

يستخدم الترمذي عبارات مركبة مثل حسن غريب، او صحيح غريب، او حسن صحيح وما شابه ذلك، وكانت هذه الاصطلاحات موضع اشكال لدى كثير من أهل العلم.

وقد فسر الامام الترمذي بعضها في كتاب العلل له وهي الحسن والغريب، واليك بيان باصطلاحات الترمذي ومراده منها(١)

الصحيح : الصحيح عند الترمذي هو الصحيح عند العلماء وهو : ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله ولا يكون شاذا ولا معللا.

فهذه الشروط كافية في الصحة ولا يشترط تعدد الرواة، ولهذا نجد الترمذي يصحح ما استوفى هذه الشروط ولو كان فردا.

مثال ذلك ما رواه الترمذي في كتاب الحج : باب ما جاء في التمتع قال: حدثنا قتيبة عن مالك بن أنس، عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الله بن الحارث بن نوفل، انه سمع سعد بن ابي وقاص والضحاك بن قيس وهما يذكران التمتع بالعمرة الى الحج ... " الحديث

قال الترمذي : هذا حديث صحيح(٢)

والحديث تفرد به مالك وقد اخرجه في الموطأ.

الحسن عند الترمذي :

من المعلوم ان الحسن عند المحدثين ينقسم الى قسمين :

١- الحسن لذاته : وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط الذي خف ضبطه عن مثله او اعلى منه الى منتهاه من غير شذوذ ولاعلة "

وهو تعريف الحافظ ابن حجر الذي استقر عليه تعريف الحسن لذاته.

٢- الحسن لغيره :" وهو الحديث الضعيف اذا تعددت طرقه بما يجبر ضعفه " وليس كل ضعيف يصلح للتقوية

لكن الامام الترمذي اذا اطلق على حديث انه "حسن" فما مراده ؟

---

(١) ملخصة ومهذبة من كتاب الامام الترمذي ... للدكتور العتر ص ١٤٩ فما بعدها اذ هو السابق في بيان منهج الترمذي.

(٢) جامع الترمذي ، كتاب الحج باب ١٢ رقم ٨٢٢ جـ٣/١٨٤.

لقد عرف الامام الترمذي الحسن في كتاب العلل الذي في اخر الجامع.

فقال : " وما ذكرنا في هذا الكتاب "حديث حسن" فانما اردنا بن حسن اسناده عندنا : كل حديث يروى لا يكون في اسناده متهم بالكذب ولا يكون الحديث شاذا، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حديث حسن ".

فقد وضع الترمذي ثلاثة قيود

الاول : ان لا يكون في اسناده متهم بالكذب : فيدخل في الحسن رواية الضعيف الذي لم يتهم بالكذب مثل سيء الحفظ ومن فيه مقال او مجهولا، او مدلسا روى بالعنعنة او مختلطا روى عنه بعد اختلاطه ونحو ذلك

وقول الترمذي : " لا يكون في اسناده متهم بالكذب " واضح انه يريد الضعف اليسير الذي يصلح للمتابعات وينجبر فيخرج بذلك الفاسق، والمغفل كثير الخطأ، ولهذا اوضح الترمذي في العلل :" ان من كان متهما في الحديث بالكذب او كان مغفلا يخطيء الكثير فالذي اختاره اكثر اهل الحديث من الائمة ان لا يشتغل بالرواية عنه"(١)

القيد الثاني : " ولا يكون الحديث شاذا "

ومراد الترمذي بالشاذ ما رواه الثقة مخالفا لرواية من هو اوثق او اكثر عدداً فاشترط في الحديث ان يسلم من المعارضة لانه اذا خالف الثقات كان ضعيفا .

القيد الثالث:" ان يروى من وجه اخر نحوه "

ويعني ذلك تعدد طرق الضعيف على ان تكون الطرق الاخرى مثله او اقوى منه، لكن لا يشترط ان يروى الحديث بلفظه في الطرق الاخرى، بل يكفي ان يروى بمعناه من غير وجه لقول الترمذي نحوه ولم يقل مثله(٢)

ولم يشترط الترمذي الاتصال ، لان التعدد يغنى عن ذلك ولهذا يدخل الضعيف بسبب الانقطاع والذي روى من اوجه اخرى يدخل في تعريف الحسن عند الترمذي

ومن منهج الترمذي انه يذكر الحديث الضعيف لضعف راويه او لانقطاع اسناده ثم يقول هذا حديث حسن ،ثم يذكر الطريق الاخرى الجابرة او يشير الى شواهد الحديث لان الحديث عنده يحسّن اما بمتابعاته او بشواهده.

مثال على حديث حسنه الترمذي لمتابعاته :

---

(١) جامع الترمذي جـ٥/٧١١ تحقيق احمد شاكر، شرح العلل لابن رجب جـ١/٢٨٧.

(٢) شرح العلل لابن رجب ١/٣٨٦ الامام الترمذي ... د. العتر ص ١٥٣-١٥٤.

قال في كتاب الصلاة، باب ما جاء في التطوع بالسفر : حدثنا على بن حجر، حدثنا حفص بن غياث عن الحجاج، عن عطية عن ابن عمر، قال : (صليت مع النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين وبعدها ركعتين).

قال ابو عيسى : هذا حديث حسن .

وقد رواه ابن ابي ليلى عن عطية ونافع، عن ابن عمر: حدثنا محمد بن عبيد المحاربي - حدثنا علي بن هاشم، عن ابن ابي ليلى عن عطية ونافع عن ابن عمر قال :

(صليت مع النبي- ﷺ - في الحضر والسفر، فصليت معه في الحضر الظهر اربعا وبعدها ركعتين، وصليت معه في السفر الظهر ركعتين وبعدها ركعتين .. الخ الحديث .

قال ابو عيسى : هذا حديث حسن(١)

هذا حديث حكم الترمذي انه حسن لمجيئه من غير وجه فالسند الاول فيه حجاج بن ارطأة قال فيه الحافظ : صدوق كثير الخطأ والتدليس(٢)

وفيه عطية العوفي : وهو ضعيف شيعي مدلس(٣)

والسند الثاني فيه محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى وهو ضعيف الحديث سيء الحفظ(٤) .

فمجيء الحديث من وجهين يقويه ويجعله في مرتبة الحسن لغيره

والترمذي في تعريفه ميّز الحسن من الصحيح، لانه في قوله :" غير متهم بالكذب " دل ان راوي الحديث الحسن قاصر عن درجة راوي الصحيح والحسن لذاته، ولان كلمه غير متهم بالكذب " لا تقال للثقة او الصدوق .

اضافة الى انه اشترط مجيء الحديث من غير وجه والحديث الصحيح لا يحتاج الى جابر.

وقول الترمذي في بعض الاحاديث : حسن غريب، لا يعترض به على تعريف الترمذي الذي اشترط التعدد، لان اشتراط التعدد هو فيما اذا قال:"حسن" فقط اما حسن غريب ونحو ذلك فلها معنى اخر.

---

(١) جامع الترمذي، كتاب الصلاة ، باب ما جاء في التطوع في السفر جـ٢/٤٣٧ رقم ٥٥١-٥٥٢.

(٢) تقريب التهذيب / ١٥٢ تحقيق عوامة.

(٣) المرجع السابق / ٣٩٣.

(٤) المرجع السابق / ٤٩٣ وعبارة ابن حجر : صدوق سيء الحفظ جدا.

قول الترمذي : اصح شيء في الباب :

قد يتوهم البعض ان مثل هذه العبارة حكم للحديث بالصحة وليس الامر كذلك بل المراد المفاضلة وبيان رجحان حديث على حديث اخر بقطع النظر عن ثبوت الصحة او الحسن.

فان هذه العبارة تقال للمفاضلة بين احاديث ضعيفه لكن بعضها احسن حالا من بعض.

فهناك فرق بين قول المحدث : حديث صحيح، وقوله هذا اصح شيء في الباب او اصح من حديث فلان

الغريب عند الترمذي :

الامام الترمذي في تعريفه للغريب واستعماله له جار على اصطلاح العلماء وينقسم الحديث الغريب بحسب موضع التفرد الى قسمين :

١- غريب متنا واسنادا. ٢- غريب اسنادا لا متنا

الغريب متنا واسنادا :-

وهو الحديث المروي عن صحابي واحد وروى عن ذلك الصحابي باسناد واحد.

وهو الحديث الذي يقول فيه الترمذي : (رب حديث يكون غريبا لا يروى الا من وجه واحد)

وقد مثل الامام الترمذي للغريب متنا واسناداً بمثالين عدهما الحافظ ابن رجب نوعين :

احدهما : المتن غريب، والسند لا يروى به الا ذلك المتن

ومثاله : حديث حماد بن سلمة عن ابي العشراء عن ابيه قال : **قلت يا رسول الله، اما تكون الذكاة الا في الحلق واللبة؟**

فقال : لو طعنت في فخذها اجزا عنك

قال الترمذي :" فهذا حديث تفرد به حماد بن سلمة عن ابي العشراء ولا يعرف لابي العشراء عن ابيه الا هذا الحديث، وان كان الحديث مشهوراً عند اهل العلم، وانما اشتهر من حديث حماد بن سلمة لا يعرف الا من حديثه "

الثاني : ان يكون المتن غريبا لكنه لم يصح الا باسناد واحد، وهذا السند مشهور رويت به احاديث كثيرة لكن لم تصح رواية هذا المتن الا بهذا السند مثاله : حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر : **(ان النبي ﷺ نهى عن بيع الولاء وعن هبته)**

فهذا الحديث لم يصح الا من هذا الوجه عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر، ومن رواه عن غيره فقد وهم وغلط[1]

ولا تنافي بين الصحة والفردية، فيكون الحديث صحيحا غريبا او حسنا غريبا او ضعيفا غريبا فالصحة او الحسن او الضعف هو وصف لقوة السند وتوفر شروط القبول اما الغرابة فهي وصف لتفرد الراوي برواية الحديث.

---

(١) جامع الترمذي جـ٥/٧١١/٧١٢.

شرح العلل لابن رجب ١/٤١٥

الامام الترمذي .. د.العتر مرجع سابق /١٦٥

القسم الثاني : الغريب اسنادا لامتنا

وهو ما قال فيه الترمذي " ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وانما يستغرب لحال الاسناد "

ويعني بذلك ان المتن رواه اكثر من صحابي واشتهر عنهم ويتفرد راو بروايته عن صحابي اخر غير الذين اشتهر عنهم الحديث وهو ما يسميه العلماء الغريب النسبي او الفرد النسبي لكون التفرد فيه حصل بالنسبه الى شخص معين.

ومن امثلة ذلك عند الترمذي حديث ابي موسى الاشعري عن النبي ﷺ قال: (الكافر يأكل في سبعة امعاء، والمؤمن يأكل في معي واحد) .[1]

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي:

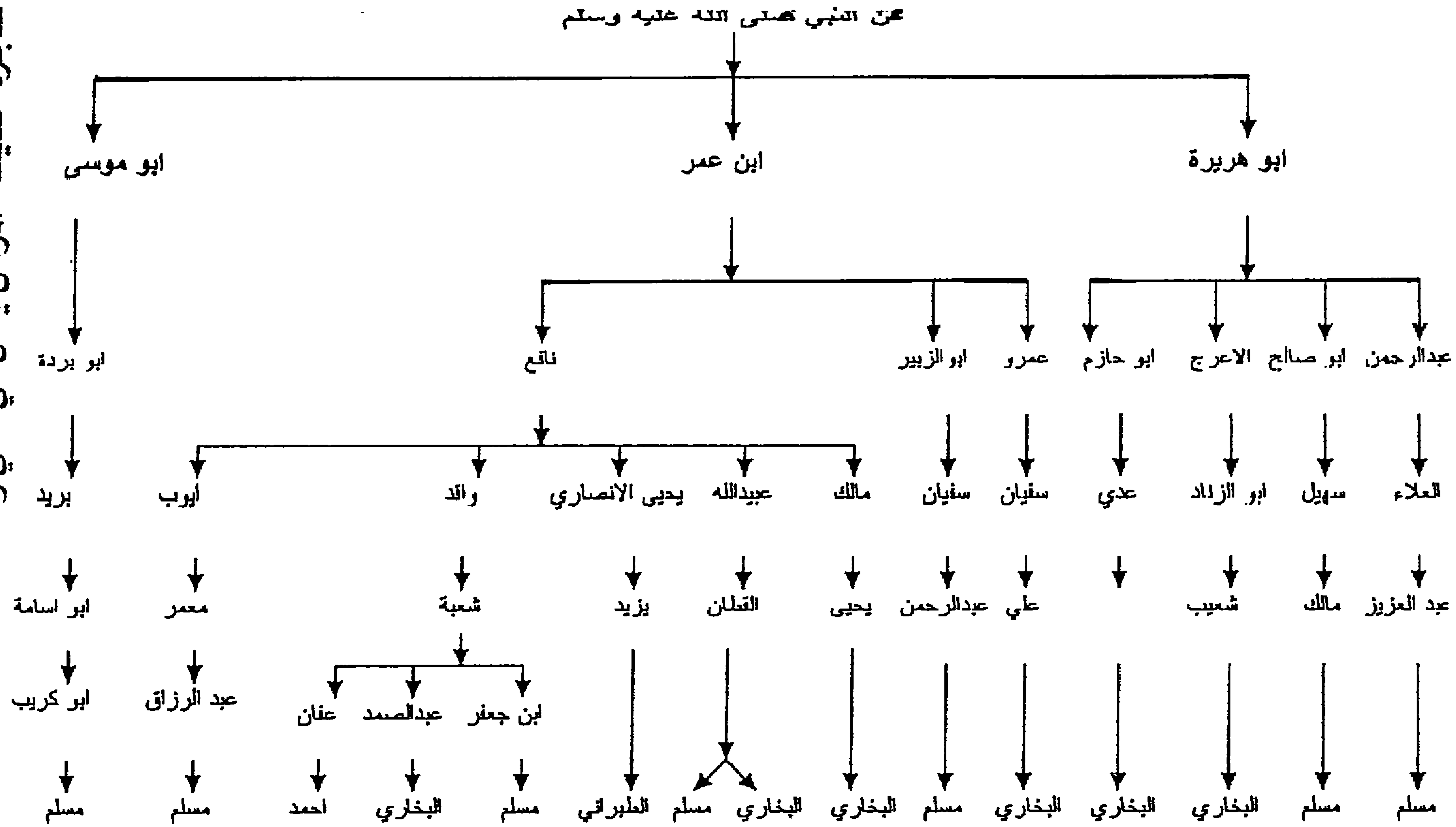
فهذا المتن معروف عن النبي ﷺ من وجوه متعددة، وقد خرجاه في الصحيحين من حديث ابي هريرة ومن حديث ابن عمر عن النبي ﷺ واما حديث ابي موسى هذا فخرجه مسلم عن ابي كريب وقد استغربه غير واحد من هذا الوجه، وذكروا ان ابا كريب تفرد به منهم البخاري وابو زرعة ٠١هـ [2] . ويدخل في هذا النوع من الغريب ان يكون الحديث مشهوراً عن صحابي معين من طرق معروفة، ثم يروى عن ذلك الصحابي من وجه اخر يستغرب من ذلك الوجه خاصة.

---

(١) جامع الترمذي / كتاب الاطعمة، باب ٢٠ ما جاء ان المؤمن ياكل في رقم ١٨١٨.

(٢) شرح العلل ١/ ٤٤٠-٤٤١.

شجرة حديث " المؤمن يأكل في معي واحد "



شجرة : حديث (المؤمن يأكل في معي واحد)

وهناك قسم ثالث للغريب عند العلماء وهو الغريب متناً لا اسناداً بمعنى ان التفرد في اصل السند حيث رواه صحابي واحد ثم اشتهر عنه فرواه عدد كثيرون فانه يصير غريبا مشهوراً،غريبا متنا وغير غريب اسناداً (١) .

والذي يتحصل ان الغريب المطلق قسمان :

١. غريب متنا واسنادا (ما روي باسناد واحد عن صاحبي واحد)

٢. غريب متنا لا اسنادا (ما روي بأسانيد عن صحابي واحد)

قول الترمذي : حديث غريب

هذه العبارة تعني ان الحديث ضعيف عند الترمذي، وذلك ان التفرد مع ضعف السند يعني عدم وجود جابر او عاضد لتقوية الحديث، فلو كان هناك طريق اخرى تصلح للمتابعة لارتقى الحديث الى مرتبة الحسن.

مثال ما قال فيه الترمذي غريب.

قال في الطهارة : باب ما جاء ان تحت كل شعره جناية.

حدثنا نصر بن علي، حدثنا الحارث بن وجيه، قال حدثنا مالك بن دينار عن محمد بن سيرين، عن ابي هريرة، عن النبي ﷺ قال: (تحت كل شعره جنابة، فاغسلوا الشعر وانقوا البشر).

قال : وفي الباب عن علي وانس.

قال ابو عيسى : حديث الحارث بن وجيه حديث غريب، لانعرفه الا من حديثه، وهو شيخ ليس بذاك، وقد روى عنه غير واحد من الائمة وقد تفرد بهذا الحديث عن مالك بن دينار ١٠هـ.(٢)

تركيب اصطلاحات انواع الحديث في الجامع :

يوجد للامام الترمذي اصطلاحات مركبة حيث يمزج اكثر من حكم في العبارة الواحدة للدلالة على مرتبة الحديث وهل له طرق متعددة ام لا وهل هو غريب مطلق ام غريب نسبي ام لا يوجد فيه غرابة كل ذلك في عبارة واحدة مركبة من العبارات التالية:

"صحيح غريب"، "حسن غريب"، "حسن صحيح" ، "حسن صحيح غريب"

---

(١) مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح ٢٧٣-٢٧٤ وبهامشه التقييد والايضاح للعراقي.

(٢) الجامع، كتاب الطهارة ، باب ٧٨ حديث رقم ١٠٦ جـ١/١٧٨.

فما معنى هذه العبارات؟ لقد بين الترمذي معنى الحسن، ومعنى الغريب واما الصحيح فمعناه معلوم شائع، وقد جعل الترمذي اعتماده الاساسي على فهم العلماء واستنباطهم على ضوء ما شرحه وفسره من المعاني السابقة.

١- **قول الترمذي : صحيح غريب :** معنى ذلك اجتماع الصحة مع الغرابة لانه لا تنافى بين الامرين لان الصحيح قد يكون غريبا بمعنى لم يصح الا من طريق واحدة، والصحيح لا يشترط فيه تعدد الاسناد فالترمذي في هذه العبارة افاد امرين: الاول مرتبة الحديث، الثاني : الغرابة .

٢- **قول الترمذي حسن غريب:**

هذه العبارة لابد من فهمها في ضوء قوله احيانا " حسن غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه" فهذا تحسين مع التفرد المطلق وعلى هذا فمعنى هذه العبارة هو ما قال البقاعي: " استعمل الترمذي الحسن لذاته في المواضع التي يقول فيها حسن غريب ونحو ذلك[١]

وتفسير ذلك : ان الترمذي اذا قال : "حسن" فقط فانه يعني التعدد مع المرتبة أي ان التعدد يشترط حيث يفرد "الحسن" في وصف الحديث، فاذا قيد بالغرابة علم ان التعدد غير ملاحظ فيه، مع بلوغ الحديث بنفسه الى مرتبة الحسن :

أي ان حسن : تعني الرتبة مع التعدد.

وحسن غريب : تعني الرتبة مع التفرد،وهو الحسن لذاته الذي لا يعرف الا من طريق واحدة.

لكن اذا قال الترمذي : حسن غريب من هذا الوجه.

فهذه العبارة لها معنى اخر، لانه يقصد ان الحديث حسن بمعنى له طرق متعددة منجبرة، وهذه الطريق التي ساقها غريبة[٢] اما اذا قال: " حسن لا نعرفه الا من حديث فلان" فهذه العبارة تعادل قوله حسن غريب لانه اثبت المرتبة مع التفرد[٣] واذا كان الحديث فيه غرابة وهو مع ذلك ضعيف ليس له طرق اخرى تجبر ضعفه عبر الترمذي بالغرابة فقط دون ذكر التحسين مثل قوله في حديث رواه عن عثمان بن سعيد

---

(١) الامام الترمذي ... د. العتر ص ٧٧١.

(٢) انظر حديث رقم ٧٧٦ من الجامع ورقم ١٦٥٢.

(٣) مثل حديث ابن عباس مرفوعا " عينان لا تمسها النار الذي ورده الترمذي في كتاب الجهاد باب ١٢ رقم ١٦٣٩ جـ٤/١٥٠.

عن ابن سيرين قال : صنعت سيفي على سيف سمرة بن جندب، وزعم سمرة انه صنع سيفه على سيف رسول الله ﷺ وكان ضيفا.

قال ابو عيسى : "هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وقد تكلم يحيى القطان في عثمان بن سعيد الكاتب من قبل حفظه"(١) نرى هنا انه وصفه بالغريب لان فيه ضعيفا، ولما لم يجد له متابعا لم يصفه بانه حسن.

قول الترمذي " حسن صحيح "

يكثر الامام الترمذي من استخدام هذه العبارة في حكمه على الاحاديث وقد اختلف العلماء في تفسير هذه العبارة وسبب الاختلاف ان كلمة حسن تعني القصور عن مرتبة الصحيح، فكيف يجمع الترمذي بينهما في الحكم على حديث واحد.

واهم الاقوال في تفسيرها ما يلي :

١- قال ابن الصلاح : ان ذلك راجع الى الاسناد فاذا روى الحديث الواحد بإسنادين احدها اسناد حسن والاخر اسناد صحيح استقام ان يقال فيه انه حديث حسن صحيح أي انه حسن بالنسبه الى اسناد صحيح بالنسبة الى اسناد اخر(٢)

٢- ما قاله ابن دقيق العيد :ان كلمة حسن صحيح تعني أن الحديث اشتمل على صفات القبول الدنيا وهي الصدق وعدم التهمة بالكذب وهو ما تعنيه كلمة"حسن"واشتمل ايضا على صفات القبول العليا :

وهي الحفظ والاتقان، فالحسن المقترن بالصحيح لا يعني القصور عن رتبة الصحة انما ياتي القصور اذا اقتصر على قوله "حسن"(٣) وقد اعترض على هذا القول:١- انه يلزم على قول ابن دقيق العيد ان يكون كل صحيح حسنا وهذا ينافي ما اشترطه الترمذي في الحسن وهو التعدد ، والصحيح لا يشترط فيه تعدد فهذا يدل انه ليس كل صحيح حسنا •

٢- ان الترمذي فرق بين عباراته فاحيانا يقول : صحيح واحيانا يقول : حسن صحيح، واحيانا : "حسن" فهذا يدل على ان الصحيح عنده غير الحسن والحسن عنده ليس اعم من

---

(١) الجامع ، كتاب الجهاد باب ١٢ حديث رقم ١٦٨٣ جـ٤/١٧.

(٢) مقدمة ابن الصلاح / ٥٨.

(٣) تدريب الراوي وانظر : الامام الترمذي .. د العتر ص /١٧٢.

الصحيح [1].

٣- قول الحافظ ابن كثير : انه درجة متوسطة بين المرتبتين قال:" والذي يظهر لي انه يُشرّب الحكم بالصحة على الحديث، كما يشرب الحسن بالصحة، فعلى هذا يكون ما يقول فيه حسن صحيح اعلى رتبة عنده من الحسن، ودون الصحيح، ويكون حكمه على الحديث بالصحة المحضة اقوى من حكمه عليه بالصحة مع الحسن والله اعلم [2].

وقد اعترض على هذا القول :

١- قال العراقي: هذا الذي ظهر له تحكم لا دليل عليه وهو بعيد من فهم معنى كلام الترمذي[3]

٢- قال ابن رجب : وهذا بعيد جدا فان الترمذي يجمع بين الحسن والصحة في غالب الاحاديث الصحيحة المتفق على صحتها والتي اسانيدها في اعلى درجة الصحة، كمالك عن نافع عن ابن عمر، والزهري عن سالم عن ابيه، وليس ما افرد فيه الصحة باقوى مما جمع فيه بين الحسن والصحة [4]

٤- قول ابن حجر : اذا كان الحديث له اسناد واحد فقوله : حسن صحيح "للتردد من المجتهد للخلاف في الراوي هل بلغ رتبة الحسن ام رتبة الصحيح فعلى هذا يكون الحديث حسن عند قوم صحيح عند اخرين وغاية ما فيه انه حذف حرف التردد او لان حقه ان يقول : حسن او صحيح.

اما اذا كان الحديث له اكثر من اسناد فقوله حسن صحيح باعتبار اسنادين احدهما صحيح والاخر حسن وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح فوق ما قيل فيه صحيح فقط بسبب كثرة الطرق.

ويعترض على كلام الحافظ ابن حجر بان الترمذي اذا كان الحديث فيه غرابة يبين ذلك بقوله: صحيح غريب، او حسن صحيح غريب او نحو ذلك.

لذلك فان الراجح في "حسن صحيح" هو التفسير بتعدد الاسناد مع الصحة .

---

(١) التقييد والايضاح للعراقي بهامش مقدمة ابن الصلاح / ٦١-٦٢

فتح المغيث للسخاوي ٩٤/١.

الامام الترمذي.. د. العتر ص ١٧٤ مرجع سابق.

(٢) الباعث الحثيث / ٣٦، شرح وتحقيق احمد شاكر ط ثالثة ١٣٩٩ هـ.

(٣) التقييد والايضاح بهامش المقدمة /٦٢.

(٤) شرح العلل ٣٩٣/١.

قال الدكتور نو الدين عتر : ويدل لذلك امران ١- ان الترمذي فسر الحسن بتعدد الاسناد وبين وصف رواة الحسن بصفات دون الصحيح، فاذا قال : " حسن صحيح" كانت كلمة صحيح بمثابة قيد تبين ان نزول الرتبة قد زال وارتفع الحديث الى الصحة، وبقي وصف التعدد سالما من التقييد

٢- ان الترمذي كثيرا ما ينبه على تعدد الاسناد في هذه الاحاديث خاصة اذا كان اسناده الذي اخرج به الحديث ينحط عن الصحيح فهذا بظاهره يدل لما قلنا ١٠هـ.(١)

اما الاعتراض على هذا التفسير بان هناك احاديث يقول فيها الترمذي حسن صحيح غريب، او حسن صحيح لا نعرفه الا من هذا الوجه.

فالجواب : اننا بصدد "حسن صحيح" فقط فالاعتراض لا يرد على هذه العبارة انما يرد على قوله : "حسن صحيح غريب" ونحوه وهي ذات مدلول خاص ايضا سياتي توضيحه.

اما اعتراض ابن رجب : ان الحسن المقترن بالصحيح لا يحتاج الى ان يروى نحوه من غير وجه لان صحته تغني عن اعتضاده

فالجواب : اننا نفسر تعبيراً جمع فيه الترمذي بين الحسن والصحة وقد وجدناه ميز احاديث بقوله: "صحيح" فقط و"صحيح غريب" فقط فحيث اضاف الحسن علمنا ان له مقصدا اخر استدللنا عليه من كلامه ثم من صنيعه في كتابه(٢)

مثال على قول الترمذي "حسن صحيح"

حديث ابي هريرة في النهي عن النجش

قال الترمذي : حدثنا قتيبة واحمد بن منيع قالا : حدثنا سفيان عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن ابي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ وقال قتيبه : يبلغ به النبي ﷺ قال :

(لا تناجشو)

قال : وفي الباب عن ابن عمر وانس

قال ابو عيسى : حديث ابي هريرة حديث حسن صحيح (٣) ١٠هـ هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك عن ابي الزناد عن الاعرج عن ابي هريرة ومن

(١) الامام الترمذي... د. العتر ص: ١٧٥.

(٢) المرجع السابق / ١٧٥-١٧٦.

(٣) جامع الترمذي كتاب البيوع، باب ٦٥ رقم ١٣٠٤ جـ٣/٥٩٧.

طريق سعيد بن المسيب عن ابي هريرة .

واخرجاه ايضا من طريق عدي بن ثابت عن ابي حازم عن ابي هريرة (١) فهذه ثلاثة طرق صحيحة للحديث على الاقل، فاجتمع في هذا الحديث تعدد الطرق مع صحتها لذا حكم عليه الترمذي "حسن صحيح" ونلحظ ان الترمذي قال : حديث ابي هريرة "حسن صحيح" فهذا الحكم هو لرواية ابي هريرة دون النظر لشواهده.

قول الترمذي : حسن صحيح غريب من هذا الوجه.

في هذا المصطلح اضاف الترمذي كلمة "غريب" والغرابة تتنوع فمنها الغرابة المطلقة، ومنها الغرابة النسبية وهي التي تكون في سند دون سند فقول الترمذي : غريب من هذا الوجه أي من هذه الطريق التي ساقها فعلى هذا يكون الوصف بالحسن لتعدد الاسناد.

والصحة للمرتبة، والغرابة لبيان التفرد من هذه الطريق دون غيرها فاجتمع في الحديث التعدد والصحة والغرابة النسبية.

واذا قال الترمذي "حسن صحيح غريب" فهو بالمعنى السابق ايضا وقوله غريب : يعنى من هذا الوجه ويكون حذفها اختصاراً.

مثال هذا القسم : قول الترمذي :

حدثنا زياد بن ايوب البغدادي، اخبرنا عباد بن العوام، قال : اخبرني سفيان بن حسين، عن يونس بن عبيد، عن عطاء عن جابر"ان رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة، والمزابنة والمخابرة، والثنيا الا ان تعلم"

قال ابو عيسى: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر(٢)

فحدّد الترمذي هنا ان الغرابة في الاسناد المذكور وهو طريق يونس بن عبيد عن عطاء عن جابر.

بمعنى ان سفيان بن حسين تفرد برواية هذه الطريق عن جابر بهذا اللفظ لان

---

(١) صحيح البخاري في الليوع / باب ٦٢ جـ٣/٢٥ باب النبي البائع ان لا يخيل

صحيح مسلم في البيوع رقم ١٢/١١ جـ٣/ص ١١٥٥ وفي النكاح رقم ٥١ جـ٢/١٠٢٢.

(٢) جامع الترمذي ، كتاب البيوع، ٥٥-باب ما جاء في النهي عن الثنيا جـ٣/٥٨٥ رقم ١٢٩٠ واخرجه النسائي من الطريق نفسها في البيوع باب ٧٤ جـ٧/٢٩٦.

المعروف والمشهور ان حديث جابر هذا مروي من طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر ، فقد اخرجه الشيخان كذلك[١] واخرجه مسلم من طريق ابن جريج عن عطاء وابي الزبير انهما سمعا جابر بن عبد الله يقول.. الحديث.

والنسائي من طريق ايوب عن ابي الزبير عن جابر.

واخرجه مسلم من طريق ابي الزبير وسعيد بن ميناء عن جابر بذكر النهي عن الثنيا[٢] وكذلك ابو داود[٣] والنسائي عن طريق ابي الزبير عن جاب[٤] .

فطريق يونس عن عطاء عن جابر غريبة لان المعروف اما طريق ابن جريج عن عطاء عن جابر او طريق ابي الزبير عن جابر فالحديث حسن لتعدد اسناده صحيح لصحته، غريب، اسناداً من الوجه الذي رواه الترمذي.

لكن الترمذي يقول احيانا : حسن صحيح غريب لا نعرفه الا من حديث فلان[٥] فيكون الحديث حسناً لتعدد شواهده، وصحيحاً غريباً من الطريق التي ساقها.

او قد يكون مراد الترمذي في بعض المواضع التي يقول فيها مثل ذلك: انه لا يعرفه صحيحاً الا من هذا الوجه أي ان الطرق الاخرى ضعيفة.

ولهذا قال الحافظ ابن حجر تعليقاً على قول الترمذي في حديث كفارة المجلس: هذا حديث حسن صحيح غريب لا نعرفه من حديث سهيل الا من هذا الوجه[٦] يعني طريق حجاج عن سهيل.

قال الحافظ: وهو متعقب وقد عرفناه من حديث سهيل من غير هذا الوجه.

ثم ساق رحمه الله اربعة طرق غير طريق حجاج ثم قال: فلعله انما نفى ان يكون يعرفه من طريق قوية، لان الطرق المذكورة لا يخلو واحد منها من مقال... وهذا يدلك

---

(١) صحيح البخاري، كتاب المساقاه، باب ١٧ الرجيل يكون له ممر.. جـ٢/٨١

صحيح مسلم / كتاب البيوع، باب النهي عن المحاقلة.. جـ٣/١١٧٤ رقم ٨١

والنسائي في البيوع باب ٧٥ بيع الزرع بالطعام جـ٧/٢٧٠.

(٢) صحيح مسلم : الوضع السابق رقم ٨٥

والثنيا : هي ان يستثنى في عقد البيع شيء مجهول كقوله بعتك هذه البضاعة الا بعضها.

(٣) في البيوع باب ٣٤ في المخابرة جـ٣/٦٩٣ رقم ٣٤٠٤ تحقيق الدعاس..

(٤) النسائي في البيوع، باب ٧٤ النهي عن بيع الثنيا حتى تعلم جـ٧/٢٩٦.

(٥) كما في حديث "من قال حين يسمع المؤذن.. " رقم ٢١١ من جامع الترمذي.

(٦) جامع الترمذي الكتاب الدعوات رقم ٣٤٣٣.

على انهم قد يطلقون النفي، ويقصدون به نفي الطرق الصحيحة فلا ينبغي ان يورد على اطلاقهم مع ذلك الطرق الضعيفة أ.هـ.

الفصل الرابع

الجرح والتعديل في جامع الترمذي

يولي الامام الترمذي علم الجرح والتعديل اهمية بالغة في كتاب الجامع ومن اسباب ذلك انه لم يلتزم شرط الصحة بل توسع في اخراج الحديث فعوض ذلك ببيان درجة الحديث، وبالكلام على الرجال جرحا وتعديلا وقد بين رحمه الله في كتاب العلل الذي هو في اخر الجامع: بين مشروعية الكلام في الرجال جرحا وتعديلاً وانه من باب النصيحة والذب عن السنة وليس من باب الغيبة المحرمة، واوضح رحمه الله ان الكلام في الرجال درج عليه علماء الامة سلفا وخلفا، وان الشهادة في الدين احق ان يتثبت فيها من الشهادة في الاموال لان مصلحة الدين احق من مصلحة الدنيا اضافة الى ان الراوي المتبدع يجب تحذير الناس منه واظهار عيبه حتى لا ياخذ عنه احد.

ومعلوم ان اول من حرر مراتب التعديل والتجريح هو الامام عبد الرحمن بن ابي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) صاحب كتاب الجرح والتعديل ثم من بعده فهذبوها وزادوا عليها مثل الذهبي والعراقي والسخاوي وابن حجر.

من أقوال الترمذي في التعديل

١- حبان بن هلال : هو ابو حبيب البصري، هو جليل ثقة، وثقة يحي بن سعيد القطان[١]

٢- عبد الله بن منير: مروزي رجل صالح[٢]

٣- وجعفر بن خالد هو ابن سارة وهو ثقة[٣]

٤- هذا حديث حسن لا نعرفه الا من هذا الوجه، من حديث الثوري عن ابي حمزة، وابو حمزة اسمه عبد الله بن جابر، وهو شيخ بصري[٤].

وكلمة شيخ في عرف المحدثين من مراتب التعديل، وهي عند ابن ابي حاتم، ممن يكتب حديثه وينظر فيه وهي المرتبة الثالثة عنده.

---

(١) الجامع، كتاب الحج، حديث رقم ٨١٥ جـ٣/١٨٠.

(٢) الجامع، أول كتاب الزكاة رقم ٦١٧ جـ٣/١٣.

(٣) الجامع، كتاب الجنائز رقم ٩٩٨ جـ٣/٣٢٣.

(٤) جامع الترمذي، كتاب البيوع، ما جاء في التجار جـ٣/٥١٤ رقم ١٢٠٩.

٥- وبكار بن عبد العزيز بن ابي بكرة مقارب الحديث[١].

وهذه الكلمة يقرنها علماء النقد بكلمة ثقة فيقولون : ثقة مقارب الحديث.

هذه بعض الفاظه في التعديل، وهناك الفاظ مثل هذه وغيرها ينقلها عن غيره من علماء الجرح والتعديل مثل شعبة ويحي القطان والبخاري وغيرهم، رحمهم الله.

اما الفاظ الجرح فمنها

١- حديث انس حديث ليس اسناده بالقوى .. وابو عاتكة يضعف[٢].

٢- وابو بكر ضعيف عند اهل الحديث[٣]

٣- هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه وفي اسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول[٤]

٤- ومحمد بن الفضل بن عطية ضعيف ذاهب الحديث عند اصحابنا[٥]

وثمة الفاظ اخرى في الجامع مثل : ليس عندهم بذاك القوى ومثل: منكر الحديث، ومثل : ترك حديثه[٦] ومن هؤلاء الذين وصفهم انهم متروكون: محمد بن السائب الكلبي ومحمد بن سعيد الشامي المصلوب وقد روى عنهم في مواضع قليلة ونادرة وقد التزم ببيان حالهم وانما روى عنهم ماكان معروفاً من رواية غيرهم، فيخرجه ليبين علته

قال الحافظ ابن رجب :

" ولا اعلمه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثا باسناد منفرد، الا انه قد يخرج حديثا مرويا من طرق او مختلفا في اسناده وفي بعض طرقه متهم، وعلى هذا الوجه خرج حديث محمد بن سعيد المصلوب، ومحمد بن السائب الكلبي، نعم وقد يخرج عن سيء الحفظ وعمن يغلب على حديثه الوهم، ويبين ذلك غالبا ولا يسكت عنه ا ٠هـ.[٧]

---

(١) الجامع ، كتاب السير، ما جاء في سجدة الشكر جـ٤/ ١٢٠ رقم ١٥٧٨.

(٢) الجامع ، كتاب الصوم، باب ٣٠ الكحل للصائم رقم ٧٢٦ جـ٣/١٠٥.

(٣) الجامع برقم ٧٨٩.

(٤) الجامع برقم ٨١٢.

(٥) الجامع برقم ٥٠٩.

(٦) نقلها الدكتور العتر في كتابه الامام الترمذي .. ص ٢١٩-٢٢٠.

(٧) شرح العلل جـ١/٣٩٥.

وبهذا الذي تقدم نرى ان الامام الترمذي كان من منهجه الكلام على الرجال جرحا وتعديلا عند الحاجة الى ذلك، اضافة الى حكمه على الاحاديث بالصحة والحسن والضعف، وغير ذلك من بيان العلل والترجيح بين الروايات مما يدل على سعة علم الترمذي وكونه عالماً ناقداً ذا خبرة بصناعة الحديث وعارفا باحوال الرجال.

الفصل الخامس

احكام الترمذي على الاحاديث والطعن في تصحيحه

تقدم الاشارة الى ان الترمذي يحكم على الاحاديث بالصحة والحسن والضعف، ويبين العلل بعبارة واضحة تدل على المقصود وهو لا يقتصر على الاحاديث الصحيحة في الباب ولكنه يذكر الصحيح والحسن والضعيف .

ويخرج الضعيف لان بعض الاحاديث الضعيفة يساندها قياس جلي او عموم قراني، او عرف عملي في عهود السلف لانه بني شرطه في الكتاب على الحديث الذي عمل به بعض اهل العلم وفي ذلك من الفائدة :-

١- اثبات احاديث زائدة على الصحيحين مع بيان حكمها .

٢- وكذلك معرفة الحسن لذاته، والحسن لغيره وهو كثير في جامع الترمذي

٣- وايضا معرفة الاحاديث الغريبة مطلقا او نسبيا وهي مما اشتهر الترمذي ببيانه .

٤- بعض الاحاديث الضعيفة تصلح للاعتبار، وكذلك تنفع للتقوية اذا انضمت الى حديث صحيح في الباب نفسه .

٥- التنبيه على الضعيف مفيد حتى لا يلتبس بالصحيح.

ثم ان مذهب الجمهور العمل بالضعيف في فضائل الاعمال ونحو ذلك بشرط ان لا يكون الضعف شديداً، وان يندرج تحت اصل شرعي وان لا يعتقد عند العمل به ثبوته بل يعتقد الاحتياط.

وكل ما تقدم يبين لنا ان رواية الضعيف لا تخلو من فائدة.

وقد تعرضت مكانة الامام الترمذي للنقد من جهة تصحيحه للحديث حيث اتهم بالتساهل في ذلك، واذا كان كذلك لم يكن تصحيحه حجة.

من ذلك قول الذهبي في الميزان في ترجمة كثير بن عبد الله بن عمرو بعد ان بين ان الرجل متروك وله نسخة موضوعة.

قال :" واما الترمذي فروى من حديثه "الصلح جائز بين المسلمين" وصححه، فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي ١٠هـ (١)

وقال الذهبي ايضا في ترجمة يحيي بن يمان :

---

(١) الميزان ٣٥٤/٢ ترجمة كثير بن عبد الله .

حسنه الترمذي مع ضعف ثلاثة فيه فلا يغتر بتحسين الترمذي١٠..هـ(١)

يشير الذهبي الى تحسين الترمذي لحديث ابن عباس ان النبي ﷺ دخل قبرا ليلا فاسرج له بسراج ... "

لكن المطلع على سنن الترمذي يرى تبحره في علم الرجال والنقد والعلل وسعة اطلاعه على طرق الحديث وكذا اعتماده على البخاري والدارمي وابي زرعة وغيرهم من النقاد مما يورث عند اهل العلم طمأنينه على احكامه على الاحاديث.

ولذا قال العراقي ردا على الذهبي:

وما نقله عن العلماء من انهم لا يعتمدون على تصحيح الترمذي ليس بجيد وما زال الناس يعتمدون تصحيحه ١٠هـ(٢)

وقد عزى الدكتور العتر في رده التفصيلي على هذه الانتقادات اسباب النقد الى ثلاثة امور وهي :

١- اختلاف نسخ الجامع

٢- الغفلة عن اصطلاح الترمذي

٣- اختلاف الاجتهاد في رواة الحديث ومرتبته

وتوضيح ذلك

١- اختلاف نسخ الجامع : تختلف نسخ الجامع كثيراً في قول الترمذي "حسن" او "حسن صحيح" ونحو ذلك

وفي هذا الاختلاف قد يكون الحكم في بعض النسخ سليما وفي بعضها غير سليم فيوجه النقد الى الترمذي بسببه.

من امثلة ذلك حديث ركانه : انه صارع النبي ﷺ فصرعه النبي ﷺ ... الحديث .

وقع في نسخة شرح ابن العربي للجامع هذه العبارة من حكم الترمذي :

قال ابو عيسى : هذا حديث حسن غريب، واسناده ليس بالقائم ولا نعرف ابا الحسن العسقلاني ولا ابن ركانه.

فقد استشكل بعض العلماء ذلك، فكيف يحسنه الترمذي مع ان اسناده ضعيف ، وليس له متابعات لانه نص على غرابته وهذا الاستكشال يرتفع اذا رجعنا الى النسخ الاخرى للجامع فقد وقع فيها جميعا الحكم بهذا اللفظ "غريب"

---

(١) المرجع السابق جـ٣/٣٠٧.

(٢) نقله عنه د. العتر في كتابه الامام الترمذي.. ص ٢٤١.

وهو موافق لواقع الحديث .

ولذا ينبغي عدم اعتماد نسخة واحدة من جامع الترمذي.

قال ابن الصلاح:" وتختلف النسخ من كتاب الترمذي في قوله هذا حديث حسن او هذا حديث حسن صحيح، ونحو ذلك فينبغي ان تصحح اصلك به بجماعة اصول وتعتمد على ما اتفقت عليه ا•هـ[1]

٢- الغفلة عن اصطلاح الجامع

فالترمذي له اصطلاح في قوله :"حسن" وهو ما روى من غير وجه وكذلك قد يقول في الحديث :"حسن الصحيح" ويكون السند الذي ساقه دون الصحيح لكنه جاء من طرق اخرى صحيحه معلومة فالنظر الى سند الترمذي الذي يسوقه ليس كافيا، بل لابد من النظر الى طرق الحديث الاخرى ومعرفة منهجه في التحسين والتصحيح.

٣- اختلاف الاجتهاد في رتبة الرواة ورتبة الحديث

اولا : الاختلاف في الرجال

هناك خلاف كثير بين النقاد في رواه الحديث فمنهم المتشد ومنهم المتوسط في ذلك ومنهم كثير التسامح، وهذا الاختلاف يرجع الى مناهجهم ومدى اطلاعهم على احوال الرواة ومعرفتهم ايضاً باسباب الجرح والتعديل.

فابن حبان مثلا معروف انه متساهل في تعديل نوع من الرواة وهم الذين ليس فيهم جرح او تعديل ويقاربه في ذلك ابن عبد البر ،والنسائي وابن معين ويحي القطان متشددون في التعديل فمثل هؤلاء اذا ضعف أحدهم رجلا ينظر هل وافقه غيره على تضعيفه ؟ فان لم يوافقه احد بل وجد من عدله فهذا الذي لا يقبل جرحه الا مفسرا.

«ومن ثم قال الذهبي وهو من اهل الاستقراء التام في نقد الرجال:" لم يجتمع اثنان من علماء هذا الشان قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة»

ويعني بذلك لم يجتمع متشدد ومتساهل على توثيق ضعيف او تضعيف ثقة، فاذا ضعف المتشدد ثقة، لم يوافقه المتساهل او المعتدل والعكس صحيح.

وقد لفت الترمذي النظر لاختلاف العلماء في مراتب الرواة ليكون الباحث على بصيرة من امره وبين ذلك في كتاب العلل في اخر الجامع.

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح/ ٥٢ وبهامشه التقييد للعراقي.

الامام الترمذي د.العتر /٢٤٣.

وقد اوضح الحافظ ابن رجب الحنبلي ما اشار له الترمذي فبين ان اقسام الرواة اربعة :

١- من هو متهم بالكذب

٢- من هو صادق لكن يغلب على حديثه الوهم والغلط لسوء حفظه وهذان القسمان متروكان.

٣- من هو صادق ويغلط احيانا وهذا القسم هو المحتج به .

٤- من هو صادق ويخطيء كثيرا ويهم لكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف في الرواية عنهم والاحتجاج بهم.

ثم قال : ان بعض الرواة يختلف الحفاظ فيه من أي هذه الاقسام هو، فمنهم من يختلف فيه هل هو متهم بالكذب ام لا؟

ومنهم من يختلف فيه : هل هو ممن غلب على حديثه الغلط ام لا؟

ومنهم من يختلف فيه : هل هو ممن كثر خطؤه وفحش ام ممن قل خطؤه وندر[١].

وفي ضوء ما تقدم: يتبين الى أي حد يمكن وصف الترمذي بالتساهل.... الذي يتمعن يجد ان الترمذي قام بتمحيص من وقع فيه الخلاف من الرواة وتحرى الحق في ذلك واجتهد في ترجيح الصواب من الاقوال فأخذ احيانا بالجرح واحيانا بالتعديل بما يراه موافقا للدليل ، فمثلا جابر بن يزيد الجعفي اختلف فيه فمنهم من وثقه مثل سفيان وشعبة، ومنهم من جرحه واتهمه بالكذب مثل ابن معين والنسائي وابو حنيفة، ومنهم من توسط في أمره مثل ابن عدي حيث قال فيه: هو إلى الضعف اقرب منه الى الصدق[٢]

اما الترمذي فمال الى قول المتشددين وضعفه في جامعه ضعفا قويا ونقل اقوال من تركه من العلماء[٣].

الا ان هناك ما يدل على ان الترمذي رحمة الله متوسع في التصحيح والتحسين بواسطة هذه المصطلحات المركبة ، فقد صحح رحمه الله لبعض الرواة ممن ضعفهم الجمهور او عامتهم مثل عبد الله بن محمد بن عقيل، وعاصم بن عبيد الله بن عاصم

(١) شرح العلل ٣٢٣/١-٣٢٤

الامام الترمذي ... د.العتر ص ٢٤٩-٢٥٠.

(٢) ميزان الاعتدال : ١٧٦/١ تهذيب التهذيب ٤٦/٢ .

(٣) الجامع /٤٠١/١ باب فضل الاذان حديث رقم ٢٠٦ العلل في اخر الجامع ٦٩٦/٥.

بن عمر الذي قال فيه ابن رجب : والاكثرون ذكروا انه كان مغفلا يغلب عليه الوهم والغلط ١٠هـ(١)

فهذا الرجل صحح له الترمذي وهو ثقة عنده، ولانه لم يتكلم على رواياته كما هي عادته اذا اخرج للضعفاء فانه يتكلم عليها ثم ياتي بالطرق السالمة من الضعف، وقد اعتبر بعض اهل العلم أنه صحح له باعتبار ما تأيد باحاديثه من الشواهد الدالة على صحتها .(٢)

وقد صحّح الترمذي حديث كفارة المجلس من طريق حجاج بن محمد عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سهيل عن ابيه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ في " كفارة المجلس"(٣)

وقد بين الحافظ ان هذا السند فيه علة لان وهيبا وهو اعرف بحديث سهيل واكثر ملازمة له رواه عن سهيل عن عبدالله بن عون قوله. ولهذا قال البخاري في تاريخه: لا نعلم لموسى سماعا من سهيل يعني غير معروف بالاخذ عنه فتترجح رواية وهيب.

ولهذا قال الحافظ : وكل من حكم بصحة الحديث مع ذلك انما مشى فيه على ظاهر الاسناد كالترمذي ١٠هـ(٤)

ثانيا : اختلاف الاجتهاد في رتبة الحديث

قد يختلف النقاد في الحكم على بعض الاحاديث هل هي صحيحة او حسنة او ضعيفة، ويرجع ذلك الى اختلاف النظرة الى رجال السند، ومدى استيفاء الحديث شروط الصحة من الاتصال والسلامة من الشذوذ والعلة.

والامام الترمذي ناقد مجتهد يحكم على الاحاديث وفق اجتهاده وهو غير معصوم فقد يؤخذ عليه تصحيح او تحسين بعض الاحاديث والصواب خلاف ذلك لكن يبقى له رأيه ونظرته.

ومثال ذلك حديث : حبيب بن ابي ثابت عن طاوس عن ابن عباس عن النبي ﷺ انه صلى في كسوف، فقرأ ثم ركع، ثم قرأ ثم ركع ثم قرأ ثم ركع ثلاث مرات ثم سجد

---

(١) شرح العلل ٣٢٩/١ وانظر تهذيب التهذيب جـ٤٦/٥.

(٢) الامام الترمذي .. د. العتر /٢٥٦.

(٣) جامع الترمذي ، كتاب الدعوات.

(٤) جامع الترمذي / ابواب الصلاة، ما جاء في صلاة الكسوف حديث ٥٦٠ جـ٤٤٦/٢.

سجدتين والاخرى مثلها[1]

هذا الحديث اورده الدكتور العتر كمثال على حديث اختلف فيه العلماء، وصححه الترمذي وان الصواب معه.

لكن الذي يظهر ان هذه الحديث شاذ في متنه

اولا : لان الروايات عن ابن عباس من غير طريق حبيب هذا لم تذكر سوى ركوعين في كل ركعة كما سياتي.

فالحديث اخرجه مسلم من حديث هشام عن عروة عن عائشة، ومن حديث ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فذكرا " يعني هشام وابن شهاب" اربع ركعات في ركعتين[2]

ثم اخرج مسلم شاهداً عن ابن عباس من طريق الزهري عن كثير بن عباس عن ابن عباس مثل حديث عروة عن عائشة يعني اربع ركعات في ركعتين[3]

ثم اخرج حديث عبيد بن عمير عن عائشة وفيه ان النبي ﷺ صلى ست ركوعات في ركعتين ونلحظ انه اخر هذه الرواية للدلالة على ان فيها شذوذا لان من عادة مسلم تاخير الرواية التي فيها علة كما سبق.

ثم اعقب ذلك برواية اخرى عن عائشة من طريق عمرة عن عائشة وفيه ان صلى اربع ركوعات في ركعتين[4]

لياكد شذوذ رواية عبيد بن عمير عن عائشة .

ولما انتهى من طرق حديث عائشة بدأ بطرق حديث جابر فصدرها بطريق ابي الزبير عن جابر وفيه :(وكانت اربع ركعات واربع سجدات)[5]

ثم اعقبه بطريق عبد الملك بن جريج عن عطاء عن جابر فذكر فيها ست ركوعات في ركعتين وتاخير مسلم لهذه الطريق، وكون ابن جريح مدلس ولم يصرح بالسماع يبين ان مسلما اخرها لعلة فيها وهي الشذوذ في عدد الركوعات.

وهذا يؤكد منهج مسلم بتقديم الروايات الصحيحة السالمة من العلة ثم يذكر ما فيه عله للتنبيه على ذلك وللاشارة للوجهين.

---

(١) صحيح مسلم، كتاب الكسوف حديث ١-٥ جـ٢/٦١٩-٦٢٠.

(٢) المرجع السابق حديث رقم (٩٠٢).

(٣) المرجع السابق حديث رقم (٩٠٣).

(٤) المرجع السابق حديث رقم (٩٠٤).

(٥) صحيح مسلم ، كتاب الكسوف حديث رقم (١٧).

وهو يعتمد على ما ساقه في الاصل وصدره

ثم اخرج مسلم حديث ابن عباس من طريق زيد بن اسلم عن عطاء بن يسار عن ابن عباس قال انكسفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فصلى رسول الله ﷺ والناس معه فقام قياماً طويلا قدر نحو سورة البقرة، ثم ركع ركوعا طويلا، ثم رفع فقام قياما طويلا وهو دون القيام الاول، ثم ركع ركوعا طويلا وهو دون الركوع الاول ثم سجد... وذكر في الركعة الثانية مثل ذلك (١).

ثم اعقب مسلم ذلك بطريق حبيب عن طاوس عن ابن عباس قال: "صلى رسول الله ﷺ حيث كسفت الشمس ثمان ركعات في اربع سجدات" (٢)

فنلحظ انه قدم الرواية الصحيحة الموافقة للروايات الاخرى واخر الرواية التي فيها شذوذ على عادته في تاخير ما كان فيه علة، والعلة هنا الشذوذ، وتدليس حبيب الذي لم يصرح بالسماع.

ولهذا نقل البيهقي عن الشافعي ان رواية "ثلاث ركوعات" غلط وقال ابن حبان : هذا الحديث ليس بصحيح لانه من رواية حبيب بن ابي ثابت عن طاوس ولم يسمعه حبيب من طاوس.

وقال البيهقي :" حبيب وان كان ثقة فانه كان يدلس ولم يبين سماعه فيه من طاوس، وقد خالفه سليمان الاحول فوقفه (٣)

والقول بان الرفع زيادة ثقة لا ينفع في مثل هذا الموطن الذي ثبت فيه الشذوذ بل هو يؤكد ان الرفع وهم وغلط والقول بتعدد الواقعة لا يجدى ايضا مع تصريح اهل العلم بان القصة واحدة.

ولهذا نجد البخاري اعرض عن رواية ست ركوعات وثماني ركوعات واقتصر على رواية اربع ركوعات في ركعتين اشارة منه الى ضعف الروايات الاخرى وشذوذها خاصة ان الواقعة واحدة وهي يوم موت ابراهيم عليه السلام.

ولهذا فان تصحيح الترمذي للرواية التي فيها انه ركع ثلاث مرات في كل ركعة فيه تساهل وتسامح ولذا لا نوافق الاستاذ العتر على دفاعه عن الترمذي في هذا الامر. والله تعالى اعلم...

والذي نخلص اليه ان الترمذي عالم ناقد مجتهد له حكمه ورايه لكن هذا لا يعني حجية احكامه والاعتماد عليها فهو مثل غيره من النقاد يصيب ويخطيء وشرطه واسع وفيه نوع تساهل في الحكم على الاحاديث والرواة. هذا ما ظهر لي والله اعلم.

---

(١) صحيح مسلم ، كتاب الكسوف حديث رقم (١٨-١٩).

(٢) التلخيص كبير لابن حجر العسقلاني جـ٢/٩٠.

(٣) الامام الترمذي ... د. العتر / ٢٧٣.

الفصل السادس

الناحية الفقهية في جامع الترمذي

من المعلوم ان الكتب الستة مرتبة على الموضوعات مما يساعد على سهولة الوصول للحديث خاصة اذا لم يعرف اسم الصحابي الراوي له او اذا لم يعرف طرف الحديث او لفظه.

ومن فوائد الترتيب على الموضوعات ان وضع الحديث في باب معين يدل على ان الحديث يتعلق بمسالة ذلك الباب وان عنوان الباب مستنبط منه، وهذا يقرب الحديث من الفهم لاول وهلة وفيه تنشيط للقاريء بانتقاله من وحده موضوعية الى وحدة اخرى فيساعد ذلك على تركيز الفكر والنشاط وعدم الملل

والترتيب على الابواب يدل على الاتجاهات الفقهية لدى المحدثين على تفاوت بينهم في ذلك لان وضع العناوين يكلف المحدث مجهوداً ذهنيا ويحتاج ملكة فقهية، فالابواب والعناوين تدل على مدى دقة المحدث، وتدل كذلك على فهمه وفقهه وعلى اختياره في المسالة التي تضمنها الحديث، وقد فاق الامام البخاري غيره في هذه الناحية وكل من جاء بعده استفاد منه واقتفى أثره ولذا قيل: "فقه البخاري في تراجمه " (١)

ومن الملامح العامة في منهج الترمذي الفقهي في كتابه

اولا : ادرج احاديثه تحت نوعين من عناوين التبويب

النوع الاول : العنوان العام الجامع لاحاديث ابواب كثيرة مثل ابواب الطهارة، ابواب الزكاة... الخ.

وغيره يقول : كتاب الطهارة ، كتاب الزكاة... الخ

النوع الثاني : التبويب الخاص، وهي العناوين الجزئية داخل العنوان العام.

فمثلا قال ابو عيسى في اول كتابه : ابواب الطهارة عن رسول الله ﷺ

باب ما جاء لا تقبل صلاة بغير طهور، وساق فيه حديثا، وقال وفي الباب عن ابي المليح عن ابيه، وابي هريرة وانس.

ثم قال : باب ما جاء في فضل الطهور وساق فيه حديثا ثم قال: وفي الباب عن عثمان وثوبان، والصنابحي، وعمرو بن عيسى، وسلمان، وعبد الله بن عمرو... وهكذا

---

(١) الامام الترمذي.... د. العتر / ٢٧٣.

اخذ في ذكر العناوين وايراد ما يناسبها من احاديث تدل عليها

والترمذي اقتصر في كتابه كما هو شان اصحاب السنن الاربعة على ذكر الاحاديث المرفوعة للاحتجاج بدليل قوله :

" ابواب الطهارة عن رسول الله ﷺ " وبدليل واقع الكتاب، وما يذكره الترمذي من احكام وتعليقات هو لخدمة هذه الاحاديث الدالة على العناوين

والموقوفات في جامع الترمذي يسوقها لنقل مذاهب الصحابة وليس للاحتجاج بها ولذا فهو يعلقها لاخراجها عن موضوع الكتاب وكذا المقطوعات واقوال العلماء.

ثانيا : انواع التراجم عند الترمذي

١- التراجم الظاهرة وهذا النوع هو الاعم الاغلب، حيث تكون الترجمة مطابقة لما ورد من احاديث تحتها مطابقة واضحة وقد تكون بصيغة عامة او بصيغة خاصة، او بصيغة استفهام او يقتبس الترجمة من حديث الباب .

١- ومن الامثلة على الترجمة بصيغة عامة :

قوله : باب ما جاء في السواك

أخرج فيه حديث :" لولا ان اشق على امي لامرتهم بالسواك عند كل صلاة "(١)

فنلحظ أن الصيغة خبرية عامة تحتمل عدة اوجه مثل فضل السواك، وحكمه، كيف يستعمل، اوقات استعماله.. الخ. فالعنوان دل على محتوى الباب بوجه عام، ثم عين الترمذي مراده بما ذكر من الحديث فحدد احد المحتملات .

٢- ومن الامثلة على الترجمة بصيغة خبرية خاصة.

قول الترمذي: باب ما يقول اذا دخل الخلاء .

ثم ساق حديث انس مرفوعا:" كان النبي ﷺ اذا دخل الخلاء قال: اللهم اني اعوذ بك من الخبث والخبائث "

فنلحظ ان الترجمة جاءت بصيغة خاصة بمعنى حددت موضوع الباب وهو المشروع من القول عند ارادة دخول الخلاء فالموضوع الذي تناوله الحديث خاص وكذلك عنوان الباب جاء مناسبا له .

٣- ومن الامثلة على الترجمة بصيغة استفهام :

قول الترمذي : باب ما جاء في كم تمكث النفساء ؟ ثم ساق حديث ام سلمة قالت: (كانت النفساء تجلس على عهد رسول الله ﷺ اربعين يوما ...)

---

(١) جامع الترمذي باب ١٨ حديث رقم ٢٢ جـ ٣٤٠/١.

قال ابو عيسى : هذا حديث غريب لا نعرفه الا من حديث ابي سهل عن مسه الازدية عن ام سلمة.

وقول الترمذي : حديث غريب : يعني انه ضعيف حيث تفردت مسة الازدية بروايته عن ام سلمة وهي مجهولة الحال.

لهذا عبر الترمذي بصيغة الاستفهام لعدم صحة الحديث عنده، لكنه نقل:" إجماع الصحابة والتابعين ومن بعدهم على ان النفساء تدع الصلاه اربعين يوما الا ان ترى الطهر قبل ذلك فانها تغتسل وتصلي، فاذا رات الدم بعد الاربعين: فان اكثر اهل العلم قالوا: لا تدع الصلاة بعد الاربعين وهو قول اكثر الفقهاء، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي واحمد واسحق

ويروى عن الحسن البصري انه قال : انها تدع الصلاة خمسين يوما اذا لم تر الطهر.

ويروي عن عطاء بن ابي رباح والشعبي : ستين يوما ١٠هـ[1]

فالترمذي نقل الخلاف في كم تمكث النفساء اذا رات الدم بعد الاربعين وهذا من دواعي الترجمة بصيغة الاستفهام.

٤- اقتباس الترجمة من حديث الباب :

وذلك بان يجعل لفظ الحديث المروي في الباب ترجمة له

مثال ذلك قول الترمذي : باب ما جاء اذا اقيمت الصلاة ووجد احدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء ثم ساق حديث عبد الله بن الارقم: سمعت رسول الله ﷺ يقول :

(اذا اقيمت الصلاة ووجد احدكم الخلاء فليبدأ بالخلاء).[2]

قال الدكتور نور الدين العتر :

وفائدة جعل لفظ الحديث او بعضه ترجمة، اعلام ان المصنف قائل بذلك الحديث ذاهب اليه، وقد وجدت ذلك بالاستقراء في جامع الترمذي مطردا . وكذلك هو مستمر في صحيح البخاري، ونص عليه الحافظ ابن حجر فقال في شرحه :

" ان اختياره يؤخذ في العادة من الاثار التي يودعها في الترجمة"[3] وهناك مسلك، اختص به الترمذي وتفرد به وهو انه اذا كانت المسالة فيها قولان او اكثر ولكل قول دليله من السنة فانه يعقد بابا لكل قول، وكذلك اذا كان الحديث من المختلف.

---

(١) جامع الترمذي ، ابواب الطهارة، باب ١٠٥ رقم ١٣٩.

(٢) المرجع السابق، ابواب الطهارة، باب ١٠٨ رقم ١٤٢.

(٣) الامام الترمذي .. د. العتر /٢٧٩-٢٨.

مثل قوله: باب الوضوء مما غيرت النار، ثم ساق حديثا، ثم قال : باب في ترك الوضوء مما غيرت النار، وساق حديثا وقد بين الترمذي ان هذا ناسخ للاول وانه مذهب اكثر العلماء(١).

ومثل قوله : باب ما جاء في النهي عن البول قائما وساق فيه حديثين في النهي عن ذلك ثم قال : ومعنى النهي من البول قائما على التاديب لا على التحريم، ثم قال : باب الرخصة في ذلك.

ثم ساق حديث حذيفة " ان النبي ﷺ اتى سباطه قوم فبال عليها قائما ..."

ثم قال الترمذي : وقد رخص قوم من اهل العلم في البول قائما(٢)

وقد ذهب البعض الى أن حديث النهي ناسخ لحديث الجواز لكن رجح ابن حجر في الفتح ان الصواب ان الجواز غير منسوخ وانه مخصوص بما كان خارج البيوت اذا امن التلوث بالبول في ثيابه(٣)

وما تقدم يدلنا على طريقه الترمذي في الترجمة الظاهرة

ولم يستخدم الترمذي بعض مسالك البخاري في الترجمة، مثل الترجمة باية من القران، او باثار عن الصحابة، او بما ذهب اليه البعض او بعبارة شرطية ونحو ذلك مما اختص به البخاري رحمه الله.

٢- التراجم الاستنباطية

وهي التي تكون مطابقتها لحديث الباب تحتاج الى نوع تفكر واستنباط ،ومن ذلك :

١- الاستنتاج بطريق اللزوم

مثال ذلك قول الترمذي : باب ما جاء في الجماعة في مسجد قد صلى فيه مرة .

ثم ساق حديث ابي سعيد:(جاء رجل وقد صلى رسول الله ﷺ فقال : أيكم يتجر على هذا ؟ فقام رجل فصلى معه ١٠هـ(٤)

هذا الحديث استنبط منه الترمذي مشروعية صلاة الجماعة مرة ثانية في المسجد لان النبيﷺ ندب من يصلي مع الرجل المتخلف عن الجماعة فدل على جواز ذلك.

٢- مطابقة الترجمة للحديث بالعموم والخصوص بان يكون الحديث خاصا

(١) جامع الترمذي... باب رقم ٥٨ حديث رقم ٧٩-٨٠.

(٢) جامع الترمذي، ابواب الطهارة، باب ٨-٩ حديث ١٢-١٣.

(٣) فتح الباري ١/٣٦٣.

(٤) جامع الترمذي / باب رقم ٥٠ حديث رقم ٢٢٠ جـ١/٤٢٧.

والترجمة اعم منه والعكس صحيح مثاله عند الترمذي:

قوله في الصيام : باب ما جاء في كفارة الفطر في رمضان واخرج فيه حديث ابي هريرة قال : اتاه رجل فقال : يا رسول الله هلكت قال وما أهلكك ؟ قال : وقعت على امراتي في رمضان قال: هل تستطيع ان تعتق رقبة ؟ قال : لا ..." الحديث(1)

هذه الحديث كما ترى خاص بكفارة الفطر بالجماع، والترجمة اعم من ذلك لان الترمذي قال: (كفارة الفطر في رمضان) والفطر في رمضان يشمل الجماع ويشمل الاكل والشرب وقد حكى الترمذي الخلاف في هذه المسالة ولم يرجح صراحة .

وعموم الترجمة يشعر بترجيح الترمذي راي القائلين بوجوب الكفارة على من افطر في رمضان بالاكل والشرب عامدا.

هذه اهم مسالك الترمذي الاستنباطية في التراجم وهي قليلة التنوع وليست غالبة في صنيعه بخلاف البخاري الذي اكثر من ذلك وتفنن فيه.

٣- التراجم المرسلة :

وهي العناوين التي يكتفي فيها بقوله :(باب) او (باب منه) وهو يستخدمها مثل البخاري على وجهين الوجه الاول: ان يكون مضمون الباب متصلا بالباب السابق مكملا له لفائدة زائدة في مضمونه فيكون بمنزلة الفصل من السابق.

الوجه الثاني : ان يكون حديث الباب فيه فائدة تتصل باصل الموضوع الذي عنون له (ابواب) وثمة ملحوظة وهي ان الترمذي في كثير من تراجم ابوابه يقتبس من تراجم شيخه البخاري يدل على ذلك كثرة التراجم المتماثلة في الكتابين مما يدل على انتفاع الترمذي بالبخاري وسيره على طريقته وان لم يبلغ شأوه .

ثالثا : طريقة الترمذي في بحث الاحكام وبيان الفقه

عند ظهور الامام الترمذي الذي تتلمذ على يد الامامين البخاري ومسلم كانت المذاهب الفقهية في ذلك الوقت قد ظهرت وانتشرات فساعد هذا الامام الترمذي على وضع كتابه مراعيا الحديث والفقه معا فوضعه على الابواب، ونبه على العلل، واشار الى الشواهد والمتابعات حتى لا يفوته ما صنع مسلم. وجعل الفقه والاحكام من جملة مضمون ابوابه، وذكر الفقهاء وبيّن المذاهب ورجح احيانا، وبنى كتابه على الحديث الذي عمل به بعض الفقهاء فكان بيان الفقه احد مقاصد الترمذي في التصنيف لذلك لم

(١) جامع الترمذي، كتاب الصوم، باب ٢٨ حديث رقم ٧٢٤ جـ٣/١٠٢.

يودع الاقوال والفقه في عناوين الابواب كما فعل البخاري، وذلك لان البخاري قصر موضوع الابواب على الحديث الصحيح فجعل فقهه في التراجم بخلاف الترمذي الذي جعل الفقه في الابواب وليس في العناوين.

وقد تنوع عمل الترمذي في كتابه الى ما يلي :

اولا : الاعتماد على الترجمة

هناك ابواب في جامع الترمذي خلت من ذكر عمل العلماء او اقوالهم واكتفى الترمذي فيها بعنوان الباب وبما ساقه من الحديث للدلالة على المراد ، والابواب التي سلك فيها هذه الطريقة قليلة ويميزها انها : ١- اما ان تكون المسالة من المسائل المتفق عليها لا خلاف فيها مثل قوله : " باب ما جاء ان مفتاح الصلاة الطهور" اخرج فيه بسنده عن علي مرفوعا:" مفتاح الصلاة الطهور، وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم "

ثم تكلم على درجة الحديث ولم يتعرض لذكر اقوال الفقهاء ذلك أن اشتراط الطهارة للصلاة موضع اجماع.

٢- واما ان يكون الباب ممّا يتعلق بفضائل الاعمال ونحو ذلك من الادعية وعمل اليوم والليلة، فهذه الابواب لا يذكر فيها اقوال فقهاء وما شابه ذلك لعدم تعلقها بالفقه، انظر مثلا كتاب الدعوات او المناقب للامام الترمذي في اخر الجامع.

ثانيا : بيان عمل الائمة ومذاهبهم

وهذا هو الغالب في بحث الترمذي في الابواب التي لها تعلق بالفقه والاحكام، فهو يتناول في كل باب مذاهب العلماء وعمل الائمة بحديث ما هل هو موضع اتفاق او اختلاف.

أ- يحكي الاجماع وينقله ولهذا اهمية كبيرة لان الاجماع من مصادر التشريع وذلك مثل نقله الاجماع في الصلاة على الدابة في التطوع(١) وانه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب (٢) وانه يبدأ بالدين قبل الوصيه(٣) الى غير ذلك مما يقول فيه: والعمل على هذا عند عامة اهل العلم.

وقد حكى الترمذي الاجماع على ترك العمل بحديثين، حيث قال في كتاب العلل من

(١) جامع الترمذي، ابواب الصلاة، باب ١٤٣ ما جاء في الصلاة على الدابة ١٨٢/٢.

(٢) المرجع السابق، كتاب الرضاع، باب رقم ١ حديث رقم ١١٤٦ جـ٤٥٢/٣.

(٣) المرجع السابق، كتاب الوصايا، باب رقم ٦ حديث رقم ٢١٢٢.

الجامع[1] " جميع ما في هذا الكتاب من الحديث فهو معمول به، وقد اخذ به بعض اهل العلم ما خلا حديثين حديث ابن عباس: ان النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر بالمدينة والمغرب والعشاء من غير خوف ولا سفر ولا مطر. وحديث النبي ﷺ : انه قال: (اذا شرب الخمر فاجلدوه فان عاد في الرابعة فاقتلوه).

ب- بيان اختلاف العلماء

وهذه الناحية توسع فيها الترمذي واكثر منها فاصبح كتابه مرجعا اصيلا في معرفة مذاهب العلماء واختلافهم خاصة المذاهب المندثرة التي لم تشتهر مثل الليث واسحق الحنظلي والثوري وغيرهم وقد اولى الترمذي اهتمامه بنقل اقوال ومذاهب ستة من الائمة وهم : مالك، والشافعي، واحمد، وسفيان الثوري، وعبد الله بن المبارك واسحق بن راهوية.

فاكثر من النقل عنهم اضافة الى نقله عن غيرهم

مثال على ذلك : قال الترمذي : باب ماجاء في المسح على العمامة[2] ثم ساق بسنده عن المغيرة بن شعبة قال : توضأ النبي ﷺ ومسح على الخفين والعمامة " ثم قال : وفي الباب عن عمرو بن امية، وسلمان، وثوبان، وابي امامة

قال ابو عيسى : حديث المغيرة حديث حسن صحيح.

وهو قول غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي ﷺ منهم ابو بكر ، وعمر ، وانس، وبه يقول الاوزاعي واحمد واسحق قالوا: يمسح على العمامة.

وقال غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبي ﷺ والتابعين : لا يمسح على العمامة الا ان يسمح براسه مع العمامة وهو قول سفيان الثوري، ومالك بن انس وابن المبارك والشافعي ا٠هـ.

وكتاب الترمذي كما ترى يعد مرجعا حديثيا وفقهيا حيث حفظ لنا اقوال الفقهاء ومذاهبهم.

وقد تاثر الامام الترمذي بشيخه البخاري بجعله الفقه من موضوع كتابه لكن يفترق كتاب الترمذي عن صحيح البخاري بما يلي:

١- كتاب الترمذي بيان لعمل الأمة ومذاهب علمائها بينما الفقه في كتاب البخاري فقه

---

(١) جامع الترمذي، كتاب العلل ص جـ٥/٦٩٢.

(٢) جامع الترمذي ، باب ٧٥ ما جاء في المسح على العمامة رقم ١٠٠ جـ١/١٧٠.

شخصي واجتهاد شخصي، لكيلا يخرج به ذلك عن منهجه في جمع الصحيح ، وليفسح المجال لغيره من الفقهاء في ابداء رأيه دون ان يتأثر به فيه.

٢- يقصد الترمذي بالنقل عن العلماء بيان مذاهبهم في المسألة غالبا وليس الاستشهاد بهم لمذهب ما ليقويه بينما البخاري يقصد الاستدلال بها والاستئناس بها لرجحان ما يراه في الامر.

٣- يقتصر الترمذي على الاستدلال بالسنه بينما البخاري يذكر انواع الادلة من الكتاب والسنة وذكر اقوال الصحابة.

٤- الترمذي واضح في الابانة عن الحكم في كتابه، اما البخاري فيكثر من سلوك طريق الاشارة والرمز(١)

ثالثا : طريقة الترمذي في الترجيح بين المذاهب

سلك الامام الترمذي ثلاثة مسالك من الترجيح وهي :

أ- الترجيح بظاهر الحديث وذلك بان يحكم الترمذي لمذهب بالرجحان لقوة الدليل من السنة وهو المسلك الغالب الذي يكثر منه الترمذي وهو بهذا يسلك منهج المحدثين الذين لا يقدمون على الحديث اذا صح شيئا لا من قياس ولا غيره.

ب- الترجيح بالاستنباط

وذلك ان يقوي الترمذي احد القولين في المسالة بالاستدلال الاستنباطي(٢)

جـ- الترجيح بعمل الجمهور او الاكثر

مثال ذلك قال الترمذي : باب ما جاء في الجنب والحائض انهما لا يقران القران.

حدثنا علي بن حجر والحسن بن عرفة قالا : حدثنا اسماعيل بن عياش عن موسى عقبة عن نافع عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال:

(لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئا من القران)

هذا الحديث استغربه الترمذي مما يدل على ضعفه عنده ثم قال: وهو قول اكثر اهل العلم من اصحاب النبي ﷺ والتابعين ومن بعدهم مثل سفيان الثوري، وابن المبارك

---

(١) الامام الترمذي .. د. العتر ص ٢١٨.

(٢) انظر مثلا في مسألة : الابراد بصلاة الظهر في الحر، ومسالة صلاة المنفرد خلق الصف، ومسالة خيار المجلس في البيع فقد ناقش الترمذي واستدل ورجح باسلوب فقهي،

والشافعي واحمد واسحق قالوا : لا تقرأ الحائض ولا الجنب من القران شيئا ١٠هـ(١).

فالبرغم من ان الحديث الذي ساقه ضعيف عنده الا انه بنقله عن اكثر العلماء انهم قالوا بمضمونه يعبر لنا عن اختياره موافقة لعمل اكثر الامة

والذي نخلص اليه مما سبق.

ان الامام الترمذي رحمه الله محدث ناقد فقيه مجتهد بنى كتابه على غاية حديثية وغاية فقهية، وكان للعلل وبيان غرائب الاحاديث والترجيح بين الروايات نصيبا وافرا في كتابه وهو موافق للبخاري في الاتجاه الفقهي والعناية به الا ان الترمذي جعل فقهه في الابواب، بينما البخاري جعل الفقه في عناوين الابواب.

وقد قصد الترمذي من مباحثه الفقهية بيان من عمل بالحديث من العلماء، وقد اراد جمع كل حديث عمل به فقيه باستثناء حديثين ذكرهما في كتاب العلل اخر الجامع واهتمامه بمن عمل بالحديث جعلته ينقل مذاهب العلماء في كل مسالة ما كان منها موضع اجماع او موضع اختلاف

ولم ينس الترمذي الترجيح اما بظاهر الحديث غالبا او بالاستنباط او بعمل اكثر الامة.

وقد اهتم الترمذي بصناعة الاسناد لذا نجده جمع الاسانيد في مكان واحد ولم يكرر الاحاديث في الابواب واذا احتاج لاسانيد او روايات في الباب غير التي ذكرها فانه يشير اليها اختصاراً بقوله : ويروى من غير وجه، وفي الباب عن فلان وفلان وهو مما امتاز به على مسلم.

وراينا ان الترمذي اخرج الحديث المقبول باقسامه وايضا اخرج الاحاديث الضعيفة على تفاوت ضعفها اذا كانت مما عمل به احد الفقهاء لكنه لا يسكت عليها بل يبين ما فيها من العله ويرجح بين الروايات ويذكر اصح ما يراوى في الباب او انه لم يصح في هذا الباب شيء وهذا ما يمتاز به كتابه رحمه الله .

---

(١) جامع الترمذي، ابواب الطهارة، باب رقم ٩٨ جـ١/٢٣٦.

الباب الثالث
منهج أبي داود والنسائي وابن ماجه

الفصل الاول
منهج أبي داود

تعتبر سنن ابي داود من كتب السنة المهمة المشتملة على احاديث الاحكام وقد انتخب ابو داود احاديث كتابه من ٥٠٠,٠٠٠حديث وقد بلغت احاديثه ٤,٨٠٠ حديث ذكر فيها الصحيح وما يشبهه أو يقاربه وقد مكث رحمه الله اربعين سنة وهو يقرأ كتابه وينقح فيه وقد عرضه على الامام احمد رحمه الله فاستجاده واستحسنه(١) .

وقد اعتبر الخطابي ان سنن ابي داود احسن رصفا واكثر فقها من الصحيحين

قال الامام النووي : ينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتناء بسنن ابي داود وبمعرفته التامة فان معظم احاديثه يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله وتلخيص احاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه وتهذيبه.(٢)

رسالة ابي داود الى اهل مكة في وصف سننه(٣).

بعث ابو داوود رسالة الى اهل مكة جوابا على سؤال حول سننه ومنهجه فيه فذكر اهم خصائص كتابه ووازن فيها بين كتابه والكتب الاخرى في هذا الموضوع فكانت هذه الرسالة كالمقدمة للكتاب. وأهم ما جاء فيها:

١- أنه يذكر في سننه اصح ما عرف في الباب الا اذا روى الحديث الواحد من وجهين صحيحين فانه في بعض الحالات يقدم السند العالي على النازل وان كان النازل اصح اسناداً لكنها في مجموعها تقل عن عشرة احاديث.

٢- وأنه سلك منهج الانتقاء والاختصار فحرص على ان تكون احاديث الابواب قليلة، فيذكر في الباب الواحد حديثا او حديثين ومن اجل الاختصار ايضا كان يذكر موضع الشاهد من الحديث الطويل حتى يفهم موضع الفقه منه .

٣- ليس في سننه حديث عن رجل اجتمع النقاد على تركه .

٤- واذا روى في الباب حديثا منكرا فانه يبينه وهو قليل في كتابه

---

(١) تهذيب سنة ابي داود لابن القيم ٨/١، جامع الاصول لابن الاثير ١١١/١.

(٢) تهذيب الاسماء واللغات للنووي ٢٢٦/٢ وانظر فتح المغيث ٧٥/١-٧٦.

(٣) رسالة ابي داود الى اهل مكة، تحقيق محمد الصباغ طبع المكتب الاسلامي ط الثالثه ١٤٠١ - بيروت ص ٢٢ فما بعدها.

٥- حاول ان يستوعب ويستقصى السنن قال :" فان ذكر لك عن النبي ﷺ سنة ليس مما خرجته فاعلم انه حديث واه الا ان يكون في كتابي من طريق اخر"

ويقصد كما هو الظاهر: الا ان تكون السنة عن صحابي اخر ويكون اخرجها عن غيره من الصحابة اختصارا.

٦- ذكر انه يبين ما فيه وهن شديد وما سكت عنه فانه صالح.

٧- وما في سننه من الحديث اكثره من المشاهير، قال : "فانه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحي بن سعيد والثقات من ائمة العلم "

وقال : وقال ابراهيم النخعي : كانوا يكرهون الغريب من الحديث

وقال يزيد بن ابي حبيب : اذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة فإن عرف والا فدعه"(١)

٨- وأنه يوجد في سننه بعض الاحاديث التي فيها انقطاع ظاهر او تدليس ويلجأ اليها اذا لم يكن في الباب غيرها مثل : الحسن عن جابر، والحسن عن ابي هريرة وهي قليلة في كتابه .

٩- هناك احاديث تركها لعلّة فيها لان من منهجه جمع الطرق حتى يعرف الصحيح من السقيم فهناك احاديث ظاهرها الاتصال لكنها معلة ويعرف الخبير من الطرق الاخرى انها غير متصلة

قال: " مثل ما يروى عن ابن جريج قال : اخبرت عن الزهري.

ويرويه البرساني عن ابن جريج عن الزهري فالذي يسمع يظن انه متصل ولا يصح البته فانما تركناه لذلك أ.هـ(٢)

١٠- وأنه يقتصر على احاديث الاحكام، قال :" وانما لم اصنف في كتاب السنن الا الاحكام ولم اصنف كتب الزهد وفضائل الاعمال وغيرها فهذه الاربعة الاف والثمانمئة كلها في الاحكام١٠هـ .

ما يستفاد من الرسالة :

وهذه الرسالة تدل على اهتمام اهل عصره بكتابه فاحتاجوا ان يسالوه عن منهجه فيه، بعد ان انتشر هذا الكتاب وتلقاه الناس بقبول حسن.

---

(١) الرسالة ص ٢٩-٣٠ مرجع سابق.

(٢) المرجع السابق ص ٣٣-٣٤.

كما تدل الرسالة على التفكير المنهجي لدى علمائنا واعتمادهم على قواعد واسس في التصنيف.

كما تدل على المستوى الرفيع من العلم والاطلاع والعناية الواضحة بمحتوى الكتاب وحسن الانتقاء والاختصار فيه.

ونستفيد ايضا ان ابا داود ذو شخصية علمية متميزة حيث انه يقرر مثلا ان الحديث الغريب لا يحتج به، فهو يعلن رايه بوضوح مع الاستدلال على ذلك.

ونستفيد ان ابا داود عنده اتجاه فقهي قوي حيث انه اقتصر على احاديث الاحكام، لاننا نعلم ان وضع الحديث المناسب في الباب المناسب لا يقدر عليه الا من كان يملك حسا فقهيا وقدرة على الاستنباط.

سنن ابي داود من مظان الحديث الحسن

قال الامام ابن الصلاح – في معرض كلامه عن الحديث الحسن: " ومن مظانة سنن ابي داود"[1]

أي ان سنن ابي داود فيها احاديث كثيرة من رتبة الحسن

قال العراقي تعقيبا : ولم ينقل الينا عن ابي داود هل يقول بذلك يعني الحسن الاصطلاحي – ام لا ١٠ هـ .

وقد حكى ابن كثير في مختصره انه راى في بعض النسخ من رسالة ابي داود ما نصه :" وما سكت عليه فهو حسن" قال ابن حجر: فهذه النسخة ان كانت معتمدة فهو نص في موضع النزاع فيتعين المصير اليه، ولكن نسخة روايتنا والنسخ المعتمدة التي وقفت عليها ليس فيها هذا ١٠هـ[2]

يقصد ابن حجر ان الرواية المشهورة المعتمدة :" وما سكت عليه فهو صالح " وهذه العبارة اعم من كلمة "حسن" لانه قد يكون يراد بها صلاحية الاعتبار (اعنى كلمة صالح) وفي الجملة فسنن ابي داود فيها كثير من الاحاديث التي هي في رتبة الحسن القاصر عن الصحيح ولهذا روي عن ابي داود انه قال : " ذكرت فيه الصحيح وما

---

(١) التقييد والايضاح على مقدمة ابن الصلاح ص /٥٤ مرجع سابق .

(٢) الباعث الحثيث ص ٣٤

التكت على ابن الصلاح ٤٣٢/١.

يشبهه وما يقاربه ".

شرط ابي داود في سننه

تقدم ان الامام ابا داود يشترك مع الامام النسائي في انهما يستوعبان احاديث اهل الطبقة الثالثة وهم الذين فيهم طول ملازمة للشيخ الا انهم لم يسلموا من النقد والجرح واهل هذه الطبقة ينتقي منها مسلم صحيح حديثها واما البخاري فانه يعلق منها.

كما يخرج ابو داود من مشاهير الطبقة الرابعة عند حاجته لذلك وهم التلاميذ الذين ليس لهم طول ملازمة ومع ذلك شاركوا الثالثة في انهم لم يسلموا من النقد والجرح.

اما الضعفاء والمجاهيل والمتروكون وهم اهل الطبقة الخامسة فان ابا داود مثل غيره من اصحاب السنن - يخرج احاديثهم في المتابعات والشواهد او اذا لم يجدوا في الباب غير احاديثهم باستثناء النسائي فانه اشد تحريا وانتقاء منهم.

وقد قال الحافظ ابن حجر بعد ان بين طبقات الرواة عند مسلم وانه يحتج بالقسم الاول من الرواة وينتقي من احاديث القسم الثاني متابعات لاهل القسم الاول او ما ثبت صحته لكثرة طرقه ومخارجه قال:" وهذا بخلاف ابي داود فانه يخرج احاديث هؤلاء في الاصول محتجا بها ولذا تخلف كتابه عن شرط الصحة ١٠هـ(١)

ويقصد ابن حجر ان ابا داود يخرج احاديث اهل الطبقة الثانية في تقسيم مسلم، وهم الرواة الضعفاء لكنهم مشهورون ومكثرون مثل عطاء بن السائب ومحمد ابن اسحق وليث بن ابي سليم ومجالد بن سعيد يخرج لهم محتجا بهم بخلاف مسلم الذي لا يخرج لهم الا ما يكون متابعة لاهل القسم الاول الذين يحتج بهم وفي مواضع يسيرة .

(١) النكت على ابن الصلاح ٤٣٤/١-٤٣٥.

قول ابي داود:" وما فيه وهن شديد بينته، وما لم اقل فيه شيئا فهو صالح"

يفهم من عبارته انه لا يبين ما فيه وهن غير شديد وهو الضعف اليسير، وهذا يدل على ان ما يسكت عليه ابو داود لا يكون من قبيل الحسن الاصطلاحي، انما يدخل فيه الاقسام التالية :

١٠ ما هو صحيح وبعضه في الصحيحين.

٢٠ ما هو من قبيل الحسن لذاته.

٣٠ ما هو من قبيل الحسن لغيره .

وهذان القسمان هما اغلب احاديث كتابه

٤٠ ومنه ما هو ضعيف لكنه من رواية من لم يجمع على تركه غالبا، وكل هذه الاقسام عنده تصلح للاحتجاج بها كما نقل ابن منده عنه انه يخرج الحديث الضعيف اذا لم يجد في الباب غيره وانه اقوى عنده من راي الرجال.

وكذلك قال ابن عبد البر : كل ما سكت عليه ابو داود فهو صحيح عنده لا سيما ان كان لم يذكر في الباب غيره.

قال الحافظ ابن حجر : ومن هنا يظهر ضعف طريقة من يحتج بكل ما سكت عليه ابو داود فانه يخرج احاديث جماعة من الضعفاء في الاحتجاج ويسكت عنها مثل : ابن لهيعة، وصالح مولى التوأمة، وعبد الله بن محمد بن عقيل، وموسى بن وردان، وسلمة بن الفضل، ودلهم بن صالح وغيرهم، فلا ينبغي للناقد ان يقلده في السكوت على احاديثهم ويتابعه في الاحتجاج بهم، بل طريقه ان ينظر هل لذلك الحديث متابع فيعتضد به او هو غريب فيتوقف فيه.. وكذلك ما فيه من الاسانيد المنقطعة واحاديث المدلسين بالعنعنة والاسانيد التي فيها من ابهمت اسماؤهم فلا يتجه الحكم لاحاديث هؤلاء بالحسن من اجل سكوت ابي داود، لان سكوته يكون اكتفاء بما تقدم من الكلام في ذلك الراوي في نفس كتابه، وتارة يكون لذهول منه، وتارة يكون لشدة وضوح ضعف ذلك الراوي واتفاق الائمة على طرح روايته .. وتارة يكون من اختلاف الرواة عنه وهو الاكثر فان في رواية ابي الحسن بن العبد عنه من الكلام على جماعة من الرواة والاسانيد ما ليس في رواية اللؤلؤي، وان كانت روايته اشهر، وقد يتكلم على الحديث بالتضعيف البالغ خارج السنن ويسكت عنه فيها... فالصواب عدم الاعتماد على مجرد سكوته لما وصفنا من انه يحتج بالاحاديث الضعيفة ويقدمها على القياس ان ثبت ذلك عنه.

وهذا جميعه ان حملنا قوله " وما لم اقل فيه شيئا فهو صالح" على ان مراده انه صالح للحجة وهو الظاهر.

وان حملناه على ما هو اعم من ذلك : وهو الصلاحية للحجة او للاستشهاد او المتابعة فلا يلزم منه انه يحتج بالضعيف، ويحتاج الى تأمل تلك المواضع التي يسكت عليها وهي ضعيفة هل فيها افراد ام لا ؟ ان وجد فيها افراد تعين الحمل على الاول والا حمل على الثاني، وعلى كل تقدير فلا يصلح ما سكت عليه ابو داود للاحتجاج مطلقا أ.هـ(١)

والذي افاده وقرره ابن حجر نبه عليه الامام النووي فذكر ان في سنن ابي داود احاديث ظاهرة الضعف لم يبينها مع انه متفق على ضعفها.

فما وجد في سننه مسكوتا عنه ولم ينص احد على صحته او حسنه اوضعفه، ولم ير العارف بهذا الشان في سنده ما يقتضى الضعف فهو حسن(٢)

وكلام النووي يفيد انه لا يكتفى بمجرد سكوت ابي داود

قال الحافظ : وهذا هو التحقيق، لكنه - أي النووي- خالف ذلك في مواضع من شرح المهذب وغيره من تصانيفه فاحتج باحاديث كثيرة من اجل سكوت ابي داود عليها فلا يغتر بذلك أ.هـ(٣).

امثلة على احاديث سكت عليها ابو داود

١- في كتاب الطهارة، باب الرجل يتبوأ لبوله

قال : حدثنا موسى بن اسماعيل، حدثنا حماد، اخبرنا ابو التياح قال : حدثني شيخ قال : لما قدم عبد الله بن عباس البصرة... فساق الحديث الى قوله:"اذا اراد احدكم ان يبول فليرتد لبوله موضعا "(٤)

اخرجه ابو داود هكذا وسكت عليه ولم يخرج في الباب غيره مع ان فيه وحدثني شيخ وهي رواية مع الابهام تقتضي ضعف السند، لكن لم يتكلم عليه ابو داود لانه كما يظهر ليس بضعف شديد وهو قد وعد بالكلام على ما فيه ضعف شديد فقط فهذا

(١) النكت على ابن الصلاح ١/٤٣٨-٤٤٤

ونقله الصنعاني في توضيح الافكار ١/١٩٨.

(٢) بتصرف نقلا عن النكت ١/٤٤٤ وانظر فتح المغيث ١/٧٩.

(٣) المرجع السابق ١/٤٤٤-٤٤٥.

(٤) سنن ابي داود جـ١/١٥ حديث رقم ٣.

يدل على ان ما يسكت عليه قد يكون فيه ضعف لكن يخرجه لانه ليس في الباب غيره وهذا الحديث هو من الافراد وهذا يرجح ان مقصد ابي داود من قوله: "فهو صالح" الصلاحية للاحتجاج لانه يرى الاحتجاج بالضعيف اذا لم يكن في الباب غيره.

مثال اخر : في باب الوضوء في انية الصفر

قال : حدثنا محمد بن العلاء ان اسحق بن منصور حدثهم، عن حماد بن سلمة عن رجل عن هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ بنحوه يعني حديث :" كنت اغتسل انا ورسول الله ﷺ في تور من شبه[1]

وهذا الحديث من افراد ابي داود لم يروه غيره من اصحاب الكتب الستة وفيه رجل مبهم وقد سكت عليه ابو داود.

وانظر ايضا حديث رقم ٢٢٩ باب في الجنب يقرأ القرآن فقد سكت عليه ابو داود وفيه عبد الله بن سلمة اختلط اخر عمره [2] فالحديث ضعيف ومع ذلك سكت عليه ابو داود ولم يخرج في الباب غيره.

كل هذا يؤكد ان ما يسكت عليه ابو داود لا يصلح للاحتجاج لمجرد سكوته عليه بل لابد من النظر في اسناده ومعرفة توفر شروط الصحة فيه.

وقد اكد ذلك الذهبي حيث قال :

" وقد وفي بذلك فانه يبين الضعيف الظاهر وسكت عن الضعيف المحتمل فما سكت عنه لا يكون حسنا عنده ولابد، بل قد يكون مما فيه ضعف[3].

لماذا أورد الضعيف في كتابه ؟

١- لان طريقته في التصنيف هي جمع كل الاحاديث التي تتضمن احكاما فقهية ذهب الى القول بها عالم من العلماء وهو بهذا يشبه طريقة الترمذي .

٢- يرى ان الحديث الضعيف اقوى من راي الرجال ومن القياس فقد حكى ابن العربي عن ابي داود انه قال لابنه : " ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث اني لا اخالف ما يضعف الا اذا كان في الباب ما يدفعه "[4] وهو موافق في هذا الطريق

---

(١) سنن ابي داود جـ١/٧٤ رقم ٩٩.

(٢) تقريب التهذيب /٣٠٦.

(٣) تذكرة الحفاظ ٢/٢٩٥.

(٤) ونقله ابن حجر عن ابي العز بن كادش عن ابي داود مثله النكت ١/٤٣٧.

الامام احمد وابو داود من تلاميذ الامام احمد فغير مستنكر ان يقول بقوله.

٣- اذا كان في الحديث ضعف شديد فيورده لبيانه والتنبيه عليه لئلا يغتر به احد والمواضع التي فيها ضعف شديد ولم يبيّنها فالجواب كما تقدم وهو اما لذهوله عنها او لتقدم الكلام على امثالها، او لاتفاق العلماء على ضعفها فاعتمد على معرفة ذلك وشهرته، او لاختلاف النسخ او لانه يرى الضعف غير شديد وهذا ممكن.

زوائده على الكتب الخمسة :

تعتبر قليلة لكنها احسن حالا من زوائد غيره خاصة ابن ماجه

سلوكه طريق الاختصار :

راعى ابو داود عدم التطويل سواء في ايراد الاحاديث في الباب الواحد فهو يكتفي عادة بحديث او حديثين في الباب، واذا كان الحديث فيه طول اقتصر على موضع الشاهد منه كما تقدم واذا كان فيه قصة حذفها وقال : وفي الحديث قصة.

وهو اذ اورد متابعة فهو يورد السند ثم يقول نحوه او مثله واذا كان في حديث اخر زيادة فيها فائدة، يقتصر على موضع الزيادة ويكتفي بقوله: وذكر الحديث.

جمعه لاحاديث الاحكام :

كان هم ابي داود وقصده الاول جمع احاديث الفقه التي ذهب اليه العلماء ولذلك تجده يعقد بابا في جواز الشيء وبابا في كراهيته مثل: باب كراهية استقبال القبلة عند الحاجة ثم قال : باب الرخصة في ذلك.

والسبب في جمعه لكل ما ذهب اليه العلماء فوائد منها :

١- بيان ان بعض الاحاديث اقوى من بعض

٢- بيان ان الامر جائز مع الكراهية

٣- بيان الامر الناسخ والامر المنسوخ حتى يتنبه الفقيه

٤- اتاحة الفرصة للموازنة بين اقوال العلماء ومعرفة ادلتهم وقوتها.

لذلك قال ابو جعفر بن الزبير الغرناطي: " ولابي داود في حصر احاديث الاحكام واستيعابها ما ليس لغيره.

وقال الغزالي : انه كاف للمجتهد.

وقال الامام النووي : وينبغي للمشتغل بالفقه وغيره الاعتبار بسنن ابي داود وبمعرفته التامة فان معظم الاحاديث التي يحتج بها موجودة فيه مع سهولة تناوله

وتلخيص احاديثه وبراعة مصنفه واعتنائه بتهذيبه أ.هـ[1]

الاحاديث المرسلة في سنن ابي داود

بلغ عدد الاحاديث المرسلة في السنن لابي داود مائة حديث على التفصيل التالي :

المراسيل التي لم تسند من وجه اخر : ستة وثلاثون

المراسيل التي اسندت من وجه اخر : اربعة وستون

المراسيل التي لم تسند لكن لها شواهد يحتج بها ستة وستون [2]

والمقصود بالمراسيل هنا الاحاديث التي يقول فيها التابعي قال رسول الله ﷺ .

لان ابا داود يستخدم عبارة المرسل للمنقطع كما هي عادة المتقدمين.

أهم شروح سنن ابي داود[3]

١- معالم السنن لابي سليمان حمد بن ابراهيم الخطابي المتوفى سنة ٣٨٨ هـ.

٢- مرقاة الصعود الى سنن ابي داود للحافظ السيوطي المتوفى سنة ٩١ هـ.

٣- عون المعبود شرح سنن ابي داود تاليف : محمد اشرف العظيم ابادي.

٤- بذل المجهود في حل ابي داود للمحدث الشيخ : خليل احمد السهارنفوري المتوفي سنة ١٣٤٦ هـ.

٥- شرح مختصر سنن ابي داود للحافظ زكي الدين المنذري المتوفي سنة ٦٥٦هـ.

٦- تهذيب سنن ابي داود لابن القيم المتوفي سنة ٧٥١هـ.

---

(١) حجة الله البالغة للدهلوري ١/٣٥٠ معالم السنن للخطابي ٦/١ تهذيب الاسماء واللغات للنووي ٢٢٦/٢ فتح المغيث للسخاوي ١/٧٥-٧٦ وانظر : كتاب ابو داود الامام الحافظ الفقية، تاليف د.تفي الدين الندوي حيث نقل الاقوال السابقه واشار للمراجع المذكورة ص ٥٤-٦٠ دار القلم - بيروت ط اولى.

(٢) حسب نتائج توصل لها باحث حول المراسيل في سنن ابو داود - رسالة ماجستير .

(٣) مأخوذة من كتاب : ابو داود الحافظ الفقيه مرجع سابق ص : ٧٨.

الفصل الثاني

منهج الامام النسائي في سننه

سنن النسائي اذا اطلقت فانما يراد بها السنن الصغرى وهي التي تسمى المجتبى وقد صنف الامام النسائي قبلها : السنن الكبرى

سبب تصنيف السنن الصغرى :

سأل بعض الامراء الامام النسائي عن كتابه السنن الكبرى: اكله صحيح ؟ فقال : لا، قال : فاكتب لنا الصحيح مجردا، فصنع المجتبي فهو :" المجتبي من السنن" ترك كل حديث اورده في السنن الكبرى مما تكلم في اسناده بالتعليل[1]

والسنن الصغرى وان كانت مختصرة من الكبرى من جهة الكتب فانها تعتبر كتابا مستقلا عن السنن الكبرى وقد وضع فيه روايات جديدة لا توجد في الكبرى وقدم فيه واخر دون التقيد بترتيب الكبرى.

شرط النسائي في سننه

تقدم ان النسائي مثل ابي داود يخرج للرواة من الطبقة الثالثة وهم الذين لازموا شيوخهم لكنهم لم يسلموا من النقد والجرح وينتقي النسائي من الرابعة ما صح من حديثهم وللمتابعات والشواهد وهو في هذا اكثر من غيره من اصحاب السنن تحريا واشدهم تمحيصا ويشمل سنن النسائي مثل بقية السنن

١- على الصحيح المتفق عليه

٢- وعلى الصحيح الذي هو على شرط الشيخين او احدهما

٣- وعلى الصحيح الذي ليس على شرط واحد منهما

٤- وعلى احاديث اخرجوها فيها ضعف وقد ابانوا عن علتها بما يفهمه اهل المعرفة :

وقد افاد الحافظ ابو الفضل بن طاهر في شروط الائمة:

ان احاديث هذا القسم انما اخرجوها ليس قطعا بصحتها وانما لانهم يخرجون ما في الباب وضده[2]

---

(١) جامع الاصول لابن الاثير جـ١/١٩٧ تحقيق الارناؤوط.

(٢) شروط الائمة الستة لابن طاهر تعليق الكوثري ص ١٣-١٤.

مقدمة شرح السيوطي على سنن النسائي ص ٣.

فسبب تخريجها هو :

١- رواية قوم لها واحتجاجهم بها فاوردوها وبينوا علتها لتزول الشبهة عنها.

٢- وأنهم لم يلتزموا اخراج الصحيح فقط لانهم يرون ان الضعيف من الحديث خير من راي الرجال اذا لم يكن في الباب غيره.

وقد نقل ابن الصلاح عن محمد بن سعد الباوردي بمصر انه قال: كان مذهب ابي عبد الرحمن النسائي ان يخرج احاديث من لم يجمع على تركه(١)

قال الحافظ العراقي : وهذا مذهب متسع.

يعني بذلك ان شرطه واسع حيث يدخل فيه كثير من الرواه الضعفاء والمختلف فيهم حسب ما فهم العراقي من ظاهر العبارة، وهو اجماع جميع النقاد في جميع العصور.

لكن الحافظ ابن حجر اوضح(٢) ان هذا ليس مراداً للباوردي فقال: وما حكاه ابن الصلاح عن الباوردي ان النسائي يخرج احاديث من لم يجمع على تركه فانما اراد اجماعا خاصا، وذلك ان كل طبقة من نقاد الرجال لا تخلو من متشدد ومتوسط.

فمن الاولى : شعبة، وسفيان الثوري، وشعبة اشد منه

ومن الثانية : يحي القطان وعبد الرحمن بن مهدي، ويحي اشد من عبد الرحمن.

ومن الثالثة : يحي بن معين واحمد، ويحي اشد من احمد.

ومن الرابعة : ابو حاتم والبخاري، وابو حاتم اشد من البخاري فمعنى قول النسائي : أنه لا يترك الرجل عندي حتى يجتمع الجميع على تركه، فاما اذا وثقه ابن مهدي وضعفه يحيى القطان مثلاً فانه لا يترك لما عرف من تشدد يحيي ومن هو مثله في النقد.

واذا تقرر ذلك ظهر ان الذي يتبادر الى الذهن من ان مذهب النسائي في الرجال مذهب متسع ليس كذلك فكم من رجل اخرج له ابو داود والترمذي تجنب النسائي اخراج حديثه... بل تجنب النسائي اخراج حديث جماعة من رجال الصحيحين ١٠هـ.

وحكى ابو الفضل بن طاهر، قال : سالت سعيد بن علي الزنجاني عن رجل فوثقه، فقلت له : ان النسائي لم يحتج به، فقال: يا بني ان لابي عبد الرحمن شرطا في الرجال اشد من شرط البخاري ومسلم(٣)

---

(١) مقدمة ابن الصلاح : ص ٥٣ مقدمة السيوطي /٣ النكت ٤٨٢/١.

(٢) النكت ٤٨٢/١.

(٣) شروط الائمة الستة / ٢١ النكت ٤٨٣/١.

ونقل ابن طاهر ايضا عن احمد بن محبوب الرملي قال : سمعت ابا عبد الرحمن احمد بن شعيب النسائي يقول : لما عزمت على جمع كتاب السنن استخرت الله تعالى في الرواية عن شيوخ كان في القلب منهم بعض الشيء فوقعت الخيرةعلى تركهم فنزلت في جملة من الحديث كنت أعلو فيها عنهم(١).

ونقل عن ابي طالب الحافظ انه قال : من يصبر على ما يصبر عليه ابو عبد الرحمن النسائي، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمة ترجمة، فما حدث بها وكان لا يرى ان يحدث بحديث ابن لهيعة(٢)

قلت : وابن لهيعة المذكور محدث مشهور يجمع حديثه لكنه احترقت كتبه فاختلط فلم يعتد العلماء الا برواية القدماء عنه مثل ابن المبارك وابن وهب، وبعض العلماء تركه جملة مثل النسائي لشدة تحريه ولهذا قال الحافظ ابن حجر :

" وفي الجملة فكتاب النسائي اقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا، ويقاربه كتاب ابي داود وكتاب الترمذي..."(٣)

دقة النسائي وشدة تحريه

يحرص النسائي مثل غيره من المحدثين على دقة التعبير في الرواية بناء على طريق التلقي من الشيوخ، والتمييز في ذلك بين حدثنا واخبرنا ونحو ذلك.

وقد كان بينه وبين الحارث بن مسكين احد قضاة مصر ومحدثيها شيء من الخشونة والجفوة فكان لذلك لا يتمكن النسائي من حضور مجلسه جهاراً فكان يستتر في موضع ويسمع حيث لا يراه الحارث فلذلك تحرى النسائي وتورع فلم يكن يقول حدثنا الحارث او اخبرنا وانما يقول : الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع (٤).

مثال ذلك :

قال في الطهارة، باب حلق العانة :

الحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع عن ابن وهب عن حنظلة بن ابي سفيان، عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال: (الفطرة قص الاظفار واخذ الشارب

---

(١) المرجعين السابقين.

(٢) شروط الائمة الستة / ٢٢، النكت ٤٨٣/١.

(٣) النكت ٤٨٤/١.

(٤) انظر جامع الاصول لابن الاثير ١٩٦/١ تحقيق الارناؤوط.

وحلق العانة). [1]

لكن في سنن النسائي المطبوع : اخبرنا الحارث بن مسكين...الخ وهو خطأ من النساخ او من المصحح كما يظهر والله اعلم ويدل على ذلك الامثلة التالية التي كان النسائي يتحاشى فيها ايضا ذكر كلمة اخبرنا من خلال استخدام العطف على الشيوخ وكان يجعل شيخه الحارث هو التالي تجنبا من ان يقول حدثنا الحارث.

المثال الاول قوله في باب النهي عن استقبال القبلة عند الحاجة:

اخبرنا محمد بن سلمة والحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع- واللفظ له – عن ابن القاسم قال حدثني مالك.. الحديث[2].

المثال الثاني :

اخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي عن حماد.

والحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع عن ابن القاسم حدثني مالك ح.

واخبرنا سليمان بن منصور قال : انبأنا عبدالله بن المبارك واللفظ له عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن ابراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب – رضى الله عنه – قال قال رسول الله ﷺ (انما الاعمال بالنيات، وانما لامريء ما نوى .....)[3]

المثال الثالث:اخبرنا هارون بن عبد الله حدثنا معن انبأنا مالك ح والحارث بن مسكين قراءة عليه وانا اسمع عن ابن القاسم قال : أنبأنا مالك عن عبد الله بن ابي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم انه سمع عروة بن الزبير يقول : دخلت على مروان بن الحكم فذكرنا ما يكون منه الوضوء ... الحديث[4].

ففي المثال الثاني لم يقل : واخبرنا الحارث مع انه انتقل الى اسناد اخر.

وفي المثال الثالث استخدم نظام التحويل فكان المتوقع ان يقول واخبرنا الحارث كما هي عادة المحدثين عند الانتقال لسند جديد لكنه منعه من ذلك الورع والتحري لانه لم يسمع منه باذنه ويدل على كل ما تقدم ان في السنن الكبرى جاءت الصيغة كما يلي:

---

(١) سنن النسائي جـ١/١٥ حديث رقم ١٢.

(٢) سنن النسائي جـ١/٢١ حديث رقم ٢٠.

(٣) سنن النسائي ، كتاب الطهارة، باب النية في الوضوء جـ١/٥٨ حديث رقم ٧٥. وانظر رقم ٧٩، ٩٧، ١١٦، ١٨٦، ٢٢٠ .

(٤) سنن النسائي، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس الذكر جـ١/١٠٠ حديث رقم ١٦٣.

قريء على الحارث بن مسكين وانا اسمع عن ابن وهب... الخ[1]

اهتمام النسائي ببيان العلل

ويعبر عنه بالاختلاف على الراوي وهذا الاختلاف قد يكون مؤثرا كالاختلاف بالرفع والوقف او الوصل والارسال.

مثال ذلك : اخرج النسائي في كتاب قيام الليل، باب كيف الوتر بثلاث حديثا عن عائشة في الوتر بثلاث وحديثا عن ابي بن كعب ماذا يقرأ في كل ركعة في صلاة الوتر وبين فيه اختلاف الفاظ الناقلين لخبر ابي بن كعب. وهو اختلاف يسير غير مؤثر.

ثم اعقب ذلك بقوله : ذكر الاختلاف على ابي اسحق في حديث سعيد بن جبير عن ابن عباس في الوتر.

اخبرنا الحسين بن عيسى : قال حدثنا ابو اسامة، قال حدثنا زكريا بن ابي زائدة،عن ابي اسحق، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: كان رسول الله ﷺ يوتر بثلاث ، يقرأ في الاولى بسبح اسم ربك الاعلى، وفي الثانية بقل يا ايها الكافرون،وفي الثالثة بقل هو الله احد.

اوقفه زهير :

اخبرنا احمد بن سليمان، قال : حدثنا ابو نعيم، قال : حدثنا زهير، عن ابي اسحق، عن سعيد بن جبير عن ابن عباس انه كان يوتر بثلاث بسبح اسم ربك الاعلى، وقل يا ايها الكافرون، وقل هو الله احد[2]

فنلحظ ان الرواية الثانية وهي من طريق زهير عن ابي اسحق موقوفة عليابن عباس ، وصنيع النسائي يدل ان الموقوف اصح فقدم المعلول في نظره واخر ما هو الصواب وهوالموقوف لكنه قبل ذلك ذكر معتمده في الباب وهو حديث ابي بن كعب ثم نبه على الصواب في رواية ابن عباس.

ومن مسالك النسائي في العلل انه يقدم الرواية المعلة ثم يذكر الصواب مثل قوله في كتاب قيام الليل : باب كيف صلاة الليل فساق حديث شعبة عن يعلى بن عطاء انه سمع عليا الازري انه سمع ابن عمر يحدث عن النبي ﷺ قال :

---

(١) السنن الكبرى جـ١/٦٦ رقم ٣/١٢ تحقيق د.عبد الغفار وزميله ط اولى.

(٢) سنن النسائي ٢٣٦/١ رقم ١٧٠٢-١٧٠٣.

" صلاة الليل والنهار مثنى مثنى ".

قال ابو عبد الرحمن : هذا الحديث عندي خطأ والله تعالى اعلم اخبرنا محمد بن قدامة قال حدثنا جرير عن منصور، عن حبيب عن طاوس قال : قال ابن عمر سال رجل رسول الله ﷺعن صلاة الليل فقال : " مثنى مثنى فاذا خشيت الصبح فواحدة".

ثم ساق النسائي جملة من الطرق عن ابن عمر وفيها كلها لفظ : "صلاة اليل مثنى مثنى"(١) فهو هنا قدم المعل ثم اتى بالصواب والذي يستقريء كتابه يجد الشيء الكثير من بيان العلل والتنبيه عليها لكنه يبين معتمده في الابواب بما يفهمه اهل الاختصاص.

اهتمامه بالمتابعات

يسوق النسائي المتابعات لتقوية الخبر بكثرة الطرق، واذا صدر الباب بطريق فيها عله تكون هذه الطرق لتأكيد تلك العلة وخير ما يمثل هذا المثال السابق فهو بعد ان ذكر الطريق المعلة اردفها بخمسة طرق كلها عن ابن عمر عن النبي ﷺ "صلاة الليل مثنى مثنى"

فقد ساقها من طريق طاوس، وسالم، وابي سلمة، ونافع، وحميد بن عبد الرحمن كلهم عن ابن عمر باللفظ المذكور فاثبت صحته وانه المحفوظ وان الرواية التي صدر بها الباب وهي "صلاة الليل والنهار مثنى مثنى" رواية شاذة لكنه لم يبين من هو الراوي الذي أخطأ .

منزلة سنن النسائي بين الكتب الستة

كان النسائي افقه علماء مصر في عصره واعلمهم بالحديث وعلله ونقد الرجال وقد نقل ابن حجر والسيوطي عن محمد بن معاوية الاحمر الراوي عن النسائي قال : قال النسائي : كتاب السنن كله صحيح وبعضه معلول، الا انه لم يبين علته والمنتخب المسمى بالمجتبى كله صحيح...(٢)

وقد اطلق الصحة على كتاب النسائي كل من الخطيب والسلفي وابو على النيسابوري، وابو احمد بن عدي، وابو الحسن الدارقطني وابن منده، وعبد الغني بن

---

(١) سنن النسائي جـ٣/٢٢٧ حديث رقم ١٦٦٦-١٦٧٤.

(٢) النكت ٤٨٤/١ زهر الربى - مقدمة السيوطي على النسائي - ص ٥: .

سعيد وابو يعلى الخليلي والحاكم وغيرهم[1]

وقال ابن رُشيد الفهري (احد حفاظ القرن الثامن، ت ٧٢١هـ)

" كتاب النسائي ابدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفا واحسنها ترصيفا وكأن كتابه جامع بين طريقتي البخاري ومسلم مع حظ كبير من بيان العلل"[2]

واذا تمعنا اقوال النقاد وحفاظ الحديث والمتكلمين في الكتب المصنفة نجدهم شبه متفقين على تقديم سنن النسائي على غيره من اصحاب السنن وذلك لشدة تحريه وتمحيصه ولهذا قال الحافظ ابن حجر:

" وفي الجملة فكتاب النسائي اقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا ويقاربه ابو داود وكتاب الترمذي ... " (٣)

قلت : واعتبار النسائي كتابه كله صحيح هو في نظره هو فلا يمنع ان يكون هناك احاديث ضعيفة في نظر غيره من النقاد.

ومن اطلق الصحة على سنن النسائي او غيره من اصحاب السنن فهو باعتبار معظم ما فيها من احاديث يحتج بها فاطلاق الصحة عليها من باب التغليب (٤)

الحكم على الاحاديث عند النسائي

يتكلم النسائي على الاحاديث في بعض الاحيان لكن الاغلب هو سكوته وكلامه على الاحاديث قد يكون لبيان العلل فيقول هذا موقوف او يقول:" الاصح مرسل ونحو ذلك.

وقد يكون كلامه حكماً على الحديث او السند ومن العبارات التي يستخدمها.

١- هذا خطأ (٥)

٢- هذا حديث جيد جيد (٦)

٣- مرسل (٧)

---

(١) التقييد والايضاح /٦٠ النكت ٤٨١/١.

(٢) النكت ٤٨٤/١ وزهر الربى ص /٦٠.

(٣) المرجع السابق ٤٨٤/١.

(٤) زهر الربى ص ٥-٦.

(٥) السنن جـ٦٩/١ .

(٦) السنن ٢٣٠/٨.

(٧) السنن ١٦١/١، ٢٠٧/٣.

٤- الصواب موقوف [١]

٥- حديث غريب [٢]

٦- خبر ضعيف [٣]

٧- حديث منكر [٤]

٨- هذا احسن ما في الباب[٥]

٩- هذا اشبه بالصواب[٦]

ويحكم في بعض الاحيان لحاجة يقتضيها السياق على الرجال فيوثق او يجرح مثل قوله في عبد الله بن جعفر المخرمي: ليس به باس[٧]

وفي بريدة بن سفيان : ليس بالقوى في الحديث[٨]

وقوله في أيوب بن سويد : متروك الحديث[٩]

الاتجاه الفقهي عند النسائي

قال الحاكم النيسابوري : اما كلام ابي عبد الرحمن على فقه الحديث فاكثر من ان يذكر،ومن نظر في كتابه " السنن" له تحير في حسن كلامه [١٠].

يقصد بذلك ما يستفاد من عناوين ابوابه ودقة استنباطه وكما تقدم فان النسائي مثل غيره من اصحاب السنن الذين جمعوا الاحاديث على الابواب الفقهية، وهو يختلف عن غيره بكثرة التفريعات الفقهية في الابواب، فمثلا كتاب السهو اورد فيه (١٠٥)

(١) ٢/٦٠ وانظر ٢/١٤٢.

(٢) السنن ١/١٣٢.

(٣) السنن ٧/١٩١.

(٤) السنن ٨/١٠٨.

(٥) جـ١/١٠٤.

(٦) السنن جـ١/٤٥.

(٧) ٣/٦١.

(٨) ٢/٨٥ وانظر : ٣/٢٥٨.

(٩) ٣/١١٦.

(١٠) جامع الاصول جـ١/١٩٦.

ابواب في حين اورد ابو داود فيه "١٢" بابا والترمذي "١٩" بابا وكتاب الحيض اورد فيه ٢٦ باباً ، وعند ابي داود ١٩ باباً، وقس على ذلك.

وللنسائي مقولات فقهية وهي ليست كثيرة، فله تعقيبات واستنباطات متفرقة مثل تعقيبه على حديث فاطمة بنت حبيش:

"انما ذلك عرق فانظري اذا اتاك قرؤك فلا تصلى ... "

قال النسائي : هذا الدليل على ان الاقراء حيض [1]

ويذكر الناسخ والمنسوخ، فيقدم الباب الذي فيه احاديث منسوخة ويعقبها بباب فيه الاحاديث الناسخة مثل قوله باب الوضوء مما غيرت النار وساق فيه حديث ابي هريرة :" توضئوا مما مست النار"[2] وساق حديث ابي ايوب وابي طلحة وزيد بن ثابت وام حبيبة بنحو حديث ابي هريرة وهي احاديث صحيحة.

ثم قال : باب ترك الوضوء مما غيرت النار.

وساق فيه جملة من الاحاديث اخرها حديث جابر :" كان اخر الامرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار "[3].

ونستطيع معرفة راي النسائي الفقهي من خلال التامل في عناوين الابواب في الموضوع الواحد.

فمثلا حكم قراءة البسملة والجهر بها في الصلاة وهي مسالة خلافيه اذا نظرنا في عناوين الابواب حول هذه المسالة عند النسائي نجد الاتي :

قال :" باب البراءة بفاتحة الكتاب قبل السورة .

وساق حديث انس : "صليت مع النبي ﷺ ومع ابي بكر وعمر رضي الله عنهما فافتتحوا بالحمد لله رب العالمين"

وهو بهذا يرجح ان المقصود يفتتحون بسورة الحمد ثم قال:

قراءة بسم الله الرحمن الرحيم .

وساق حديثا لانس وحديثا لابي هريرة انهم قرأوة بالبسملة قبل سورة الكوثر وقبل سورة الفاتحة مرفوعا الى النبي ﷺ.

ثم قال: ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم.

---

(١) السنن جـ١/١٢١.

(٢) السنن جـ١/١٠٥.

(٣) السنن ١/١٠٨.

وساق احاديث تدل على مشروعية ترك الجهر بها ثم احاديث تدل على مشروعية ترك قراءتها في الفاتحة[1].

فهو اولا ساق ما يدل على القول الذي يرجحه ثم اتى بما يدل على المذهب الاخر وكما تقدم فانه مثل غيره ممن يخرجون ما يدل على حكم المسالة وضدها ويلمحون الى القول الراجح بتقديم ادلته او بنقد الدليل المخالف ببيان ضعفه وعدم صلاحيته للحجة او بكونه منسوخا.

واحيانا يتركون الامر للقارئ لأنهم أراداو جمع ما في المسألة.

والصنعة الفقهية عند النسائي جعلته يلجأ الى تكرار الحديث الواحد في اكثر من موضع فحديث (**انما الاعمال بالنيات**) كرره اكثر من عشر مرات وهو ايضا يقتصر في كثير من المواضع على موضع الفقه من الحديث فيذكر الشاهد ثم يقول وفيه قصه، او وساق الحديث ، واحيانا يذكره مختصرا كل ذلك لانه يريد فقه الحديث والله اعلم.

---

(١) سنن النسائي ٢/١٣٣-٣٣٦.

الفصل الثالث
منهج الامام ابن ماجه في سننه

هو الحافظ ابو عبد الله : محمد بن يزيد بن ماجه القزويني الخراساني قال الذهبي : كان ابن ماجه حافظا ناقدا صادقا واسع العلم[1] وقال ابن كثير : ابن ماجه صاحب كتاب السنن المشهور، وهي دالة على علمه وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الاصول والفروع [2] توفي رحمه الله سنة ٢٧٣ هـ.

تعريف بكتابه : هو احد كتب السنن التي رتبت الاحاديث على الابواب الفقهية وقد شمل كتابه اضافة الى كتب الفقه كتاب الفتن وكتاب الزهد والمقدمة التي تعرض فيها الى مسائل كثيرة في قضايا العلم.

اول من اضاف سنن ابن ماجه الى الاصول

يعتبر الحافظ ابو الفضل ابن طاهر اول من اضاف كتاب ابن ماجه الى الاصول الستة ، فانه عمل مصنفا في الاطراف شمل فيه كتاب ابن ماجه، وصنف جزءا اخر في شروط الائمة الستة فعده معهم، ثم عمل الحافظ عبد الغني كتاب الكمال في اسماء الرجال فذكره فيهم.

قال الحافظ ابن حجر: وانما عدل ابن طاهر ومن تبعه عن عد الموطأ الى عد ابن ماجه لكون زيادات الموطأ على الكتب الخمسة من الاحاديث المرفوعة يسيرة جدا بخلاف ابن ماجه فان زياداته اضعاف زيادات الموطأ ، فارادوا بضم كتاب ابن ماجه الى الخمسة تكثير الاحاديث المرفوعة ١٠هـ[3]

وهناك من العلماء من قدم موطأ مالك وجعله سادس الكتب الستة مثل رزين السرقسطي وتبعه المجد ابن الاثير في جامع الاصول.

وقدّم اخرون سنن الدرامي فقد كان الحافظ صلاح الدين العلائي يقول: ينبغي ان يعد كتاب الدرامي سادسا للكتب الخمسة بدل كتاب ابن ماجه فانه قليل الرجال الضعفاء نادر الاحاديث المنكرة والشاذة، وان كانت فيه احاديث مرسلة وموقوفة فهو مع

---

(١) سير اعلام النبلاء ٢٧٩/١٣.

(٢) البداية والنهاية ٥٢/١١ طبعة جديدة ، دار الفكر .

(٣) النكت على ابن الصلاح ٤٨٧/١.

ذلك اولى من كتاب ابن ماجه[1]

ولهذا قال ابن حجر : ليس كتاب الدرامي دون السنن في الرتبة بل لو ضم الى الخمسة لكان اولى من ابن ماجه، فانه امثل منه بكثير[2]

شرط ابن ماجه

سبق فيما تقدم ان ابن ماجه يخرج احاديث الطبقة الثالثة والرابعة وينزل الى احاديث الطبقة الخامسة وهم الضعفاء والمتروكون والمجاهيل اذا لم يجد في الباب غير ذلك.

وهو لم يشترط الصحة بل كان قصده جمع احاديث الفقه وما شابه ذلك وقد حكى ابن طاهر عن ابي زرعة الرازي انه نظر في سنن ابن ماجه فقال : لعل لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثا مما فيه ضعف.

وقد علق الذهبي على هذا القول وشكك في صحته قائلا : " وقول ابي زرعة – ان صح – كانما عنى بثلاثين حديثا الاحاديث المطرحة الساقطة واما الاحاديث التي لا تقوم بها حجة فكثيرة لعلها نحو الالف[3].

وقال في موضع اخر : وانما غض من رتبة سننه ما فيها من المناكير وقليل من الموضوعات[4].

وقد اكد الحافظ ابن حجر ما ذهب اليه الذهبي فافاد انها حكاية لا تصح لانقطاع اسنادها وان كانت محفوظة فلعله اراد ما فيه من الاحاديث الساقطة الى الغاية او كان ما راى من الكتاب الا جزءا فيه هذا القدر، ويدل على ما تقدم ان ابا زرعة نفسه قد حكم على احاديث كثيرة منه بكونها باطلة او ساقطة اومنكرة وذلك موجود في كتاب العلل لابن ابي حاتم[5].

وقد اوضح ابن حجر منزلة سنن ابن ماجه ومقدار ما فيه من تساهل فقال :" وفي الجملة فكتاب النسائي اقل الكتب بعد الصحيحين حديثا ضعيفا ورجلا مجروحا

(١) النكت ٤٨٦/١.

(٢) تهذيب التهذيب ٤٦٨/٩.

(٣) سير اعلام النبلاء ٢٧٨/١٣ .

(٤) المصدر السابق

(٥) النكت ٤٨٦/١ مرجع سابق.

ويقاربه كتاب ابي داود وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الاخر كتاب ابن ماجه فانه تفرد فيه باخراج احاديث عن رجال متهمين بسرقة الاحاديث والكذب وبعض تلك الاحاديث لا تعرف الا من جهتهم مثل حبيب بن ابي حبيب كاتب مالك والعلاء بن زيد وداود بن المحبر، وعبد الوهاب الضحاك واسماعيل بن زياد السكوني وعبد السلام بن ابي الجنوب وغيرهم"(١) .

قلت : يتبين لنا مما مضى ان سنن ابن ماجه يختلف عن بقية كتب السنن بكثرة الضعيف فيه وانه لا يخلو من الاحاديث الساقطة والمنكرة ولم يلتزم ابن ماجه ببيان الضعيف او شديد الضعف كما يفعل الترمذي وابو داود لهذا لابد من عدم الاعتماد على ما يخرجه الا بعد النظر في اسناده. خاصة ان ابن الجوزي حكم على اربعة وثلاثين حديثا بالوضع وفي احصاء الاستاذ محمد فؤاد عبد الباقي فقد بلغت احاديث سنن ابن ماجه ٤٣٤١ حديثا.

الزوائد منها على الكتب الخمسة : ١٣٣٩ حديثا منها ٦١٣ حديثا ضعيفة الاسناد، ٩٩ حديثا واهية الاسناد او منكرة او مكذوبة(٢)

اما الشيخ ناصر الدين الالباني فقد حكم على "٣٩" بالوضع مما في سنن ابن ماجه سوى الواهيات والمنكرات.

الصنعة الاسنادية عند ابن ماجه

يستعمل الاساليب التي يستخدمها غيره من التحويل والعطف بين الشيوخ والاشارة الى المتون بكلمة نحوه او مثله.

ومما يتميز به ابن ماجه :

١- انه اذا استعمل طريق التحويل فانه يشير الى الراويين عن نقطة الالتقاء بكلمة قالا او قالوا وهذا في بعض المواضع.

مثال ذلك:

قوله في اخر كتاب الطهارة ، باب من توضأ فترك موضعا ..

" حدثنا حرملة بن يحي، ثنا ابن وهب ح.

(١) المرجع السابق ٤٨٤/١-٤٨٥.

(٢) سنن ابن ماجه جـ١٥١٩/٢-١٥٢٠.

وحدثنا ابن حميد، ثنا زيد بن الحباب، قالا: ثنا ابن لهيعة عن ابي الزبير، عن جابر، عن عمر بن الخطاب قال :

(رأى رسول الله ﷺ رجلا توضأ فترك موضع الظفر على قدمه: فامره ان يعيد الوضوء والصلاة قال : فرجع)(1)

ومما يتميز به ابن ماجه ايضا انه لا يستخدم صيغة اخبرنا وقد يكون السبب انه لا يرى فرقا بين الصيغتين كما ذهب اليه بعض المحدثين.

هناك اسانيد نجدها في سنن ابن ماجه ليست من ابن ماجه وانما هي من زوائد تلميذه الذي روى عنه السنن ابو الحسن بن سلمة القطان وهذه الاسانيد تاتي بعد الحديث الذي يسوقه ابن ماجه، والمقصد منها انها متابعات على طريقة المستخرجات .

ومن امثلة ذلك:

ما جاء في المقدمة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به.

ساق ابن ماجه حديثا قال فيه : حدثنا ابو بكر بن ابي شيبه، ثنا يونس بن محمد وسريج بن النعمان قالا: ثنا فليح بن سليمان، عن عبد الله بن عبد الرحمن، ابي طواله، عن سعيد بن يسار عن ابي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

(من تعلم علما مما يبتغى به وجه الله لا يتعلمه الا ليصيب به عرضا من الدنيا لم يجد عرف الجنة يوم القيامة)

قال ابو الحسن: انبأنا ابو حاتم، ثنا سعيد بن منصور ثنا فليح بن سليمان فذكر نحوه(2)

وفي بعض المواضع يقول : قال ابو الحسن القطان، او قال القطان او قال ابو الحسن بن سلمة، وهو شخص واحد.

منهجه في الابواب :

وصف ابن ماجه بانه قوي التبويب في الفقه وانه حسن الترتيب يكتفي بما يدل من الاحاديث دون التطويل والتكرار(3)

والمتأمل في تراجمه يجد فيها انواعاً من الصياغة مثل الصيغة الخبرية العامة والخاصة وصيغة الاستفهام والصيغة الشرطية لكن معظم تراجمه من نوع التراجم الظاهرة والتي تاتي فيها صيغة: باب ما جاء في كذا، باب النهي عن كذا ... الخ.

---

(1) سنن ابن ماجه ، كتاب الطهارة باب ١٣٩ جـ١/٢١٨ حديث رقم ٦٦٦ وانظر ايضا رقم ٧٠٢.

(٢) المقدمة : حديث رقم ٢٥٢ جـ١/٩٣ وانظر حديث رقم ٣٧٤، ٥١٨، ٦٧٥، ٤٦٩، ٦٥٧،و غيرها.

(٣) البداية والنهاية ٥٦/١١.

الباب الرابع
منهج الإمام مالك في الموطأ

تطلق كلمة الموطأ ويُراد بها الكتاب الذي صنفه الإمام مالك ـ رحمه الله تعالى ـ برواياته المتعددة التي رواها تلاميذه الذين سمعوها منه أو قرأوها عليه.

والموطأ هو الكتاب الذي يشتمل على الأحاديث المرفوعة والآثار الموقوفة من كلام الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وهو بهذا يشبه المصنف إلا أنه يختلف عنه باحتوائه على اجتهادات المؤلف وفتاواه بسبب الغاية الفقهية التي أرادها المصنف.

الموطأ في اللغة : الممهّد والمنقّح، وسُميّ بهذا الإسم لأن مؤلفه وطّأه للناس بمعنى هذّبه ومهدّه لهم، فقيل موطأ.

ونُقل عن مالك أنه قال: عرضت كتابي هذا على سبعين فقيهاً من فقهاء المدينة فكلهم واطأني عليه فسميته الموطأ[1]. ولعل السبب الأول أقرب، لأن هذه التسمية كانت معروفة ومشهورة، مثل موطأ ابن أبي ذئب، وموطأ ابراهيم بن أبي يحيى وغيرهما.

سبب تأليف الموطأ :

التقى الإمام مالك بأبي جعفر المنصور، فأعجب المنصور بعلم مالك وحسن سمته وقال له: (يا مالك اصنع للناس كتاباً أحملهم عليه فما أحد اليوم أعلم منك، وتجنب شدائد ابن عمر، ورخص ابن عباس، وشواذ ابن مسعود، واقصد أوسط الأمور، وما اجتمع عليه الصحابة والأئمة واجعل هذا الفقه فقهاً واحداً).

فاستجاب له الإمام مالك وصنف الموطأ، وتوخى فيه القوي من أحاديث أهل الحجاز[2].

وقد وافق هذا الإقتراح رغبة الإمام مالك في تصنيف كتاب يجمع بين الحديث والفقه ينتفع به الناس خالياً من الغرائب وشواذ العلم وما قد يكون شبهة دليل لأهل البدع.

---

(١) أوجز المسالك، محمد زكريا الكاندهلوي جـ١/٣٢.

شرح الزرقاني ص/٧.

(٢) ترتيب المدارك، للقاضي عياض ٢/٧١، أوجز المسالك ١/٣٢.

إضافة إلى الحاجة التي لمسها الإمام لتدوين الآثار والآراء الفقهية، وقد شهدت فترة القرن الثاني للهجرة إسهام كثير من العلماء في التدوين والتصنيف، فمالك أولى بهذه المشاركة.

زمن تأليف الموطأ :

انتقى الأمام مالك أحاديث كتابه من عشرة آلاف حديث كان يرويها، وقد أسند الإمام ابن عبد البر عن الأوزاعي أنه قال : (عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوماً، فقال: كتاب ألفته في أربعين سنة أخذتموه في أربعين يوماً، قلما تفقهون فيه(١).

وهذه السنين الطويلة كانت للزيادة فيه والحذف والتهذيب حتى استقر على هذه الأحاديث التي ضمنها الموطأ.

وتذكر المراجع أن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور أراد أن يحمل الناس على موطأ مالك لكن مالك رفض ذلك وترك لهم حرية الإختيار لما يعلمه من أن العلم ليس محصوراً عند أحد، والصحابة ـ رضي الله عنهم ـ انتشروا في الأمصار وكل واحد منهم حمل علماً، ثم إن هذا التصرف من مالك يدل على بعد النظر فلم يكن يريد أن يسن سنة سيئة في إدخال السياسة ورغبات الحكام في التصنيف والعلم.

وتذكر المصادر أن مالكاً أخرج الموطأ للناس سنة ١٥٩هـ بعد وفاة المنصور بعام في عهد المهدي، بعد فترة تصنيف استمرت إحدى عشرة سنة(٢).

روايات الموطأ :

للموطأ روايات كثيرة فيها خلاف بالتقديم والتأخير والزيادة والنقص، ويعود سبب ذلك إلى أن الأمام مالكاً مكث أربعين سنة وهو يقرأ الموطأ ويزيد فيه وينقص ويهذب، وخلال هذه الفترة كان التلاميذ يسمعونه منه أو يقرأونه عليه، والمشهور من نسخ الموطأ أربعة عشر نسخة وأهمها ما يلي:

(١) رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي (ت: ٢٣٤هـ):

وكانت رحلته وسماعه من مالك في العام الذي توفي فيه مالك سنة ١٧٩هـ، وتعتبر هذه النسخة أشهر نسخ الموطأ وتماز بأنها تحتوي على آراء مالك نحو ثلاثة آلاف

(١) الإستذكار، ابن عبد البر جـ١/١٦٨ ط أولى تحقيق قلعجي.

(٢) نذير حمدان، الموطآت، دار القلم، دمشق ط أولى ص/٦٩.

مسألة في أبواب الفقه، أما سبب اشتهار هذه الرواية واعتماد العلماء عليها فيعود إلى:

أ ـ ما عُرف عن يحيى الليثي من الورع البالغ ورفضه للقضاء وأثنى عليه الإمام مالك.

ب ـ كون روايته آخر الروايات وأكثرها تنقيحاً وانتقاء، وعلى هذه الرواية بنى أغلب العلماء شروحاتهم(١).

(٢) رواية أبي مصعب الزهيري :

فيها نحو مائة حديث زيادة على سائر الموطآت. وهي من آخر الموطآت التي عُرضت على الأمام مالك.

(٣) رواية محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة :

وفي موطأه أحاديث يسيرة يرويها عن غير مالك، وأخرى زائدة على الروايات المشهورة، وهي خالية من عدة أحاديث ثابتة في سائر الروايات، كما يحتوي موطأه على اجتهادات كثيرة لمحمد بن الحسن، واجتهادات لعلماء العراق والحجاز، وفيه أخبار مروية عن غير مالك.

ومن الأحاديث التي انفردت بها هذه النسخة حديث: «إنما الأعمال بالنيات...»(٢).

(٤) رواية عبدالله بن مسلمة القعنبي (ت: ٢٢١هـ) :

وهذه الرواية أكبر روايات الموطأ، وهو من أثبت الناس في الموطأ عند ابن معين والنسائي وابن المديني، وقد سمع من الإمام مالك نصف الموطأ وقرأ عليه النصف الآخر، ومما انفردت به هذه النسخة حديث: «لا تطروني كما أطرت النصارى عيسى بن مريم إنما أنا عبد، فقولوا عبدالله ورسوله».

(٥) رواية ابن هب، أبو محمد عبدالله بن سلمة الفهري المصري:

وابن وهب من الحفاظ الفقهاء، وتوجد في نسخته بعض الزيادات مثل حديث مالك

---

(١) شرح الزرقاني/٧، الرسالة المستطرفة/١١، الموطآت، نذير حمدان/٩٠.

(٢) الرسالة المستطرفة للكتاني ـ ص/١١، شرح الزرقاني: ص ٥، الموطآت، نذير حمدان، ط أولى/ ٩٥.

عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله - ﷺ - قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله... الحديث»[1].

الروايات التي اختارها أصحاب المصنفات :

(١) اختار البخاري رواية عبدالله بن يوسف التنيسي وعبدالله بن مسلمة.

(٢) اختار مسلم رواية يحيى بن يحيى النيسابوري.

(٣) اختار أحمد رواية ابن مهدي.

(٤) اختار أبو داود رواية القعنبي.

(٥) اختار النسائي رواية قتيبة بن سعيد.

وهذا كله أغلبي وإلا فقد روى كل واحد منهم عن غير من اختاره[2].

ومن ذلك مثلاً: أن البخاري يخرج في الغالب عن مالك من طريق عبدالله بن يوسف أو عبدالله بن مسلمة، وأخرج في بعض المواضع طرق أخرى: من ذلك ما أخرجه في الحج باب من أين يدخل مكة:

حدثنا ابراهيم بن المنذر قال حدثين معن قال حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: «كان رسول الله - ﷺ - يدخل من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى». وهذا الحديث ليس في الموطأ، قال ابن حجر: لم أقف عليه إلا من رواية معن بن عيسى[3].

ونجد المتأخرين كالإمام البيهقي لا يلتزم برواية واحدة وإنما يخرج مما وقع له منها حسب الحاجة، فتجده يسوق الأحادث من طريق ابن وهب والقعنبي وغيرهما، وكذا الحافظ ابن عبد البر في التمهيد وغيره.

أما سبب اختلاف الموطآت فيعود إلى فترة التلقي عن مالك لأنه كان يحذف ويزيد ويهذب طيلة حياته، ففي موطأ ابن مصعب زيادة نحو مائة حديث عن سائر الموطآت، ولهذا اختلف العلماء في عدد أحاديث الموطأ بحسب اطلاع كل عالم على روايات الموطأ، وأيضاً لأن بعض المراسيل والبلاغات في نسخة معينة تجدها موصول في نسخة

---

(١) الرسالة المستطرفة/١١، شرح الزرقاني/٦، مقدمة عبد الباقي ص: أ - د.

(٢) شرح الزرقاني/٧، أوجز المسالك إلى موطأ مالك ٢٧/١، مقدمة عبد الباقي على الموطأ/ص: ح.

(٣) فتح الباري جـ٣/٢٤٢ طبعة البابي الحلبي.

أخرى، وبعضهم يعد البلاغات والمرسيل من الأحاديث وبعضهم لا يعدها.

فقيل هي خمسمائة ونيّف، وهو قول الأبهري والغافقي. وقيل: هي سبعمائة حديث، وهو قول الكتاني وألكيا الهراسي(١).

أمّا بشأن المراسيل في الموطأ وهل تعد من أحاديثه، فالصواب أنها تعد من الأحاديث لأنها حجة عند مالك ساقها للإحتجاج.

شرط الأمام مالك وطريقته في انتقاء الأحاديث:

يعتبر الأمام مالك أول من سلك منهج التحري وتوخي الصحيح وانتقاء الأحاديث وفق معايير وضوابط محددة، فأثمر هذا الجهد عن كتاب الموطأ الذي أمضى فيه أربعين عاماً وهو يهذب فيه وينقح، واستقر فيه على خمسمائة حديث أو أكثر بقليل هي خلاصة الروايات التي اطمأن لها بعد عرضها على الكتاب والسنة الثابتة وعمل أهل المدينة.

وهذا الذي جعل الإمام الشافعي - رحمه الله - يقول: «ما في الأرض بعد كتاب الله أكثر صواباً من موطأ مالك بن أنس»(٢).

وهو قد قال هذا لأنه توفي قبل أن يظهر صحيح البخاري كما تقدم.

كان من منهج مالك أن لا يروي إلا عن الثقات من الرواة ولذا أثنى عليه الأئمة وامتدحوا صنيعه، قال سفيان بن عيينة: رحم الله مالكاً ما كان أشد انتقاده للرجال. وقال أحمد: مالك إذا روى عن رجل لا يُعرف فهو حجة. وقال ابن معين: كل ما روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم أبا أمية.

وقال بشر بن عمر: سألت مالكاً عن رجل، فقال: رأيته في كتبي؟ قلت: لا، قال: لو كان ثقة لرأيته في كتبي(٣).

وقال الربيع تلميذ الشافعي: سمعت الشافعي يقول: كان مالك إذا شك في الحديث طرحه كله(٤).

---

(١) الحديث والمحدثون/٢٤٩، الرسالة المستطرفة/١١، شرح الزرقاني/٧.

(٢) الاستذكار ١/١٦٦ مرجع سابق، وترتيب المدارك ١/١٩٩.

(٣) المحدث الفاصل للرامهرمزي/٤١٠ تحقيق الخطيب ط-٣، التمهيد لابن عبد البر ١/٦٨ ترتيب المدارك للقاضي عياض ١/١٢٤ شرح الزرقاني ١/٤-٦.

(٤) التمهيد ١/٦٣.

وما تقدم يدلنا أن مالكاً لا يروي إلا عن ثقة عنده، ولم يكتف بذلك بل كان يشترط الشهرة بطلب العلم والعناية به حتى يعلم الراوي ما يحدث به.

قال مطرف بن عبدالله: أشهد لسمعت مالكاً يقول: أدركت ببلدنا هذا مشيخة لهم فضل صلاح وعبادة يحدثون فما كتبت عن أحدهم حديثاً قط، قلت: لم يا أبا عبدالله؟ قال لأنهم لم يكونوا يعرفون ما يحدثون، وكنا نزدحم على باب ابن شهاب(١).

وهو بهذا المسلك يسير على سُنّة أهل الحديث من السلف الذين توخو الدقة والإحتياط في الرواية فلم يرووا إلاّ عن المشهورين بالطلب فهذا عبدالله بن عون يقول: «لا نكتب الحديث إلا عمن كان عندنا معروفاً بالطلب»(٢).

ويقول سفيان الثوري: «خذ الحلال والحرام من المشهور في العلم، وما سوى ذلك فمن المشيخة»(٣).

ولهذا فإن الإمام مالكاً تحرى في الرواية وتوخّى الصحيح من الحديث الذي يصلح للحجة، ومن أجل هذا استوعب الشيخان أكثر حديثه وهذا يدل على أن أكثر أسانيده الموصولة في الدرجة العليا من الصحيح.

ويعتبر الإمام مالك أول مصنف استعمل النقد والتحري فهو القائل: «لا يؤخذ العلم من من أربعة ويؤخذ من سواهم: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في حديث الناس، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث»(٤).

فهو كما تلحظ اهتم بالإتقان والضبط إضافة إلى الشهرة بطلب العلم حتى لا يقع الراوي في غفلة أوغلط فاحش.

وأبان أنه لا يأخذ عن المبتدعة، وأسند ابن عبد البر من طريق مطرف بن عبدالله عن مالك بن أنس قال: لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئاً وإنهم لمن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً: فمنهم من كان كذاباً في غير علمه، تركته لكذبه، ومنهم من كان جاهلاً بما عنده فلم يكن عندي موضعاً للأخذ عنه لجهله، ومنهم

---

(١) المحدث الفاصل / ٤٠٣، التمهيد لابن عبد البر ٦٦/١.

(٢) المرجع السابق/٤٠٥.

(٣) المرجع السابق/٤٠٦.

(٤) التمهيد ٦٦/١.

من كان يدين برأي سوء[1].

وكان الإمام مالك حريصاً على سلامة النص، فكان يستأنس برواية غيره، وينفر من الغريب نفوراً شديداً مهما يكن حال رواته، قد قيل له: إن فلاناً يحدثنا بغرائب، فقال: إنا من الغريب نفر، وإذا قيل له إن هذا الحديث لا يحدث به غيرك تركه. ولهذا فقد وصفه ابن عبد البر بقوله: «إن مالكاً كان من أشد الناس تركا لشذوذ العلم، ولذلك صار إماماً[2].

وترك الغريب من الحديث هو منهج السلف من المحدثين عموماً، فكانوا يتركون الرواية التي لا متابع لها ممن لا يُحتمل تفرده فقد أسند الرامهرمزي عن زهير بن معاوية قال: «ينبغي للرجل أن يتوقى رواية غريب الحديث، فإني أعرف رجلاً كان يصلي في اليوم مائتي ركعة ما أفسده عند الناس إلا روايته غرائب الحديث...».

وأسند عن أبي يوسف : «من تتبع غريب الحديث كُذِّب»، وأسند عن إبراهيم النخعي : «كانو يكرهون غريب الحديث والكلام»[3].

ولهذا فقد كان من منهج البخاري ترك رواية المشايخ التي ليس لها متابع وإن كانوا ثقات، لأن التفرد مظنة الخطأ ولهذا تراه يعلل كثيراً من الروايات بقوله: رواه فلان ولم يتابع عليه. ونحو هذا.

وهذا خاص بالثقات الذين لا يتحمل تفردهم، أما الثقات الحفاظ مثل قتادة والزهري ومالك ونحوهم فهؤلاء لا يُستغرب منهم التفرد.

طريقة مالك في التصنيف :

اتبع مالك في موطأه طريقة المؤلفين في عصره وهو مزج الأحاديث بأقوال الصحابة والتابعين والآراء الفقهية. فقد بلغت الموقوفات: ستمائة وثلاثة عشر، وبلغت أقوال التابعين مائتين وخمسة وثمانين.

ويقدم الإمام مالك الحديث المرفوع غالباً سواء كان متصلاً أم مرسلاً ثم ما ورد من

---

(١) التمهيد ١/٦٥.

(٢) التمهيد ١/٦٥، الإستذكار ١/٨٤ ـ ٨٦.

(٣) المحدث الفاصل ٥٦٣ ـ ٥٦٥. وأخرج الخطيب هذه الأثر أيضاً في الكفاية /٢٢٤ ـ ٢٢٦، دار الكتب الحديثة، طبعة ثانية.

الآثار عن الصحابة والتابعين والكثير الغالب أنهم من أهل المدينة وأحياناً يذكر بعد هذا عمل أهل المدينة.

فهو قد مزج الحديث بالفقه لأن له غاية فقهية وليس مجرد جمع الأحاديث، وهو يريد أن يكون نفعه عاماً وممهداً لكل الناس. وفي كثير من الأبواب كان يكتفي بذكر آثار موقوفة. ومن أمثلة ما جاء في الموطأ:

باب وضوء النائم إذا قام إلى الصلاة:

حدثني يحيى، عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، أن رسول الله - ﷺ - قال: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يدخلها في وضوئه، فإن أحدكم لا يدري أين باتت يده**».

وحدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال: «إذا نام أحدكم مضطجعاً فليتوضأ».

وحدثني عن مالك، عن زيد بن أسلم: أن تفسير هذه الآية:

﴿**يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين**﴾ أن ذلك إذا قمتم من المضاجع، يعني النوم.

قال يحيى: قال مالك: الأمر عندنا أنه لا يتوضأ من رعاف ولا دم، ولا من قيح يسيل من الجسد، ولا يتوضأ إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو نوم.

وحدثني عن مالك، عن نافع أن ابن عمر كان ينام جالساً ثم يصلي ولا يتوضأ[1].

فنلحظ أنه قدم الخبر المرفوع الذي يدل على أن المستيقظ يتوضأ وهو استنباط من مالك لقوله في الحديث: «قبل أن يدخلها في وضوئه».

ثم أتبع ذلك أثراً موقوفاً على ابن عمر صريح في ذلك، ثم روى عن زيد بن أسلم في تفسير الآية ما يؤيد ذلك. ثم ذكر ما عليه العمل بقوله: «الأمر عندنا» والمقصود به عمل أهل المدينة، فبين ما يتوضأ منه وما لا يتوضأ منه.

وأعقب ذلك بأثر عن ابن عمر يدل على أن النائم وهو جالس لا يتوضأ، وهذا للتفريق بين النائم المضطجع كما ورد في أثر عمر، وبين النائم غير المضطجع كما ورد في أثر ابن عمر.

وهكذا ينوع مالك أدلته ويمزج الحديث بالأثر والفتوى والتفسير في باب واحد. وكتابه أراد به أن يكون كتاب حديث وفقه في وقت واحد ولم يكن هدفه جمع الروايات

(١) موطأ مالك، كتاب الطهارة، باب وضوء النائم ج١/ ٢١ - ٢٢.

فقط.

ولهذا نجد بعض الأبواب تخلو من المرويات، وإنما يسوق فيها أقوال الفقهاء وعمل أهل المدينة واجتهاداته بناء على أصوله في الإستنباط.

ومن ذلك: باب ما لا زكاة فيه من الثمار[1]، باب صيام الذي يقتل خطأ[2] باب صدقة الخلطاء[3]، باب النكاح في الإعتكاف[4].

وكثير من الأبواب تخلو من الفتوى والإستنباطات ويقتصر فيها على المرويات من أحاديث مرفوعة أو آثار موقوفة والسبب في ذلك أن تلك المرويات ظاهرة في الدلالة على المراد، أو لأنها ليست أبواباً فقهية.

ومن أمثلة ذلك: باب وقت الجمعة[5]، باب القراءة في الصبح[6]، باب غسل المرأة إذا رأت في المنام[7]، باب ما جاء في بول الصبي[8]،

وقد بنى الإمام مالك مذهبه على الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة وغالبهم ممن سكن المدينة وساتقر فيها مثل عمر وابن عمر، وبعد ذلك على أقوال فقهاء المدينة من التابعين مثل سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وسالم بن عبدالله بن عمر، وابن شهاب الزهري، وغيرهم.

ويعبر الأمام مالك عن أقوال فقهاء المدينة بقوله: السنة عندنا كذا، الأمر المجتمع عليه عندنا كذا، ونحو ذلك من العبارات التي تدل على اتفاق فقهاء المدينة على أمر من أمور الشرع، ويكون هذا الإتفاق مبنياً على النقل المتواتر أو الإجتهاد، فالموطأ يشتمل على السنة القولية والفعلية، لذا فهو كتاب سنة وفقه أكثر منه كتاب حديث، فالغاية الفقهية كانت غالبة.

وروي عن مالك أنه قال: إذا جاء حديثان مختلفان عن النبي - ﷺ - وبلغنا أن أبو

---

(١) الموطأ جـ١/٢٧٤.

(٢) الموطأ ١/٣٠١.

(٣) الموطأ ١/٢٦٣.

(٤) الموطأ ١/٣١٨.

(٥) الموطأ ١/٩-١٠.

(٦) الموطأ ١/١٢.

(٧) الموطأ ١/٥١.

(٨) الموطأ ١/٦٤.

بكر وعمر عملا بأحدهما وتركا الآخر كان في ذلك دلالة على أن الحق فيما عملا به(١).

فهو بهذا يلجأ للترجيح بما عمل به الخلفاء الراشدون لأنهم لا يعملون إلا بما هو السنة وبما استقر عليه الحكم الشرعي.

طريقته في ترتيب مواضيع الفقه :

عند استعراض الكتب التي اشتمل عليها الموطأ نجد أن موطأ مالك خال من الكتب المتعلقة بالتوحيد والزهد، والبعث والنشور، والقصص والتفسير ونحو ذلك من الكتب التي تضمنتها الجوامع.

ونجد أنه اقتصر على كتب الفقه والأدب وعمل اليوم والليلة إجمالاً إضافة إلى كتاب الجهاد، وقد بدأ الموطأ بكتاب مواقيت الصلاة، ثم الطهارة، ثم الصلاة، ثم الصيام ثم الحج، ثم الجهاد، ثم النذور، ثم الضحايا... وانتهى بكتب العلم ثم دعوة المظلوم، وختم بكتاب أسماء النبي ﷺ، وقد ذكر فيه حديثاً واحداً مرسلاً وهو:

حدثني مالك عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ، قال: «لي خمسة أسماء، أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب».

خصائص الموطأ :

١ - يعتبر موطأ مالك أول كتاب يصل إلينا اعتمد مؤلفه طريقة واضحة في التصنيف والإنتقاء ونقد الرجال وتحري الأحاديث الصحيحة والصالحة للحجة.. فهو كتاب منهجي يعبر عن فكر صاحبه وهو سابق في هذا غير مسبوق، وهذا الذي دفع الأمام الشافعي إلى القول: «ما أعلم تحت أديم السماء كتاباً أصح من كتاب مالك».

٢ - يعتبر الموطأ أول كتاب كامل في الحديث والفقه معاً يصلنا كما صنفه صاحبه، وهو يعبر عن الطريقة السائدة في التصنيف في ذلك العصر وهو مزج الحديث بالفقه.

٣ - راعى الأمام مالك في اختيار الأحاديث ما يصلح للعمل في نظره فكان لا يعتد بكل حديث خالف عمل أهل المدينة المنقول جيلاً عن جيل متصلاً بزمن النبوة، ويعتبر تلك المخالفة علة توجب ترك العمل بذلك الحديث، فكان لا يذكر تلك الأحاديث في

(١) الكاندهلوي، أوجز المسالك إلى موطأ مالك، دار الفكر جـ١/٤٣.

موطأه، أو أنه يذكرها للتنبيه عليها لكنه يبين أن العمل ليس عليها، وحين سُئل: أرأيت يا أبا عبدالله أحاديث تحدث بها ليس عليها رأيك، لأي شيء أقررتها؟ قال: لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما فعلت، ولكنها انتشرت عند الناس، فإن سألني أحد ولم أحدثه وهي عند غيري اتخذني غرضاً(١).

مثال ذلك ما جاء في الموطأ: عن مالك عن نافع عن عبدالله بن عمر: أن رسول الله ﷺ قال: «**المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا، إلا بيع الخيار**».

قال مالك: وليس لهذا عندنا حد معروف، ولا أمر معمول به فيه(٢). لهذا فإن مالكاً لا يقول بخيار المجلس بناء على أن عمل أهل المدينة لم يكن عليه، وروى أيضاً عن مالك حديث «إذا شرب الكلب...» (٣)ولم يعمل به لمخالفته عمل أهل المدينة، وعمل أهل المدينة عند مالك بمنزلة الرواية، فعمل الأكثر بمنزلة رواية الأكثر، فإذا جاء خبر الواحد يخالفهم ترجح لديه أنه منسوخ، ومن أجل هذا لم يحدث مالك بكثير من الأحاديث عن ابن شهاب إذ ليس عليها العمل.

بينما احتج مالك بمراسيل: مثل حديث الشفعة(٤)، وحديث: عن جعفر بن محمد عن أبيه: «أن رسول الله ﷺ

(قضى باليمين مع الشاهد)(٥) لموافقتهما للعمل(٦)

قال مالك : مضت السنة بالقضاء باليمين مع الشاهد الواحد... وإنما يكون ذلك في الأموال خاصة، ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في نكاح ولا في طلاق ولا في عتاق ولا في سرقة ولا في فرية، ثم قال: ومن الناس من يقول لا تكون اليمين مع الشاهد الواحد، ويحتج بقول الله تبارك وتعالى: وقوله الحق: **﴿واستشهدوا شهيدين من**

---

(١) نذير حمدان، الموطآت/١٧٦.

(٢) الموطأ ٢/ ٦٧١ كتاب البيوع، باب بيع الخيار.

(٣) حديث إذا شرب الكلب رواه مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة جـ١/٣٤ ومن طريقه رواه مسلم في صحيحه ١/ ٢٣٤ والبخاري في الوضوء باب ٣٢. قال ابن القاسم : قال مالك: قد جاء هذا الحديث وما أدري ما حقيقته/ راجع المدونة، باب الوضوء بسؤر الدواب.

(٤) الموطأ، كتاب الشفعة جـ٢/٧١٣.

(٥) الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء باليمين مع الشاهد ٢/ ٧٢١.

(٦) التمهيد ١/٢ ـ ٣.

رجالكم، فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء﴾. يقول فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له ولا يحلف مع شاهده. وقد أجاب مالك عن ذلك بما لا يختلف فيه أحد من الناس أنه لو ادعى رجل أن له مالاً عند رجل، فإذا أنكر المطلوب حلف، وإن نكل عن اليمين، حلف المدعي وثبت حقه ثم قال: فإن أقر بهذا فليقرر باليمين مع الشاهد وإن لم يكن ذلك في كتاب الله عز وجل، وإنه ليكفي من ذلك ما مضي من السنة(1)، فقول مالك هنا «وإنه ليكفي من ذلك ما مضى من السنة» بيان منه أنه يعمل بالسنة الثابتة وإن لم يكن في القرآن ما يدل عليها بل يكفي أنها لا تخالف القرآن، لأن السنة تأتي بأحكام جديدة لقوله تعاليك ﴿وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا﴾.

٤ ـ خبر الواحد إذا كان يعارض القرآن في الظاهر فإن مالكاً لا يأخذ به إلا إذا وافقه العمل. بمعنى أن الحديث إذا كان يخصص عموم القرآن أو يقيد مطلقه فعموم القرآن أو إطلاقه مقدم على خبر الواحد، باستثناء ما إذا وافق خبر الواحد عمل أهل المدينة، فحينئذ يخصص به عموم القرآن أو يقيد مطلقه، ويدل على هذا المسألة التالية التي تتعلق بحكم ذوات الناب من السباع وذوات المخلب من الطير:

قال الإمام القرطبي ـ رحمه الله ـ : ولا بأس بأكل سباع الطير كلها... وحجة مالك أنه لم يجد أحداً من أهل العلم يكره سباع الطير وأنكر الحديث عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن أكل كل ذي مخلب من الطير»(2).

وقال في موضع آخر: وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع هو صريح المذهب، وبه ترجم مالك في الموطأ حين قال: «تحريم أكل كل ذي ناب من السباع، ثم ذكر الحديث، وعقّبه بعد ذلك بأنه قال: وهو الأمر عندنا، فأخبر أن العمل اطرد مع الأثر.

قلت: الحديث الذي أشار إليه القرطبي هو حديث أبي هريرة الذي ساقه مالك في الموطأ ولفظه «أكل كل ذي ناب من السباع حرام»(3). والحديث الذي أشار القرطبي إلى أن مالكاً أنكره لمخالفته للعمل هو حديث ابن عباس الذي أخرجه مسلم في صحيحه ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع وعن كل ذي مخلب من

---

(1) الموطأ ٢/٧٢٤ ـ ٧٢٥ كتاب الأقضية.

(2) تفسير القرطبي جـ٧/١٢١، التمهيد لابن عبد البر ١/١٥٤، وسيأتي تخريج الحديث بعد قليل.

(3) الموطأ، كتاب الصيد، جـ٢/٤٩٦ رقم ١٤.

الطير»(1)، وإنكار مالك لهذا الحديث وعدم ذكره في الموطأ يدل على أنه لما رآه غير موافق لما عليه عمل أهل المدينة لم يأخذ به لأنه يعارض عموم قوله تعالى: ﴿قل لا أجد فيما يوحى إليَّ محرَّماً على طاعم يَطعَمُهُ إلاَّ أن يكونَ ميتةً أو دماً أو لحمَ خنزير...﴾ الآية. التي يدل عمومها على إباحة كل ما لم يذكر فيها فأخذ بذلك ورد حديث النهي عن كل ذي مخلب من الطير لمخالفته عموم الآية.

بينما أخذ بحديث «نهى عن كل ذي ناب من السباع» لأن عمل أهل المدينة كان على تحريم ذلك، فكان عملهم مقوياً للحديث عند مالك فأخذ به وخص عموم الآية(2).

وقد صرح علماء المذهب المالكي بما يؤيد ما تقدم، فقد قال الإمام القرافي: «وإجماع أهل المدينة مرجح لأنهم مهبط الوحي ومعدن الرسالة... وإذا لم يوجد شيء بين أظهرهم دلَّ على بطلانه أو نسخه(3).

وبنحو ذلك صرح ابن الحاجب المالكي: إن إجماع أهل المدينة مقدم على الخبر(4).

قلت : وهما يقرران بذلك مذهب مالك رحمه الله وطريقته في اعتماد الأخبار.

والذي يستفاد مما مضى ومن مطالعتنا لمنهج مالك وأصحابه أنهم يقدمون عمل أهل المدينة الثابت من طريق النقل والحكاية على خبر الواحد، وهذا يعني أن خبر الواحد إذا كان مخصصاً لعموم القرآن ولم يصاحبه عمل أهل المدينة فإنهم يتركونه وهذا واضح في مسألة تحريم ذوات المخلب من الطير، وأما إذا كان الخبر ليس له علاقة بعمل أهل المدينة لا موافقة ولا معارضة، فإن المالكية مثل الجمهور يرون ضرورة التوفيق بين ظاهر القرآن والسنة، ويجاب عن مسلك مالك وأصحابه في تقديم عمل أهل المدينة على الخبر الواحد إذا عارضه بأن أهل المدينة ليسوا كل الأمة، والله تعالى عصم الأمة بمجموعها عن الخطأ أو الضلال. ولم يضمن العصمة لأهل ناحية معينة، ثم إنه من المعلوم أن أصحاب رسول الله ﷺ تفرقوا في الأمصار ومع كل واحد علماً وأحاديث ليست مع الآخر، فاعتماد علم أهل بلد وعملهم مقياساً وحكماً على علم الآخرين وعملهم هو خلاف الأولى والله أعلم.

---

(1) صحيح مسلم، كتاب الصيد والذبائح جـ٣/١٣٥٤ رقم ١٩٣٤.

(2) صالح آل منصور، أصول الفقه وابن تيمية ط أولى جـ٢/٢٤٧.

(3) القرافي، شرح تنقيح الصول ط أولى تحقيق طه عبد الرؤوف ص ٤٤٢ ـ ٤٤٣.

(4) ابن الحاجب، منتهى الوصول والأمل ط أولى، ص ١٣١. وراجع ترتيب المدارك للقاضي عياض تحقيق د. أحمد بدير طبعة بدون جـ١/٥٠ ـ ٧٠.

البلاغات في الموطأ

تعريف البلاغ : هو الخبر الذي يقول فيه المصنف : بلغني عن فلان، مثل قول مالك: بلغني أن عبد الله بن عمر كان يقول : صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، يسلم من كل ركعتين.

وقوله : بلغني أن سعيد بن المسيب كان يقول: يكره النوم قبل العشاء، والحديث بعدها[1].

وقوله : بلغني أن رسول الله - ﷺ - كان يقول : «**إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غديقة**»[2]، فالبلاغ شبيه بالتعليق من جهة أن كليهما فيه حذف من مبتدأ السند.

وقد قال سفيان بن عيينة : إذا قال مالك بلغني فهو إسناد قوي[3]، والبلاغ والمرسل حجة عند مالك وعند من تبعه، بناء على أن من قد أرسل فقد تكفل بصحة الواسطة، وبلاغات مالك تدل في ظاهرها على ثقة مالك بما يرويه لأنه يسوقها في معرض الإحتجاج.

ويبلغ عدد البلاغات في موطأ مالك أربعة وخمسون بلاغاً ذكرها ابن عبد البر في آخر التمهيد، وقد تتبع العلماء بلاغات مالك فوجدوها مسندة من أوجه أخرى، إما في الموطأ نفسه أو في مرويات مالك خارج الموطأ مثل رواية ابن القاسم عنه في المدونة، أو أنها مسندة من غير طريق مالك.

وقد استثنى الإمام ابن عبد البر الأندلسي صاحب كتاب التمهيد أربعة بلاغات لم يجدها مسندة بوجه من الوجوه[4] وهي : -

الأول : في كتاب السهو:

---

(١) الموطأ، كتاب صلاة الليل جـ ١/١١٩ رقم ٧.

(٢) الموضع السابق، والصفحة نفسها رقم ٦.

(٣) ترتيب المدارك ١/١٣٦، ندوة الإمام مالك جـ ٢/٢٢٤، التمهيد ١/٧٤، والتمهيد جـ ٢٤ ص : ٢٠٠، ٣٧٥، ٣٧٧.

(٤) وقد ذكرها وأشار لها كل من ابن عبد البر في الإستذكار ١/١٠٦، الكاندهلوي في أوجز المسالك ١/٢٣، والزرقاني ١/٨ وغيرهم.

عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال : «إني لأنسى أو انسى لأسنّ»(1).

قال ابن عبد البر: لا أعلمه يروي عن النبي ﷺ مسنداً ولا مقطوعاً من غير هذا الوجه، وهو أحد الأحاديث الأربعة في الموطأ التي لا توجد في غيره مسندة ولا مرسلة، والله أعلم ومعناه صحيح في الأصول(2).

الثاني : في كتاب الإعتكاف :

عن مالك : أنه سمع من يثق به من أهل العلم يقول: إن رسول الله ﷺ، أري أعمار الناس قبله، أو ما شاء الله من ذلك، فكأنه تقاصر أعمار أمته أن لا يبلغوا من العمل مثل الذي بلغ غيرهم في طول العمر، فأعطاه الله ليلة القدر خير من ألف شهر(3).

الثالث : في كتاب الإستسقاء :

عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ كان يقول : «إذا أنشأت بحرية ثم تشاءمت فتلك عين غُدَيْقة»(4).

الرابع : في كتاب حسن الخلق :

عن مالك أن معاذ بن جبل قال : آخر ما أوصاني به رسول الله ﷺ حين وضعت رجلي في الغرز، أن قال : «أحسن خلقك للناس يا معاذ بن جبل»(5).

وقد صنف الحافظ ابن الصلاح رسالة خاصة في وصل هذه البلاغات الأربع التي لم يجدها ابن عبد البر متصلة، وقد سماها: رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ(6).

وقد أوضح ابن الصلاح أن الأحاديث الأربعة السابقة لم ترد بهذا اللفظ المذكور في الموطأ إلا في الموطأ، ولا ورد ما هو في معنى واحد منها بتمامه في غير الموطأ إلا حديث (إذا أنشأت بحرية...) من وجه لا يثبت، والثلاثة الأخر : واحد، وهو حديث ليلة القدر ورد معناه من وجه غير صحيح، واثنان منها، ورد معناهما من وجوه ثابتة،

---

(1) الموطأ، كتاب السهو، جـ ١/١٠٠.

(2) التمهيد جـ ٣٧٥/٢٤، والإستذكار ١٠٦/١.

(3) الموطأ، كتاب الإعتكاف جـ ٣٢١/١.

(4) الموطأ، كتاب الإستسقاء جـ١/١٩٢، التمهيد ٣٧٧/٢٤.

(5) الموطأ، أول كتاب حسن الخلق، جـ ٩٠٢/٢، والتمهيد ٣٠٠/٢٤.

(6) طبعت بتحقيق الشيخ عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري، سنة ١٩٧٩، طبعة بدون.

أحدهما صحيح وهو حديث النسيان، والآخر حسن وهو حديث وصية معاذ(1).

أنواع البلاغات في الموطأ :

تتنوع البلاغات في الموطأ فبعضها بلاغ عن النبي ﷺ وبعضها بلاغ عن الصحابي، وبعضها بلاغ عن التابعي أو من دونه وقد تقدمت أمثلة لذلك في بداية هذا المبحث.

وهناك أنواع من البلاغات تستحق الذكر وهي :

١ - البلاغ عن بلاغ :

ومثاله : عن مالك أنه بلغه أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عامل من عماله أنه بلغنا أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث سرية يقول لهم : «**اغدوا باسم الله في سبيل الله، تقاتلون من كفر بالله..**»(2)

٢ - بلاغ عن مبهم : (وهو من لم يصرح باسمه) :

مثاله : عن مالك أنه بلغه عن أهل العلم أنهم كانوا يقولون : (الشهداء في سبيل الله لا يُغَسَّلون ولا يُصلّى على أحد منهم، وإنهم يدفنون في الثياب التي قتلوا فيها ...)(3).

٣ - بلاغ من غير عزو :

مثاله : عن مالك أنه بلغه أنه كان يقال إن أحداً لن يموت حتى يستكمل رزقه فأجملوا في الطلب(4).

والظاهر أن مراد مالك أنه بلغه عن النبي ﷺ وذلك لأمرين : أحدهما أن هذا الحديث ثابت من وجه آخر مرفوعاً، والآخر : أن هذا المعنى مما لا يدرك بالرأي فحكمه الرفع.

سبب وجود البلاغات في الموطأ :

١ - بعض البلاغات سببها الإختصار، لأن الإمام مالك يريد أن يستدل بها لمسألة فقهية، ويكون أسندها في الموطأ، أو خارج الموطأ، ولهذا دور في كثرة البلاغات والمراسيل، خاصة أنه لا يرى الإنقطاع قدحاً، مثال ذلك: في باب قضاء الإعتكاف :

---

(1) رسالة ابن الصلاح في وصل البلاغات الأربع ص/١١.

(2) الموطأ، جـ ٢٩٧/١.

(3) الموطأ، جـ٣٠٨/١، وانظر التمهيد ٢٤١/٢٤.

(4) الموطأ، كتاب القدر، جـ٩٠١/٢ رقم ١٠.

أسند الإمام مالك عن ابن شهاب عن عمرة عن عائشة حديث: «أن رسول الله ﷺ أراد أن يعتكف، فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه، وجد أخبية... ثم انصرف فلم يعتكف حتى اعتكف عشراً من شوال.

ثم قال بعد ذلك في نفس الباب: «وقد بلغني أن رسول الله ﷺ أراد العكوف في رمضان، ثم رجع فلم يعتكف ...»(١)

مثال: حديث «**إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه**» (الموطأ ٧٢/١). رواه مالك بلاغاً في رواية يحيى الليثي، ورواه مسنداً عن طريق أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، في رواية معن بن عيسى عن مالك، كما ذكره ابن عبد البر(٢).

وهناك أمثلة على أحاديث رواها مالك بلاغاً خارج الموطأ ووصلها في الموطأ. مثال: في المدونة:

مالك: أن عائشة رضي الله عنها قالت: «فرضت الصلاة ركعتين ركعتين، فأتمت صلاة الحضر، وأقرت صلاة السفر على الفريضة الأولى».

هذا الحديث وصله مالك في الموطأ، كتاب قصر الصلاة رقم ٩، جزء ١٠٩/١.

مثال آخر: في المدونة: باب في خروج المعتكف: قال مالك: بلغني أن النبي ﷺ كان حين يعتكف في وسط الشهر يرجع إلى أهله حين يمسي من آخر اعتكافه..... «هذا الحديث وصله مالك في الموطأ، كتاب الإعتكاف، رقم ٩ جـ١/٢١٢.(٣)

وما ينطبق على البلاغ في مسألة الإختصار ينسحب على المرسل، فقد يرسله في موضع ويسنده في موضع آخر للغاية نفسها (انظر الموطأ جـ ٣١٧/١) فقد روى حديثاً مرسلاً، سبق أن وصله في موضع سابق (٣١٢/١).

٢ - بعض البلاغات مأخوذة من كتاب ولم تقع للإمام مالك من طريق الرواية، ففي هذه الحالة يذكر الخبر بصيغة البلاغ، ويحذف الواسطة، ويتكفل هو بصحتها، وقد أشار إلى هذا النوع الكاندهلوي حيث نقل عن ولي الله الدهلوي أنه قال: «إن الإمام مالك نظر في كتب القوم، ويعبر عنها مالك: بلغني أن النبي - ﷺ - فعل كذا..»(٤).

---

(١) الموطأ، كتاب الإعتكاف ٢١٦/١ - ٢١٧.

(٢) التمهيد ٣٦٦/٢٤.

(٣) وانظر تخريج أحاديث المدونة جـ٧٢٤/٢ - ٧٢٦. د. الطاهر الدرديري ط أولى ١٤٠٦ هـ.

(٤) أوجز المسالك / ٤٣، وانظر مقدمة موطأ مالك برواية محمد بن الحسن للأستاذ عبدالوهاب عبداللطيف / ص: ١٤.

قلت : في الموطأ، كتاب العين: عن مالك: أنه بلغه عن بكير بن عبد الله الأشج عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال : «لا عدوى ولا هام...». وقد ثبت عن مخرمة بن بكير أنه قال : لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه. وسُئل أحمد عنه فقال : هو ثقة، لم يسمع من أبيه شيئاً، إنما روى عن كتاب أبيه(١)، ولهذا نجد ابن عبد البر يعلق على رواية الموطأ : حدثني مالك عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله... الحديث، بقوله : ويقال : بل وجده مالك في كتب بكير أخذها من مخرمة(٢).

وهذا يشبه ما يفعله الشافعي، وهو تلميذ مالك إذا روى عن كتاب فإنه لا يقول : حدثني أو أخبرني وإنما يقول: قال فلان، أو يقول: عن فلان. وهذه المواضع إذا نقلها الإمام البيهقي عن الشافعي يذكرها بصيغة : «قال الشافعي بلاغاً عن فلان» مثال ذلك:

١ - في الأم : كتاب اختلاف علي وابن مسعود : قال الشافعي: عن ابن عليه(٣).

٢ - في الموضع السابق أيضاً : قال الشافعي: عن هشيم عن خالد(٤).

٣ - وفي الموضع السابق أيضاً: قال الشافعي : عن أبي معاوية عن الأعمش(٥).

وهذه المواضع نقلها البيهقي عن الشافعي بصيغة : قال الشافعي بلاغاً عن هشيم...: قال الشافعي بلاغاً عن أبي معاوية ... (٦) وهكذا.

والربيع يروي كتاب اختلاف علي وابن مسعود وجادة، ولم يسمعه من الشافعي كما نص عليه الإمام البيهقي، ولهذا نجده يقول : قال الشافعي.

فهذا مسلك العلماء في الرواية عن الكتب التي لم يسمعوها من أصحابها، لا

---

(١) المراسيل لابن أبي حاتم /١٧١.

(٢) التمهيد جـ ٢٠٢/٢٤، حديث رابع عمن يثق به.

(٣) الأم جـ ١٦٦/٧، اختلاف علي وابن مسعود، وقد وقع في الأصل المطبوع: أخبرنا ابن عليه وهو خطأ وقد نقله البيهقي في المعرفة على الصواب فقال : قال الشافعي عن ابن علية: معرفة السنن جـ/ص

(٤) الأم جـ ١٦٤/٧، وفي الأصل المطبوع، أخبرنا الشافعي قال : أخبرنا هشيم وهو خطأ، والصواب ما اثبته، إذ أن كتاب اختلاف علي وابن مسعود لم يسمعه الربيع من الشافعي، وقد نقله البيهقي على الصواب مثل نظائره، وكون الربيع لم يسمع من الشافعي كتاب اختلاف علي وابن مسعود نص عليه البيهقي في مناقب الشافعي جـ ٢٥٤/١ بتحقيق الأستاذ سيد صقر رحمه الله.

(٥) الأم جـ ١٧٤/٧.

(٦) معرفة السنن والآثار جـ/ص.

يستجيزون أن يقولوا : حدثنا أو أخبرنا، وإنما يذكرون ذلك بصيغة البلاغ أو التعليق، وبعضهم يعبر بصيغة: وجدت في كتاب فلان كذا ..

وقرأت في كتاب فلان بخطه..

٣ - بعض البلاغات يكون الإمام مالك قد أخذها بالمذاكرة وليس على وجه التحديث، وقد يكون الذي سمعها منه ليس أهلاً للرواية في نظره، مثل الواقدي صاحب المغازي، ويدل على هذا حديث : «إذا أنشأت بحرية ...»، فقد رواه مالك بلاغاً ولا يُعرف هذا الحديث إلا من طريق الواقدي لهذا رجَّح بعض أهل العلم أن مالكاً أخذه عنه مذاكرة(١).

٤ - بعض البلاغات سببها جمع المتفرق من الحديث : حيث يسوق الإمام مالك جملة من الأحاديث في سياق واحد للتعبير عن قصة واحدة أو حادثة واحدة ورد فيها جملة من الأحاديث.

مثال ذلك: ما ذكره في كتاب الجنائز(٢):

عن مالك أنه بلغه أن رسول الله ﷺ توفي يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء، وصلى عليه الناس أفذاذاً لا يؤمهم أحد، فقال ناس : يُدفن عند المنبر، وقال آخرون يُدفن بالبقيع، فجاء أبو بكر الصديق، فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « ما دُفِن نبي قط إلا في مكانه الذي توفي فيه» فحفر له فيه، فلما كان عند غسله أرادوا نزع قميصه فسمعوا صوتاً يقول : لا تنزعوا القميص، فلم ينزع القميص وغسل وهو عليه - ﷺ -.

قال ابن عبد البر: هذا الحديث لا أعلمه يُروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة وأحاديث شتى، جمعها مالك(٣).

وللإمام ابن عبد البر كلام مفيد في بيان سبب البلاغات والمرسلات عموماً فقال : «واختلفوا في حديث الرجل عمن لم يلقه، مثل مالك عن سعيد بن المسيب والثوري عن ابراهيم النخعي وما أشبه هذا. فقالت فرقة هذا تدليس ... وقالت طائفة من أهل

---

(١) هامش رسالة ابن الصلاح في وصل بلاغات مالك.، الشيخ عبد الله الغماري ص ١٢.

(٢) الموطأ جـ١/٢٣١ باب ما جاء في دفن الميت.

(٣) التمهيد : ٣٩٤/٢٤ حديث تاسع وأربعون من البلاغات.

ومالك ـ رحمه الله ـ لا يرى جمع المفترق ـ كما سيأتي ـ إنما إذا روى ما يتعلق بشيء من السيرة، أو مأخوذاً من كتاب، جمعه ورواه بلاغاً كما في المثال السابق وهو نادر، ولعله المثال الوحيد في الموطأ.

الحديث : ليس ما ذكرنا يجري عليه لقب التدليس وإنما هو إرسال، وكما جاز أن يرسل سعيد عن النبي ﷺ وعن أبي بكر وعمر، وهو لم يسمع منهما ولم يسم أحد من أهل العلم ذلك تديساً»، كذلك مالك عن سعيد بن المسيب.

والإرسال قد تبعث عليه أمور لا تضيره : مثل أن يكون الرجل سمع ذلك الخبر من جماعة عن المعزى إليه الخبر وصح عنده ووقر في نفسه فأرسله عن ذلك المعزي إليه علماً بصحة ما أرسله.

وقد يكون المرسل للحديث نسي من حدثه به وعرف المعزي إليه الحديث فذكره عنه، فهذا أيضاً لا يضر، إذا كان أصل مذهبه أن لا يأخذ إلا عن ثقة كمالك وشعبة.

أو تكون مذاكرة فربما ثقل معها الإسناد وخف الإرسال، إما لمعرفة المخاطبين بذلك الحديث واشتهاره عندهم، أو لغير ذلك من الأسباب الكائنة في معنى ما ذكرناه(١).

المراسيل في الموطأ :

المرسل : هو ما قال فيه التابعي: قال رسول الله - ﷺ - فهو الحديث المرفوع الذي سقط من إسناده الصحابي في الظاهر، وقد يكون الساقط صحابي وتابعي أو أكثر، وهذا التابعي الساقط احتمالاً قد يكون ضعيفاً وهو ما ثبت بالإستقراء، لذا فجمهور المحدثين والمحققين من العلماء على أن المرسل ضعيف إذا لم يعضد.

لكن الإمام مالك يحتج بالحديث المرسل والمنقطع في الموطأ، وسبب ذلك كما يرى بعض أهل العلم أن التقيد بالمسند الموصول لم يكن سائداً في عصر مالك - رحمه الله - بل تقيد المحدثون بعده بذلك لما كثر الكذب، وكثرت الأهواء والبدع، فاشترطوا وصل السند وطلب الإسناد، ولم يأخذوا بالمنقطع والمرسل.

ولذلك كان المتقدمون من الفقهاء يحتجون بالمرسلات من الأحاديث، فأبو حنيفة مع تشدده في قبول الرواية احتج بها، ومالك احتج بها وقبلها، ومن العلماء من اعتبر المرسل أقوى من المتصل(٢).

والإمام مالك مثل غيره ممن احتج بالمرسل، أخذوا به لكون المرسل ثقة وقد تكفل بصحة الواسطة، فلا يجزم بنسبة الحديث إلى رسول الله ﷺ إلاّ وقد ثبت عنده صحة الحديث.

---

(١) التمهيد ١/١٥ ـ ١٧.

(٢) التمهيد ١/٥، مالك لأبي زهرة: ٢٤١.

إضافة إلى أن العصر الأول الغالب عليه العدالة والورع، فلهذا كان مالك لا يرى الإرسال والإنقطاع قادحاً في الإسناد، فأخرج المراسيل والبلاغات في أصل موضوع كتابه، ما لم يعارض ذلك العمل الظاهر ببلده(١)

وتبلغ جملة المراسيل في الموطأ ما يقرب من مائتين وثلاثين حديثاً، وقد قال إبراهيم الحربي: مالك لا يرسل إلا عن ثقة(٢)، وقد قام ابن عبد البر بوصل المرسلات في الموطأ وبيان شواهدها، والكلام عليها في كتابه التمهيد.

وكثير من مراسيل مالك في الموطأ مروية عنه موصولة خارج الموطأ أو موصولة من غير طريق مالك، وسبب ارسالها في الموطأ إما لأنه سمعها هكذا مرسلة أو أنه أرسلها هو اختصاراً.

مثال على حديث مرسل في الموطأ :

حدثني مالك عن أبي الرجال : محمد بن عبد الرحمن، عن أمه عمرة بنت عبد الرحمن أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ قال : «لا يمنع نقع الثر»(٣).

وعَمْرة هذه تابعية، والحديث موصول من وجه آخر عن عَمْرة عن عائشة مرفوعاً.

مثال آخر: حدثني مالك عن صفوان بن سُلَيم، أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ أكذب امرأتي يا رسول الله؟ فقال رسول الله ﷺ «لا خير في الكذب» فقال الرجل يا رسول الله أعدها وأقول لها؟ فقال رسول الله ﷺ «لا جناح عليك».

قال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر : لا أحفظه مسنداً بوجه من الوجوه (٤).

مثال آخر:

حدثني مالك عن زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ قال : «أعطوا السائل وإن جاء على فرس»(٥).

قال ابن عبد البر: لا أعلم في إرسال هذا الحديث خلافاً عن مالك، وليس فيه مسند يحتج به فيما أعلم.

---

(١) التمهيد لبن عبد البر ٣/١، هدي الساري، لابن حجر/١٠.

(٢) ترتيب المدارك ١٣٧/١.

(٣) الموطأ، كتاب الأقضية، باب القضاء في المياه، ج٢/٧٤٥ رقم ٣٠.

(٤) التمهيد جـ/

(٥) الموطأ، كتاب الصدقة جـ ٩٩٦/٢ رقم ٣.

الرواية على الإبهام في الموطأ :

والمقصود بذلك عدم التصريح باسم الشيخ وإنما يقول : حدثني الثقة، أو سمعت أهل العلم... ونحو ذلك وجملة ما في الموطأ من هذا القبيل سبعة أحاديث، ذكرها ابن عبد البر، وبيَّن الثقة في بعضها، وأسندها من وجوه أخرى صحيحة.(1)

والذي عليه المحققون من العلماء أن قول العالم: حدثني الثقة - وهو ما يسمى بالتعديل على الإبهام - لا يكفي ولا يعتد به، إذ قد يكون هذا المبهم ثقة عند من أبهمه ضعيف عند غيره.

ويرى ابن عبد البر أنه لا فرق بين الرواية على الإبهام وبين البلاغ فقد ذكر حديث مالك عن الثقة عنده عن يعقوب بن عبد الله بن الأشج عن بسر بن سعيد، عن سعيد بن أبي وقاص، عن خولة بنت حكيم أن رسول الله ﷺ قال : «من نزل منزلاً فليقل : أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق...».

ثم قال : هكذا قال يحيى عن مالك، عن الثقة عنده عن يعقوب. وقال القعنبي وابن بكير وابن القاسم وابن وهب عن مالك: أنه بلغه عن يعقوب، والمعنى واحد، ولم يكن مالك يروي إلا عن ثقة(2).

ومثال ذلك من الموطأ : حدثني مالك عن الثقة عنده، عن بكير بن عبد الله الأشج، عن عبد الرحمن بن الحباب الأنصاري، عن أبي قتادة الأنصاري، أن رسول الله ﷺ : «نهى أن يُشرب التمر والزبيب جميعاً...»(3)

قال ابن عبد البر: يُقال الثقة هنا عن بكير هو مخرمة بن بكير، ويقال بل وجده مالك في كتب بكير، أخذها من مخرمة(4).

يعني أن مالكاً أخذ كتب بكير من ولده مخرمة فهي مناولة وليست سماعاً، ومما يدل على ذلك أن مالكاً يستخدم أحياناً صيغة لبلاغ فيما يرويه عن بُكير وقد تقدم من جملة أسباب البلاغات الرواية عن كتب القوم وجادة. ومثال ذلك ما أخرجه في كتاب العين :

---

(1) موضعها في التمهيد جـ ١٦١/٢٤، ١٧٦، ١٨٤، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٣٩، ٢٧٣، ستة منها عن الثقة، وواحد منها وهو الذي في صفحة ٢٣٩ أنه سمع غير واحد من علمائهم...

(2) التمهيد ١٨٤/٢٤.

(3) الموطأ، كتاب الأشربة ٨٤٤/٢ رقم ٨.

(4) التمهيد ١٨٤/٢٤.

عن مالك أنه بلغه عن بُكير بن عبد الله الأشج عن ابن عطية أن رسول الله ﷺ قال : «لا عدوى ولا هام ولا صفر»(١). فهو هنا حذف الواسطة وعلّقه بلاغاً.

وقد ثبت عن مخرمة بن بكير أنه قال: لم أسمع من أبي شيئاً، وسُئل أحمد عنه فقال : هو ثقة لم يسمع من أبيه شيئاً إنما روى عن كتاب أبيه.

وأسند ابن أبي حاتم عن مخرمة قال: لم أدرك أبي ولكن هذه كتبه(٢)

الرواية بالمعنى :

يتشدد الإمام مالك في رواية الحديث وتبليغه كما سُمع، ولم يرخص بروايته بالمعنى. فقد روى الترمذي في كتاب العلل الصغير الذي جعله في آخر الجامع: عن معن بن عيسى قال: كان مالك بن أنس يشدد في رواية حديث رسول الله ﷺ في الياء والتاء ونحوهما(٣)

ونقل القاضي عياض أن الإمام مالكاً قال : «لا ينبغي للمرء أن ينقل لفظ النبي ﷺ إلا كما جاء وأما لفظ غيره فلا بأس بنقله بالمعنى، وإنما رخص في زيادة مثل الواو والألف في الحديث والمعنى واحد(٤).

عدم التفريق بين حدثنا وأخبرنا:

من المعروف أن الذي عليه جمهور المحدثين أن «حدثنا وأخبرنا تستعمل لما سمع من لفظ الشيخ، وأخبرنا لما قُرئ على الشيخ وهو يسمع وهو ما يسمى بالعرض على الشيخ.

لكن فريقاً من العلماء ومنهم الإمام مالك لا يرون التفريق بين هذه الألفاظ، فقد قال مالك لأصحابه حين سألوه : أنقول حدثنا أو أخبرنا؟ قال

ألست فرغت لكم نفسي وأقمت لكم زلل الحديث وسقطه، فقولوا حدثنا أو أخبرنا.

وسُئل مالك عن حديث: أسماع هو؟ فقال : منه سماع ومنه عرض، وليس العرض

(١) الموطأ، كتاب العين جـ ٢/٩٤٦ رقم ١٧.

(٢) المراسيل، ابن أبي حاتم الرازي /١٧١.

(٣) جامع الترمذي، كتاب العلل جـ ٥/٧٠٤ تحقيق أحمد شاكر ولآخرون.

(٤) ترتيب المدارك ١/١٢٤، الإلماع ١٧٩ - ١٨٠.

عندنا بأدنى من السماع. وسُئل مالك: العرض أحب إليك أم السماع؟ قال : بل العرض، قيل: فتقول في العرض حدثنا قال: نعم.

والتسوية بين السماع من لفظ الشيخ وبين القراءة عليه وهو ما يسمى بالعرض هو مذهب معظم علماء الحجاز والكوفة وهو مذهب مالك وأصحابه وهو مذهب ابن عيينة والزهري والبخاري(١).

الحديث الذي فيه جمع المفترق وفرق المجتمع

من منهج مالك - رحمه الله - في التحديث والرواية أن يؤدي الحديث كما سمعه فلا يُقطِّع الحديث، ولا يجمع أحاديث الموضوع الواحد في حديث واحد.

وقد نص ابن العربي في شرحه للموطأ أن مالكاً لا يرى رأي شيخه ابن شهاب في جمع المفترق من الحديث، كما قال ابن شهاب في حديث الإفك: «دخل حديث بعضهم في بعض».

وقد أخرج الإمام مالك في باب ما جاء في العتمة والصبح : حدثني مالك عن سُمَيّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، عن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«بينما رجل يمشي بطريق، إذ وجد غصن شوك على الطريق فأخره فشكر الله له، فغفر له».

وقال: «الشهداء خمسة المطعون والمبطون والغرق وصاحب الهدم والشهيد في سبيل الله».

وقال : «لو يعلم الناس ما في النداء والصف الأول ثم لم يجدوا إلا أن يستهموا عليه لاستهموا، ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه، ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً»(٢)

وقال ابن العربي : فترى الجهال يتعبون في تأويله وإنما ذلك لأنه سمعه معه. وامتناع مالك من تفريق المجتمع لأمرين:

١ - التعرض لدعوة النبي ﷺ حين قال : «نضَّر الله امرأً سمع مقالتي فوعاها، فأداها

---

(١) الإلماع للقاضي عياض، تحقيق سيد صقر، ط ثانية ص ٦٩ - ٧٨، الكفاية للخطيب البغدادي/٣٠٩، الموطآت، نذير حمدان/٢٥٧.

(٢) الموطأ، كتاب صلاة الجماعة، باب ما جاء في العتمة جـ ١/ ١٣٠ رقم ٠٦

كما سمعها...».

٢ - أنه إن فتح هذا الباب تعرض من لا يحسن الجمع والفرق فيفسد الأحاديث.

ولهذا نجد الإمام مالك أخرج في أول كتاب النكاح حديث: أبي هريرة: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه»(١).

ثم أخرج عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه».

فالسند مختلف والمتن واحد، ولم يقل مثله، أو غير ذلك من الألفاظ التي تستعمل للإختصار. ايثاراً لرواية الحديث كما سمعه دون تصرف(٢).

وأما البلاغات فإنه يأتي فيها جمع المفترق ونحو ذلك وسبب هذا أن البلاغ رواية عن كتاب فيكون جمع المفترق من الذي نقل عنه مالك وذلك مثل ما جاء في الموطأ(٣):

حدثني يحيى عن مالك أنه بلغه «أن رسول الله ﷺ توفي يوم الإثنين ودفن يوم الثلاثاء....»(٤)

وقد يكون السبب في جمع المفترق في هذا الموضع النادر أنه إخبار عن أمور تختص بسيرة المصطفى ﷺ بعد وفاته، فليست هي أحاديث من لفظه عليه الصلاة والسلام.

قال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أعلمه يُروى على هذا النسق بوجه من الوجوه غير بلاغ مالك هذا، ولكنه صحيح من وجوه مختلفة، وأحاديث شتى جمعها مالك(٥).

انتقادات موجهة إلى موطأ مالك :

١ - ما قاله ابن حزم الأندلسي : أن فيه سبعين حديثاً قد ترك مالك العمل بها. وأن فيه أحاديث ضعيفة(٦).

---

(١) الموطأ جـ ٢/٥٢٣، كتاب النكاح رقم ١ - ٢.

(٢) وانظر الموطآت، لنذير حمدان ص.١٩٩.

(٣) الموطأ، كتاب الجنائز، باب ما ما جاء في دفن الميت جـ١/٢٣١ رقم ٢٧.

(٤) وقد سبق بيان أن مالكاً لا يرى جمع المفترق وقد جمع في هذا الموضوع النادر لما أوضحته في الصلب، والله أعلم.

(٥) التمهيد ٢٤/

(٦) شرح الزرقاني ١/١١، الحديث والمحدثون، أبو زهو/٢٤٧، ٢٤٩، وكلام ابن حزم المذكور منقول عن كتابه: مراتب الديانة.

وهذا ما أيده بعض أهل العلم أن فيه أحاديث مسندة لم تبلغ درجة الصحة، لكنها قليلة(١).

وقد تقدم في مبحث المرسل أن بعض المراسيل لم تصح من وجه كما ذكر ابن عبد البر.

٢ - روايته عن عبد الكريم بن أبي المخارق: أبو أمية البصري، وقد ضعفه ابن معين وغيره، واعترف مالك أنه اغتر به، ولهذا قال ابن معين: كل من روى عنه مالك فهو ثقة إلا عبد الكريم البصري: أبو أمية(٢).

قال ابن عبد البر: لا يختلفون في ضعفه، إلا أن منهم من يقبله في غير الأحكام خاصة، ولا يحتج به، وكان حسن السمت، غرَّ مالكاً منه سمته، ولم يكن من أهل بلدة فيعرفه، كما غَرَّ الشافعي من ابراهيم بن أبي يحيى حذقه ونباهته، ولم يخرج عنه مالك حكماً بل ترغيباً وفضلاً.(٣)

وقال أبو الفتح اليعمري: لم يخرج مالك عنه إلا الثابت من غير طريقه : «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»، ووضع اليمنى على اليسرى في الصلاة.

قال الذهبي: أخرج له البخاري تعليقاً ومسلم متابعة، وهذا يدل على أنه ليس بمطرح(٤).

قلت : وجود الروايات الضعيفة في الموطأ، لا يعني أنها ضعيفة عند مالك، إضافة إلى أنه من الجائز لو فسح له في العمر لنقح كتابه من هذه الأحاديث المضعفة لأنه كان دائم التنقيح والتهذيب، وكما قيل علم الناس في زيادة وعلم مالك في نقصان.

أما وجود أحاديث صحيحة في الموطأ ولم يعمل بها مالك، فالسبب هو أنها أحاديث مشهورة، فأراد مالك أن يبين أنه لا يجهلها لكن الفتوى بخلافها، إما لكونها منسوخة أو أن عمل أهل المدينة بخلافها، وقد تقدم أن مالكاً يقدم عمل أهل المدينة على خبر الواحد عنه التعارض - رحمه الله -.

---

(١) مقدمة رسالة ابن الصلاح في وصل بلاغات مالك الأربع، أبو الفضل الغماري ص/٥.

(٢) تهذيب الكمال ١١٢/٢٧، ميزان الإعتدال ٦٤٦/٢.

(٣) التمهيد لابن عبد البر جـ ٦٠/١.

(٤) الميزان ٦٤٦/٢ - ٦٤٧.

٣ - أحاديث معدودة أعلها ابن عبد البر وحكم عليها بالإنقطاع :

منها على سبيل المثال: مالك عن يحيى بن سعيد قال : لما كان يوم أحد، قال رسول الله ﷺ : «من يأتيني بخبر سعد بن الربيع...» الحديث(١).

قال ابن عبد البر : هذا الحديث لا أحفظه ولا أعرفه إلا عند أهل السير فهو عندهم مشهور معروف(٢).

وبانتهاء هذا البحث نصل إلى نهاية المطلوب في هذا الكتاب، أرجو أن أكون قد وُفّقتُ إلى ما فيه منفعة طلبة العلم، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) موطأ مالك ٢/٤٦٥، الجهاد، باب الترغيب في الجهاد.

(٢) التمهيد.

الخلاصة وأهم نتائج الأبحاث السابقة

لقد سبق في مباحث الكتاب ان بينت ما تميز به المحدثون من دقة وموضوعية ومنهجية واضحة وما بذلوه من جهد في سبيل تدوين السنة وحفظها، وما قاموا به من انتقاء لصحيح السنة وأساليبهم في ذلك وشروطهم وما تميز به كل واحد منهم.

وأسوق للقارىء أهم نتائج تلك المباحث على سبيل الاجمال

أولاً : ان تدوين السنة قد بدأ منذ عهد النبوة لكن دون توسع ثم توالى التوسع في كتابة الأحاديث وتدوينها في عهد التابعين واتباعهم، وجمعت بشكل منظم في زمن الزهري والخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز.

ثانياً : ان تدوين الحديث في كتب جامعة مرتبة بدأ حوالي منتصف القرن الثاني الهجري، وقد تنوعت أساليب المحدثين في طريقة تدوين الحديث اما على الأبواب أو على مسانيد الصحابة.

وبعضهم أفرد الأحاديث المرفوعة وبعضهم مزجها بالفقه والفتاوي والتفسير كما سبق وفصلناه في موضعه.

ثالثاً : سلوك الشيخين طريقة الإنتقاء والاختصار في جمع الأحاديث وتصحيحها وكان لكتابيهما مكانة سامية بين كتب الحديث لما امتاز به هذان الشيخان من العلم والفضل وسعة الاطلاع ومعرفة الصحيح والخبرة بعلم العلل ونقد الرجال.

وقد توصلت الى أن صحيح البخاري مقدم على موطأ مالك وعلى صحيح مسلم، وقد امتاز البخاري بكونه يشترط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه للحكم باتصال السند، وهو أوضح في الاتصال وأحوط من شرط مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة مع امكانية اللقاء

رابعاً : بينت الدراسة معنى قول العلماء : «على شرط الشيخين» ومدى تساهل الحاكم في استدراكه على الشيخين.

خامساً : تعرضت الدراسة للأحاديث المنتقدة على الشيخين وبينت انها يسيرة والجواب

عنها من جهة الاجمال والتفصيل.

سادساً : بينت الدراسة ما امتاز به البخاري من الاتجاه الفقهي وأنه رائد النزعة الفقهية عند المصنفين من المحدثين، واثر هذه النزعة في ترتيب كتابه وبروز ظاهرة تراجم الأبواب والتعليق والتكرار والاختصار.

سابعاً : ظهر في هذه الدراسة ما امتاز به مسلم من الصنعة الاسنادية من خلال اهتمامه بالمتابعات والشواهد وزيادة الثقات واختلاف الرواة، واستخدام التحويل بكثرة ومنهجيته الواضحة في ذلك، وبروز الفوائد الاسنادية من خلال جنوحه الى عدم التكرار وجمعه طرق الحديث الواحد في موضع واحد. وهذا جعل كتابه أسهل متناولاً فيسهل على طالب العلم النظر في كتابه واستخراج الفوائد.

ثامناً : وظهر في هذه الدراسة منهج الامام الترمذي في جامعه وأنه حاول الجمع بين صناعة الفقه وصناعة الأسناد، وان كتابه مبني على عمل العلماء بالأحاديث وان شرطه واسع لكنه يمتاز ببيان علل الأحاديث والتنبيه على الأحاديث الغريبة والواهية.

كما امتاز كتابه بالاشارة الى أحاديث الباب ونقل مذاهب العلماء واجماعهم، ونقد الرجال والحكم على الأحاديث.

وقد بينت الدراسة أن الترمذي يتوسع في تصحيح الأحاديث، فيصحح أحاديثاً أو يحسنها ويخالفه العلماء في هذا الحكم، لكن كتابه في الجملة مرجع في معرفة صحيح الحديث وضعيفه وما كان منه مشهوراً أو غريباً.

تاسعاً : تعرضت الدراسة لبيان منهج أبي داود في سننه، وبينت أهم ما امتازت به من ذكره لأصح ما في الباب، وأنه يستوعب السنن، ويبين ما فيه وهن شديد وما سكت عنه فهو صالح، وان سكوته لا يعني صحة الحديث بل يكون صالحاً للاحتجاج أو للاستشهاد والمتابعة.

عاشراً : وتعرضت الدراسة لبيان أهم ما امتاز به النسائي في سننه الصغرى وعلاقتها بالسنن الكبرى، وشرط النسائي، ومعنى قوله : «انه يُخرّج أحاديث من لم يجمع على

تركه».

وبينت دقة النسائي وشدة تحريه وتشدده في الرجال، واهتمامه ببيان العلل ودقة استنباطه واهتمامه بالفقه.

أما ابن ماجه فقد بينت الدراسة منزله سننه بين الكتب الستة الأصول وشرطه وانه كان يقصد الى جمع أحاديث الفقه وما شابه ذلك، وان كتابه يحوي عدداً كبيراً من الأحاديث الزائدة على الكتب الخمسة الأخرى، لكن فيه جملة وافرة من الأحاديث الضعيفة والواهية دون أن ينبه عليها.

حادي عشر: وانتهت الدراسة بالكلام على موطأ مالك فبينت سبب تأليف الموطأ، وتكلمت على روايات الموطأ واشهرها، وما اختاره اصحاب المصنفات فيها.

ثم تعرضت لبيان أن مالكاً هو أول من سلك منهج التحري وتوخي الصحيح، وانه انتهج طريقة المؤلفين في عصره وهو مزج الأحاديث بالفقه، وأقوال الصحابة والتابعين.

وقد كان للموطأ خصائص واضحة منها :

١ - انه كتاب منهجي يعبر عن فكر صاحبه.

٢ - انتقائه للحديث كان باعتبار صلاحيته للعمل في نظره.

فكان لا يعتد بكل حديث خالف عمل أهل المدينة، واذا ذكر حديثاً مخالفاً لعمل أهل المدينة فللتنبيه عليه لشهرته.

٣ - يمتاز الموطأ بكثرة البلاغات والمراسيل، وهي حجة عند مالك وعند اتباعه.

وقد بينت الدراسة سبب وجود البلاغات في الموطأ وأنواعها.

ثاني عشر: ان أهم ما نستخلصه من دراسة مناهج المحدثين المشهورين، هو معرفة قدرهم ومدى الجهد الذي بذلوه لخدمة السنة النبوية وتقريبها للعمل ومدى ما كانوا عليه من فكر منهجي واضح، وما التزموه من الموضوعية والدقة في النقد على اختلاف يسير بينهم في بعض شروط الصحة.

والله نسأل أن يجزيهم عن هذه الأمة خير الجزاء، وان يلهمنا حبهم والدعاء لهم إنه نعم المولى ونعم المجيب.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المراجع والمصادر

أبو داود الحافظ الفقيه، تقي الدين الندوي، دار القلم، بيروت، ط أولى. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أو يعلى الخليلي، ط أولى.

لإستذكار، ابن عبد البر، تحقيق قلعجي، ط أولى، مكتبة الرشد، الرياض. أصول الفقه وابن تيمية، صالح آل منصور ط أولى.

الإضافة، دراسات حديثية، محمد عمر بازمول، دار الهجرة، الرياض، ط أولى ١٤١٥.

إغاثة اللهفان، ابن القيم.

الإلماع، للقاضي عياض، تحقيق سيد صقر، ط ثانية.

الأنوار الكاشفة، المعلمي الثماني، المكتب الإسلامي، ط ثانية، ١٩٨٥.

أوجز المسالك إلى موطأ مالك، يحيى محمد زكريا الكاندهلوي، دلهي ١٣٤٨هـ.

الأم للشافعي، محمد بن ادريس.

الإمام الترمذي والموازنة بين جامعة وبين الصحيحين، د. نور الدين عتر، الرسالة ط ٢.

الباعث الحثيث، شرح مختصر الحديث لابن كثير، أحمد شاكر، ط ٣ ١٣٩٩هـ.

بحوث في تاريخ السنة، أكرم العمري، ط الرابعة، ١٤٠٥هـ.

البداية والنهاية، ابن كثير، ط جديدة، دار الفكر، ١٩٧٨.

تاريخ بغداد، الخطيب أبو بكر أحمد بن ثابت البغدادي، دار الكتاب العربي بيروت.

التاريخ الكبير، البخاري، محمد بن اسماعيل، طبعة دار المعارف العثمانية – حيدر آباد.

تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، دار الكتاب العربي، ط بدون. تخريج أحاديث المدونة، د. الطاهر محمد، جامعة أم القرى، مكة، ط أولى. تدريب الراوي، للسيوطي.

ترتيب المدارك، للقاضي عياض، تحقيق أحمد بدير، دار مكتبة الحياة.

تذكرة الحفاظ، الذهبي، دائرة المعارف العثمانية، الهند، ١٣٧٥ هـ.

تغليق التعليق، ابن حجر العسقلاني، تحقيق القزقي، ط أولى، المكتب الإسلامي.

تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عوامة، ط أولى.

تقييد العلم، للخطيب، أحمد بن ثابت البغدادي، تحقيق يوسف العش، دمشق.
التلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني، تحقيق عبد الله هاشم، المدينة المنورة ١٩٦٤.
التمهيد، ابن عبد البر، تحقيق مصطفى العلوي وزميله، المغرب.
التنكيل، العلمي اليماني، ادارات البحوث العلمية، الرياض، ط ثانية.
تهذيب الأسماء واللغات، النووي، إدارة الطباعة المنيرية، بيروت، تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الفكر العربي، مصورة. تهذيب سنن أبي داود، ابن القيم، تهذيب الكمال، أبو الحجاج المزي، تحقيق بشار عواد، ط أولى.
توضيح الأفكار، للصنعاني، تحقيق محمد محيي الدين، ١٣٦٦.
جامع الترمذي، تحقيق أحمد شاركر وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت ط بدون.
الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، محمد بن أحمد، مصورة عن طبعة دار الكتب، القاهرة.
جامع بيان العلم وفضله، ابن عبد البر، المنيرية، مصر.
جامع الأصول، ابن الأثير، تحقيق الأرناؤوط، دار الفكر، ط ٢
الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، طبعة حيدر آبار الدكن – الهند.
حجة الله البالغة، ولي الله الدهلوي، دار المعرفة، بيروت.
حوار هادئ مع محمد الغزالي، سلمان العودة، دار الوطن، ط ثانية.
خصائص المسند، أبو موسى المديني (ضمن الرسائل النادرة)، الخانجي، ط أولى.
الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، ط أولى، مطبعة مصر، القاهرة ١٩٥٨. خير الكلام في القراءة خلف الإمام، البخاري، العلمية، بيروت ط أولى ١٩٨٥.
الرسالة المستطرفة، الكتاني، محمد بن جعفر، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.
رسالة في وصل البلاغات الأربع في الموطأ، لابن الصلاح، تحقيق عبد الله الغماري ٧٩.
رسالة أبي داود إلى أهل مكة، تحقيق محمد الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣.
زوائد تاريخ بغداد، د. خلددون الأحدب، دار القلم، ط أولى.
السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، الشيخ محمد الغزالي، سنن النسائي، بعناية عبد الفتاح أبو غدة، ط ثانية، دار البشائر، بيروت.

سنن ابن ماجة، تحقيق عبد الباقي، المكتبة العلمية، بيروت، ط بدون. سنن أبي داود، تحقيق الدعاس، ط أولى ١٩٦٩.
السنن الكبرى للنسائي، تحقيق د. عبد الغفار وزميله، ط أولى.
السنة قبل التدوين، محمد عجاج، ط ثالثة ١٤٠٠هـ، دار الفكر، بيروت.
سير أعلام النبلاء للذهبي، أشرف على تحقيقه شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة.
شرح تنقيح الفصول، القرافي، تحقيق طه عبد الرؤوف، ط أولى.
شرح العلل، ابن رجب الحنبلي، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الملاح، دمشق ط أولى ١٩٧٨.
شرح النووي على مسلم، النووي، دار إحياء التراث، بيروت.
شروط الأئمة الخمسة، الحازمي، تحقيق الكوثري، مكتبة عاطف، مصر.
صحيح البخاري، محمد بن اسماعيل، طبعة استانبول، المكتبة الإسلامية، صحيح الجامع الصغير، الألباني، ناصر الدين، المكتب الإسلامي، ط ثانية.
صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج، تحقيق عبد الباقي، ط بدون.
عارضة الأحوذي، شرح سنن الترمذي، ابن العربي المالكي.
علل الترمذي الكبير، تحقيق حمزة ديب، مكتبة الأقصى، عمان، ط أولى.
علوم الحديث، ابن الصلاح، تحقيق عبد الرحمن محمد، دار الفكر، ط بدون، وبهامشه التقييد والإيضاح للعراقي.
فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، مصورة عن طبعة بولاق.
فتح المغيث، السخاوي، دار الكتب العلمية، بيرو، ط أولى ١٩٨٣.
قواعد التحديث، للقاسمي، جمال الدين، دار الكتب العلمية، ط أولى ١٩٧٩.
كشف الأستار عن زوائد البزار، الهيثمي،
كشف الظنون، حاجي خليفة، تحقيق محمد شرف الدين، المطبعة البهية، استنبول.
الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي، دار الكتب الحديثة، القاهرة، ط ثانية.
ما تمس إليه حاجة القاري لصحيح الإمام البخاري، النووي، تحقيق علي عبد الحميد، ط بدون.
مجموع الفتاوي، ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، ط أولى ١٣٩٨هـ. المحدث الفاصل، الرامهرمزي، الحسن بن عبد الرحمن، تحقيق محمد عجاج، ط ٣.
المدخل إلى الصحيح، الحاكم النيسابوري، تحقيق د. ربيع المدخلي، مؤسسة الرسالة،

ط أولى ١٩٨٤.
المدونة، رواية الإمام سحنون، دار الفكر، بيروت.
المراسيل، ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، دار الكتب العلمية، ط أولى.
مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة، البوصيري، تحقيق الكشناوي، ط أولى.
معجم الشيوخ، محمد بن جميع الصيداوي، تحقيق د. عمر تدمري، مؤسسة الرسالة، ط أولى ١٤٠٥هـ.
المعجم الأوسط، للطبراني، مكتبة المعارف، الرياض، ط أولى.
المعجم الصغير، للطبراني، دار الفكر، ط ثانية.
معرفة السنن والآثار، للبيهقي، تحقيق قلعجي، ط أولى.
معرفة علوم الحديث، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، ط ثانية.
مكانة الصحيحين، د. ملا خاطر، ط أولى ١٤٠٢ هـ.
منتهى الوصول والأمل، ابن الحاجب، ط أولى.
موارد الظمآن، الهيثمي، دار الكتب العلمية، ط بدون.
الموطأ ت، نذير حمدان، دار القلم، دمشق، ط أولى ١٩٩٢.
الموطأ، مالك بن أنس، تحقيق عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت ١٩٨٥.
الموطأ، برواية محمد بن الحسن، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، دار القلم، بيروت.
ميزان الإعتدال، للذهبي، تحقيق البخاري، دار المعرفة، مصورة.
ندوة الإمام مالك، مجموعة من البحوث والدراسات حول الإمام مالك.
نزهة النظر، لبن حجر العسقلاني، المكتبة الإمدادية، المدينة المنورة.
النكت على ابن الصلاح، ابن حجر العسقلاني، تحقيق ربيع المدخلي، ط أولى ١٤٠٤.
هدي الساري، ابن حجر العسقلاني، مصورة عن طبعة بولاق ط ثانية.

مطبعة الجامعة الأردنية، عمّان، الأردن